

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الفقه

القطب الراوندي ومنهجه في فقه القرآن

رسالة قدمت إلى مجلس كلية الفقه / جامعة الكوفة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الشريعة والعلوم الإسلامية

تقدم بها
الطالب حسن كاظم أسد

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد حسين علي الصغير
الأستاذ الأول المتمرس في جامعة الكوفة

University of Kufa
College of Al Fiqh

**AI-QUTOB AI-RAWANDI
&
His methodology
FIQH AL QURA'N**

**A thesis Submitted
To
The College of fiqh "juris prudence"
University of Kufa
In partial Fulfillment for
The Require rements of Master Degree in
Jurisprudence
&
Islamic Sciences**

**By
Hasan Kadhim Asad**

**Supervised by
Full Prof.Dr. Mohammad Hussain A. AL-Saghir**

2007 A.D.

1428 A.H.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ
وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ

صدق الله العلي العظيم
(النحل : 44)

بسم الله الرحمن الرحيم

"شكر وعرفان"

الحمد لله تعالى ربّ العالمين، وصلاته على نبيّه الكريم وآله الميامين. روى الشيخ الصدوق "ره" في "العيون" ج 27/1 عن الإمام الرضا، أنه قال: (مَنْ لم يشكر المنعمَ مِنَ المخلوقين لم يشكر الله عزّ وجلّ). يطيب لي وأنا أتقدم بهذا الجهد المتواضع أن أسجل جزيل شكري وعرفاني لكل من أبدى إليّ النصح والتوجيه أو أسدى إليّ ما أستعين به على إتمام هذا العمل، سائلاً الباري تعالى أن يشكر سعيهم، كما أسأله تعالى أن يوفقني لأن أكون عند حسن ظنهم.

ونخصّ بالذكر فضيلة العلامة الشيخ الدكتور محمد حسين علي الصغير الذي كان لي الشرف أن يكون مشرفاً على رسالتي للماجستير. كما وأرفع شكري إلى أستاذي السيد الفاضل الدكتور حسن عيسى الحكيم وأستاذي السيد الفاضل الدكتور نعمة محمد إبراهيم رئيس قسم الفلسفة في كلية الآداب الذين كان لهما الفضل في إبداء سديد التوجيهات. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى فضيلة الدكتور صباح عباس عنوز عميد كلية الفقه لما لمسناه منه من حرص على دعم طلاب الدراسات العليا. وحقّ عليّ أن أتقدم بجميل الثناء وجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الفقه، وجميع العاملين فيها. وكما يطيب لي أن أتقدم بالثناء الجميل والدعاء بالتوفيق إلى إدارة ومنتسبي مكتبة الإمام الحكيم العامة، ومكتبة أمير المؤمنين العامة، ومكتبة الروضة الحيدرية العامة، ومكتبة كاشف الغطاء العامة، لما قدموه من مساعدة في تهيئة المصادر والمراجع. والله عنده حسن الثواب.

الباحث
حسن كاظم أسد

Abstract

**In the name of Allah
Must beneficent
Must merciful**

God has revealed the holy quran to his prophet "p.b.u.h" and ordered him to explain it to people. People in their turn should think it over. So was the beginning of interpretation of quran since the first year then came the role of the followers. The pioneers after the prophet were his kinsfolk. Followers of truth referred to the prophets of the speech of God.

They were stars in the sky of science and knowledge especially in the field of interpretation and quranic sciences. One of these outstanding men is "Qutob Al' deen Al Rawandi" who published a book interpretation which was organized according to the jurisprudent books in which he covered the verses of legislation whether in explanation or in clarification.

He was one of the pioneers in this field. He was only surpassed by "Al Saib Al Kalbi-146.A.H-" but the latter's book didn't arrive us, and so "Al Rawandi" remains the first pioneer in the field of quranic verses interpretation as one of the Emamites. Present research tends to study his methodology academically and to show the sources that "Al Rawandi" depended on.

The research has shown Al Rawandi's efforts in language and interpretation so that this study is hoped to enrich the Islamic library. The research includes the most important findings of the study – which includes:

- 1- There is no agreement on his name it may be "saad or sa'eed" though sa'eed is more popular.
- 2- He was first mentioned by his nickname by his student "Muntagab Al deen" in his book "Al fihrist".
- 3- He got three sons who were sages.
- 4- He has got a number of teachers and sheikhs who are esteemed by the public and the indifferently.
- 5- He left an invaluable wealth of references in the field of science and art especially his book "FIQH AL QUR'AN" which is considered one of the relics of "Emamiya".
- 6- His burial place is not definitely known, but most possibly he was buried in the graveyard of lady "Fatima" the daughter of Al Imam Al kadham, in the city of "Qum".
- 7- He preferred the objective interpretation of "Quran".
- 8- He scarcely refers to the references he takes from whether these are relating to prophetic tradition, interpretation, jurisprudence of language.
- 9- He mentioned a lot many things relating to the prophet of his kinsfolk he stated many ideas about the followers of the prophet though he scarcely refers to the public Moslems.

- 10- He was greatly influenced by "Al Toosi's" thoughts. He might have copied complete texts . he also referred to "Al Murtadha" regarding matters of agreement of disagreement.
- 11- He didn't work according to analogy but he depended on collective judgments of "Emamiya".
- 12- He referred to most outstanding religious authorities and he had controversy with regard to "Hanafi" and "Shafi'ee".
- 13- He paid great attention to syntactic, morphological linguistic and rhetoric matters.
- 14- He was highly concerned with the reasons of revelation of Quranic verses, and the abolishing and abolished verses.

Researcher

Hasan Kadhim Asad

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	1
الفصل الأول: الراوندي وفقه القرآن.	8
1-لمحات عن حياة القطب الراوندي.	10
أحواله الشخصية.	11
أساتذته ومشايخه.	15
تلامذته والراوون عنه.	23
آثاره العلمية.	27
نماذج من شعره.	36
2-كتاب فقه القرآن.	40
إعتماده على السابقين في تأليف "فقه القرآن".	48
الفصل الثاني: موارده في التفسير.	55
1-المورد الحديثي.	58
أ- ما روى المصنف عن أصحاب المجاميع الحديثية من الإمامية.	61
ب- ما أورده المصنف عن أصحاب المجاميع الحديثية عند الجمهور.	70
2-المورد التفسيري:	75
أ-النقل عن أعلام المفسرين من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين.	76
ب-الاعتماد على أعلام المفسرين من أصحاب المصنفات التفسيرية.	88
3-المورد الفقهي.	101
أ- النقل من الكتب الفقهية للإمامية.	105
ب- النقل عن أعلام الفقهاء من الشيعة الإمامية.	106

111	ج- النقل عن أعلام الفقهاء من غير الإمامية.
116	د- ما نقل من إجماعات.
120	4-المورد اللغوي.
132	الفصل الثالث: التفسير بالأثر في "فقه القرآن".
137	1- تفسير آيات الأحكام بالقرآن الكريم.
147	2- تفسير آيات الأحكام بالسنة الشريفة.
154	3- تفسير آيات الأحكام بما ورد عن أهل البيت.
163	4- تفسير آيات الأحكام بما ورد عن الصحابة والتابعين.
171	الفصل الرابع: مباحث العربية في "فقه القرآن".
174	1-قضايا النحو واللغة.
212	2-قضايا الصرف في "فقه القرآن".
219	3-قضايا البلاغة العربية في "فقه القرآن".
234	الفصل الخامس: آثار علوم القرآن في "فقه القرآن".
238	1-القراءات.
251	2-أسباب النزول.
257	3-الناسخ والمنسوخ.
266	4-المحكم والمتشابه.
270	5-المجمل والمفصل.
275	6-العام والخاص.
281	7-المطلق والمقيّد.
286	الخاتمة ونتائج البحث.
287	المصادر والمراجع.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأتم الصلاة وأزكى التسليم على أشرف الخلق أجمعين، الذي اصطفاه الله تعالى برسالته، فصدع بالتبليغ والبيان، فدعى إلى سبيل ربّه بالحكمة والموعظة الحسنة، وفصل ما أجمل من آي القرآن، وبيّنه بأحسن البيان، وعلى آله الطيبين الطاهرين، عدل الكتاب أولي النهى والألباب، وعلى صحبه الميامين الذين تمسكوا بالثقلين، ومن تبعهم على ذلك النهج إلى يوم الدين.

القرآن الكريم كتاب الله المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين، نزل به الروح الأمين، على مكثٍ سوراً وآيات، بآتم الحجج وأكبر المعجزات، (من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل، وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر وبطن، فظاهره حكم وباطنه علم، ظاهره أنيق وباطنه عميق، له نجوم وعلى نجومه نجوم، لا تحصى عجائبه ولا تبلى غرائب، فيه مصابيح الهدى ومنار الحكمة، ودليل على المعرفة لمن عرف الصفة، فليُجل جال بصره وليبلغ الصفة نظره، ينج من عطب ويتخلص من نشب، فإن التفكير حياة قلب البصير، كما يمشي المستتير في الظلمات بالنور)¹، فقد أنزل الله القرآن الكريم وفرض على نبيه الخاتم h أن يتعهد تفسيره وتبيينه للناس. وليقوم الناس بدورهم بتعاهده والتدبر فيه قال الله تعالى - مخاطباً نبيه h: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾²، فكانت نشأة التفسير منذ الصدر الأول على يديه، ومن ثمّ كان أهل البيت d حملته حفظته، ومن بعدهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان. حيث كان رائد القوم بعد رسول الله h في تبينه وتفسيره، العترة الطاهرة، فهم خلف جدهم الرسول. عدل الكتاب وحرسه، الحافظون لحدوده وأحكامه، وقد صدع الرسول بحقهم وأبان من القرآن موضعهم،

1 - الكليني - الكافي ج 2 / 599، من حديث روي عن النبي الأكرم (ص).

2 - النحل : 44.

فقال h: (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي وإنهما لن يفترقا حتى يرثي علي (الحوض)³، وقال الإمام أبو جعفر الباقر a: (فإنما على الناس أن يقرأوا القرآن كما أنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا ...) ⁴. فدأب أتباع الحق التائقون إلى فهم معاني كلام الله تعالى على الرجوع إلى روايات أهل هذا البيت d بهذا الشأن، وأقتفوا آثارهم في تفسير القرآن ليستقوا من هذا المنهل العذب، فكانوا نجومًا في أفق العلم والمعارف، ولا تزال تلك الآثار منارًا على مرّ السنين. سيما في مجال التفسير وعلوم القرآن، وهي أشرف العلوم وأجلها قدرًا، إذ موضوعها كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد. ولذا فإن خير الجهود ما صرفت في تفسير القرآن الكريم وبيان أحكامه، ومن أولئك الأعلام الذين أتحفوا المكتبة الإسلامية، بجوار التفسير، وبيان آيات الأحكام، قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت 573هـ)، إذ لم يكتفِ بكتاب تفسير واحد، بل أضاف إلى ما كتب بالتفسير تفسيراً موضعياً مرتباً على ترتيب الكتب الفقهية، ليستوفي آيات الأحكام شرحاً وتبييناً، مع رعاية المباحث التفسيرية والفقهية أجاد في البحث والاختصار، وأسماه "فقه القرآن" جرياً على ما اصطلاح عليه علماء الإسلام لشرح آيات الأحكام، ففي القرآن الكريم ما يقرب من خمسمائة آية تتناول بيان أمهات الأحكام الفقهية وأصول التشريع، فكان من الأوائل في ذلك المضمار بالاعتماد في تفسير آيات الأحكام وشرحها على ما جاء عن آل الرسول، وما أجمعت عليه الإمامية. قال الراوندي في مقدمة كتابه "فقه القرآن": (فإن الذي حملني على الشروع في جمع هذا الكتاب أني لم أجد من علماء الإسلام قديماً وحديثاً من ألف كتاباً مفرداً يشتمل على الفقه الذي ينطق به كتاب الله، ولم يتعرض أحد منهم لاستيعاب ما نصه عليه لفظه أو معناه وظاهره أو فحواه، في مجموع كان على الانفراد صائب هدف المراد، وإن صنفوا في الفقه وتفسير القرآن ما لا يحاط به إلا على امتداد الزمان. والعذر لنا خاصة واضح، لأن حجة هذه الطائفة في صواب جميع ما انفردت به من الأحاديث الشرعية والتكاليف

3 -ورد معنى هذا الحديث في أكثر المجاميع الحديثة عند الفريقين، انظر مثلاً: أحمد بن حنبل-المسند

14/3+17+26+الصدوق-الأمالي/500.

4 - فرات الكوفي- التفسير 258 – 351.

السمعية أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء هي إجماعها، لأن إجماعها حجة قاطعة ودلالة موجبة للعلم بكون المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطأ فيه، فإن انضمام إلى ذلك كتاب الله أو طريقة أخرى توجب العلم وتثمر اليقين فهي فضيلة ودلالة تنضاف إلى أخرى ، وإلا ففي إجماعهم كفاية . فرأيت أن أولف كتابا في "فقه القرآن"، يغنى عن غيره بحسن مبانيه، ولا يقصر فهم القارئ عن معانيه، متجنباً فيه الإطالة والتكثير، ومتحرراً الإيجاز والتيسير، ليكون للناظر فيه أنيساً يصادقه، وللفقيه رداء يصدق. فجمعت منه بعون الله تعالى جملة مشروحة أخرجها الاستقراء⁵. مجانباً في ما ألف عن القول بالقياس والرأي، ، مسترشداً بقول الصادق a (إن السنة إذا قيست محق الدين)⁶، ويساوق القياس القول بالرأي، قال الباقر a: (من أفتى الناس برأيه فقد دان الله بما لا يعلم، ومن دان الله بما لا يعلم فقد ضاد الله حيث أحل وحرم فيما لا يعلم)، فلا بد للعالم أن يحذر الوقوع في هذين الأمرين، قال أمير المؤمنين a: (من نصب نفسه للقياس لم يزل دهره في التباس، ومن دان الله بالرأي لم يزل دهره في ارتماس)⁷، وكان الراوندي قد ردَّ على المرتكز لدى بعضهم ممن عمدوا إلى القياس المستنبط العلة الذي يقع في الطرق المقررة عند الجمهور، بحجة (إن الوقائع بين أشخاص الأناس غير متناهية، والنصوص والأفعال والإقرارات "أي تقرير النبي" متناهية، ومحال أن يقابل ما لا يتناهى بما يتناهى)⁸، حيث قال الراوندي: (وذلك لأن القياس بالدليل الواضح غير صحيح في الشريعة ، وهو حمل الشيء على غيره في الحكم لأجل ما بينهما من الشبه ، فيسمى المقيس فرعاً والمقيس عليه أصلاً . وكذلك الاجتهاد غير جائز في الشرع، وهو "استفراغ الجهد في استخراج احكام الشرع" ، وقيل "هو بذل الوسع في تعرف الأحكام الشرعية".

فأما إذا صح بإجماع الفرقة المحقة حكم من الأحكام الشرعية بنص من الرسول صلى الله عليه وآله مقطوع على صحته على سبيل التفصيل رواه

5 - الراوندي-فقه القرآن ج 1/3-4.

6- الكافي - الكليني ج 1 / 57.

7- م.ن: ج 1 / 58.

8- ابن رشد- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج 1 / 2.

المعصومون من أهل بيته عليه وعليهم السلام ثم طلب الفقيه بعد ذلك دلالة عليه من الكتاب جملة أو تفصيلاً ليضيفها إلى السنة حسماً للشنعة، فلا يكون ذلك قياساً ولا اجتهداً، لأن القاييس والمجتهد لو كان معهما نص على وجه من الوجوه لم يكن ذلك منهما قياساً ولا اجتهداً. وهذا واضح بحمد الله⁹ فله دره وعليه أجره.

ولما كان الكتاب في تلك الأهمية، اختار البحث أن يدرس الكتاب، مشفوعاً بشذرات مما ذكر من أحوال مؤلفه الشخصية وآثاره العلمية ومشايخه وأساتذته وتلامذته. حيث دعت الحاجة إلى:

- 1- دراسة منهجية القطب الراوندي في كتابه فقه القرآن دراسة أكاديمية.
 - 2- بيان ما استقى منه الراوندي من موارد في "فقه القرآن".
 - 3- إبراز الجهود التفسيرية واللغوية في "فقه القرآن".
 - 4- إضافة هذه الدراسة إلى المكتبة الإسلامية لما للكتاب من أهمية.
- وقد اقتضت طبيعة الموضوع لدراسة أحوال الراوندي وآثاره، ومنهجيته في فقه القرآن أن يرتب البحث على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: الراوندي وفقه القرآن.

وانتظم في مبحثين، هما:

1- لمحات عن حياة القطب الراوندي.

2-فقه القرآن.

بما ظم هذان المبحثان من فروع وجزئيات تناولها البحث.

الفصل الثاني: موارده في فقه القرآن.

وانتظم في أربعة مباحث.

1-المورد الحديثي.

2-المورد التفسيري.

3-المورد الفقهي.

4-المورد اللغوي.

وقد فصل القول في هذه الموارد.

الفصل الثالث: التفسير بالأثر في فقه القرآن.

واشتمل على أربعة مباحث أساسية:

1-تفسير آيات الأحكام بالقرآن الكريم.

2-تفسير آيات الأحكام بالسنة النبوية.

3-تفسير آيات الأحكام بما ورد عن أهل البيت.

4-تفسير آيات الأحكام بما ورد عن الصحابة والتابعين.

الفصل الرابع:مباحث العربية في "فقه القرآن".

وانتظم في ثلاثة مباحث:

- 1-قضايا النحو واللغة.
- 2-قضايا الصرف .
- 3-قضايا البلاغة العربية.

الفصل الخامس: آثار علوم القرآن في "فقه القرآن".

- 1-القراءات.
- 2-أسباب النزول.
- 3-الناسخ والمنسوخ.
- 4-المحكم والمتشابه.
- 5-المجمل والمفصل.
- 6-العام والخاص.
- 7-المطلق والمقيّد.

وقد تضمنت خاتمة البحث أهم النتائج التي توصل إليها البحث .
أما مصادر البحث ومراجعته فقد تنوعت حسب طبيعة البحث، فتوزعت بين كتب التفسير والحديث والفقه والأصول واللغة و النحو والصرف وكتب البلاغة، وتراجم الأعلام والطبقات، وعلى رأس هذه المصادر كتاب الله تعالى. بيد أنّ المصادر القديمة قدّمت على المراجع الحديثة التي كانت بعد عام (1270هـ).

وكان ضبط البحث على النحو الآتي :

1. كتابة الآيات القرآنية مشكّلة وبالرسم القرآني داخل أقواس متميزة .

2. تخريج الآيات القرآنية

3. تخريج الأحاديث النبوية

4. تخريج أقوال العلماء من مظانها.

5. أشار البحث إلى المصادر في الهامش بذكر اسم المؤلف وعنوان كتابه، ورقم الجزء والصفحة، وقد ذكر البحث البطاقة الكاملة للمؤلف وكتابه في فهرست المصادر والمراجع . وجدير بالذكر أن الفصول قد تفاوتت في كبرها، وذلك بحسب المقتضى، تبعاً لتفاوت عناية المصنف بتلك الأمور التي تتعلق بها الفصول.

هذا.. وإن الداعي الأول والأسمى في دراسة ما يتعلق بالقرآن الكريم وأحوال مَنْ كتب في ذلك، هو الأجر من المولى جلّ وعلا، على أنها درب محفوفة بالمخاطر أعادنا الله تعالى من زلة القلم أو اللسان. ونسأله جلّ شأنه أن يتجاوز بعفوه عما فيه من خطأ أو سهو أو نسيان، فالعصمة لأهلها، كما ونسأله وهو أكرم مسئول أن يمنّ علينا بالقبول، ويجعله بفضلله في صحيفة الحسنات، وينفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون، إنه أرحم الراحمين. والحمد لله رب العالمين.

الباحث
حسن كاظم أسد

الفصل الأول

الراوندي وفقه القرآن

توطئة.

1-لمحات عن حياة القطب الراوندي.

2-فقه القرآن.

توطئة:

لقد كان هبة الله الراوندي من الأعلام الذين علا نجمهم في سماء العلم، ولا زال ذلك النجم منيراً في دروب الإنسانية فيستفيد من نوره البشرية كل بحسبه، فكان بذلك ممن بنوا لأنفسهم مجداً تليداً لايتطرق إليه النسيان، ما تعاقب الحدثان، فخلد ذكرهم على مر الزمان، فاشترأبت إلى سنا ضيائه الأعناق، وسُطرت سيرته بأحرفٍ من نور فملأت الكتب فازدانت بها المكتبات.

وإنه لمن نافلة الكلام أن يمر البحث على هذه الشخصية الفذة، بهذه السطور التي لاتستوعب مدى هذه الشخصية، ولكن ليجمع البحث شذرات من ترجمة هذا العلم. مشيراً إلى:

1-لمحات عن حياة القطب الراوندي.

أحواله الشخصية.

أساتذته ومشايخه.

تلاميذه والراوون عنه.

آثاره العلمية.

نماذج من شعره.

1-لمحات عن حياة القطب الراوندي.

أحواله الشخصية:

اسمه: سعيد، وقيل سعد¹⁰، بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن. و ذكر بأنه: قطب الدين أبو سعيد هبة الله بن الحسن الراوندي، وهو توههم أو تصحيف¹¹. وزاد في لسان الميزان اسماً في سلسلة آبائه قائلاً:

(سعيد بن هبة الله بن الحسن بن عيسى الراوندي أبو الحسين)¹².

كنيته: أبو الحسين، "ذكر ذلك ابن شهر آشوب قائلاً: (شيخ أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي)"¹³، ويكنى أيضاً بأبي الحسن¹⁴.

لقبه: "قطب الدين". أول من ذكره بهذا اللقب تلميذه منتجب الدين بن بابويه¹⁵.

نسبته: ينسب إلى جده كثيراً اختصاراً فيقال سعيد بن هبة الله الراوندي¹⁶.

والراوندي: نسبة إلى راوند بفتح الواو وسكون النون، وآخره دال مهملة، بليدة قرب "قاشان" وأصبهان، وأصلها: "راهاونده" وقيل معناها "الخير المضاعف"¹⁷، ولم يقف البحث على ذلك المعنى من أهل اللسان والمعجم. وراوند تقع غرب كاشان، قرية تابعة لها، وتقع على بُعد اثني عشر كيلو متراً، منها على يمين الذهاب إليها من قم، وهي قرية كبيرة لا زالت عامرة على اسمها القديم، كما أفاد البحث من أهالي قم المقدسة.

مولده: لم يقف البحث على ولادته، هل أنها كانت في راوند التي هي أصله وإليها ينسب، أم أنها موطن جده. وأنه ولد في الري "طهران". محل سكناه.

10 -ظ: المامقاني- تنقيح المقال 2 / 21 + الخوني- المعجم ج 8 / 94

11 -ظ: منتجب الدين- الفهرست/68+ الأفندي- رياض العلماء ج 431/2.

12 - ابن حجر - لسان الميزان ج 3 / 48.

13- ابن شهر آشوب-معالم العلماء/90.

14 -ظ: أمل الأمل 2 / 125 ، أعيان الشيعة 35 / 16 .

15 -ظ: منتجب الدين- الفهرست/68.

16 -ظ: محسن الأمين- أعيان الشيعة ج 239/7.

17 -ظ: الحموي- معجم البلدان ج 19/3+ السمعاني - الأنساب ج 31/3.

حيث يستشعر أنه كان من سكنة الري "طهران" من ترجمة تلميذه الشيخ منتجب الدين الرازي في "تاريخ الري"، بحسب ما أورده ابن حجر في لسان الميزان مختزلاً منه موجزاً من ترجمة القطب الراوندي¹⁸.

وما في ترجمة أحد تلامذته: أنه دخل الري... ولقي القطب الراوندي وروى عنه جميع مؤلفاته ورواياته¹⁹.

أسرته:

قد يستشعر مما قال في الرياض أنه من أسرة علمية، حيث قال: (وكان والده أيضاً من العلماء)²⁰.

أولاده:

ذكر له من الأنجال الأعلام ثلاثة، قال الخوانساري: (له أولاد فضلاء منهم الشيخ علي والشيخ محمد والشيخ حسين، وللشيخ علي ابن المترجم ولد اسمه محمد بن علي من العلماء)²¹، وسيذكر البحث أولاده ضمن تلامذته.

وفاته:

جاء ذكر وفاته ضمن ترجمته عند جملة من الأعلام، منهم:

1- ابن حجر قال:

(بن هبة الله بن الحسن بن عيسى الراوندي أبو الحسين، ذكره ابن بابويه في تاريخ الري وقال كان فاضلاً في جميع العلوم له مصنفات كثيرة في كل نوع وكان على مذهب الشيعة، مات في ثالث عشر شوال سنة ثلاث وسبعين وخمس مائة)²².

2- السيد الأمين، قال:

قال في أعيان الشيعة: (قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي مر بعنوان قطب الدين أبو الحسين سعيد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن

18 - ظ: ابن حجر - لسان الميزان ج 48/3.

19 - ابن العديم - بغية الطلب ج 3377/7.

20 - الأفندي - رياض العلماء ج 430/2.

21 - الخوانساري - روضات الجنات ج 8/4+ ظ: محسن الأمين - أعيان الشيعة ج 17/35.

22 - ابن حجر - لسان الميزان ج 3 / 48.

الراوندي . وتذكر هنا ما لم يذكر هناك توفي سنة 573 كما عن الجبعي في مجموعته عن خط الشهيد²³.

3- إعجاز حسين، قال:

(قطب الدين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي المتوفى ضحوة يوم الأربعاء الرابع عشر من شوال سنة ثلاث وسبعين وخمسائة)²⁴، وعلى ذلك المحققون، مما يجعل البحث مطمئناً لكون الراوندي توفي سنة (573هـ)²⁵. وقد اتفق جميع مترجميه على أنّ وفاته كانت سنة (573) من الهجرة النبوية الشريفة.

مدفنه:

اختلف في محل دفن الشيخ هبة الله الراوندي، قال السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة: (عن الشيخ البهائي انه مدفون في مقبرة الست فاطمة)²⁶. أي في مقبرة السيدة فاطمة شقيقة الإمام الرضا ابنة الإمام موسى بن جعفر المعروفة بـ "معصومة قم" في قم المقدسة في الجمهورية الإسلامية إيران. وفي روضات الجنات: (وقبره إلى الآن هناك معروف يزار وقد تشرفت بزيارته)²⁷. وهذا ما وقف عليه البحث، حيث أن قبره الشريف يقع حالياً في مدخل الباب الشرقي لصحن السيدة معصومة.

قال القمّي: (وقبره ببلدة قم في جوار الحضرة الفاطمية "ع" مزار معروف)²⁸. ولكن قال صاحب رياض العلماء: (عن المولى خسرو الشاعر المشهور أنه نقل في كتاب تذكره الأولياء في أحوال العلماء إن قبر القطب الراوندي في قرية خسرو

23 - محسن الأمين- أعيان الشيعة ج7/260.

24 - إعجاز حسين - كشف الحجب 27.

25 - إسماعيل باشا - إيضاح المكنون ج 1 / 34 + الطهراني- الذريعة ج 1 42 + 210 - 211 + 291 + 362 - الزركلي- الأعلام ج 3 / 104.

26 - محسن الأمين- أعيان الشيعة ج7/240.

27 - الخوانساري- روضات الجنات ج4/8.

28 - عباس القمي- الكنى والألقاب ج3/63.

شاه من نواحي تبريز.. وأنا أيضا رأيت قبراً بتلك القرية يعرف عند أهلها بأنه قبر القطب الراوندي وهم يزورونه فيه)²⁹.

فيحتمل أن يكون أحد هذين القبرين قبر قطب الدين الراوندي والآخر قبر أبيه أو جده أو أحد أولاده أو قبر لأحد العلماء ممن يحمل اللقب نفسه.

لكن الأشهر بين أهل الفضل أن الأول الواقع في قم هو قبر قطب الدين سعيد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله الراوندي.

أساتذته ومشايخه.

لقد حبا الله تعالى الراوندي بنخبة أجلاء من الأساتذة والمشايخ أشار إليهم السيد محسن الأمين لدى ذكر القطب الراوندي، قائلاً:

(في الرياض يظهر من قصص الأنبياء وغيره أن له شيوخاً عديدة تقرب من عشرين. وفي الروضات يظهر من كتابه قصص الأنبياء وغيره أن له ما يزيد على عشرين شيخاً من الخاصة والعامة)³⁰.

وقال الشيخ عباس القمي في ترجمة القطب الراوندي:

(يروى جماعة كثيرة من المشايخ كأمين الاسلام والسيد المرتضى والرازي وأخيه السيد مجتبی وعماد الدين الطبري وابن الشجري والآمدی، ووالد المحقق الطوسي، وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين)³¹.

وقد تتبع البحث جملة من هؤلاء الأعلام، للوقوف على تراجمهم، ومحل رواية الراوندي عنهم، أو تلمذته عليهم، ولكثرتهم، يذكر البحث منهم:

1 - أبو نصر الغازي، أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الله الأصبهاني، قال الذهبي: الحافظ، أبو نصر الغازي. من كبار محدثي إصبهان ... قال ابن السمعاني: ثقة، دين، حافظ. واسع الرواية، كتب الكثير. وما رأيت أكثر رحلة منه في شيوخه (448 - 532 هـ)³².

أورد الراوندي ذكره في قصص الأنبياء، وفي شرحه على نهج البلاغة بروايته عنه بسنده إلى الشريف الرضي من طرق العامة، هكذا: أخبرنا به أبو نصر الغازي عن أبي منصور العكبري عن الرضي³³.

2 - أبو الحسن أحمد بن محمد بن علي بن محمد الرشكي.

30 - محسن الأمين - أعيان الشيعة ج 7 / 240.

31 - عباس القمي-الكنى والألقاب ج 3/ 62.

32 : - الذهبي - تاريخ الإسلام ج 36 / 265.

33 - ظ: الراوندي-قصص الأنبياء/4+ الأفندي- رياض العلماء ج 2 / 419.

روى عنه في قصص الأنبياء، قائلًا: (وأخبرنا الشيخ أبو الحسين أحمد بن محمد بن علي بن محمد الرشكي، عن جعفر بن محمد، عن جعفر بن أحمد، عن ابن بابويه)³⁴.

وذكره النوري في خاتمة مستدركه على الوسائل ولقبه بـ"المرشكي" وكذا ذكره السيد الأمين في الأعيان³⁵. ولا يبعد أن يكون "الرشكي" مصحفاً عن "الزُشكي" وزشك: (بضم أوله، وسكون ثانيه، وآخره كاف: من أعمال نيسابور، عن العمراني)³⁶.

3 - أبو سعد الحسن بن علي الأربادي³⁷.

لم يذكر بتوثيق أو تضعيف، قال النمازي: (الحسن بن علي الأربادي، أو الأربادي، أبو سعيد: لم يذكره. وهو شيخ من مشايخ الراوندي سعيد بن هبة الله)³⁸. روى عنه في قصص الأنبياء، قائلًا:

(أخبرنا الشيخ أبو سعد الحسن بن علي الأربادي، والشيخ أبو القاسم الحسن بن محمد الحديقي، عن جعفر بن محمد بن العباس)³⁹.

4 - أبو القاسم الحسن بن محمد الحديقي، شيخ جليل كبير يروي عنه القطب الراوندي وهو يروي عن الشيخ جعفر بن محمد بن العباس الدوريسي عن أبيه عن الصدوق وكذا يظهر من كتاب قصص الأنبياء للقطب المذكور ولم أقف له على مؤلف والحديقي لعله بالحاء المهلة المفتوحة⁴⁰.

روى عنه في قصص الأنبياء⁴¹.

5 - أبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي اليونارتي الإصبهاني و"يونارت" قرية كانت على باب أصفهان (ت 527 هـ)⁴².

34 - الراوندي -قصص الأنبياء / 136.

35 -ظ:النوري-خاتمة المستدرک ج3/86+محسن الأمين-أعيان الشيعة ج220/3.

36- الحموي - معجم البلدان ج 3 / 140 .

37 -ظ:رياض العلماء ج2/64+أعيان الشيعة ج154/5.

38 - علي النمازي -مستدرکات علم رجال الحديث ج 2/438+ظ: ابن طاووس-فلاح السائل /195.

39 - الراوندي -قصص الأنبياء / 129.

40 -ظ:ابن طاووس- فلاح السائل / 195 + محسن الأمين- أعيان الشيعة ج 5 / 243+ علي النمازي -

مستدرکات علم رجال الحديث - ج 3 / 37 .

41 -ظ: الراوندي -قصص الأنبياء / 129.

قال المجلسي في البحار: (وروى الشيخ قطب الدين الراوندي قدس سره في شرحه على نهج البلاغة: بهذا السند: أخبرني الشيخ أبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم...) ⁴³.

6 - الأديب أبو عبد الله الحسين المؤدب القمي.

قال في أعيان الشيعة: (الحسين المؤدب القمي ذكره صاحب الرياض ووصفه بالأديب وقال فاضل جليل عالم كامل يروي عن الشيخ جعفر بن محمد بن العباس الدروسي ويروي عنه القطب الراوندي سعيد بن هبة الله على ما يظهر من كتاب قصص الأنبياء للقطب المذكور ولم أعثر على مؤلف له، اهـ. ومرفي الحسني بن الحسن بن الحسين المؤدب احتمال أن هذا جده أو متحد معه ولكن في روضات الجنات إن القطب الراوندي يروي عن الحسين بن المؤدب القمي لا أن ابن المؤدب يروي عن القطب فلعل كلمة "عنه" في عبارة الرياض تحريف وصوابها "عن") ⁴⁴.

7 - السيد عماد الدين أبو الصمصام ذو الفقار بن محمد بن معبد الحسني المروزي، المعمر، نزيل بغداد، عالم دين، يروي عن السيد الاجل المرتضى علم الهدى أبي القاسم على بن الحسين الموسوي والشيخ الموفق أبي جعفر محمد بن الحسن "قدس الله روحهما"، (ت 536 هـ) ⁴⁵. (روى عنه أول منهاج البراعة في شرح كتاب نهج البلاغة عنه عن محمد بن علي الحلواني عن الرضي) ⁴⁶.

وروى عنه في قصص الأنبياء و الخرائج والجرائح ⁴⁷.

8 - أبو الصمصام شميلة "شميلي" بن محمد بن أبي هاشم جعفر الحسني، أمير مكة المعظمة، الرحال المعمر، (كان حياً سنة 545 هـ) ⁴⁸.

روى عنه في قصص الأنبياء ⁴⁹.

42 - ظ: الذهبي-السير ج 19/621+الصفدي-الوافي ج 12/135.

43 - المجلسي -بحار الأنوار ج 29 / 505.

44 - محسن الأمين- أعيان الشيعة ج 6 / 139.

45 - اردبيلي-جامع الرواة ج 1/314.

46 - ظ: منتجب الدين - الفهرست / 62+العالمي-أمل الآمل 475+الأردبيلي- جامع الرواة 1 / 314+الخوانساري- روضات الجنات 727+القمي- الكنى والالقباب 1 / 100 .

47 - ظ: الراوندي-قصص الأنبياء/ 58 - 153+ الخرائج / 872.

48 - ظ: منتجب الدين-الفهرست/70+الأردبيلي-جامع الرواة ج 1/402+الخوني-المعجم ج 10/45.

49 - ظ: الراوندي-قصص الأنبياء/77.

9 - جمال الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن أحمد بن محمد، ابن الأخوة الشيباني البغدادي، نزل أصفهان (ت 548 هـ) ⁵⁰.

روى عنه في آخر منهاج البراعة، روى كتاب نهج البلاغة عنه عن السيدة النقية بنت الشريف المرتضى عن عمها الرضي. ورواه عنه، عن الشيخ أبي الفضل محمد بن يحيى الناطلي، عن أبي نصر عبد الكريم بن محمد الديباجي -المعروف بسبط بشر الحافي- قال: قرئ على الشريف الرضي -رضي الله عنه- كتاب نهج البلاغة وأنا أسمع ⁵¹.

10 - السيد علي بن أبي طالب السليقي الأملّي، من تلاميذ شيخ الطائفة والراوين عنه، من مشايخ رواية القطب الراوندي ⁵².

روى عنه في قصص الأنبياء ⁵³.

11 - الشيخ ركن الدين أبو الحسن علي بن علي بن عبد الصمد السبزواري النيسابوري "النيسابوري" التميمي، الفاضل، العالم، المحدث، فقيه ثقة، قرأ على والده وعلى الشيخ أبي علي بن الشيخ أبي جعفر رحمهم الله، وهو الذي ينتهي إليه رواية حرز الجواد.

والموجود في أكثر الإجازات والروايات: علي ابن عبد الصمد، والظاهر أنه من باب الاختصار، والنسبة إلى الجد، فإنه من مشاهير الرواة. وناقش صاحب الرياض في أن شيخ ابن شهر آشوب هذا أو ولده المسمى باسمه، فنصّ على ما أورده البحث هنا ⁵⁴.

روى عنه الراوندي في قصص الأنبياء ⁵⁵.

50 - ظ: منتجب الدين- الفهرست /145+ الذهبي -السير ج20/280-281+الزركلي- الأعلام ج3/343+ محسن الأمين- أعيان الشيعة ج 7 / 466.

51 -ظ:الأفندي-رياض العلماء ج5/409+ النوري -خاتمة المستدرك ج 3 / 88-89.

52-ظ: النوري -خاتمة المستدرك ج 3 / 39+ محسن الأمين - أعيان الشيعة ج 4 / 151.

53-ظ:الراوندي-قصص الأنبياء/148.

54 -ظ:منتجب الدين- الفهرس: 2309 / 21 + الأفندي-رياض العلماء ج4/ 160+ العاملي -أمل الآمل ج 2

/ 194+ محسن الأمين - أعيان الشيعة ج 7 / 240 + النوري - خاتمة المستدرك ج 3 / 63+ الخوئي -

المعجم ج 13 / 109.

55الراوندي - قصص الأنبياء / 38.

12 - الشيخ الإمام أمين الدين "الإسلام" أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، ثقة، فاضل، دين، عين، له تصانيف منها " مجمع البيان في تفسير القرآن " عشر مجلدات " الوسيط في التفسير " أربع مجلدات " الوجيز " مجلدة " إعلام الوري بأعلام الهدى، تاج المواليد، وغيرها، (ت سنة 548 هـ)⁵⁶.
روى عنه في قصص الأنبياء⁵⁷.

13 - السيد الأصيل "شيخ السادة" أبو حرب المجتبى بن الداعي بن القاسم الحسيني، محدث، عالم، صالح، يروي عن الشيخ الطوسي⁵⁸.
روى عنه الراوندي في قصص الأنبياء والخرائج⁵⁹.

14 - الشيخ الإمام عماد الدين محمد بن أبي القاسم بن محمد بن علي الطبري الأملي الكجي. فقيه، ثقة، قرأ على الشيخ أبي علي بن الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمهم الله، مؤلف كتاب "بشارة المصطفى لشيعه المرتضى" وله تصانيف منها كتاب "الفرج في الأوقات" و "المخرج بالبينات" "شرح مسائل الذريعة". قرأ عليه قطب الدين أبو الحسين الراوندي و روى عنه،⁶⁰.

15 - السيد أبو البركات ناصح الدين محمد بن إسماعيل بن الفضل الحسيني المشهدي (457 - 541 هـ)⁶¹.
روى عنه الراوندي في الخرائج⁶².

56 -ظ:منتجب الدين- الفهرست /96 - 97+332 ابن شهر آشوب - معالم العلماء / 14 - 15+ النوري - خاتمة المستدرک ج 1 / 222+ التفرشي - نقد الرجال ج 4 / 19+ الخوني - المعجم ج 14 / 304 - 305.
57 -ظ: الراوندي - قصص الأنبياء 132.
58-ظ: منتجب الدين - الفهرست/ 163 - 386+ العاملي - أمل الآمل ج 2 / 227 - 228+ العاملي - أمل الآمل ج 2 / 227 - 228+ البيروجردي - طرائف المقال ج 1 / 120+ الخوني -المعجم ج 15 / 197.
59 -ظ:قصص الأنبياء - الراوندي /44-68+ الخرائج والجرائع : 796.
60 -ظ: منتجب الدين -الفهرست / 107+ الأردبيلي - جامع الرواة ج 2 / 57+ العاملي - أمل الآمل ج 2 / 234 - 235+ الخوني- المعجم ج 15 / 307 - 308.
61 -ظ: الراوندي-الخرائج والجرائع ج1/17+439+596+793+قصص الأنبياء/90+151+209+222+223.
62 -ظ: الراوندي - الخرائج ج 3 / 1062 - 1063.

16 - الشيخ الإمام قطب الدين أبو جعفر محمد ابن علي بن الحسن المقرئ النيسابوري، ثقة عين، له تصانيف منها التعليق، الحدود، الموجز في النحو، وهو أستاذ السيد الإمام أبو الرضا والشيخ الإمام أبو الحسين "يعني الراوندي"⁶³.

17 - أبو جعفر محمد بن علي بن المحسن الحلبي.

هو: (الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن المحسن الحلبي. فقيه صالح، أدرك الشيخ أبا جعفر الطوسي وروى عنه وعن ابن البراج، وقرأ عليه السيد الإمام أبو الرضا والشيخ الإمام قطب الدين أبو الحسن الراونديان)⁶⁴.

وروى عنه الراوندي في الخرائج⁶⁵، وقصص الأنبياء⁶⁶.

18 - أبو الحسن محمد بن علي بن عبد الصمد التميمي النيسابوري، فاضل جليل من مشايخ ابن شهر آشوب⁶⁷

روى عنه الراوندي في الخرائج و قصص الأنبياء⁶⁸.

19 - الأستاذ أبو جعفر محمد بن المرزبان، يروي عن الشيخ أبي عبد الله جعفر الدوريسي⁶⁹.

روى عنه الراوندي في قصص الأنبياء⁷⁰.

20 - السيد صفى الدين مقدم السادة أبو تراب المرتضى بن الداعي بن القاسم الحسني الرازي ، مؤلف (تبصرة العوام) وغيره⁷¹.

63 - ظ: منتجب الدين - الفهرست / 157 + 363 + النوري - خاتمة المستدرک ج 3 / 113 + الخوني - المعجم ج 338/17.

64 - العاملي - أمل الآمل ج 2 / 289.

65 - الراوندي - الخرائج ج 17/1 + ج 793/2.

66 - قصص الأنبياء 90، وفيه "الحسن" بدل "المحسن" والمقصود واحد، ظ: العاملي - أمل الآمل ج 2 /

282+289 - محسن الأمين - أعيان الشيعة ج 1 / 536 + الخوني - المعجم ج 18 / 25.

67 - ظ: ابن شهر آشوب - معالم العلماء / 13.

68 - ظ: الراوندي - الخرائج ج 2 + 795 - الراوندي - قصص الأنبياء / 104.

69 - ظ: النوري - خاتمة المستدرک ج 3 / 86 + 393 - محسن الأمين - أعيان الشيعة ج 7 / 240.

70 - ظ: الراوندي - قصص الأنبياء / 120.

روى عنه الراوندي في الخرائج وقصص الأنبياء⁷².

- 21 - الأستاذ أمين الدين مرزبان بن الحسين بن محمد أبو القاسم ابن كميح،
فاضل عالم كامل يروي عن ابن البراج⁷³.
روى عنه الراوندي في قصص الأنبياء⁷⁴.

- 22 - فخر الزمان مسعود بن علي بن أحمد الصوابي البيهقي، فقيه صالح،
جليل، من كتبه حلية الأشراف، (ت 544 هـ)⁷⁵.
روى عنه الراوندي في قصص الأنبياء⁷⁶.
23 - الشيخ هبة الله بن دعويدار، فاضل، عالم، جليل الشأن⁷⁷.
روى عنه الراوندي في قصص الأنبياء⁷⁸.

- 24 - الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزه الحسني
البغدادي، كان رحمه الله من أكابر علماء الإمامية ومشايخهم، ومن أئمة النحو واللغة
وأشعار العرب وأيامها وكان نقيب الطالبين ببغداد وهو صاحب الحماسة كحماسة
أبي تمام وشرح لمع ابن جني وكتاب الأمالي وغير ذلك، أقواله منقولة في كتب
العلوم العربية والأدبية كمغني اللبيب وغيره (ت 542 هـ)⁷⁹.
روى عنه الراوندي في قصص الأنبياء⁸⁰.

71-ظ: منتجب الدين - الأربعون حديثاً / 37 + 78+ العاملي - أمل الآمل ج 2 / 319+ النوري - خاتمة
المستدرک - ج 3 / 374+ الطهراني - الذريعة ج 1 / 433.
72 -ظ: الراوندي-الخرائج والجرائج : 795 + وقصص الأنبياء / 92 .
73-ظ: ابن شهر آشوب - معالم العلماء/ 16+ النوري -خاتمة المستدرک ج 3 -/ 88+ محسن الأمين - أعيان
الشيعة ج 2 / 409.
74 -ظ: الراوندي-قصص الأنبياء / 109.
75 -ظ: ابن الأثير - الكامل ج 11 / 138+ أعيان الشيعة - محسن الأمين ج 5 / 246+ الطهراني - الذريعة ج
5 / 212+ الخوئي -المعجم ج 19 / 158
76 -ظ: الراوندي-قصص الأنبياء / 162.
77-ظ: منتجب الدين- الفهرست / 122+ النوري - خاتمة المستدرک ج 3 / 86.
78 -ظ: الراوندي - قصص الأنبياء / 139.
79 -ظ: منتجب الدين - الفهرست/ 130+ الذهبي -السير ج 20 / 196+ العاملي -أمل الآمل ج 2 / 343+
الأردبيلي جامع الرواة ج 2 / 311+ النوري -خاتمة المستدرک ج 3 / 87.
80 -ظ: الراوندي - قصص الأنبياء / 159.

25 – الأستاذ فقيه فاضل من مشائخ ابن شهر آشوب ويروي أبو جعفر عن أبيه عن ابن البراج، وهو أخو الشيخ أبي القاسم ابن كميح من مشايخ ابن شهر آشوب⁸¹.
روى عنه الراوندي في الخرائج منضمّاً إلى غيره قائلاً: (وأخبرنا جماعة منهم: السيدان المرتضى والمجتبى ابنا الداعي الحسني والأستاذان أبو جعفر وأبو القاسم ابنا كميح)⁸².

وهؤلاء جملة من الأعلام ممن تتلمذ عليهم، أو روى عنهم.

81 -ظ: ابن شهر آشوب - معالم العلماء / 16+ محسن الأمين - أعيان الشيعة ج 2 / 316+ النوري - خاتمة المستدرک ج 3 / 88+382.

82 -ظ: الراوندي - الخرائج والجرائح ج 2 / 796.

تلامذته والراوون عنه :

1- نصير الدين الحسين بن سعيد الراوندي "ابنه".

الشيخ الشهيد نصير الدين أبو عبد الله الحسين بن الشيخ الإمام قطب الدين أبي الحسين الراوندي . عالم ، صالح. قرأ على أبيه، وكتب له أبوه إجازة على كتاب "الجواهر" لابن البراج⁸³.

2 -ظهير الدين محمد بن سعيد الراوندي "ابنه".

الشيخ الإمام ظهير الدين أبو الفضل محمد بن الشيخ الإمام قطب الدين أبي الحسن سعيد بن هبة الله الراوندي. فقيه، ثقة، عدل، عين. له إجازة من أبيه⁸⁴. له كتاب "عجالة المعرفة" في أصول الدين، مطبوع بتحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجالي-الطبعة: الأولى-1417هـ، مطبعة: ستارة - قم، منشورات: مؤسسة آل البيت d لإحياء التراث - قم.

3- عماد الدين علي بن سعيد الراوندي "ابنه".

الشيخ الإمام عماد الدين أبو الفرج علي بن الشيخ الإمام قطب الدين الراوندي، فقيه ثقة، جليل القدر، يروي عن جماعة كثيرة: أولهم: والده الإمام قطب الدين الراوندي⁸⁵.

4 - أحمد بن علي ابن عبد الجبار الطبرسي القاضي، كان عالماً، فاضلاً، فقيهاً، روى عن سعيد بن هبة الله الراوندي "86".

83 - ظ:منتجب الدين - فهرست / 54+ العاملي - أمل الآمل ج 2 / 87+الخوانساري- روضات الجنات ج 4 /

7 + الأميني- شهداء الفضيلة / 40 + الخوئي - المعجم ج 6 / 192+

84 - ظ:منتجب الدين - فهرست / 112+ محمد بن سعيد الراوندي - عجالة المعرفة في أصول الدين/ 1 +

المجلسي - بحار الأنوار ج 102 / 277+ العاملي - أمل الآمل ج 2 / 274 - 275+ الخوئي - المعجم ج 17

123/.

85-ظ: منتجب الدين- فهرست / 86+ العاملي - أمل الآمل ج 2 / 188 - 189+الخوانساري-روضات/ 301

+ النوري -خاتمة المستدرک ج 3 / 31 - 32+ الخوئي - المعجم ج 13 / 43.

5 - بابويه بن سعد بن محمد بن الحسن بن الحسين بن بابويه القمي⁸⁷.
يروى عن الراوندي⁸⁸.

6 - الشيخ نصير الدين "ناصر الدين" أبو إبراهيم راشد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد البحراني، الفقيه العالم المتكلم الأديب اللغوي، قرأ على مشايخ العراق، وأقام بها مدة، وقبره إلى الآن معروف في جزيرة النبي الصالح عليه السلام، من قرى البحرين، مع قبر الشيخ أحمد بن المتوج. عن القاضي أبي الحسن علي بن عبد الجبار بن عبد الله بن علي المقري، الرازي الفقيه الصالح. عن والده القاضي عبد الجبار الملقب بالمفيد، وعن العالمين الجليلين السيد فضل الله الراوندي، والقطب الراوندي، (ت 605 هـ)⁸⁹.

7 - الخليل بن خمرتكين الحلبي، فقيه من فقهاء الإمامية، وصل إلى خراسان ودخل إلى الري، وتفقه وأجاد في علم الأصول . . . ولقي القطب الراوندي وروى عنه جميع مؤلفاته ورواياته (ت 590 هـ)⁹⁰.

8 - الشيخ الفقيه علي بن محمد المدائني، كان من أجلة فقهاء الإمامية في المائة السادسة، وهو غير علي بن محمد المدائني العامي المذكور في كتب الرجال، يروي عن قطب الدين الراوندي ويروي عنه السيد موسى بن طاووس⁹¹.

86 - ظ: العاملي - أمل الآمل ج 2 / 19 + المجلسي - بحار الأنوار ج 107 / 116 + النوري - خاتمة المستدرک ج 2 / 420 + الخوني - المعجم ج 2 / 180.
87 - ظ: العاملي - أمل الآمل ج 2 / 42 + الأردبيلي - جامع الرواة الأردبيلي ج 1 / 115 + الخوني - المعجم ج 4 / 177.
88 - ظ: النوري - خاتمة المستدرک ج 3 / 375.
89 - ظ: العاملي - أمل الآمل ج 2 / 117 + النوري - خاتمة المستدرک - ج 2 / 337 - 338 + الخوني - المعجم ج 8 / 162.
90 - ظ: ابن العديم - بغية الطلب ج 337/7.
91 - ظ: ابن طاووس - إقبال الأعمال ج 1 / 198 + فتح الأبواب / 89 + 130.

9- أبو عبد الله، منتجب الدين، علي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن بابويه القمي الرازي، الشهير، صاحب كتاب "الفهرست" المتوفى بعد سنة 585هـ بقليل. ويظهر روايته عن الراوندي مما أورده في "الفهرست" في ترجمة العماد الطبري، قائلاً: (قرأ على الشيخ الإمام أبي الحسين قطب الدين الراوندي وروى لنا عنه)⁹².

10- السيد الشريف عز الدين أبو الحارث محمد بن الحسن بن علي العلوي البغدادي . كان من فضلاء عصره ، يروي عن القطب الراوندي⁹³.

11 - الحافظ رشيد الدين أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني السروي (ت 588 هـ)، ترجم في كتابه معالم العلماء للقطب الراوندي، قائلاً: (شيخ أبي الحسين..)⁹⁴. قال القمي عن القطب: وهو أحد مشايخ ابن شهر آشوب⁹⁵.

12 - الشيخ زين الدين علي بن حسان الرهمي "الرهمي"، قال في الذريعة: (الشيخ زين الدين علي بن حسان الرهمي "الرهمي" للشيخ سديد الدين أبي علي الحسين بن خشرم الطائي، مختصرة تاريخها خامس شعبان سنة "600هـ" يروي فيها عن قطب الدين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي)⁹⁶.

92 -منتجب الدين-الفهرست/107+ظ: ابن شهر آشوب - معالم العلماء / 28+ العاملي - أمل الآمل - ج 2 / 194+ القمي -الكنى والألقاب ج 3 / 209.
93-ظ: العاملي - أمل الآمل ج 2 / 260+ المجلسي - بحار الأنوار ج 104 / 154+ ج 106 / 46 + الخوئي - المعجم ج 16 / 262.
94 - ابن شهر آشوب - معالم العلماء / 90+ ظ: الأردبيلي - جامع الرواة ج 2 / 155+نقد الرجال - التفرشي ج 4 / 276+ الخوئي -المعجم ج 9 / 98.
95 -ظ:عباس القمي-الكنى والألقاب ج62/3.
96-الطهراني - الذريعة ج 1 / 210 - 211+ ظ:المجلسي -بحار الأنوار ج 104 / 48.

وهؤلاء النخبة من تلامذته والراوين عنه، والتي تنمّ عن مدى ما بذله من الجهود التربوية والعلمية في سبيل الأداء الرسالي الإسلامي، والتي كانت هذه الثلة الطيبة من أبرز ثمارها، وقد توصل البحث إلى هؤلاء الأعلام بعد تفحص كتب التراجم والرجال والأعلام.

آثاره العلمية:

للقطب الراوندي عدة مؤلفات ألمّ البحث بأكثرها، وهي:

1- شرح الشهاب المعروف بضياء الشهاب.

وهو شرح لكتاب "الشهاب في الحكم والآداب" للقاضي القضاعي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت452 أو 454هـ)، المطبوع مكرراً، جمع فيه ألف حديث من حكم النبي صلى الله عليه، وملتقطات من نهج البلاغة، قال الطهراني: (وجد في فهرس كتب المولى على الخياباني)⁹⁷.

2- حل المعقود في شرح الجمل والعقود.

ذكره منتجب الدين في الفهرست، بعنوان "حل العقود في الجمل والعقود" وفي بعض المواضع "حل المعقود من الجمل والعقود" ولعله شرح على "الجمل والعقود" للشيخ الطوسي⁹⁸.

3- الخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي، والكتاب مطبوع⁹⁹. ووقف البحث على نسخة منه بتحقيق: مؤسسة الإمام المهدي a - بإشراف السيد محمد باقر الموحد الأبطحي-الطبعة: الأولى، كاملة محققة- المطبعة: العلمية - قم - 1409هـ. منشورات: مؤسسة الإمام المهدي - قم المقدسة.

قال محقق الكتاب: (وهو يعد من أعظم كتب المعجزات ودلائل نبوة نبينا صلى الله عليه وآله وإمامة الأئمة عليهم السلام التي انتهت إلينا من تراث علمائنا الأقدمين، ترتيباً وتنقيحاً، وتوثيقاً وإحكاماً، وإحاطة وشمولاً، فهو ينبئ عن سعة اطلاع مؤلفه - قدس سره - على كل ما سبقه من تأليف في موضوعه، ودراية تامة بمعجزاتهم، وما

97 - الطهراني- الذريعة ج344/13-ظ: إسماعيل باشا. هدية العارفين ج 1/ 392+ إعجاز حسين/ كشف الحجب / 341.

98 - ظ: محسن الأمين- أعيان الشيعة ج260/7+ إعجاز حسين - كشف الحجب / 200+ إسماعيل باشا - هدية العارفين ج 1 / 392.

99 - ظ: الطهراني - ذيل كشف الظنون / 79 - 80

قيل في حقهم عليهم السلام . ويتميز عن غيره من الكتب التي ألفت في بابيه أنه استطاع التوفيق بين المعجزات والدلائل والمسائل الكلامية الواردة عليه¹⁰⁰ .

4- "أم المعجزات" وهو من تنمات الخرايج والجرايح ، وطبع مع الجرايح¹⁰¹ .

5- "المجالس" في الحديث¹⁰² .

6- "منهاج البراعة" في شرح نهج البلاغة، وهو كتاب جيد كبير في مجلدين يكثر النقل عنه ابن أبي الحديد في شرحه معترضا عليه وقد أجاب عن كثير من اعتراضاته الشيخ يوسف البحراني ، في كتابه "سلاسل الحديد" ¹⁰³ .

7- "المستقصى" في شرح الذريعة، وذكره إسماعيل باشا بعنوان "المستقصى في شرح الذريعة من فقه الشيعة"¹⁰⁴، ويقع في ثلاثة مجلدات¹⁰⁵ .

8- "المغني" في شرح النهاية الطوسية، في عشر مجلدات، وهو غير شرح مشكلات النهاية وغير شرح ما يجوز وما لا يجوز من النهاية وغير نهاية النهاية والجميع للراوندي، وينقل عن شرح النهاية- هذا - السيد ابن طوس في الإقبال¹⁰⁶ .

9- مشكلات النهاية. ويسمى "مشكل النهاية"، أو "شرح مشكلات النهاية"¹⁰⁷ ذكره في رياض العلماء بصوره الثلاثة، وقال عن مشكل النهاية : "ينقل عنه العلامة في المختلف"¹⁰⁸ .

10- شرح ما يجوز وما لا يجوز من النهاية.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹⁰⁹ .

11- غريب النهاية.

100 -الراوندي-الخرايج ج1/مقدمة المحقق.

101 -ظ: الطهراني - الذريعة ج 2 / 304.

102-ظ: م.ن: ج 19 / 354.

103-ظ: م.ن: ج 23 / 157 -158+ إعجاز حسين -كشف الحجب / 358+565.

104-ظ: إسماعيل باشا - إيضاح المكنون ج 2 / 478.

105 -ظ: منتجب الدين - الفهرست / 68+ الطهراني - الذريعة ج 13 / 277+ إعجاز حسين -كشف الحجب / 335.

106 -ظ: الطهراني - الذريعة ج66/14+ج72/17+ج296/21+الكاظمي-تكملة الرجال ج436/1.

107 -ظ: الطهراني -الذريعة 2 / 66 + 66 / 14 .

108-ظ:الأفندي-رياض العلماء ج 2 / 423 - 424.

109 - ظ:منتجب الدين-الفهرست/87+ الطهراني-الذريعة ج24/ 431.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹⁰.

12- نهية النهاية.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹¹، وقال السيد محسن الأمين "نهية النهاية في

غريب النهاية"¹¹²، فعدّ "نهية النهاية" و"غريب النهاية" واحداً.

ومن الواضح أن الراوندي قد أكثر الاهتمام بنهاية الشيخ الطوسي.

13- إحكام الأحكام .

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹³.

14- النيات في جميع العبادات.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹⁴.

15- شجار العصابة في غسل الجنابة.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹⁵.

16- الرائع في الشرائع.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹⁶.

17- بيان الانفرادات.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹⁷.

ومن خلال تتبع البحث في كتابه "فقه القرآن" وجد الراوندي ينقل كثيراً من إجماعات وانفرادات الإمامية التي أفادها على ما يبدو من كتاب الانتصار للسيد المرتضى، وقد أشار البحث إلى ذلك في موارد الراوندي بعنوان " ما نقل من إجماعات " فلا يبعد أن يكون هذا الكتاب قد نقل فيه الانفرادات التي وردت في الانتصار.

110 - ظ: منتجب الدين - الفهرست/68.

111 - ظ: م.ن: 87.

112 - ظ: محسن الأمين- أعيان الشيعة ج 7 / 240.

113 - ظ: منتجب الدين - الفهرست/68.

114 - ظ: م.ن: 68/.

115 - ظ: م.ن: 69/.

116 - ظ: م.ن: 68/.

117 - ظ: م.ن: 68/.

18- المسألة الكافية {الشافعية} في الغسلة الثانية.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹⁸.

19- مسألة في الخمس .

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹¹⁹.

20-مسألة أخرى في الخمس.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹²⁰.

21-لباب الأخبار .

ذكره الأفندي في الرياض و الطهراني في الذريعة¹²¹.

22- خلاصة التفاسير.

ذكره منتجب الدين في الفهرست¹²².

وقال في الذريعة: (" خلاصة التفسير " له في عشر مجلدات ، ولكن في "الشيعية وفنون الإسلام" قال في عشرين مجلداً¹²³، ولعله من غلط النسخة ويظهر من فهرس مكتبات استانبول أن " خلاصة التفاسير " للقطب الراوندي موجود هناك في مكتبة على باشا المتصلة بتوixانه وذكر السيد محمد باقر -حفيد اليزدي- الطباطبائي أن قطعة منه، كانت في الكتب المشتراة لوالده السيد محمد من أصفهان)¹²⁴.

23- الإنجاز في شرح الإيجاز.

ذكره في الذريعة¹²⁵.

118 - ظ: منتجب الدين - الفهرست / 69.

119 - ظ: م. ن: / 69.

120 - ظ: م. ن: / 69.

121- ظ:الأفندي -رياض العلماء 2 / 242 +الطهراني-الذريعة ج 18 / 275 .

122 - ظ:منتجب الدين - الفهرست / 68.

123 - قال السيد حسن الصدر-الشيعية وفنون الإسلام / 43:(وخلاصة التفاسير في عشرين مجلداً ، للشيخ قطب الدين الراوندي، وهو مشحون بالحقائق والدقائق، من أحسن التفاسير المتأخرة، عن الشيخ أبي جعفر الطوسي).

124 -الطهراني-الذريعة ج 220/7+

125- ظ: الطهراني-الذريعة ج 13 / 116 .

وقال الطهراني في مقدمة تحقيق كتاب النهاية للشيخ الطوسي، لدى تعداده مصنفات الطوسي، قائلاً: (الإيجاز: في الفرائض، وقد سماه بذلك لأن غرضه فيه الإيجاز، وأحال فيه التفصيل إلى كتابه "النهاية".... وشرحه قطب الدين الراوندي فسماه بـ "الإنجاز")¹²⁶.

24- التقريب في التعريب.

ذكره محسن الأمين في أعيان الشيعة¹²⁷.

وقد ذكره منتجب الدين بعنوان "التعريب في التعريب"، وذكر بعده "الإغراب في الإعراب"، ولعل التقريب مغاير لهذين العنوانين، أو أن تصحيفاً وقع في أحد هذين الاسمين¹²⁸.

25- الإغراب في الإعراب.

ذكره منتجب الدين، وإعجاز حسين، والطهراني¹²⁹.

26- زهرة "زهر" المباحثة وثمر المناقشة "المناقشة".

ذكره منتجب الدين، والمجلسي¹³⁰.

27- تهافت الفلاسفة.

قال في الذريعة: ("تهافت الفلاسفة" للشيخ الامام قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي المتوفى في (573) يوجد في الخزانة الرضوية كما في فهرسها)¹³¹.

28- جواهر الكلام في شرح مقدمة الكلام. ذكر في أكثر من مصدر¹³².

29- نفثة المصدور. وهي من منظومه.

126 - الطوسي - النهاية / 19 "حياة الشيخ الطوسي" مقدمة بقلم الشيخ أغا بزرك الطهراني.

127 - ظ: محسن الأمين- أعيان الشيعة ج 240/7.

128 - ظ: منتجب الدين -الفهرست/ 68+ الطهراني - الذريعة ج 4 / 228.

129 - ظ: منتجب الدين -الفهرست/ 68+ إعجاز حسين-كشف الحجب/ 54+ الطهراني - الذريعة ج 251/2.

130 - ظ: منتجب الدين -الفهرست/ 68+ المجلسي-البحار ج 237/102.

131 - الطهراني -الذريعة ج 4 / 502+ ظ: منتجب الدين -الفهرست/ 68+الأردبيلي-جامع الرواة

ج 364/1+العالمي-أمل الآمل ج 126/2+الخوئي-المعجم ج 97/9.

132 - ظ: منتجب الدين -الفهرست/ 68+الأردبيلي-جامع الرواة ج 364/1+العالمي-أمل الآمل

ج 126/2+الطهراني-الذريعة 377/5.

قال في جامع الرواة: ("بعثة المصدر" نفثة المصدر)¹³³، وقال في الذريعة: (نفثة المصدر. ديوان شعر الراوندي)¹³⁴. وذكر في غير ذلك من المصادر: نفثة المصدر، منظومة، منظوماته، منظومه¹³⁵.

30- شرح الآيات المشككة في التنزيه.

قال في الذريعة: "شرح الآيات المشككة" في التنزيه ... وفي بعض النسخ الأبيات بدل الآيات وفي بعضها التربة بدل التنزيه)¹³⁶.

وذكر في بعض المصادر بهذا الاسم أو ذاك ومنهم من جمع بين الاسمين¹³⁷.

31- شرح الكلمات المائة لأمر المؤمنين. ذكر في أكثر من مصدر¹³⁸.

32- شرح العوامل المائة. قال في "كشف الحجب": (قرأته على والدي العلامة في صغري)¹³⁹. وذكر في مصادر كثيرة¹⁴⁰.

33- قصص الأنبياء.

قال في كشف الحجب والأستار: (قصص الأنبياء للشيخ الإمام قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي وقيل لفضل بن عبد الله الراوندي رتبه على عشرين بابا في ذكر أبينا آدم وإدريس ونوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط وذو القرنين ويعقوب ويوسف وأيوب وشعيب وموسى وبني إسرائيل ولقمان وداود وسليمان وذو الكفل وعمران وزكريا ويحيى وإرميا ودانيال وجرجيس وعزير وحزقييل وشعيا والياس واليسع وأصحاب الكهف وعيسى ونبينا محمد المصطفى

133 -الأردبيلي-جامع الرواة ج3/364.

134 -الطهراني-الذريعة 24/244.

135 -ظ:منتجب الدين-الفهرست/89+الخوني-المعجم ج9/97.

136 - الطهراني - الذريعة ج 13 / 56.

137 -ظ:منتجب الدين-الفهرست/68+الأردبيلي-جامع الرواة ج3/364+أعجاز حسين-كشف

الحجب/318+الطهراني-الذريعة ج13/56+محسن الأمين-أعيان الشيعة ج7/241.

138 -ظ:منتجب الدين-الفهرست/69+الأردبيلي-جامع الرواة ج3/364+العالمي-أمل الآمل ج2/126+محسن

الأمين-أعيان الشيعة ج5/406+إسماعيل باشا-هدية العارفين ج1/392+الخوني-المعجم ج9/97.

139 -إعجاز حسين-كشف الحجب /343.

140 -ظ:منتجب الدين-الفهرست/69+الأردبيلي-جامع الرواة ج3/364+العالمي-أمل الآمل ج2/126+

الطهراني-الذريعة ج13/373+محسن الأمين-أعيان الشيعة ج7/241.

صلوات الله عليهم أوله الحمد لله الذي منه الزمان والمكان ومنه التمكين والإمكان
...الخ¹⁴¹.

وقال في أمل الآمل: (أقول: وقد رأيت له كتاب قصص الأنبياء أيضا)¹⁴².
وهو من مؤلفاته المهمة والمشهورة¹⁴³. وبين يدي البحث نسخة مطبوعة منه
بتحقيق: الميرزا غلام رضا عرفانيان اليزدي الخراساني-الطبعة: الأولى-سنة الطبع
: 1418 هـ.ق. طبع ونشر: مؤسسة الهادي.

33-مسألة في العقبة. ذكرت هكذا في كثير من المصادر¹⁴⁴، وذكرها في
أعيان الشيعة بعنوان: "مسألة العقبة"¹⁴⁵.

34-مسألة في صلاة الآيات. ذكر في أكثر من مصدر¹⁴⁶.
35-مسألة فيمن حضره الأداء وعليه القضاء. "مسألة في فرض من حضره
الأداء". ذكر في أكثر من مصدر¹⁴⁷.

36- جنا الجنين في ذكر ولد العسكريين.
ذكره ابن شهر آشوب ومن نقل عنه¹⁴⁸.
37- رجال قطب الدين سعيد بن عبد الله، "رجال الراوندي"، "رجال قطب
الدين". ذكره في الذريعة¹⁴⁹.

38-رسالة في أحوال أحاديث أصحابنا واثبات صحتها.

141 - إعجاز حسين - كشف الحجب / 413.

142- العاملي - أمل الآمل ج 2 / 127.

143 - ظ: إسماعيل باشا-إيضاح المكنون ج2/22+هدية العارفين ج1/392+الخوني-المعجم ج9/97.

144 - ظ: منتجب الدين-الفهرست/69+العاملي-أمل الآمل ج2/126+الذريعة-الطهراني ج20/390+الخوني-
المعجم ج9/97.

145 - ظ: محسن الأمين- أعيان الشيعة ج7/241.

146 - ظ: منتجب الدين-الفهرست/69+العاملي-أمل الآمل ج2/126+الذريعة-الطهراني ج20/388+الخوني-
المعجم ج9/97.

147 - ظ: منتجب الدين-الفهرست/69+العاملي-أمل الآمل ج2/126+محسن الأمين- أعيان الشيعة ج7/241.
الخوني-المعجم ج9/97.

148 - ظ: ابن شهر آشوب-معلم العلماء /90+العاملي-أمل الآمل ج2/127+الطهراني-الذريعة
ج5/148+الخوني-المعجم ج9/98.

149 - ظ: الطهراني-الذريعة ج10/166+118.

ذكر في أكثر من مصدر¹⁵⁰.

ويبدو أن هذه الرسالة في الدراية. فأن صحّ ذلك يكون الراوندي من أوائل المؤلفين في هذا المجال من الإمامية.

39- دعوات الراوندي. ويسمى "سلوة الحزين" وينقل عنه في البحار وغيره بعنوان "الدعوات" وهو غير "تحفة العليل" في الأدعية والأحراز والآداب وأحاديث البلاء وأوصاف جملة من المطعومات¹⁵¹. وهو مطبوع، وقف البحث على نسخة منه: بتحقيق: مدرسة الإمام المهدي a، الطبعة: الأولى-1407هـ-مطبعة: أمير - قم. منشورات: مدرسة الإمام المهدي a- قم.

40- أسباب النزول.

قال في الذريعة: ("أسباب النزول" للشيخ الامام قطب الدين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي المتوفى سنة 573، هو من مآخذ كتاب بحار الأنوار، صرح به العلامة المجلسي في أول البحار، وينقل عنه فيه)¹⁵².

41- الناسخ والمنسوخ من القرآن العزيز.

قال في الذريعة: (نسخة منه بطهران عند الشيخ جواد العراقي الواعظ)¹⁵³.

42- أم القرآن " تفسير أم القرآن "

150 - ظ: إعجاز حسين - كشف الحجب / 231+محسن الأمين-أعيان الشيعة ج7/241+الطهراني-الذريعة ج12/15.

151-ظ:الطهراني-الذريعة ج3/456+ج8/201+ج12/223.

152 - م.ن: ج2/12.

153 - الطهراني-الذريعة ج 24 / 14.

قال في الذريعة: (منسوب إليه واحتمل اتحاده مع فقه القرآن أو غيره من تفاسيره)¹⁵⁴. ونسب إليه غير ذلك من المؤلفات، يكتفي البحث منها بما ذكر، ليعطف الكلام حول كتابه الذي تناوله:

43- فقه القرآن. وسيأتي البحث على ذكر وصفه وتفصيله.

نماذج من شعره:

وإتماماً لترجمته، فقد وجد البحث أنّ القطب الراوندي كان أحد شعراء عصره، والشعر قد يتعاطاه بعض علمائنا على سبيل الإلمام بشتى المعارف والآداب، وحسبك في شعر السيد المرتضى (ت436هـ) دليلاً على ذلك¹⁵⁵، وفي تتبع البحث لأبعاد حياة القطب الراوندي، وضع يده على نماذج من شعره، في عدة مقطعات فيها روح الشاعر، وأن لم يرتفع مستواها الفني إلى حضيرة الشعر المتميز، ولكنه على إية حال من قضايا الكمال الشخصي الذي يحاوله الأوائل، أضف إلى ذلك ما حمل من المعاني السامية التي تجسد حب الرسول h وآل بيته d وسمو قدرهم وإظهار مظلوميتهم وبيان حقهم المغتصب.

قال الأمين في أعيان الشيعة:

من شعره في أهل البيت d قوله :

لآل المصطفى شرفٌ محيطٌ	تضايق عن تضمنه البسيط
إذا كثر البلايا والرزايا	فكلٌ عنده الجأش الربيط
إذا ما قام قائمهم بوعظ	فإن كلامه درّ لقيط
إذا ما قست عدلهم بعدل	تقاعس دونه الدهر القسوط
هم العلماء إن جهل البرايا	هم الموفون إن خان الخليط
بنو أعمالهم جاروا عليهم	ومال الدهر إذ مال الغبيط
لهم في كل يوم مستجد	برغم الأصدقاء دم عبيط
فمات محمد وارتد قوم	بنكت العهد وانبرت الشروط
تناسوا ماضى بغدير خم	فأدركهم لشقوتهم هبوط
على آل الرسول صلاة ربّي	طوال الدهر ما طلع الشميط

وقوله:

قسيم النار ذو خيرٍ وخيرٍ يخلصني الغداة من السعير
فكان محمد في الناس شمساً وحيدر كان كالبدر المنير
هما فرعان من علياً قريش مصاص الخلق بالنصّ الشهير
وقال له النبي لأنّك منّي كهارون وأنت معي وزير
ومن بعدي الخليفة في البرايا وفي دار السرور على سريري
وأنت غياثهم والغوث فيهم لدى الظلماء والصبح السفور
مصيري آل أحمد يوم حشري ويوم النصر قائمهم مصيري
وقوله :

بنو الزهراء آباء اليتامى إذا ما خوطبوا قالوا السلاما
وهم حجج الاله على البرايا فمن ناواهم يلق الآثاما
يكون نهارهم في الدهر صوماً وليلهم كما تدري قياما
ألم يجعل رسول الله يوم الغدير علياً المولى إماما
ألم يكُ حيدر أحوى علوماً ألم يكُ حيدر أعلى مقاما
بنوه العروة الوثقى تولى عطاؤهم اليتامى والأيامى
هم الراعون في الدنيا الذماما هم الحقاظ في الأخرى الأناما
وفي مجموعة الجبعي عن الكفعمي أنه قال ومن شعر المترجم في أهل
البيت d:

أمامي علي كالهزبر لدى العشا وكالبدر وهّاجا إذا الليل أغطشا
إمامي عليّ خير الله لا الذي تخيرتم والله يختار من يشا
أخو المصطفى زوج البتول هو الذي إلى كل حسن في البرية قد عشا
بمولده البيت العتيق كما روى رواة وفي حجر النبوة قد نشا
موالوه قوامون بالقسط في الورى معادوه أكالون للسحت والرشا
له أوصياء قائمون مقامه أرى حبّهم في حبّة القلب والحشا
هم حجج الرحمن عترة أحمد أئمة حق لا كمن جار وارتشى
مودتهم تهدي إلى جنة العلى ولكنما سبابهم يورث العشا

واني بريء من فاعيل فإنه لأكفر مَنْ فوق البسيطة قد مشى
فلولاه ما تمت لفعل أماره ولا شاع في الدنيا الضلال ولا فشا
وله :

محمد وعلي ثم فاطمة مع الشهيدان، زين العابدين علي
والصادقان وقد سارت علومهما والكاظم الغيظ والراضي الرضاء علي
ثم التقي النقي الأصل طاهره محمد ثم مولانا النقي علي
ثم الزكي ومن يرجى بنهضته أن يظهر العدل بين السهل والجبل
إني بحبهم يا رب معتصم فاغفر بحرمتهم يوم القيامة لي¹⁵⁶
وقال في فقه القرآن:

(وقد هذى المعرى أيضا فقال:

هذا النبي الذي جبريل جادله بالوحي والله أولى خلقه المنحا
ولى سيوف الأعادي هاج شيعته وكان يكره في أسنانها فلحا
فأجبتة وقلت:

يا من تحمل خسرا نأ وما ربحا هذا النبي لقد أسدى وقد نصحا
لنصرة الدين سام العز أمتة وللطهارة فيهم أنكر الفلحا)¹⁵⁷

خلاصة:

ومن خلال هذه اللقطات عن حياة الراوندي، والتي تنبئ عن ما لم يذكر من
أساتذته ومشايخه الأجلاء وتلامذته النبلاء، ومصنفاته الغزيرة، وقريحته الشعرية.
فتأليفه للتفاسير المذكورة عنه كتفسير القرآن، وفقه القرآن، وأم القرآن، وأحكام
القرآن، وخلاصة التفاسير وما إلى ذلك من علوم القرآن ككتاب أسباب النزول،
والناسخ والمنسوخ، يدل بوضوح على شديد عنايته وسعة إطلاعه في كلام الله
تعالى، وتمتعه بقدرات فذة دعت به إلى ذلك العمل الجليل والخطير.

أما شرحه لنهج البلاغة في كتابه نهج البراعة وهو ما جُمع من كلام إمام المتقين
وسيد البلغاء والمتكلمين، يفصح عن قدرات فائقة في الفهم والتأمل في هاتيك
النصوص التي سمت فارتفعت على كل كلام بعد كلام الله تعالى وكلام رسوله، بل
هي كلام رسول الله حيث هما نفس واحدة، وكلام الرسول وحي من الله تعالى.
ولعل مانسب إليه من كتاب أحوال أحاديث أصحابنا، يجعله الأول ممن كتب في
دراية الحديث لدى الإمامية.

أما سعة طرقه في الحديث الشريف فتظهر بوضوح من كثرة مشايخ روايته،
كما ينبئ كثرة الراوين عنه وتلامذته عن أنه كان محط أنظار طلاب الحديث والعلوم
لاستقائهم عنه، فكان منهلاً ثراً.

إما ما ذكر في العربية كالإغراب في الإعراب، والتغريب في التعريب، وشرح
المائة، إنما ينبئ عن أن له الباع الطولى في هذا المجال.
وما صيغ من آيات الولاء في شعره، يضيح ببقاء سريرته، وطيب أصله
ومحتده.

فجزاه الله خير الجزاء بما فتح من أبواب العلوم القرآنية والأحاديث
المعصومية، وعلوم اللغة العربية، وما دبجت يراعه من تلك العلوم والفنون، وأثمر
من الأولاد والتلامذة ممن تفر بهم العيون، وبما نظمته من مذهبات الأبيات في نصره
أهل البيت.

فسيبقى طوداً شامخاً من أعلام العلماء الإمامية رضوان الله تعالى عليهم، خالداً
بآثاره الطيبة الحسنة.

2-فقه القرآن.

أهميته.

وصفه.

تحقيقه، طبعه.

خطة الكتاب.

إعتماده على السابقين

أهمية هذا الكتاب:

لعل "فقه القرآن" من أهم كتب القطب الراوندي التي نشرت ويقف بمنزلته العلمية إلى جنب كتابه "الخراج والخراج"، ويلمس المتنوع أهمية هذا الكتاب كونه من الكتب القديمة التي تناولت "آيات الأحكام" عند الإمامية، نعم سبق إلى ذلك محمد بن السائب بن بشر الكلبى من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق¹⁵⁸ والمتوفى 146 هجرية، في كتابه "آيات الأحكام"¹⁵⁹، وقد نهج بعد الراوندي الكثير من علماء الإمامية هذا النهج¹⁵⁹، منهم:

المقداد السيوري (ت826هـ) في كتابه "كنز العرفان"¹⁶⁰.

المقدس الأردبيلي (ت993هـ) في كتابه "زبدة البيان"¹⁶¹.

الشيخ أحمد الجزائري النجفي (ت1151هـ) في كتابه قلائد الدرر.

إنّ هذا السبق للقطب الراوندي في تأليفه "فقه القرآن" في آيات الأحكام له أهميته التاريخية والموضوعية على حدّ سواء.

وصف الكتاب:

وهو كتاب مختص ببيان آيات الأحكام، قال في الذريعة: ("فقه القرآن" المعروف بالفقه الراوندي، في بيان آيات أحكام القرآن، والأحكام الفقهية المستنبطة منها، وهو غير "شرح آيات الأحكام" له أيضا كما في "الأمل" لا كما صرح في "الرياض"، قال له كتاب "شرح آيات الأحكام" المعروف بفقه القرآن ولعلهما واحد، بل إنما كما احتمله صاحب "الرياض" بل محققاً كما يأتي.

وهو مرتب على أبواب كتب الفقه. أوله: [الحمد لله الذي خلق الخلق كما أراد ولم يرد إلا الحكمة والسداد ابتدعهم بقدرته ابتداء - إلى قوله - فان الذي حملني على الشروع في جمع هذا الكتاب، لم أجد من علماء الإسلام قديماً وحديثاً من ألف كتاباً

158-ظ: ابن النديم: الفهرست/57.

159 ذكر الكثير من هذه الكتب الطهراني، ظ: الذريعة ج 30/1، 43، ج 396/2...

160 - ظ: الطهراني - الذريعة ج 18 / 159.

161 - ظ: م.ن ج 1 / 41.

مفرداً، يشتمل على الفقه الذي نطق به كتاب الله، ولم يتعرض أحد لاستيعاب ما نص عليه لفظه أو معناه وظاهره أو فحواه في مجموع كان على الانفراد - إلى قوله - فرأيت أن أولف كتابا في فقه القرآن، يغنى عن غيره بحسب مبانيه، ولا يقصر فهم القاري عن فهم معانيه . .] إلى آخر كلامه الصريح في أن هذا هو كتاب فقه القرآن له، وهو مرتب على ترتيب كتب الفقه، ابتداء فيه بكتاب الطهارة ثم الصلاة، وهكذا إلى كتاب الديات . والسيد بن طاوس أورد عنه في "سعد السعود" وعده في عداد كتب التفاسير التي وقفها على أولاده الذكور، ونقل عن كل جزئيه الأول والثاني في "سعد السعود" وقد مر في ج 1 ص 42 بعنوان "آيات الأحكام" . وقد راواني النسخة المختصرة منه، حفيد الواقف، المعاصر المولى الشيخ محمد الجواد ابن الشيخ علي بن الشيخ جعفر المحتصر السعدي واقف النسخة. والراوندي الشيخ الإمام قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي 573 وقد فرغ من فقه القرآن في 563 وينقل عنه في "فضائل السادات" الذي فرغ منه في 1103 وينقل عنه أيضا في "البحار" وما رأيت من النسخة وقف خاص من بيت جعفر المحتصر في النجف، ناقص وهو إلى أواخر كتاب الميراث¹⁶².

فهو كتاب تفسيري على نحو التفسير الموضوعي، و(يراد من الموضوعية ما ينسب إلى الموضوع، حيث يختار المفسر موضوعا معيناً ثم يجمع الآيات التي تشترك في ذلك الموضوع فيفسرها)¹⁶³. وزبدة الكلام في ذلك: هو أن تجمع مادة موضوع من مواضع القرآن الكريم لتكون هيكلاً مترابطاً يشكل وحدة موضوعية متكاملة واحدة، ثم يقوم بتفسيرها بحسب منهجه، فالمتخصص بالأحكام يبحث آيات الأحكام. والسير بهذا المنهج يغني الباحث والطالب في سبر المواضع والإطلاع على أسرار القرآن العظيم مبوبة ومنهجية¹⁶⁴، فوزع الراوندي كتابه "فقه القرآن" على ذلك النحو كونه اعتنى بآيات الأحكام تفسيراً واستنباطاً للأحكام الشرعية، فشرع بتناول الآيات حسب ترتيب الكتب الفقهية لدى الفقهاء ابتداء من كتاب الطهارة

162 - الطهراني- الذريعة ج 16 / 295 - 296

163 - محمد باقر الصدر: المدرسة القرآنية (الدرس الثاني)/28.

164 -ظ:أ.د محمد حسين على الصغير:المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم/124.

إلى كتاب الديّات، وكان المصنف قد قسم الكتاب الواحد من الكتب الفقهية إلى أبواب واشتمل على فصول وتحت الفصول مسائل، وأحياناً تقع مسائل تحت الأبواب مباشرة، وقد يستدرك على بعض الكتب باباً بعنوان "باب الزيادات" تحته عدة مسائل، وقد يقع تحت باب الزيادات عدة فصول، أو لا يقع تحت باب وقد يستدرك على بعض الفصول بعنوان "تفصيل ما أجملناه" أو "باب مسائل شتى"، وقد يستغني في بعض الأبواب عن الفصول، وفي بعض الكتب الفقهية عن الأبواب مفتتحاً الكلام بـ"فصل". وسيأتي البحث على تفصيل ذلك فيما يأتي:

تحقيقه وطبعه:

وقد وقف البحث على نسختين مطبوعتين:

- 1-بتعليق العلامة الشيخ محمد جواد المحتصر السعيد، وقد أصدر الجزء الأول منه فقط، مطبعة الآداب-1978م-النجف الأشرف.
- 2-بتحقيق السيد أحمد الحسيني-مطبعة الولاية-قم-1405هـ-ط2- منشورات: مكتبة آية الله العظمى السيد محمود المرعشي النجفي. ويقع في جزأين. وقد اعتمدها البحث في دراسة منهج الراوندي في "فقه القرآن" حيث أنها طبعة ممتازة بقلّة أخطائها وجودة طباعتها، فضلاً عن أنها كاملة، وهي تمام الكتاب.

خطة الكتاب

انتظم كتاب "فقه القرآن" على مقدمة ذكر فيها ماحمله على تأليف الكتاب، منبهاً على الحاجة إلى إليه وأنه لم يُؤلف ما يبلغ الهدف في ذلك، حيث قال: (فإن الذي حملني على الشروع في جمع هذا الكتاب أنى لم أجد من علماء الاسلام قديما وحديثا من ألف كتابا مفردا يشتمل على الفقه الذي ينطق به كتاب الله، ولم يتعرض أحد منهم لاستيعاب ما نصّ عليه لفظه أو معناه وظاهره أو فحواه، في مجموع كان على الانفراد صائب هدف المراد، وإن صنفوا في الفقه وتفسير القرآن ما لا يحاط به الا على امتداد الزمان)¹⁶⁵. كما وأشار إلى بعض المباني التي يعتمدها في عملية الاستنباط.

وبعد المقدمة صوّفه على كتب فقهية، والكتاب الفقهي بالإضافة "ككتاب الصلاة"، هو كتاب بالمعنى الأخص، ويراد به ما يتعلق بالأحكام الالهية المتعلقة بأفعال المكلفين بالإضافة إلى مسألة معينة، ودرج المؤلفون في الفقه على جعل هذه الكتب في الكتاب الفقهي الكبير الذي ألفوه. فكان عدد الكتب الفقهية في "فقه القرآن" إثنين وعشرين كتاباً، أولها كتاب الطهارة الذي اندرج تحته "فصل" افتتحه بقوله : (اعلم أن الله سبحانه وتعالى بين أحكام الطهارة في القرآن على سبيل التفصيل في موضعين، ونبه عليها جملة في مواضع شتى)¹⁶⁶ إلا أنه عطف الكلام إلى ما كان حقه أن يذكر في مقدمة كتابه "فقه القرآن"، فذكر في هذا الفصل الواقع تحت كتاب الطهارة مقدمة في انحصار الأدلة في أربعة، والحاجة إلى معرفة علوم القرآن للمفسر، قائلاً: (واذكر أقوال العلماء والمفسرين في ذلك والصحيح منها والأقوى . وان شبّهت شيئاً بشئ فعلى جهة المثال لا على وجه حمل أحدهما على الآخر . وأقتصر في جميع ما يحتاج إليه على مجرد ما روى السلف رحمهم الله من المعاني الا القليل النادر والشاذ الشارد، وأقنع أيضاً بألفاظهم المنقولة حتى لا يستوحش من

165 - الراوندي-فقه القرآن ج4/1.

166 م.ن: ج6/1.

ذلك . وهذا شرطي إلى آخر الكتاب)¹⁶⁷ إلى غير ذلك مما يتعلق بمبانيه، بيد أنه أعاد ذكر ذلك في آخر كتابه في باب وتحتة فصل جعلهما كالخاتمة لكتابه فقه القرآن، وعنون الباب بـ "فيما يحتاج إليه الناظر في هذا الكتاب"¹⁶⁸، قال فيه: " (اعلم أن القرآن على ثلاثة أقسام مما استدللنا به...) "¹⁶⁹، وأشار إلى ما ذكره في المقدمة من اعتماد الإجماع، وتجنب القياس والرأي، قائلاً: (ثم أعلم أن الله سبحانه أغنانا بفضلته في الشرعيات عن أن تستخرج أحكامها بالمقاييس والاجتهادات التي تصيب مرة وتخطئ أخرى ، بل بين جميع ما يحتاج إليه المكلفون في تكليفهم عقلاً وشرعاً ووقفهم عليه في كتابه وعلى لسان نبيه وحججه عليه وعليهم السلام، فلا حاجة مع ذلك إلى تعسف وتكلف)¹⁷⁰، وكان الأولى في ذلك أن يندرج تحت مقدمة الكتاب، ويشهد لذلك عنوانه "فيما يحتاج إليه الناظر في هذا الكتاب" فما يحتاجه الناظر أولى به أن يقدم.

وعلى أي حال أن ترتيب اندراج عنوان "كتاب" وتحتة "فصل"، وبعد الفصل يأتي "باب" وتحتة فصول، ثم يأتي عنوان "زيادات" وتقع تحت هذا العنوان مسائل، في كتاب الطهارة، ماثله من حيث التقسيم، "كتاب الصلاة"¹⁷¹، و"كتاب الصوم"¹⁷²، و "كتاب الحج"¹⁷³، و"كتاب المكاسب"¹⁷⁴، و "كتاب الصيد والذبابة"¹⁷⁵، وكتاب الحدود"¹⁷⁶.

167 - الراوندي-فقه القرآن ج6/1.

168 م.ن: ج2/247.

169 م.ن: ج2/247.

170 م.ن: ج2/249-249.

171 م.ن: ج1/78-164.

172 - م.ن: ج1/173-205.

173 - م.ن: ج1/263-323.

174 - م.ن: ج2/21-39.

175 - م.ن: ج2/244-259.

176 - م.ن: ج2/366-391.

ولم يلتزم الراوندي هذا التقسيم كما يلاحظ في "كتاب الزكاة"¹⁷⁷، و"كتاب
 الجهاد"¹⁷⁸، و"كتاب الديون والكفالات والحوالات والوكالات"¹⁷⁹، و"كتاب
 الشهادات"¹⁸⁰، و"كتاب القضايا"¹⁸¹، و"كتاب المتاجر"¹⁸²، و"كتاب النكاح"¹⁸³،
 و"كتاب الطلاق"¹⁸⁴، و"كتاب العتق"¹⁸⁵، و"كتاب الأيمان والنذور والكفارات"¹⁸⁶،
 و"كتاب الإطعمة والأشربة"¹⁸⁷، و"كتاب الوقوف والصدقات"¹⁸⁸، و"كتاب
 الوصايا"¹⁸⁹، "كتاب المواريث"¹⁹⁰، و"كتاب الديّات"¹⁹¹. حيث أعتمد تقسيم الكتب
 إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، ثم إلى زيادات وقد يقع تحت هذه الزيادات مسائل.
 ويلاحظ أيضاً أنه زاد في "كتاب الصوم" و"كتاب المكاسب"، باباً بعنوان
 "تفصيل ما أجملناه"¹⁹².

وهو في هذه التقسيمات يعنون الأبواب بعنوانات، أما الفصول فقد أهملها غالباً،
 إلا في بعض الكتب¹⁹³.

ويذكر في بعض الكتب الفقهية باباً بعنوان "باب نادر"¹⁹⁴، أو بعنوان "نواذر
 من الأحكام"¹⁹⁵.

177 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/211-257.

178 - ظ:م.ن: ج1/328-372.

179 - ظ:م.ن: ج1/377-393.

180 - ظ:م.ن: ج1/397-428.

181 - ظ:م.ن: ج2/5-19.

182 - ظ:م.ن: ج2/40-73.

183 - ظ:م.ن: ج2/75-144.

184 - ظ:م.ن: ج2/147-204.

185 - ظ:م.ن: ج2/209-220.

186 - ظ:م.ن: ج2/222-241.

187 - ظ:م.ن: ج2/261-286.

188 - ظ:م.ن: ج2/289-296.

189 - ظ:م.ن: ج2/299-322.

190 - ظ:م.ن: ج2/324-363.

191 - ظ:م.ن: ج2/394-428.

192 - ظ: م.ن: ج1/174 في كتاب الصوم+ج2/21 في كتاب المكاسب.

193 - ظ: م.ن: ج1/191-199، عشرة فصول، وذلك في "كتاب الصوم"+ ج2/147-160، ستة فصول،

وذلك في "كتاب الطلاق"+ج2/326، 332، 335، 336، 338، وذلك في "كتاب المواريث".

194 - ظ:م.ن: ج2/320، في "كتاب الوصايا".

195 - ظ:م.ن: ج2/16، في "كتاب القضايا".

وقد يذكر تحت الأبواب فصولاً، أو فصلين، أو فصلاً واحداً، وقد لا يذكر فصلاً أصلاً.

وكما أشار البحث فإنه أورد الخاتمة بعنوان "باب ما يحتاج إليه الناظر إلى هذا الكتاب"¹⁹⁶، وأردفه بذكر "فصل"¹⁹⁷، لا يبعد عن ذلك في كونه يصلح للمقدمة، وذيل ذلك بقوله: (وقد وفيت بعون الله بما شرطت في صدر الكتاب، والله سبحانه ينفعني. وأسأل الناظر فيه أن لا يخليني من صالح دعائه، فقد كفيته مؤمنة الدأب وصعوبة الطلب، فسرت له ما خلته ملتبس على من يقتبس. والحمد لله وحده والصلاة على خير خلقه محمد وآله من بعده)¹⁹⁸.

وقد انتظمت هذه التقسيمات على مسائل شتى في التفسير والفقه والحديث واللغة وعلوم القرآن، أظهر المصنف فيها سعة إطلاعه على المسائل التفسيرية والفقهية، ومسائل الخلاف فيها، معتمداً بوضوح على آراء السيد المرتضى في إجماعاته وانفرادات الإمامية، وكذا اعتمد على تفسير الشيخ الطوسي، وآراءه الفقهية. بيد أنه أبدى قدرة على معالجة كثير من المسائل متوخياً الموضوعية، أضف إلى ذلك المقدرة الفنية في اللغة، والحديث، وعلوم القرآن.

196 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج427/2.

197- ظ:م.ن: ج428/2.

198-م.ن: ج430/2.

اعتماده على السابقين في تأليف "فقه القرآن"

الطوسي والطبرسي نموذجاً

روي عن الإمام الصادق^a أنه قال: (يقال لقارئ القرآن: اقرأ وارق، فكلما قرأ آية رقي درجة)¹⁹⁹، ولعل اشتغال من منحه الله تعالى القدرة على بيان آيات الأحكام والاشتغال في تفسيرها يرقى بمثل تلك المراقي، وإن سبقه السابقون، حيث أنه قد يقرأ ويرقى إلى معنى أدق مما فهمه غيره، فيرقى بذلك درجة في الجنة، حيث أن مراتب العلم متفاوتة فيما بين العلماء □ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ □²⁰⁰، فلعل عالماً أحاط بجملة كثيرة من العلوم إلا أنه خفيت عليه دقيقة انكشفت لعالم آخر، وذلك حاصل وجداناً سيّما بين السابق واللاحق. وكما روي عن الرسول الأكرم قوله^h: (كتاب الله عزّ وجلّ حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي فإنهما لن يزالا جميعاً حتى يردا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما)²⁰¹. فالقرآن وقول المعصوم^a حبل وثيق أحد طرفيه بيد الناس والطرف الآخر بيد الله سبحانه وتعالى، فبذلك إشارة إلى أنه لا انقطاع للمعارف المستفادة منهما. فمع وجود غير واحد من كتب التفسير والفقه، رأى المصنف الحاجة لا زالت قائمة إلى المزيد من البحث والدراسة والتحقيق فيه، وإفراد كتاب خاص على مبني الإمامية في تفسير آيات الأحكام، بغية أن يكون كتابه مختصاً بهذا المجال على مباني المذهب وذلك، استدعى منه أن ينقل نصوصاً بحذافيرها أو اقتباساً واضحاً من السابقين خصوصاً من الطوسي (ت460هـ) في "التيبان"، والطبرسي (ت548هـ) في "مجمع البيان". والعذر له بأن اللاحق لا مفر له غالباً من النقل عن السابق، وهكذا دواليك، سنة الله في الذين خلوا من قبل. لكن قد يؤخذ بأنه

199 - الصدوق - الأمالي / 441.

200 - المجادلة: 11.

201 - الصدوق - إكمال الدين / 238.

نقل هذه النصوص دون الإشارة إلى ذلك كما في "كتاب الصيد والذباحة"²⁰²، في بيان ما أحل من صيد البحر، ومثله صيد الأنهار، في قوله تعالى: □ أَحْلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ □²⁰³، حيث قال:

(الطري منه وأما العتيق فلا خلاف في كونه حلالاً. وإذا حل صيد البحر حل صيد الأنهار، لأن العرب تسمى النهر بحراً، ومنه قوله تعالى □ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ □²⁰⁴ والأغلب على البحر هو الذي يكون ماؤه ملحاً، لكن إذا أطلق دخل فيه الأنهار بلا خلاف. وقوله " وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ " يعني طعام البحر)²⁰⁵.

وقال الطوسي في ذلك: (الطري منه وأما العتيق فلا خلاف في كونه حلالاً. وإذا حل صيد البحر حل صيد الأنهار، لأن العرب تسمى النهر بحراً، ومنه قوله تعالى □ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ □²⁰⁶ والأغلب على البحر هو الذي يكون ماؤه ملحاً، لكن إذا أطلق دخل فيه الأنهار بلا خلاف. وقوله " وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ " يعني طعام البحر)²⁰⁷.

ومن ذلك أيضاً ما أورده في "كتاب الشهادات"²⁰⁸، في تفسير قوله تعالى: □ ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهٍ أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ □²⁰⁹، حيث قال:

(.. "ذَلِكَ أَذْنَى" معناه ذلك الإحلاف والإقسام أو ذلك الحكم أقرب إلى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أي حقاً وصدقها، لأن اليمين يردع عن أمور كثيرة لا يرتدع عنها مع عدم اليمين. واختلفوا في أن اليمين هل تجب على كل شاهدين أم لا؟ فقال ابن عباس: إنما هي على الكافر خاصة وهو الصحيح. وقال غيره: هي على كل شاهدين وصيين إذا ارتيب بهما. واختلفوا في نسخ حكم الآيتين المتقدمتين مع هذه

202 - الراوندي-فقه القرآن ج2/245.

203 - المائدة:96.

204 - الروم:41.

205 - م.ن: ج2/245.

206 - الروم:41.

207 - الطوسي-التبيان ج4/28.

208 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/397.

209 - المائدة:108.

على قولين: فقال ابن عباس وإبراهيم وأبو علي الجبائي: هي منسوخة الحكم. وقال الحسن وغيره: هي غير منسوخة. وهو الذي يقتضيه مذهبنا واخبارنا. وقال البلخي: أكثر أهل العلم على أنه غير منسوخ، لأنه لم ينسخ من سورة المائدة شيء، لأنها آخر ما نزلت. ووجه قول من قال: هي منسوخة أن اليمين لا يجب اليوم على الشاهدين بالحقوق. وإنما كان قبل الأمر بأشهاد العدول في قوله □ وأشهدوا ذوي عدل منكم □²¹⁰ فنسخت هذه الآية ودلت على أن شهادة الذمي لا تقبل إلا على الذمي إذا ارتفعوا إلى حكام المسلمين لأن الذمي ليس بعدل ولا ممن يرضى من الشهداء، وهو قول أبي علي الجبائي. ومن ذهب إلى أنها منسوخة جعلها بمعنى شهادة الايمان على الوصيين فإذا ظهروا على خيانة منهما مما وجد في أيديهما صاروا مدعين وصار الورثة في معنى المنكر فوجب عليهما اليمين من حيث صاروا مدعين. وقوله "أو يخافوا أن تُردَّ أيمانٌ بعدَ أيمانهم" يعني أهل الذمة يخافوا أن ترد أيمان على أولياء الميت فيحلفوا على خيانتهم فيفتضحوا ويغرموا وينكشف بذلك للناس بطلان شهادتهم ويسترد منهم ما أخذوه بغير حق، حينئذ يؤدوا الشهادة على وجهها...²¹¹. وذلك نص ما قاله الطوسي تماماً في تفسير الآية المذكورة²¹². ولم يُشر الراوندي إلى أنه أخذه عن الطوسي.

وفي "كتاب القضايا" في بيان حكم القضاء لأهل الكتاب من قوله تعالى: □ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ □²¹³ ، حيث قال: (تدل الآية على أن أهل الكتاب إذا ترفعوا إلى الحكام المسلمين يجب أن يحكموا بينهم بحكم القرآن وشرعية الاسلام ، لأنه أمر من الله بالحكم بينهم ، والامر يقتضي الايجاب . وقال أبو علي : نسخ ذلك التخيير بالحكم بين أهل الكتاب أو الاعراض عنهم والترك ، قال تعالى " فان جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم)²¹⁴.

210 -الطلاق:2.

211 - الراوندي-فقه القرآن ج 1/426-427.

212 - ظ:الطوسي-التبيان ج4/51-52.

213 -المائدة:48.

214 - الراوندي-فقه القرآن ج2/14.

وقال الطوسي في تفسير الآية ذاتها: (يدل على أن أهل الكتاب إذا ترفعوا إلى الحكم يجب أن يحكموا بينهم بحكم القرآن وشريعة الإسلام ، لأنه أمر من الله تعالى بالحكم بينهم والأمر يقتضي الإيجاب . وقال أبو علي ذلك نسخ بالتخيير في الحكم بين أهل الكتاب والأعراض عنهم والترك)²¹⁵.

فلم يزد على ما قال الطوسي إلا يسيراً جداً، من دون إشارة إليه.

و في باب الزيادات من "كتاب الشهادات"، قال الراوندي:

(واختلفوا في الاستثناء إلى من يرجع، فقال قوم هو من الفساق، فإذا تاب قبلت شهادته حد أولم يحد وهو قول ابن المسيب)²¹⁶.

ثم قال: ("مسألة": وسئل أبو عبد الله عليه السلام عن الذي يقذف المحصنات تقبل شهادته إذا تاب؟ "قال: نعم. قيل: وما توبته؟ قال: فيجئ ويكذب نفسه عند الإمام ويقول قد افتريت على فلانة ويتوب مما قال "²¹⁷..)²¹⁸.

ثم رجع إلى ما ذكر الطوسي، قائلاً: (وقال [ابن] ²¹⁹ عمر لأبي بكر: ان تبت قبلت شهادتك . فأبى أبو بكر أن يكذب نفسه. وبه قال الشافعي، وهو مذهبنا)²²⁰.

ولدى التتبع تجد الطوسي قال في تفسير قوله تعالى: □ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ □²²¹.

(واختلفوا في الاستثناء إلى من يرجع، فقال قوم: أنه من الفساق، فإذا تاب قبلت شهادته حد أولم يحد. وهو قول سعيد بن المسيب. وقال عمر لأبي بكر: إن تبت قبلت شهادتك. فأبى أبو بكر أن يكذب نفسه. وهو قول مسروق والزهري والشعبي

215 - الطوسي- التبيان ج 3 / 544.

216 - الراوندي-فقه القرآن ج 1 / 429.

217 الكليني-الكافي ج 397/7.

218 - الراوندي-فقه القرآن ج 1 / 429.

219 لعل لفظ "ابن" زيادة من النساخ، إذ يبدو أن يقع ذلك من الراوندي، إلا على نحو السهو. وورد الخبر

عن عمر في كتب الحديث والتفسير، وكذا في كتب الرجال والطبقات، عند ذكر "أبي بكر"، ظ: الشافعي-

المسند/ 151 + البيهقي - السنن الكبرى ج 10 / 152 + بن سعد - الطبقات الكبرى ج 7 / 15-16 + ابن حبان-

مشاهير علماء الأمصار / 66 - 67.

220 - الراوندي-فقه القرآن ج 1 / 429.

221 -النور: 4-5.

وعطاء وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والضحاك، وهو قول أبي جعفر وأبي عبد الله d. وبه قال الشافعي من الفقهاء وأصحابه، وهو مذهبنا²²².

ويتضح من متابعة النصين أن الراوندي اعتمد على الطوسي حتى في استهلال الكلام، وكذا في تبني القول في المسألة إلا أنه أقحم في نص الطوسي قوله: "مسألة" ذكر فيها رواية عن الصادق a، وهو الذي ذكره الطوسي بقوله (وهو قول أبي جعفر وأبي عبد الله d)²²³ ليعود بعده إلى كلام الطوسي. والرواية التي أوردها الراوندي عن الصادق a وذكر الطوسي أنه قول أبي جعفر وأبي عبد الله d، لا اختلاف فيه، حيث رويت في الكافي عن الصادق a²²⁴، ورواها الطوسي في الاستبصار عن أحدهما²²⁵.

أما ما نقله عن الطبرسي، فمنه ما ذكر المصنف في تفسير قوله تعالى: □ مَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ □²²⁶، إذ أفاد معنى الباغي والعادي مما حكاه الطبرسي، قائلاً:

(غير باغ على إمام المسلمين، ولا عادٍ بالمعصية طريق المحقين. وهو المروي عن الباقر والصادق عليهما السلام)²²⁷.

وقال الطبرسي: (غير باغ على إمام المسلمين، ولا عادٍ بالمعصية طريق المحقين. وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله...)²²⁸. فتجد هذا النص عند الطبرسي، لا تغيير فيه إلا في ذكره الإمامين الصادقين d بكنيتهما.

ما ذكره الراوندي تحت عنوان "فصل" عند ذكر قوله تعالى: □ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ □²²⁹، حيث قال:

222 - الطوسي - التبيان ج 7 / 409.
223 - م.ن ج 7 / 409.
224 - الكليني-الكافي ج 397/7.
225 - ظ: الطوسي-الاستبصار ج 36/3. أي بالترديد بين الباقر والصادق (ع).
226 - البقرة: 173.
227 - الراوندي-فقه القرآن ج 364/1.
228 - الطبرسي- مجمع البيان ج 476/1.
229 - الماعون: 5.

(وقال أنس: الحمد لله الذي قال "عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" ولم يقل في صلاتهم . أراد بذلك أن السهو الذي يقع للإنسان في صلاته من غير عزم لا يعاقب عليه)²³⁰.

وفي مجمع البيان: (وقال أنس: الحمد لله الذي قال: " عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ"، ولم يقل في صلاتهم. يريد بذلك أن السهو الذي يقع للإنسان في صلاته من غير عمد، لا يعاقب عليه)²³¹.

فتجد تعقيب الراوندي على قول أنس لا يختلف إلا في تبديل لفظ "يريد" بلفظ "أراد"، ولفظ "عزم" بلفظ "عمد".

وقال الراوندي في تفسير قوله تعالى- □ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ □²³²:-

(اعلم أن صدقه التطوع إخفاؤها أفضل لأنه أبعد من الرياء، والمفروض لا يدخله الرياء ويلحقه تهمة المنع بإخفائها بإظهارها أفضل، عن ابن عباس، وكذا روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: الزكاة المفروضة تخرج علانية وتدفع علانية، وغير الزكاة إن دفعه سرا فهو أفضل)²³³.

وقال الطبرسي:

(واختلفوا في الصدقة التي يكون إخفاؤها أفضل من إبدائها، فقيل: إن صدقة التطوع إخفاؤها أفضل، لأنه يكون أبعد من الرياء بإخفائها. وأما المفروض فلا يدخله الرياء، ويلحقه تهمة المنع بإخفائها، بإظهارها أفضل، عن ابن عباس والثوري، وكذا رواه علي بن إبراهيم بإسناده عن الصادق قال: الزكاة بإخفائها، المفروضة تخرج علانية، وتدفع علانية، وغير الزكاة إن دفعه سرا فهو أفضل)²³⁴.

فيظهر أنه اقتبس ذلك من الطبرسي، إذ أن البحث لم يقف على أقرب من تلك العبارة عند السابقين، بمقدار ما بين يدي البحث من المصادر.

230 - الراوندي- فقه القرآن ج1/118.

231 -الطبرسي- مجمع البيان ج10/456.

232 -البقرة : 271.

233 - الراوندي-فقه القرآن ج1/234.

234 -الطبرسي- مجمع البيان ج2/198.

وهذان العلمان من السابقين، هما اللذان أكثرَ المصنف الاعتماد عليهما، بنقله
عنهم نصاً أو اقتباساً، دون أن يشير إلى ذلك. وإلا فهو قد أفاد من غيرهم كما سيشير
البحث في الموارد، ولكن ليس كاعتماده على الطوسي والطبرسي.

الفصل الثاني

موارده في التفسير

توطئة.

1. المورد الحديثي.

2. المورد التفسيري.

3. المورد الفقهي.

4. المورد اللغوي.

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة.

لقد هبّ علماء الإسلام لفهم النصّ القرآني وبيان مراد الله تعالى منه. لذا سلك مفسرو الأمة منهج الرجوع إلى كبار المفسرين ممن سبقهم في هذا الميدان أو ممن عاصروهم، فكان لابد من رجوع المفسر إلى ما جاء في مصنفات السابقين أو أعلام التفسير.

ومن خلال البحث وجد أن علم التفسير تبلور وأرسيت قواعده الأولى في عصر الصحابة وتطور تبعاً لذلك تطوراً واضحاً في عصر التابعين، حيث أن رجوع الصحابة إلى الرسول (h) لأنه المنبع الثر والأساس الأول والقول الفصل الذي لا جدال فيه، فقد كان الرسول (h) يقوم بتفسير القرآن الكريم بمقدار ما يقتضيه الدعوة إلى تبيان المفاهيم العامة للإسلام وتشريعاته، فكان كل ما ينطقه تتلاقفه الصحابة وتحفظه واعتمدوا عليه في تفسير الآيات من بعده في تبيانها بالنسبة لمن سألهم من التابعين ومن جاء بعدهم من مفسري الأمة الإسلامية. ومما لا شك فيه أن الإمام علياً^a، هو أقدم الصحابة، وأعلمهم في تفسير القرآن كما سيأتي.

وجدير بالإشارة إلى أن الرسول قد أوصى أمته بالرجوع إلى أهل بيته (d) في تفسير ما أشكل من الآيات ومعرفة مراد الله تعالى، ولكن المسلمين بعده لم يرجعوا إليهم بشكل عام، بل رجعوا إلى الصحابة، وبصورة جزئية إلى أهل البيت (d). علماً بأن أهل البيت هم الصحابة وهم القرابة، وهم المخصوصون بالولاية الإلهية الكبرى.

و يشهد المتتبع لسيرة الصحابة رجوعهم إلى أهل الكتاب في تفسير القرآن، وهذا ما هو واضح في تفسيرات العديد منهم عن الأحداث التاريخية المرتبطة بقصص الأنبياء (d) كونها متفقة مع ما جاء في كتبهم، ومن هنا دخلت الأسرائيليات في التفسير.

كان المصنف يرجع كما هو دأب كل مفسر خاض هذا المجال إلى كتب المفسرين وأعلامهم ويذكر كل ما يقتضيه من أقوال من سبقه وقد يناقشها، فقد أبدى استعداداً وقابلية للاستنباط في بعض مناقشاته فهو وإن اعتمد على من سبقه، إلا أنه قد يثبت رأياً مستقلاً، مستنداً لما يراه صحيحاً من الموارد والمصادر.

فكان المصنف يورد ما يمكن تلخيصه ويستوفيه، ويومي إلى تعليقه وجهة دليله، ويذكر أقوال العلماء والمفسرين في ذلك والصحيح منها والقوي، لا على نحو الالتزام بمفادها، بل على سبيل المثال في كثير من الشواهد.

ويقتصر في جميع ما يحتاج إليه على مجرد ما روى السلف رحمهم الله من المعاني، واقتنع بألفاظهم المنقولة حتى لا يستوحش من ذلك. ولا يجمع إلا ما فرق أصحابنا - على حد تعبيره - في مصنفاتهم، وكل ما صح بإجماع الفرقة المحقة من حكم من الأحكام بنصّ من الرسول h مقطوع على صحته على سبيل التفصيل، وقد رواه المعصومون من أهل بيته d، ثم دلالة المصنف من الفقهاء عليه من الكتاب.

لقد اعتمد الراوندي على موارد كثيرة من كتب التفسير والحديث والفقه واللغة.

كان المصنف محدّثاً ومفسراً وفقهياً، لذا خاض مضمار تفسير آيات الأحكام. وسيعرض البحث ذلك من خلال هذا الفصل.

1-المورد الحديثي.

أ- ما روى المصنف عن أصحاب المجاميع الحديثية من الإمامية.

ب- ما أورده المصنف عن أصحاب المجاميع الحديثية عند الجمهور.

المورد الحديثي:

أوضح القطب الراوندي نظريته المنهجية في نقل الأحاديث من خلال كلامه، و بعد أن ذكر الأدلة بقوله: اعلم أن الأدلة كلها أربعة: حجة العقل، والكتاب، والسنة والإجماع.

فكانت السنة الشريفة متمثلة بما روي عن النبي وأهل بيته الأطهار، عن طريق ما ورد في كتب الأصحاب الذي يعني بهم الإمامية، إلا ما ندر، حيث قال: (إن أكثر الآيات التي نتكلم عليها في هذا المعنى، فهو ما نبهنا عليه الأئمة من آل محمد عليه وعليهم السلام، وهم معدن التأويل ومنزل التنزيل... وأقتصر في جميع ما يحتاج إليه على مجرد ما روى السلف رحمهم الله من المعاني إلا القليل النادر والشاذ الشارد، وأقنع أيضا بألفاظهم المنقولة حتى لا يستوحش من ذلك. وهذا شرطي إلى آخر الكتاب)²³⁵.

وهذا واضح جليّ، إذ يرى المتتبع إنه أخذ عن الطوسي مثلاً نصوصاً حديثية وغيرها عن الأئمة، في كثير من أبواب الكتب للإمامية أخذاً الرواية والاستدلال بها.

وتعليل ذلك أنه يرى الحجية بما ورد عن الأصحاب بحسب تعبيره- لأنهم الطريق الموصلة إلى الأئمة الأطهار وهم d السبيل الواضح إلى معرفة ما جاء عن النبي من نصّ أو غيره، مع ما حباهم الله تعالى من قدرة على بيان ذلك، وإذ وصل الكلام إلى ما صحّ عن الرسول الأكرم، فالأمر لا لبس فيه ولا غموض وكما كان يردد الراوندي كثيراً قول الحق تعالى: □ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا □²³⁶، وبيان الاطمئنان من إيصال ما جاء عن الإمامية إلى غاية المراد وهو ماصح عن الرسول وما أراد الباري جلّ وعزّ.. أشار إليه المصنف بقوله:

(لأن حجة هذه الطائفة في صواب جميع ما انفردت به من الأحاديث الشرعية والتكاليف السمعية أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء هي إجماعها، لأن

235 -الراوندي- فقه القرآن: المقدمة.

236- الحشر:7.

إجماعها حجة قاطعة ودلالة موجبة للعلم بكون المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطأ فيه²³⁷

وهذا من جملة الأسباب التي جعلته في غنى عن ذكر أسانيد بعض الأحاديث. وقد يورد بعض الأحاديث، أو ما ورد من أقوال مفسري الصحابة والتابعين وغير ذلك، على سبيل الإيراد لا الاعتقاد، أو لمناقشتها لنقضها، أو للتقديم في إبرام الدليل الذي يراه حجة بينه وبين ربّه، أي أنه لا يوردها على نحو المقيّد أو المخصص أو المفصّل، بل على سبيل إلفات النظر إلى النظائر والأشباه، كما يظهر للمتبع، وكما أشار إليه هو بعبارته قائلاً:

(واذكر أقوال العلماء والمفسرين في ذلك والصحيح منها والأقوى، وإن شبهت شيئاً بشئ فعلى جهة المثال لا على وجه حمل أحدهما على الآخر)²³⁸ فما كان عن الأصحاب اتضح فيه العذر في ترك السند، وما كان عن غيرهم فلا حاجة لذكر سنده حيث أنه ساقط عن الحجية من رأس، وإنما ذكر الحديث لما تقدم.

وحيث قدّم المصنف أن طريقه ومشايخه في الحديث ما عرفت من الوثوق، أعرض عن ذكر أسماء المصنفين والمصنفات إلا ما ندر²³⁹. ويمكن للمتتبع أن يرجع تلك الأحاديث إلى مواردها.

وسيزكر البحث من تلك الموارد الآتي:

- أ- ما روى المصنف عن أصحاب المجاميع الحديثية من الإمامية.
- ب- ما أورده المصنف عن أصحاب المجاميع الحديثية عند الجمهور.

237 - الراوندي - فقه القرآن: المقدمة.

238 - م.ن.

239 - ظ:م.ن: ج 52/1، قال: (على ما ذكره في الاستبصار) + ج 287/2، قال: (ما ذكر أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني).

أ- ما روى المصنف عن أصحاب المجاميع الحديثية من الإمامية.

الكليني، هو الشيخ الأجل قدوة الأنام، وملاذ المحدثين العظام، ومروج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي الملقب ثقة الإسلام. ألف الكافي الذي هو أجل الكتب الإسلامية وأعظم المصنفات الإمامية والذي لم يعمل للإمامية مثله، (ت 329هـ)²⁴⁰.

وقد أورد الراوندي نقلاً عنه في سبعة وأربعين مورداً، و بصيغ مختلفة، مثل: (عن النبي h)²⁴¹، و(قال النبي h)²⁴²، و(يقول النبي h)²⁴³، و(وروي في أخبارنا)²⁴⁴، و(قال عليه السلام)²⁴⁵، (قال الصادق a)²⁴⁶، و(عن أبي عبد الله a)²⁴⁷، و(عن أمير المؤمنين a)²⁴⁸، و(عن أبي جعفر a)²⁴⁹، و(عن علي عليه السلام)²⁵⁰، و(عن الصادق a)²⁵¹، و(عن أبي الحسن a)²⁵²، و(قال لي أبو الحسن)²⁵³، و(عن موسى بن جعفر أبي الحسن)²⁵⁴، و(روي)²⁵⁵، وأخيراً قد يذكره بالقول: (عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني)²⁵⁶. يورد البحث منها على سبيل المثال:

240-ظ: - القمي-الكنى والألقاب ج 120/3.

241 - الراوندي - فقه القرآن ج 63/1.

242 - م.ن : ج 291/1.

243 - م.ن : ج 291/1.

244 - م.ن : ج 289/1.

245- م.ن : ج 27/1، 202، 283، ج 28/2، 35، 52، 53، 323.

246 - م.ن : ج 396، 396/1، ج 229/2.

247- م.ن : ج 65/1، 267، 381، ج 31/2، 31، 36، 52، 53، 53، 57، 231، 322، 366.

248 - م.ن : ج 67/2، 285، 260، 378، 379.

249 - م.ن : ج 26/2، 28، 388.

250 - م.ن : ج 66/1، 145/2.

251 - م.ن : ج 27/2.

252 - م.ن : ج 54/2.

253 - م.ن : ج 380/1، 258/3.

254- م.ن : ج 281/2، 282، 283.

255- م.ن : ج 227/2.

256 - م.ن : ج 287/2، 288.

ففي تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ □²⁵⁷، حيث قال الراوندي:

(قال الصادق a "كلما أقوله فهو عن أبي عن جدي عن رسول الله عن جبرئيل
عن الله")²⁵⁸

والحديث بهذا المضمون مسنداً في الكافي: (علي بن محمد، عن سهل بن زياد،
عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان
وغيره قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي
حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث
الحسن حديث أمير المؤمنين a وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله h وحديث
رسول الله قول الله عز وجل)²⁵⁹.

كما ذكر الراوندي في باب المكاسب المحظورة: (قال الصادق a "لا تصلح
السرقه والخيانة إذا عرفت")²⁶⁰.

والحديث في الكافي بهذا السند: (محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن
الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جراح المدائني،
عن أبي عبد الله a قال: "لا يصلح شراء السرقة والخيانة إذا عرفت")²⁶¹.

وفي باب الأطعمة والأشربة عند استدلاله على حلية الجبن وإن جعلت فيه
أنفحة الميتة، قال الراوندي:

(وبذلك نصوص عن أئمة الهدى عليهم السلام، يؤيد ذلك قوله تعالى □ يَا أَيُّهَا النَّاسُ
كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً □²⁶²، وهذا عام إلا ما أخرجه الدليل، ولا دليل على

257 - النساء: 59.

258 - الراوندي - فقه القرآن ج 1/63.

259 - الكليني - الأصول من الكافي (كتاب فضل العلم) ج 1/53.

260 - الراوندي - فقه القرآن ج 2/27.

261 - الكليني - الأصول من الكافي (باب شراء السرقة والخيانة) ج 5/228.

تحريم إلا نفحة من الميتة ولا نجاستها من كتاب وسنة ولا إجماع ولا دليل على
تحريم الأنفحة من الميتة ولا نجاستها من كتاب وسنة ولا إجماع. ويؤكد ذلك ما ذكره
أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني في كتابه المشهور عن أبي حمزة الثمالي قال:
كنت في مسجد النبي عليه السلام إذ دخل رجل وقال لي: من أنت؟ فقلت: رجل من
أهل الكوفة. قال: تعرف محمد الباقر؟ قلت: نعم فما حاجتك إليه؟ قال: هيأت أربعين
مسألة أسأله عنها فما كان من حق أخذته وما كان من باطل تركته، قال أبو حمزة:
فقلت له: هل تعرف ما بين الحق والباطل؟ قال: نعم، قلت: ما حاجتك إليه ان كنت
تعرف الفرق ما بين الحق والباطل. قال: أنتم قوم لا تطاقون. فما انقطع كلامه حتى
أقبل أبو جعفر عليه السلام وحوله أهل خراسان وغيرهم يسألونه عن مناسك الحج،
فقال للرجل: من أنت؟ فقال: أنا قتادة بن دعامة البصري. قال: أنت فقيه البصرة.
قال: نعم أخبرني عن الجبن. فتبسم أبو جعفر عليه السلام وقال: رجعت مسألك إلى
هذا. فقال: ضلت عني. فقال عليه السلام: لا بأس به. فقال: ربما جعلت فيه إنفحة
الميتة. قال: ليس بها بأس، إن الإنفحة ليس لها عروق وليس فيها دم وليس لها عظم
إنما تخرج من بين فرث ودم، وإنما الإنفحة بمنزلة دجاجة ميتة أخرجت منها بيضة،
فهل تؤكل تلك البيضة. قال: لا، ولا أمر بأكلها. فقال عليه السلام: ولم؟ فقال: لأنها
من الميتة، قال له: فإن حضنت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة أتأكلها؟ قال: نعم.
قال: فما حرم عليك البيضة وأحل لك الدجاجة كذلك الإنفحة مثل البيضة، فاشتر
الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المصلين ولا تسأل عنه ²⁶³.

والحديث في الكافي : عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد عن
محمد بن علي عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة الثمالي، قال:..... الحديث ²⁶⁴.

262 - البقرة: 168.

263 - الراوندي-فقه القرآن ج2/286-287.

264 - ظ: الكليني- الكافي ج6/256-257.

2- الصدوق، هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، وهو محدث إمامي كبير، له نحو ثلاثمائة مصنف، منها الاعتقادات، و معاني الأخبار، و الأمالي، و عيون أخبار الرضا، و المصابيح " في الحديث ورواته"، و إكمال الدين وإتمام النعمة، و الخصال، و علل الشرائع، و التوحيد، و المقنع، و الهداية، و من لا يحضره الفقيه..(ت381هـ)²⁶⁵.

وقد أورد الراوندي نقلاً عنه في خمسة وثلاثين مورداً، بصيغ:

(قال النبي (h²⁶⁶)، (روي عن الرضا(a)²⁶⁷)، و (قال الرضا(a)²⁶⁸)، و(سمع الرضا(a)²⁶⁹)، و(سألنا الرضا(a)²⁷⁰)، و(وسأل أبا الحسن الرضا (a)²⁷¹)، و(أبا عبد الله(a)²⁷²)، و(وروي)²⁷³)، و(عن الصادق(a)²⁷⁴)، و(سئل الباقر والصادق(d)²⁷⁵)، و(سألت العسكري(a)²⁷⁶)، و(قال أمير المؤمنين(a)²⁷⁷)، و(قال عليه السلام)²⁷⁸)، و(عن أبي جعفر(a)²⁷⁹)، و(قال علي(a)²⁸⁰)، و(المروي في أخبارنا)²⁸¹)، نذكر منها:

265 -ظ:القمي- الكنى والألقاب ج416/2+الزركلي-الأعلام ج274/6.

266 -الراوندي-فقه القرآن ج 102/1، ج74/2.

267 م.ن: ج 25/1، 101، 127، ج315/2.

268 - م.ن: ج 17 /2، 262، 359.

269 - م.ن: ج 143/1.

270 - م.ن: ج 313/2.

271 - م.ن: ج 383/1.

272 - م.ن: ج 137/1، 205، ج8/2، 9، 18، 25، 30، 62، 229، 314، 367، 392.

273 - الراوندي-فقه القرآن ج292/1.

274 م.ن: ج 27/2، 132، 144، 144، 393.

275 - م.ن: ج 235/2.

276 - م.ن: ج 314، 376/2.

277 - م.ن: ج 316/2.

278 - م.ن: ج 323/2.

279 - م.ن: ج 345/2.

280 - م.ن: ج 370/2.

281 - م.ن: ج 292/1.

قال الراوندي: (قال الصادق في قوله تعالى: □ لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ □²⁸² المعروف القرض)²⁸³.

وقد رواه الصدوق مرسلًا، حيث قال: (1698 - وقال عليه السلام: " في قول الله عز وجل " لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس " قال: المعروف القرض ")²⁸⁴.

وفي كتاب الميراث، أورد الراوندي:

(وقال الرضا عليه السلام: إعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث لأن المرأة إذا تزوجت أخذت والرجل يعطى فلذلك وفر على الرجال، ولأن الأنثى في عيال الذكر إن احتاجت وعليه أن يعولها وعلى نفقتها، وليس على المرأة أن تعول الرجل ولا تؤخذ بنفقتها إن احتاج، فوفر على الرجل لذلك، وذلك قوله □ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ □²⁸⁵ ...)²⁸⁶.

ووجد البحث هذا الحديث - باختلاف يسير - مسنداً في علل الشرايع، ومرسلًا في عيون أخبار الرضا²⁸⁷. ولم يُشر الراوندي إلى ذلك، في أخذه عنه.

3- الطوسي، محمد بن الحسن بن علي الطوسي: هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي عماد الشيعة ورافع إعلام الشريعة شيخ الطائفة على الإطلاق ورئيسها الذي تلوى إليه الأعناق صنف في جميع علوم الإسلام وكان القدوة في ذلك والإمام، من أكبر جهابذة الإسلام ومن يرجع إلى قوله في الحل والإبرام والحلال والحرام،

282 - النساء: 114.

283 - الراوندي - فقه القرآن ج 1/261.

284 - الصدوق- من لا يحضره الفقيه (باب ثواب القرض) ج 2/ 58.

285 - النساء: 34.

286 - الراوندي - فقه القرآن ج 2/359.

287 - ظ: الصدوق- علل الشرايع / 570 + عيون أخبار الرضا ج 2/98.

من تصانيفه: الجمل والعقود، و الغيبة، و التبيان الجامع لعلوم القرآن، و الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار، و الاقتصاد، و المبسوط، و العدة، و المجالس، و تلخيص الشافي، و أسماء الرجال، و مصباح المتعبد، و تهذيب الأحكام (ت460هـ)²⁸⁸.

أورد الراوندي عنه أربعة وثلاثين مورداً وبصيح :

(عن النبي(h)²⁸⁹، و(عن علي بن أبي طالب عليه السلام)²⁹⁰، و(إن أمير المؤمنين عليه السلام)²⁹¹، و(إن علياً عليه السلام)²⁹²، و(عن علي عليه السلام)²⁹³، و(عن الباقر(a)²⁹⁴، و(عن الصادق(a)²⁹⁵، و(عن أبي جعفر وأبي عبد الله(d)²⁹⁶، و(سألت أبا عبد الله(a)²⁹⁷، و(سألت أبا الحسن عليه السلام)²⁹⁸، و(عن أبي جعفر عليه السلام)²⁹⁹، (سئل عليه السلام)³⁰⁰، و(قال عليه السلام)³⁰¹، و(وروى مثله عليه السلام)³⁰²، و(قال الرضا(a)³⁰³، و(سئل الرضا(a)³⁰⁴، و(مارواه أصحابنا عنهما

288-ظ:القمي-الكنى والألقاب ج3/294+الزركلي-الأعلام ج 6 / 84 - 85.

289 - الراوندي - فقه القرآن ج2/63.

290 - م.ن: ج2/378.

291 - م.ن: ج2/385.

292 - م.ن: ج1/66.

293 - م.ن: ج2/106.

294 - الراوندي-فقه القرآن: ج1/66.

295 - م.ن: ج2/35.

296 - م.ن: ج2/177.

297 - م.ن: ج1/65، 268، ج2/8، 8، 9، 25، 44، 57، 154، 239، 399، 424، 250.

298 - م.ن: ج2/16.

299 - م.ن: ج2/17، 54.

300 - م.ن: ج2/35.

301 - م.ن: ج1/31.

302 - م.ن: ج1/108.

303 - م.ن: ج2/17.

304 - م.ن: ج2/17، 18.

عليهما السلام³⁰⁵، و(وقال قوم من أصحابنا)³⁰⁶، و(على ما ذكره في الاستبصار)³⁰⁷.

ومن ذلك:

ما أورده الراوندي، بقوله: (وروي عن صفوان بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله استعار منه درعاً، فقال أغصباً يا محمد؟ فقال عليه السلام: لا، بل عارية مضمونة مؤداة)³⁰⁸.

وقد رواه الطوسي في التهذيب: (عن فضالة عن أبان عن سلمة عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وآله إلى صفوان بن أمية فسأله سلاحاً ثمانين درعاً فقال له صفوان: عارية مضمونة أو غصبا؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: بل عارية مضمونة فقال: نعم)³⁰⁹.

وفي تفسير قوله تعالى □ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ □ ، قال: (وروي أن الباقر^a، سئل ما المراد بالقيام إليها؟ فقال: المراد به القيام من النوم)³¹⁰.

وقد رواه الطوسي في الاستبصار مسنداً، بهذا اللفظ: (249}{9- وبهذا الإسناد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن ابن بكير قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام قوله: تعالى (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) ما يعنى بذلك إذا قمتم إلى الصلاة؟ قال: إذا قمتم من النوم قلت: ينقض النوم الوضوء؟ قال: نعم إذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت)³¹¹.

ما أورده الراوندي -في باب ما يجب أن يكون القاضي عليه- حيث قال:

305 - م.ن: ج2/247.

306 - م.ن: ج1/39.

307 - م.ن: ج1/52.

308 - م.ن: ج2/63.

309 - الطوسي- التهذيب ج7/217-218.

310 - الراوندي - فقه القرآن ج1/11.

311 - الطوسي- الاستبصار(باب ما ينقض الوضوء وما لاينقضه-النوم)- ج1/87.

(إن علياً عليه السلام اشتكى عينه، فعاده رسول الله صلى الله عليه وآله فإذا علي يصيح، فقال له النبي: أجزعاً أم وجعاً يا علي؟ فقال: يا رسول الله ما وجعت وجعاً قط أشد منه. قال: يا علي إن ملك الموت إذا نزل ليقبض روح الفاجر أنزل معه سفوداً من نار فينزع روحه به فتضج جهنم. فاستوى علي جالساً فقال: يا رسول الله أعد علي حديثك فقد أنساني وجعي ما قلت، فهل يصيب ذلك [أحد] ³¹² من أمتك؟ قال: نعم حكماً [جائرون] ³¹³ وأكل مال اليتيم وشاهد الزور) ³¹⁴.

وهذا مارواه الطوسي في التهذيب، بإسناده عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي a: ... الحديث ³¹⁵.

وفي بيان قوله تعالى: □ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ □ ³¹⁶، حيث قال الراوندي:

(عن أبي بصير: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يدخل يده في الاناء. قال: إن كانت قذرة فليهرقه، وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه، هذا مما قال الله تعالى: "ما جعل عليكم في الدين من حرج"...) ³¹⁷.

وذلك ما جاء في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله a.... الحديث ³¹⁸.

312 - كذا في النسخة المعتمدة من فقه القرآن (ولعله خطأ طباعي)، حيث أنها وردت في الحديث في التهذيب "أحداً"،

313 - كذا في النسخة المعتمدة من فقه القرآن (ولعله خطأ طباعي)، حيث أنها وردت في الحديث في التهذيب "جائرين".

314 - الراوندي - فقه القرآن ج 8/2-9.

315 - ظ: الطوسي - التهذيب ج 6/224.

316 - الحج : 78.

317 - الراوندي - فقه القرآن ج 1/59..

318 - ظ: الطوسي - التهذيب ج 1/38.

ب- ما أورده المصنف عن أصحاب المجاميع الحديثية عند الجمهور.

وتتبع البحث ما أورده القطب الراوندي من روايات في المجاميع الحديثية عند الجمهور، وأغفل ذكر المصادر حيناً، وذكر السند حيناً آخر، إلا أنه لم يتجاوزهم على أي حال.

1- البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري، و التاريخ و الضعفاء، (ت256هـ)³¹⁹.

وقد أورد له الراوندي موردين³²⁰ بحسب تتبع البحث، منها (في أحكام الجمعة)، حيث قال: (قال النبي صلى الله عليه وآله "من اغتسل في يوم الجمعة فأحسن غسله ولبس ثيابه مس من طيب بيته ثم لم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام بعدها)³²¹.

فالراوندي ذكره من غير سند، وباختلاف يسير في بعض ألفاظه، إلا أنه ورد بهذا المضمون عن البخاري: (حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر ثم ادهن أو مس من طيب ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلى ما كتب له ثم إذا خرج الإمام أنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى)³²².

319 - ظ: الزركلي-الأعلام ج6/34.

320 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج1/137، ج2/262.

321 - م.ن: ج1/137.

322 - البخاري - صحيح البخاري ج1/218.

2-مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين: حافظ، من أئمة المحدثين من كتبه: صحيح مسلم، و المسند الكبير، و الجامع، وغيرها،(ت261هـ)³²³.

ذكره الراوندي في موردين³²⁴ بحسب تتبع البحث، منها (في باب صلاة الخوف، في تفسير قوله تعالى: □ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا □³²⁵...)، حيث قال:

(وإذا كان في المسلمين كثرة يمكنهم أن يفترقوا فرقتين وكل فرقة يقاوم العدو جاز أن يصلي بالفرقة الأولى الركعتين ويسلم بهم، ثم يصلي بالطائفة الأخرى الركعتين أيضاً، ويكون نفلاً له وهي فرض للطائفة الثانية ويسلم بهم، وهكذا صلى عليه السلام بذات النخل)³²⁶.

وقد جاء مسنداً في صحيح مسلم: (وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا يحيى يعنى ابن حسان حدثنا معاوية وهو ابن سلام أخبرني يحيى أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابراً أخبره أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بإحدى الطائفتين ركعتين ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وصلى بكل طائفة ركعتين)³²⁷.

وهنا ترى الراوندي قد نقل الحكم، ولم يرجع إلى المصدر في نقل السند.

323 -ظ: الزركلي-الأعلام ج7/221.

324 - الراوندي - فقه القرآن ج147/1، 148.

325 -النساء:101.

326 - الراوندي - فقه القرآن ج148/1.

327 -مسلم - صحيح مسلم ج215/2.

3- الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطليبي، أبو عبد الله، له تصانيف كثيرة، منها: كتاب الأم، والمسند، وأحكام القرآن و السنن، و الرسالة، والمواريث، (ت 204 هـ) ³²⁸.

ذكر الراوندي له مورداً واحداً، بحسب تتبع البحث، حيث قال المصنف: (قال: روي عن النبي h أنه قال: القطع في ربع دينار) ³²⁹.

ورواه الشافعي في المسند، قائلاً: (أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال "القطع في ربع دينار فصاعداً") ³³⁰. فهو يروي عن الشافعي بغير عزو إليه، إلا أنه يسنده إلى النبي h، والشافعي يسنده إلى علي أمير المؤمنين a.

4- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، من مصنفاته "الموطأ، و تفسير غريب القرآن، وغيرهما، (ت 179 هـ) ³³¹.

5- الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، أبو عيسى، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ، من تصانيفه: الجامع الكبير، باسم: صحيح الترمذي، و الشمائل النبوية، و التاريخ، و غيرها، (ت 279 هـ) ³³².

وقد أورد لهما الراوندي في مسألة (المتعة وأحكامها)، مشيراً إلى ضعف ما نسبوه إلى النبي h من أنه نهى عن المتعة، حيث قال المصنف: (وأما الخبر الذي يروونه أن النبي عليه السلام نهى عن المتعة، فهو خبر واحد لا يترك له ظاهر القرآن، ومع ذلك يختلف لفظه وروايته: فتارة يروون أنه نهى عنها في عام خيبر، وتارة يروون أنه نهى عنها في عام الفتح، وقد طعن أيضاً في طريقه {أي سنده} بما

328 -ظ: الزركلي- الأعلام ج 6 / 26 - 27.

329 - الراوندي - فقه القرآن ج 380/2-382.

330 -الشافعي- المسند/ 334، بهذا السند. ورواه بسندين آخرين في موضعين آخرين من مسنده/334,336.

331 -ظ: الزركلي- الأعلام ج 5 / 257 - 258.

332 -ظ: م.ن: ج 6 / 322.

هو معروف، وأدل دليل على ضعفه قول عمر "متعنان كانتا على عهد رسول الله أنا أنهى عنهما ومعاقب عليهما"، فأخبر أن هذه المتعة كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنه هو الذي نهى عنها لضرب من الرأي. فان قالوا: إنما نهى لأن النبي عليه السلام كان نهى عنها.

قلنا: لو كان كذلك لكان يقول متعنان كانتا على عهد رسول الله فنهى عنهما وأنا أنهى عنهما أيضاً، فكان يكون أكد في باب المنع، فلما لم يقل ذلك دل على أن التحريم لم يكن صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وصح ما قلناه³³³.
فقد تبين عن طريق البحث أن الخبر الذي أشار إليه المصنف قد رواه مالك في الموطأ، وهو بهذا الإسناد:

(حدثني يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن، ابني محمد بن علي ابن أبي صالب عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب (ع)، أن رسول الله (ع) نهى عن متعة النساء يوم خيبر. وعن أكل لحوم الحمر الإنسية)³³⁴.

وكما وجده البحث في الجامع الصحيح (السنن) وهو الحديث رقم 1121 – حيث قال الترمذي (في باب تحريم نكاح المتعة): (حدثنا ابن أبي عمر، أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر)³³⁵، قال: وفي الباب عن سبرة الجهني وأبي هريرة.

وقال الترمذي في هذا الباب أيضاً (ح1122):- (حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا سفيان بن عتبة أخو قبيصة بن عتبة أخبرنا سفيان الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد ابن كعب عن ابن عباس قال: إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له

333 - الراوندي - فقه القرآن ج2/106.

334 - مالك بن أنس - الموطأ ج 2 / 542.

335 - الترمذي - سنن الترمذي ج 2 / 295.

متاعه وتصلح له شيئاً حتى إذا نزلت الآية □ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم □³³⁶ قال ابن عباس: فكل فرج سواهما فهو حرام³³⁷.

هذه أهم اللقطات الحديثية التي التمسناها في "فقه القرآن" وهي إحدى موارده، وقد توخينا الاستدلال بها على سبيل المثال، ليقدر الباحث أهمية ما أورده وطريقته في ذلك.

336 - المؤمنون : 6.
337 - الترمذي - سنن الترمذي ج 2 / 295.

2-المورد التفسيري.

أ-النقل عن أعلام المفسرين من الصحابة.

ب-نقله عن أعلام المفسرين من أصحاب المصنفات التفسيرية

المورد التفسيري.

أ- النقل عن أعلام المفسرين من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين.

ظهر من خلال البحث وتتبع كتب المصنفين في التفسير، أن الراوندي نقل عن أعلام المفسرين الذين كثرت آرائهم التفسيرية في أغلب كتب المصنفين من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، ومن هؤلاء الأعلام:

1- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، كنيته أبو عباس، ولد قبل الهجرة بأربع سنين (ت68هـ)³³⁸.

وذكر له الراوندي مائة وتسعين مورداً³³⁹ بحسب تتبع البحث لكتاب فقه القرآن:

قال الراوندي (في تفسير القيام): (قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ...)³⁴⁰... أراد القيام إليها وهو على غير

338 - ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار/ 28.

339- ظ: الراوندي- فقه القرآن ج 1/ 11، 19، 37، 48، 53، 54، 60، 68، 76، 81، 81، 86، 87، 87، 88، 88، 88، 88، 89، 90، 91، 93، 96، 98، 111، 112، 118، 122، 122، 125، 130، 130، 145، 146، 148، 154، 156، 161، 166، 176، 176، 196، 175، 182، 212، 214، 220، 226، 227، 228، 234، 237، 244، 270، 271، 280، 285، 285، 287، 287، 289، 290، 291، 295، 301، 302، 303، 303، 306، 307، 309، 304، 315، 317، 322، 329، 330، 337، 339، 342، 346، 348، 362، 362، 366، 366، 370، 378، 381، 397، 405، 407، 409، 412، 412، 420، 421، 422، 423، 426، ج 2/ 11، 14، 14، 19، 32، 33، 46، 46، 54، 60، 63، 64، 80، 82، 83، 85، 88، 89، 96، 101، 102، 104، 105، 110، 118، 128، 123، 124، 128، 131، 137، 137، 140، 141، 142، 142، 151، 159، 162، 164، 164، 169، 175، 176، 180، 183، 184، 187، 187، 191، 192، 197، 198، 201، 201، 206، 222، 227، 228، 232، 233، 234، 236، 246، 249، 253، 256، 267، 268، 271، 274، 279، 303، 306، 327، 329، 330، 333، 333، 333، 347، 368، 369، 374، 399، 409، 410، 419.

340 - المائدة: 6.

طهر، وهو المروي عن ابن عباس وجابر³⁴¹، وهذا ما ورد عن الطوسي³⁴² وعن الطبرسي³⁴³.

وقال المصنف في تفسير قوله تعالى: □ ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ □³⁴⁴، حيث قال:

(واختلفوا في أن اليمين هل تجب على كل شاهدين أم لا؟ قال ابن عباس إنما هي على الكافر خاصة، وهو الصحيح)³⁴⁵.
وهذا ما جاء نصاً عن الطوسي³⁴⁶.

وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى- □ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا □³⁴⁷:-
(قال ابن عباس، معنى السبيل: أنه الجلد للبكر مائة، وللثيب المحصن الرجم)³⁴⁸.
وذكر ذلك الشيخ الطوسي نصاً³⁴⁹. وعليه فقهاء الإمامية كافة³⁵⁰.

2- عبد الله بن عمر بن الخطاب، كنيته أبو عبد الرحمن، من الصحابة وقرائهم (ت73هـ)³⁵¹.

-
- 341 - الراوندي-فقه القرآن ج 1/ 11.
342 - ظ: الطوسي- التبيان ج 3/ 448، وفيه: (وهو المروي عن ابن عباس، وسعد بن أبي وقاص وأبو موسى الأشعري، وأبو العالية، وسعيد بن المسيب، وجابر بن عبد الله وأبراهيم، والحسن، والضحاك، والأسود، والسدي).
343 - ظ: الطبرسي- مجمع البيان ج 3/ 282، بالإسناد إلى ابن عباس وأكثر المفسرين.
344 - المائدة : 108.
345 - الراوندي-فقه القرآن ج 1/ 426.
346 - ظ: الطوسي- التبيان ج 4/ 51.
347 - النساء: 15.
348 - الراوندي-فقه القرآن ج 2/ 366.
349 - ظ: الطوسي- التبيان ج 2/ 142.
350 - ظ: علي بن بابويه-فقه الرضا/ 275+المفيد-المقتعة / 775+المرتضى-الانتصار/ 516+المحقق الحلي- شرائع الاسلام ج 4/ 917+الخوئي-مباني تكملة المنهاج ج 1/ 190+السيستاني-منهاج الصالحين ج 3/ 245.
351 - ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار / 27.

وقد أورد له الراوندي ستة عشر مورداً³⁵² بحسب تتبع البحث لما ذكره في فقه القرآن، منها ضم إلى غيره من أعلام المفسرين من الصحابة والتابعين كزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعائشة وأبي هريرة وعكرمة وغيرهم، يذكر البحث منها على سبيل المثال:

ما أوردته في باب هيآت الصلاة تحت عنوان (فصل) في تفسير قوله تعالى: □ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ... □³⁵³ ، قائلاً:

(... قال ابن عمر وزيد بن ثابت أنها الظهر)³⁵⁴، وهذا ما ذكره محمد بن جرير الطبري في جامع البيان³⁵⁵، والطوسي في تبيان³⁵⁶. وقد أفتى الإمام الحكيم بترتيب الآثار الشرعية على كونها صلاة الظهر، بشهادة جملة من النصوص المعتبرة عن أئمة أهل البيت³⁵⁷.

وقال أيضاً - في بيان الخروج - من قوله تعالى: □ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَئِنْ خَرَجْتُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَخْرُجْنَ □³⁵⁸ -:

(قال ابن عمر: هو خروجها قبل انقضاء العدة)³⁵⁹.

وهو ما أوردته الطوسي³⁶⁰.

352 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج 1/ 112، 112، 176، 227، 290، 254، 283، 285، 317، 322، 439، 322، 346، ج 2/ 164، 187، 216.

353 - البقرة : 238.

354 - الراوندي- فقه القرآن ج 1/ 112.

355 - ظ: الطبري- جامع البيان ج 2/ 275، وفيه: عن زيد بن ثابت وابن عمر وأبي سعيد الخدري وأسامة بن زيد وعائشة، وهو المروي عن أبي جعفر (ع) وأبي عبد الله (ع)، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

356 - ظ: الطوسي-التبيان ج 3/ 397، وفيه: روي بهذا الإسناد عن ابن عمر وهو المروي عن أبي جعفر (ع).

357 - ظ: محسن الحكيم-المستمسك ج 5/ 22.

358 - الطلاق: 1.

359 - الراوندي- فقه القرآن ج 2/ 164.

360 - ظ: الطوسي- التبيان ج 10/ 31.

3- سعيد بن المسيّب بن حزن بن وهب المخزومي أبو محمد القرشي، من سادات التابعين فقهاً وورعاً وعبادة وفضلاً وزهادة وعلماً (ت 93هـ)³⁶¹.

وقد أورد له الراوندي خمسة موارد³⁶² في تفسير آيات الأحكام، نذكر منها:
ما في تفسير قوله تعالى: □ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْقَاسِفُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ □³⁶³، حيث قال الراوندي- في باب الزيادات تحت عنوان "فصل"-: (واختلفوا في الاستثناء إلى من يرجع، فقال قوم هو من الفساق. فإذا تاب قبلت شهادته حَدٌّ أو لم يُحَدِّ، وهو قول ابن المسيّب)³⁶⁴. وهو ما ذكر عند الطبري³⁶⁵، والطوسي³⁶⁶، والطبرسي³⁶⁷.

4- سعيد بن جبير بن هشام مولى بني والبة بن الحارث من بني أسد، كنيته أبو عبد الله، من عبّاد المكيين، وفقهاء التابعين، قتله الحجاج بن يوسف سنة 95هـ³⁶⁸.
وقد أورد له المصنف أربعة عشر مورداً³⁶⁹ منها:
قال الراوندي، -في تفسير قوله تعالى: □ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا □³⁷⁰:-

361 -ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار/ 105.
362 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج1/324، 429، ج2/148، 178، 338.
363 - النور : 4-5.
364 - الراوندي - فقه القرآن ج1/429.
365 - ظ: الطبري - جامع البيان ج103/18، قال: أخبرنا بن ثور، عن معمر، عن قتادة، عن ابن المسيّب أنه قال: تقبل شهادة القاذف إذا تاب.
366 - ظ: الطوسي- التبيان ج7/409، نقل الراوندي النص كاملاً بدون تغيير لفظة واحدة: (واختلفوا في الاستثناء إلى من يرجع... فقال قوم هو من الفساق. فإذا تاب قبلت شهادته حَدٌّ أو لم يُحَدِّ، وهو قول سعيد بن المسيّب).
367 - ظ: الطبرسي- مجمع البيان ج7/222، بلفظ قريب.
368 - ظ: ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار/ 133.
369 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج1/125، 225، 228، 366، 364، 363، ج2/77، 192، 321، 388، 347، 349، 192، 105، 137، 137، 309.
370 -النساء: 8.

(قال سعيد بن جبير: إن كان الميت أوصى لهم بشيء أنفذت وصيته، وإن كان الورثة أرضخوا لهم، فإن كانوا صغاراً قال وليّهم: إني لست أملك هذا المال، إنما هو للصغار)³⁷¹، وهو ما أورده الطوسي³⁷²، والطبرسي³⁷³.

وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى: □ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ □³⁷⁴، ناقلاً عن ابن جبير:

(وقال ابن جبير: هو هجر الجماع)³⁷⁵.

وذلك ما جاء عند الطوسي³⁷⁶ والطبرسي³⁷⁷.

5- مجاهد بن جبير أو جبر، مولى عبد الله بن السائب القارئ، كنيته أبو الحجاج، وقد قيل أبو محمد، وكان من العباد والمتجربين في الزهاد مع الفقه والورع (ت102، 103هـ)³⁷⁸.

وقد أورد له المصنف سبعة وخمسين مورداً³⁷⁹ في التفسير:

قال الراوندي في تفسير قوله تعالى: □ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ □³⁸⁰: (قال مجاهد: هو غض الطرف وخفض الجناح)³⁸¹.

371 - الراوندي - فقه القرآن ج2/347.

372 - ظ: الطوسي- التبيان ج3/ 122+123، النص نفسه نقله الراوندي.

373 - ظ: الطبرسي- مجمع البيان ج3/24.

374 - النساء: 34.

375 - الراوندي - فقه القرآن ج2/192.

376 - ظ: الطوسي- التبيان ج3/ 191.

377 - ظ: الطبرسي- مجمع البيان ج3/80.

378 - ظ: ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار/ 133.

379 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج1/81، 84، 87، 53، 81، 94، 96، 110، 128، 181، 163، 175،

192، 227، 228، 224، 270، 257، 290، 260، 398، 405، 364، 405، 193، 321، 330، 307،

303، 228، ج2/14، 15، 15، 32، 97، 98، 124، 130، 140، 33، 48، 60، 142، 137، 150، 177،

274، 345، 348، 180، 183، 183، 187، 162، 164، 176، 369. منها ما كان منه إلى مجاهد، ومنها

منضماً إلى غيره من أعلام المفسرين كابن عباس، وعبد الله بن عمر، وقتادة، وكعب بن عجرة الأنصاري،

والمبرد، والجبائي.

380 - المؤمنون: 1، 2.

وهذا ما جاء الطوسي³⁸².

6- عكرمة البربري أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس، أصله من البربر، كان لحصين بن أبي الحر العنبري، فوهبه لابن عباس لمّا ولي البصرة لعلّي^a، (ت105هـ)، روى عن مولاه وعلي بن أبي طالب والحسن بن علي^d³⁸³.

وقد أورد له الراوندي ثمانية موارد³⁸⁴ بحسب تتبع البحث، منها:

قال الراوندي - في باب الحدود، بعنوان "فصل" - في تفسير قوله تعالى □ ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عداّبهما طائفة من المؤمنين □³⁸⁵ : قال عكرمة، الطائفة رجلان فصاعداً³⁸⁶، وبه ما جاء عند الطوسي³⁸⁷، والطبرسي³⁸⁸.

وقال أيضاً - في تفسير قوله تعالى: □ ائتان ذوا عدلٍ منكم □³⁸⁹ -:

(قال عكرمة: من حي الموصي)³⁹⁰.

وهذا ما ورد عن الطبري³⁹¹ والطوسي³⁹².

381 - الراوندي - فقه القرآن ج1/110.

382 - ظ: الطوسي- التبيان ج348/7.

383 - ظ: ابن حجر - تهذيب التهذيب ج243/7.

384 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج1/ 11، 19، 125، 154، 193، 366، 420، ج2/ 373.

385 - النور: 2.

386 - الراوندي - فقه القرآن ج373/2.

387 - ظ: الطوسي- التبيان ج406/7.

388 - ظ: الطبرسي - مجمع البيان ج7/219-220.

389 - المائدة: 106.

390 - الراوندي - فقه القرآن ج420/1.

391 - ظ: الطبري- جامع البيان ج7/138، وفيه زيادة: عن عكرمة وعبيدة.

392 - ظ: الطوسي- التبيان ج44/4.

7- الحسن بن أبي الحسن ،اسم أبيه يسار ، مولى لزيد بن ثابت الأنصاري، أبو سعيد، من علماء التابعين بالقرآن والفقه والأدب، وكان من عبّاد أهل البصرة وزهادهم ،(ت110هـ)³⁹³.

أورد له الراوندي مائة وعشرة مورداً³⁹⁴ بحسب تتبع الكتاب بصيغة (قال الحسن) منفرداً أو منضمّاً إلى ابن عباس أو مجاهد أو عطا أو غيره.

ومن ذلك ما في تفسير قوله تعالى: □ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ □³⁹⁵، حيث قال الراوندي في باب "وجوب الزكاة": (قال الحسن هو الزكاة الواجبة وما فرض الله في الأموال خاصة)³⁹⁶.

وذلك ما جاء عند الطوسي والطبرسي³⁹⁷.

وفي تفسير قوله تعالى: □ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا □³⁹⁸ ، حيث قال الراوندي: (اختلفوا في الذين عابوا النبي عليه السلام والمسلمين بالانصراف عن قبلة بيت المقدس إلى الكعبة على ثلاثة أقوال: قال الحسن: هم مشركو العرب، فان رسول الله لما تحول بأمر الله إلى الكعبة من بيت

393 - ظ: ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار/ 142.

394 - ظ: الراوندي- فقه القرآن ج1/ 18، 48، 81، 82، 83، 84، 86، 86، 88، 92، 98، 112، 120، 125، 128، 128، 132، 134، 153، 160، 175، 177، 214، 219، 228، 231، 232، 244، 250، 254، 274، 280، 285، 307، 314، 322، 336، 339، 346، 351، 366، 368، 379، 412، 420، 421، 427، 430، ج2/ 6، 10، 14، 16، 34، 40، 76، 83، 86، 96، 97، 104، 114، 128، 133، 137، 137، 150، 162، 164، 167، 169، 171، 172، 180، 180، 181، 183، 183، 200، 201، 202، 206، 218، 223، 227، 230، 240، 250، 276، 300، 301، 301، 304، 307، 308، 311، 368، 369، 369، 373، 374.

395- آل عمران: 92.

396 - الراوندي - فقه القرآن ج1/ 214.

397 - ظ: الطوسي- التبيان ج2/ 214+ الطبرسي- مجمع البيان ج4/ 242.

398- البقرة: 142.

المقدس، قالوا: يا محمد رغبت عن قبلة آبائك ثم رجعت إليها أيضا، والله لترجعن إلى دينهم³⁹⁹.

وهذا ما أورده الطوسي في التبيان⁴⁰⁰.

وفي تفسير قوله تعالى: □ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ □⁴⁰¹، قال الراوندي:

(قال ابن عباس والحسن: تدل الآية على أن أهل الكتاب إذا ترفعوا إلى الحكام المسلمين يجب أن يحكموا بينهم بحكم القرآن وشريعة الإسلام ، لأنه أمر من الله بالحكم بينهم ، والأمر يقتضي الإيجاب)⁴⁰².

وذلك ما أورده الطوسي أيضا⁴⁰³.

وفي تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ □⁴⁰⁴، قال الراوندي:

(وقال الحسن ومجاهد: معناه ما كان يعمل به أهل الجاهلية من أن الرجل إذا مات وترك امرأته قال ابنه من غيرها أو وليه ورثت امرأته كما ورثت ماله فألقى عليها رداءه أنها امرأته على العقد الذي كان مع أبيها ولا يعطيها شيئا، وإن شاء زوجها وأخذ صداقها)⁴⁰⁵.

وذلك ما أورده الطوسي باختلاف يسير⁴⁰⁶.

399 - الراوندي - فقه القرآن ج1/87-88.

400 - ظ: الطوسي- التبيان ج3/2.

401 - المائدة:48.

402 - الراوندي - فقه القرآن ج2/14.

403 - ظ: الطوسي- التبيان ج3/544.

404 - النساء:19.

405 - الراوندي - فقه القرآن ج2/183.

406 - ظ: الطوسي- التبيان ج3/149.

وفي تفسير قوله تعالى: □ وَإِذَا حُيِّئْتُمْ بِهِ فَاغْبِطُوا بِأَحْسَنِ مَنَاسِكِ أَوْ
رُدُّوهُمَا □⁴⁰⁷، حيث قال الراوندي: (قال الحسن وجماعة من متقدمي المفسرين: إن
السلام تطوع والرد فرض، لقوله "فَاغْبِطُوا" ...) ⁴⁰⁸.
وذلك ما أورده الطوسي في التبيان ⁴⁰⁹.

8- عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم، مولى آل أبي خيثم (ت142هـ) ⁴¹⁰.

وقد أورد له الراوندي تسعة عشر مورداً ⁴¹¹، منها ما كان منفرداً، ومنها ما
كان منضمّاً إلى غيره من أعلام المفسرين، واختار البحث منها:

ما قال الراوندي عن عطاء- في تفسير قوله تعالى: □ قَوْلٌ وَجْهَكَ لِشَطْرِ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ □ ⁴¹²،: (الحرم كله مكة، وهذا مثل قول أصحابنا: إن الحرم قبلة من كان نائياً
عن الحرم من الآفاق) ⁴¹³.
وهذا ما جاء عند الطوسي ⁴¹⁴.

407 - النساء: 86.

408 - الراوندي - فقه القرآن ج1/120.

409 - ظ: الطوسي- التبيان ج3/2790.

410 - ظ: ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار / 133.

411 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج1/92، 176، 175، 227، 228، 247، 275، 275، 290، 321، 322،

ج48/2، 83، 85، 85، 130، 164، 216، 217.

412 - البقرة: 115.

413 - الراوندي - فقه القرآن ج1/92.

414 - ظ: الطوسي- التبيان ج2/16+17.

9-قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة أبو الخطاب، وهو من حفاظ أهل زمانه وعلمائهم بالقرآن والفقه (ت 117هـ)⁴¹⁵.

أورد له الراوندي واحداً و خمسين مورداً⁴¹⁶، بصيغة(قال قتادة، ما جاء عن قتادة) وينضم في بعضها مع غيره من أعلام المفسرين منها:

قال الراوندي - في تفسير قوله تعالى: □ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَمُ ثَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ □⁴¹⁷ - : (واختلفوا في معنى العود في الآية، فقال قتادة: هو العزم على عودها)⁴¹⁸.

وهو ما جاء عند الطبري في جامع البيان⁴¹⁹ و الطوسي في التبيان والطبرسي في مجمع البيان⁴²⁰.

وفي تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَمُ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ □⁴²¹، في بيان: "فَاسْعَوْا"، حيث قال:

(قال قتادة: امضوا إلى الصلاة مسرعين غير متغافلين)⁴²²

415 - ظ: ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار/ 154.

416 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج19/1، 53، 69، 81، 81، 84، 87، 128، 132، 146، 153، 181، 193، 159، 226، 227، 232، 244، 273، 283، 338، 346، 348، 366، 366، 347، 340، 403، ج33/2، 137، 140، 143، 155، 162، 164، 164، 172، 175، 176، 180، 181، 187، 187، 187، 199، 276، 278، 368، 373، 397، 413.

417 - المجادلة: 3.

418 - الراوندي - فقه القرآن ج199/2.

419 - ظ: الطبري - جامع البيان ج10/28، نقل الراوندي ما معناه العزم بمعنى العود، حيث قال: (بالرجوع في تحريم ما حرم على نفسه من زوجته التي كانت له حلالاً قبل تظاهره، فيحلبها بعد تعد تحريمه إياها نفسه، يعزم على غشيانها ووطنها).

420 - ظ: الطوسي التبيان ج542/9، نقل الراوندي ما جاء في التبيان نصاً بدون نقص+الطبرسي- مجمع البيان ج410/9.

421 - الجمعة: 9.

وهو ما جاء عن الطوسي والطبرسي⁴²³.

10- إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب السدي، مولى زينب بنت قيس بن مخزومة (ت127هـ)⁴²⁴.

وقد أورد له الراوندي سبعة وعشرين مورداً⁴²⁵ بصيغة: (قال السدي، عن السدي) وينظم في بعضها مع غيره من أعلام المفسرين، اختار البحث منها:

ما في تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ □⁴²⁶.

حيث قال الراوندي -في معنى: "لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" - : (قال السدي لتتقوا ما حرم عليكم من المأكَل والمشرب)⁴²⁷ ، وكما أورد الطبري⁴²⁸ و الطوسي⁴²⁹.

11- محمد بن عبد الوهاب بن سلام أبو علي الجبائي البصري (ت 303هـ)⁴³⁰.

وقد أورد له الراوندي وحداً وثلاثين مورداً⁴³¹ ، منها.

في تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ □⁴³².

حيث قال الراوندي: (قال الجبائي: هي في التطوع، لأن الفرض له مقدار من القيمة إن قصر كان ذنباً عليه إلى أن يؤديه على التمام)⁴³³.

422 - الراوندي - فقه القرآن ج1/131.

423 - ظ: الطوسي التبيان ج8/10 + الطبرسي-مجمع البيان ج13/10.

424 - ظ: ابن حبان- مشاهير علماء الأمصار/ 178.

425 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج1/81، 175، 177، 223، 237، 240، 241، 290، 311، 322، 366،

366، 411، ج2/40، 47، 77، 104، 107، 162، 168، 172، 176، 177، 270، 329، 369، 269.

426 - البقرة: 183.

427 - الراوندي - فقه القرآن ج1/175.

428 - ظ: الطبري - جامع البيان ج2/177.

429 - ظ: الطوسي- التبيان ج2/185، نفس الصيغة عند الراوندي.

430 - ظ: جلال الدين السيوطي- طبقات المفسرين /88.

431 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج1/18، 60، 81، 90، 162، 194، 213، 222، 227، 237، 276، 321،

322، 366، 404، 406، ج2/12، 23، 33، 46، 81، 97، 115، 177، 183، 336، 339، 348، 370،

373، 412.

432 - البقرة: 267.

433 - الراوندي - فقه القرآن ج1/231.

وهو ما ورد عن الطوسي في التبيان⁴³⁴، وقريب منه ما أورده الطبرسي في مجمع البيان⁴³⁵.

ومن خلال ما تقدم تبدو متابعات القطب الراوندي للصحابة والتابعين في أقوالهم عرضاً وتحليلاً، وقد قارن البحث ذلك مع من ذهب إلى ذلك من الأعلام الذي سبقوه إلى ما اختاره وذكره من الأقوال.

434 - ظ: الطوسي التبيان ج343/2. نقله الراوندي بدون اختلاف.
435 - ظ: الطبرسي - مجمع البيان ج191/2، باختلاف يسير في الألفاظ، حيث قال الطبرسي: (وقيل هو في الصدقة المتطوع بها، لأن الفرض من الصدقة له مقدار القيمة، إن قصر عنه كان ديناً عليه إلى أن يؤديه بتمامه).

ب-الاعتماد على أعلام المفسرين من أصحاب المصنفات التفسيرية.

من جملة ما استقى منه المصنف في كتاب (فقه القرآن) ما ورد عن كبار المفسرين السابقين، ووجدها البحث في مصنفاتهم، وسيذكر البحث شواهد على ما أورده الراوندي من هذه المصنفات، فمنها:

1-كتاب جامع البيان في تأويل آي القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)⁴³⁶، وقد نقل المصنف ستة وثلاثين ومورداً⁴³⁷، بحسب تتبع البحث، كانت بصيغ مختلفة، منها:

(اختيار الطبري)، قال (ابن جرير)، قال (ابن محمد جرير)، قال (ابن محمد جرير الطبري)، (قال الطبري)، وكان المصنف ينقل عن الطبري بالمعنى أو ما كان قريباً من لفظه، يذكر البحث منها مثلاً:

قال الراوندي:- (قال ابن جرير: الظالم هنا من أنفق ماله رياءً وسمعة، وقيل المراد بالظالم هاهنا من أنفق ماله لا كما أمر الله بوضع الصدقة في غير موضعه ، لان الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والمعتدي في الصدقة كمانعها ، والوفاء بالندر واجب إذا كان في طاعة الله)⁴³⁸، في تفسير الآية □ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ □⁴³⁹ . حيث ورد عند الطبري غير موافق له في اللفظ، بل ورد موافقاً له في المعنى، حيث قال الطبري في تفسيره في خصوص الآية (270) من سورة البقرة: (الظالم: هو الواضع للشيء في غير موضعه، وإنما سمي الله المنفق رياء الناس، والناذر في غير طاعته ظالماً، لوضعه إنفاق ماله في غير موضعه ونذره في غير ماله وضعه فيه، فكان ذلك ظلاماً)⁴⁴⁰.

436 - اسماعيل باشا-إيضاح المكنون ج1/352 .

437-ظ: الراوندي -فقه القرآن ج 1/ 18، 39، 177، 224، 11، 104، 157، 177، 243، 292، 315، 366، 180، 398، 307، 365، ، ج 2 / 85، 115، 262، 157، 188، 336، 216، 233، 299، 348، 216، 80، 85، 115، 262، 177، 302، 180.

438 م.ن: ج 2 / 233.

439 - سورة البقرة : 270 .

440 - الطبري -جامع البيان ج 3/ 91.

وروى الراوندي عن الطبري باختلاف يسير بالألفاظ حيث قال في المحارب: (هو الذي يشهر السلاح ويخيف السبيل ، سواء كان في مصر أو في خارج مصر ، فان اللص المجاهر في مصر وغير مصر سواء)⁴⁴¹، وبه قال الطبري في الآية نفسها: □ إِنْمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا □⁴⁴² ، حيث قال الطبري: (واختلف أهل العلم في المستحق اسم المحارب لله ورسوله الذي يلزمه حكم هذه ، فقال بعضهم: هو اللص الذي يقطع الطريق. ذكر من قال ذلك: حدثنا الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن قتادة، وعطاء الخراساني في قوله: إِنْمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا . . . الآية ، قالوا: هذا هو اللص الذي يقطع الطريق، فهو محارب. وقال آخرون: هو اللص المجاهر بلصوصيته، المكابر في مصر وغيره. وممن قال ذلك الأوزاعي، حدثنا بذلك العباس عن أبيه عنه ، وعن مالك والليث بن سعد وابن لهيعة)⁴⁴³ .

2- الكشف والبيان، وهو من تأليف أبي إسحق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت427هـ)⁴⁴⁴ .

وقد أورد له الراوندي مورداً واحداً منضمّاً مع الواحدي، في تفسير قوله تعالى: □ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزِرْ □⁴⁴⁵ ، بصيغة: (وقد أورد الثعلبي والواحدى في تفسيريهما...)⁴⁴⁶ .

قال الراوندي: (وروي عن مقاتل بن حيان عن الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: لما نزلت هذه السورة قال رسول الله لجبرئيل: ما هذه النحيرة التي أمرني بها ربى؟ قال : ليست بنحيرة ، وانما يأمرك إذا تحرمت للصلاة

441 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 365.

442 - المائدة: 33.

443 - الطبري - جامع البيان ج 6 / 210.

444 - الزركلي - الأعلام ج 1 / 212.

445 - الكوثر - 2.

446 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 108.

ان ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع وإذا سجدت، فإنه صلاتنا وصلاة الملائكة في السماوات السبع، وان لكل شيء زينة وان زينة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة... وقال النبي h: "رفع الأيدي من الاستكانة" قيل ما الاستكانة؟ قال: ألا تقرأ هذه الآية □ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ □⁴⁴⁷، ثم قال الراوندي:

(وقد أورد الثعلبي و الواحدي في تفسيريهما الحديث الذي قدمناه عن الأصبغ عن علي a ، وجعلا هذا الخبر من تمامه، وهو الصحيح)⁴⁴⁸، لأن الراوندي في تفسير الآية: □ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ □⁴⁴⁹ ، لم يضيف هذا الخبر الأخير إلى الخبر المروي عن الأصبغ إشارة منه إلى أن هذا الخبر من تمام ذلك.

وورد هذا الخبر في كتاب الكشف والبيان للثعلبي حيث قال: (قال النبي h لجبرائيل: " ما هذه النخيرة التي أمرني بها ربي؟ " قال : ليست بنخيرة ولكنه يأمرك إذا حرمت للصلاة أن ترفع يدك إذا كبرت، وإذا ركعت، وإذا رفعت رأسك من الركوع، وإذا سجدت، فإنه صلاتنا وصلاة الملائكة الذين في السماوات السبع وإن لكل شيء زينة وأن زينة الصلاة رفع الأيدي عند التكبيرة وقال رسول الله h رفع الأيدي في الصلاة من الاستكانة " قلت: فما الاستكانة ؟ قال : ألا تقرأ هذه الآية : □ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ □⁴⁵⁰ ...)⁴⁵¹ .

447 -المؤمنون:67.

448 -الراوندي، فقه القرآن ج 1/ 108.

449 - الكوثر : 2.

450 -المؤمنون:67.

451 - الثعلبي -الكشف والبيان ج3/10.

3-التبيان في تفسير القرآن، الجامع لعلوم القرآن وهو كتاب جليل كبير عديم النظير في التفاسير، تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)⁴⁵² ، وقد ذكر له الراوندي موارد عديدة وبصيص مختلفة، منها سبعة وعشرون مورداً⁴⁵³ : (قال الشيخ أبو جعفر)، (قال الشيخ أبو جعفر الطوسي)، (هذا كلام الشيخ أبو جعفر)، (الشيخ أبو جعفر كان متوقفاً فيه)، اختار البحث منها الآتي:

قال الراوندي: (وكلام الشيخ أبي جعفر الطوسي، إن شهادة الوالد لوالده جائزة ولا تجوز عليه، فدليله الحديث النبوي الذي رواه المعصومون من أهل بيته d عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي [المعز] ⁴⁵⁴ عن الحلبي قال: قال أبو عبد الله a : " تجوز شهادة الولد لوالده، والوالد لولده، والأخ لأخيه" ⁴⁵⁵ ، وأما الآية التي يرى أنها دالة على خلاف هذا وهي قوله تعالى: \square يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ... \square ⁴⁵⁶ فهي وقوله تعالى \square يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا \square ⁴⁵⁷ ، فالخطاب هنا للولاية) ⁴⁵⁸.

فقد ورد عن الطوسي: (وفي الآية دلالة على جواز شهادة الوالد لولده والولد لوالده، وكل ذي قرابة لمن يقرب منه، فقال ابن شهاب: كان سلف المسلمين على ذلك حتى دخل الناس فيما بعدُ تُهمُّ، وظهرت فيهم أمور حملت الولاية على اتهامهم، فتركت شهادة من يتهم إذا كان من أقربائهم وجاز ذلك من الولد والوالد والأخ والزوج والمرأة) ⁴⁵⁹.

يجد المنتبِع أن الراوندي أخذ العبارة التي وردت عن الطوسي في التبيان -في شهادة ذوي الأرحام- وزاد عليها ما ورد عليها من عبارة الطوسي التي وردت في النهاية،

452 - ظ: الطهراني- الذريعة ج3/327.

453 -ظ: الراوندي- فقه القرآن ج1/ 12، 13، 15، 16، 17، 19، 21، 25، 35، 60، 83، 313، 38، 303، 317، 350، 383، 382، 387، ج2/ 154، 231، 281، 245، 357، 69، 154.

454 - في بعض النسخ: (المعز).

455 -ظ: الطوسي - التهذيب ج6/277- ح 630.

456 - النساء : 135.

457 - المائدة : 8.

458 -ظ: الراوندي- فقه القرآن ج1/415، 416.

459 - الطوسي- التبيان ج 3/356.

فكأنه، جمع بين العبارتين وصاغهما بصياغة أخرى قريبة من اللفظين، ولعل ذلك لما يركز في ذهنه الشريف من عبارات الطوسي في تبيانته ونهايته. فعبارة الشيخ الطوسي النهائية، هي: (لا بأس بشهادة الوالد لولده وعليه مع غيره من أهل الشهادة، ولا بأس بشهادة الولد لوالده ولا تجوز عليه)⁴⁶⁰.

وذكر المصنف في تفسير قوله تعالى: □ أَجَلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ □⁴⁶¹، حيث قال: (أما الذي أحله بقوله تعالى " أَجَلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ " فهو على ما قاله المفسرون الطري منه وأما العتيق فلا خلاف في كونه حلالاً. وإذا حل صيد البحر حل صيد الأنهار، لأن العرب تسمى النهر بحراً، ومنه قوله تعالى □ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ □⁴⁶²، والأغلب على البحر هو الذي يكون مأؤه ملحاً، لكن إذا أطلق دخل فيه الأنهار بلا خلاف)⁴⁶³.

وكانت عبارة الطوسي، هي: (... الذي أحل من هذه الآية من صيد البحر الطري منه وأما العتيق فلا خلاف في كونه حلالاً، وإذا حل صيد البحر حل صيد الأنهار، لأن العرب تسمى النهر بحراً. ومنه قوله "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ"، والأغلب على البحر هو الذي يكون مأؤه ملحاً، لكن إذا أطلق دخل فيه الأنهار بلا خلاف)⁴⁶⁴.

حيث يجد المتتبع أن الراوندي أخذ النص كاملاً عن الشيخ الطوسي، ولا جديد فيه سوى النقل عنه.

وفي قوله تعالى: □ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ □⁴⁶⁵، قال الراوندي: (واستدل قوم بهذه الآية على أن الوقت الأول موسع إلى آخر النهار في

460 - الطوسي - النهاية/330.

461 - المائدة : 96.

462 - الروم: 41.

463 - الراوندي - فقه القرآن ج2/245.

464 - الطوسي - التبيان ج4/28.

465 - الإسراء: 78.

الأحوال، لأنه أوجب إقامة الصلاة من وقت الدلوك إلى وقت غسق الليل ، وذلك يقتضي أن ما بينهما وقت.

وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي: هذا ليس بقوي ، لأن من قال إن الدلوك هو الغروب لا دليل له فيها، لأن من قال ذلك يقول إنه يجب إقامة المغرب من عند الغروب إلى وقت اختلاط الظلام الذي هو غروب الشفق وما بين ذلك وقت المغرب، ومن قال الدلوك هو الزوال يمكنه أن يقول المراد بالآية بيان وجوب الصلوات الخمس على ما ذكره الحسن لا بيان وقت صلاة واحدة، فلا دلالة في الآية على ذلك⁴⁶⁶.

ونصّ ما قال الطوسي: (واستدل قوم بهذه الآية على أن وقت الأولى موسع إلى آخر النهار، لأنه أوجب إقامة الصلاة من وقت دلوك الشمس إلى وقت غسق الليل، وذلك يقتضي أن ما بينهما وقت. وهذا ليس بشيء، لأن من قال: إن الدلوك هو الغروب لا دلالة فيها عليه عنده، لأن من قال ذلك يقول: أنه يجب إقامة المغرب من عند المغرب إلى وقت اختلاط الظلام الذي هو غروب الشفق، وما بين ذلك وقت المغرب. ومن قال: الدلوك هو الزوال يمكنه أن يقول: المراد بالآية البيان لوجوب الصلوات الخمس على ما ذكره الحسن، لا بيان وقت صلاة واحدة، فلا دلالة له في الآية)⁴⁶⁷.

ونقل الراوندي عن الشيخ الطوسي في تفسير-مقام إبراهيم- من قوله تعالى: وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ⁴⁶⁸ ، حيث قال: (قيل فيه أربعة أقوال: قال ابن عباس الحج كله مقام إبراهيم، وقال عطاء مقام إبراهيم عرفة والمزدلفة والجمار ، وقال مجاهد الحرم كله مقام إبراهيم، وقال السدي هو الحجر الذي فيه اثر رجلي إبراهيم. وكانت زوجة إسماعيل وضعت تحت قدميه حتى غسلت رأسه، فوضع إبراهيم عليه رجله وهو راكب، فغسلت شقه الأيمن ثم

466 - الراوندي-فقه القرآن ج8/1.
467 -الطوسي- التبيان ج6/509-510.
468 - البقرة: 125.

رفعته وقد غابت رجله فيه، فوضعتة تحت قدمه اليسرى وغسلت الشق الأيسر من رأسه، فغابت رجله اليسرى أيضا في الحجر، فأمر الله بوضع ذلك الحجر قريبا من الحجر الأسود وأن يصلى عنده بعد الطواف. وهو الظاهر في أخبارنا⁴⁶⁹.
وهو نقل مباشر تقريبا عما أورده الشيخ الطوسي، وكانت عبارة الطوسي في التبيان:

(المعنى بقوله: "مِنْ مَقَامٍ"، قيل فيه أربعة أقوال:

أحدها: قال ابن عباس الحج كله مقام إبراهيم.

ثانيها: وقال عطا مقام إبراهيم عرفة والمزدلفة والجمار.

ثالثها: وقال مجاهد: الحرم كله مقام إبراهيم.

رابعها: وقال السدي: مقام إبراهيم هو الحجر الذي كانت زوجة إسماعيل وضعتة تحت قدم إبراهيم حين غسلت رأسه. فوضع إبراهيم رجله عليه وهو راكب فغسلت شقه ثم رفعته من تحته وقد غابت رجله في الحجر فوضعتة تحت الشق الآخر فغسلته فغابت أيضا رجله فيه فجعلها الله من شعائره، فقال " وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى "، وبه قال الحسن، وقتادة، والربيع، واختاره الجبائي، والرماني، وهو الظاهر في أخبارنا، وهو الأقوى، لأن مقام إبراهيم إذا أطلق لا يفهم منه إلا المقام المعروف الذي هو في المسجد الحرام. وفي المقام دلالة على نبوة إبراهيم⁴⁷⁰.
وهكذا يجد المتتبع في معرض نقله عن الشيخ الطوسي، لم يصرح باسم الشيخ، ولا أشار إلى كتابه، وإنما اكتفى بقوله: (قيل...).

وجدير بالذكر أنه نقل هذه الأقوال عن الشيخ الطوسي بما فيها قوله "قيل فيه أربعة أقوال".

ويستغرب البحث نقله لكلمة قيل بعد نقله عن الشيخ الطوسي، فهو ليس فرداً اعتيادياً، ولا مفسراً هامشياً، بل هو شيخ الطائفة كما عبّر عنه. وهو السابق إلى

469 - الراوندي - فقه القرآن ج 1/290.

470 - الطوسي - التبيان ج 1/453.

الموضوع، ولم يتكلف الراوندي عناءً في جمع الأقوال، وإنما استنسخها عنه فحسب، ولم يضيف إليها شيئاً جديداً.

4-مجمع البيان في تفسير القرآن، " مجمع البيان لعلوم القرآن " للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي من أكابر علماء الإمامية في القرن السادس الهجري(ت548هـ)⁴⁷¹.

وقد ظهر من خلال البحث أن الراوندي قد اعتمد على كتاب مجمع البيان في خمسة وعشرين مورداً⁴⁷²، بيد أنه لم يذكر اسم الكتاب ومصنفه، وإنما اكتفى بالإشارة إليه بصيغ متعددة، منها: (ما روى أصحابنا)، (وروي)، (والظاهر في أخبارنا)، نذكر منها على سبيل المثال:

ما نقل عن الطبرسي باختلاف يسير بالألفاظ أو ما بما معناه:

قال الراوندي: (قال الله تعالى: □ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ □⁴⁷³، روي عن أمير المؤمنين a : أن المراد بالآية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)⁴⁷⁴.

فإنها وردت عند الطبرسي، حيث قال: (وروي عن علي وابن عباس ، أن المراد بالآية الرجل الذي يقتل على الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر)⁴⁷⁵. وذكر المصنف في تفسير قوله تعالى: □مَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ □⁴⁷⁶ ، حيث قال:

(قال سعيد بن جبیر ومجاهد: غير باغ على إمام المسلمين، ولا عادٍ بالمعصية طريق المحققين. وهو المروي عن الباقر والصادق عليهما السلام)⁴⁷⁷.

471 -ظ: الطهراني- الذريعة ج 6/191+الزركلي- الأعلام ج5/148.

472 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج67/1، 278، 289، 290، 294، 180، 126، 139، 341، 324، 361، 364، 64، ج26/2، 26، 29، 111، 132، 182، 197، 191، 175، 110.

473 -البقرة:207.

474 - الراوندي-فقه القرآن ج361/1.

475 -الطبرسي- مجمع البيان ج57/2.

476 -البقرة: 173.

477 - الراوندي-فقه القرآن ج364/1.

ومن خلال تتبع البحث وجد هذا النص عند الطبرسي، بقوله:
(غير باغ على إمام المسلمين، ولا عادٍ بالمعصية طريق المحقين. وهو
المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله...) ⁴⁷⁸.

وهذا نقل مباشر لا زيادة فيه، و لا إضافة إليه.
قال الراوندي في تفسير قوله تعالى- □ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ
تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ □ ⁴⁷⁹:-

(اعلم أن صدقه التطوع إخفاؤها أفضل لأنه أبعد من الرياء، والمفروض لا
يدخله الرياء ويلحقه تهمة المنع بإخفائها بإظهارها أفضل، عن ابن عباس، وكذا روي
عن الصادق عليه السلام أنه قال: الزكاة المفروضة تخرج علانية وتدفع علانية،
وغير الزكاة إن دفعه سراً فهو أفضل) ⁴⁸⁰.

يلحظ المنتبِع نقل المصنف لما أفاد الطبرسي في ما يتعلق بالزكاة هنا،
باختلاف يسير بالألفاظ، بيد أن البحث لم يقف على أقرب من تلك العبارة عند
السابقين، بمقدار ما بين يدي البحث من المصادر، وحيث أن عبارة الطبرسي قريبة
من مما أورده الراوندي، إذ قال الطبرسي:

(واختلفوا في الصدقة التي يكون إخفاؤها أفضل من إبدائها، فقل: إن صدقة
التطوع إخفاؤها أفضل، لأنه يكون أبعد من الرياء بإخفائها. وأما المفروض فلا يدخله
الرياء، ويلحقه تهمة المنع بإخفائها، بإظهارها أفضل، عن ابن عباس والثوري، وكذا
رواه علي بن إبراهيم بإسناده عن الصادق قال: الزكاة بإخفائها، المفروضة تخرج
علانية، وتدفع علانية، وغير الزكاة إن دفعه سراً فهو أفضل) ⁴⁸¹.

كما أن الراوندي قد ذكر بعض الأقوال التفسيرية عن الكثير مثل عمار بن
ياسر وجابر بن عبد الله الأنصاري وعروة بن الزبير وعبد الله بن مسعود ومكحول

478 -الطبرسي- مجمع البيان ج1/476.

479 -البقرة : 271.

480 - الراوندي-فقه القرآن ج1/234.

481 -الطبرسي- مجمع البيان ج2/198.

والضحاك وعبد الجبار والحسن بن علي المغربي وزيد بن ثابت والرماني وابن سيرين والثوري وطاوس، منضمّة مع من ذكرهم من علماء التفسير. فكان يستقرئ أقوال المفسرين في توضيح الآية القرآنية، ثمّ يعرض قوله فيها من خلال تكرار (إنّ أصحابنا)، فقد كان يذكر آراء المفسرين والصحابة والتابعين من دون أن يعلق عليها، فهو موثق أمين.

ومن خلال تتبع البحث وجد أن المصنف يذكر عبارات شتى، ويظهر أنه يقصد بذلك ما أثر عن مفسري الصحابة والتابعين، منها:

1- (جاء في التفسير) في سبعة موارد،⁴⁸².

2- (أهل التفسير) في خمسة موارد⁴⁸³.

3- (بعض التفاسير) في مورد واحد⁴⁸⁴.

4- (أكثر المفسرين) في ثمانية عشر مورداً⁴⁸⁵.

5- (بعض المفسرين) في سبعة وعشرين مورداً⁴⁸⁶.

6- (من المفسرين) في ستة موارد⁴⁸⁷.

7- (أكثر المفسرين والعلماء) في مورد واحد⁴⁸⁸.

482 - ظ: الراوندي- فقه القرآن ج1/174، 188، 225، 305، ج2/315، 400، 401.

483 - ظ: م.ن: ج1/66، 68، 408، ج2/140، 175.

484 - ظ: م.ن: ج1/86.

485 - ظ: م.ن: ج1/88، 110، 124، 127، 178، 306، 328، 339، 356، 405، 241، ج2/105، 121،

227، 271، 276، 367، 407.

486 - ظ: م.ن: ج1/77، 103، 165، 257، 257، 257، 305، 311، 371، ج2/23، 55، 78، 80،

122، 135، 155، 173، 190، 197، 200، 204، 221، 281، 387، 389.

487 - ظ: م.ن: ج1/180، ج2/127، 413، 428، 428، 428.

8- (أكثر المفسرين و الفقهاء) في مورد واحد⁴⁸⁹.

9- (جميع المفسرين) في مورد واحد⁴⁹⁰.

10- (اختار المفسرون) في موردين⁴⁹¹.

11- (اختلف المفسرون) في مورد واحد⁴⁹².

12- (من بدع التفاسير) في مورد واحد⁴⁹³.

13- (وبه قال أكثر الصحابة والمفسرون والفقهاء والتابعون) في مورد واحد⁴⁹⁴.

14- (من تعسف التأويل) في مورد واحد⁴⁹⁵.

15- (قال جميع أهل التأويل) في مورد واحد⁴⁹⁶.

16- (خالف في ذلك جميع الفقهاء والمفسرين) في مورد واحد⁴⁹⁷.

17- (أهل التفسير وأهل اللغة) في مورد واحد⁴⁹⁸.

18- (لا خلاف بين أهل التأويل) في مورد واحد⁴⁹⁹.

488 - ظ: م.ن: ج 1 / 252.

489 - ظ: م.ن: ج 2 / 223.

490 - ظ: م.ن: ج 1 / 227.

491 - ظ: م.ن: ج 1 / 393.

492 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج 1 / 82.

493 - ظ: م.ن: ج 1 / 402.

494 - ظ: م.ن: ج 2 / 156.

495 - ظ: م.ن: ج 2 / 192.

496 - ظ: م.ن: ج 2 / 150.

497 - ظ: م.ن: ج 2 / 140.

498 - ظ: م.ن: ج 2 / 140.

19-(أكثر أهل التأويل) في مورد واحد⁵⁰⁰.

20-(اختلف أهل التأويل) في موردين⁵⁰¹.

21-(لا خلاف بين أهل التأويل) في مورد واحد⁵⁰².

22-(عليه المفسرون وأهل اللغة) في مورد واحد⁵⁰³.

23-(إجماع المفسرين) في مورد واحد⁵⁰⁴.

24-(المفسرون اختلفوا) في مورد واحد⁵⁰⁵.

25-(من متقدمي المفسرين) في مورد واحد⁵⁰⁶.

26-(عند المفسرين) في مورد واحد⁵⁰⁷.

27-(جمهور المفسرين) في مورد واحد⁵⁰⁸.

28-(اختاره أكثر المفسرين) في مورد واحد⁵⁰⁹.

29-(جماعة من المفسرين) في مورد واحد⁵¹⁰.

وذلك بحسب تتبع البحث.

499 - ظ: م.ن: ج 201/2.

500 - ظ: م.ن: ج 177/2.

501 - ظ: م.ن: ج 16/1، ج 41/2.

502 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج 201/2.

503 - ظ: م.ن: ج 90/1.

504 - ظ: م.ن: ج 90/1.

505 - ظ: م.ن: ج 141/1.

506 - ظ: م.ن: ج 120/1.

507 - ظ: م.ن: ج 364/1.

508 - ظ: م.ن: ج 152/2.

509 - ظ: م.ن: ج 306/1.

510 - ظ: م.ن: ج 180/1.

والذي يراه البحث في مورد الراوندي التفسيري، أنه ناقل أمين، وقد يتجاوز بعدم ذكر من سبقه، وقد يضيف جزئية من عنده، وقد يعقب قليلاً، وقد مرّ ذلك كله فيما سبق من نماذج.

3-المورد الفقهي.

أ-النقل من الكتب الفقهية للإمامية.

ب-النقل من أعلام الفقهاء من الشيعة الإمامية.

ج-النقل من أعلام الفقهاء من غير الإمامية.

د- ما نقل من إجماعات.

المورد الفقهي:

يُحسب لعلماء الإمامية الذين درسوا أحكام القرآن في مصنفاتهم أنهم تابعوا ما جاء به النبي h وأهل بيته d في توجيه الحكم الشرعي ليقطعوا الطريق على من يريد الانحراف في تعسفه بتوجيه الحكم الشرعي إلى غير ما أراده الله تعالى، لأن العترة الطاهرة هم الأقرب إلى الله والأدق نظراً في آياته والتي نزلت في أبياتهم، فالراوندي وجد نفسه مع الحق أين ما كان فيترصده في مظائه، يذكرها من خلال تحليله لآراء العلماء ثم يقف عند كل رأي مبيناً وجه الصواب فيه ووجه الخطأ باحتكامه إلى ما صح عن أهل البيت أو إلى إجماع علماء الإمامية أو أقوالهم، ولا يرى القياس حجة ولا الاجتهاد في مقابل النص، وإنما يورد بعض الأقوال للاستئناس أو التنظير، حيث قال:

(وذلك لأن القياس بالدليل الواضح غير صحيح في الشريعة، وهو حمل الشيء على غيره في الحكم لأجل ما بينهما من الشبه، فيسمى المقيس فرعاً والمقيس عليه أصلاً. وكذلك الاجتهاد غير جائز في الشرع، ... لأن القاييس والمجتهد لو كان معهما نص على وجه من الوجوه لم يكن ذلك منهما قياساً ولا اجتهاداً)⁵¹¹، ثم قال:

(ثم أعلم أن الله سبحانه أغنانا بفضلته في الشرعيات عن أن تستخرج أحكامها بالمقاييس والاجتهادات التي تصيب مرة وتخطئ أخرى، بل بين جميع ما يحتاج إليه المكلفون في تكليفهم عقلاً وشرعاً ووقفهم عليه في كتابه وعلى لسان نبيه وحججه عليه وعليهم السلام، فلا حاجة مع ذلك إلى تعسف وتكلف)⁵¹². فقتنع بحجية العقل وأجمع عليه الإمامية بعد ما صح عن النبي وأهل بيته، هذان مصدران السنة الشريفة، لاشك في الحكم بعدها، إذ قال:

511 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 7.

512 - المصدر نفسه: ج 428/2 - 429.

(والفقيه ينبغي أن يكون كيّساً فلا يختلجه بعد العلم شك على حالة، فان من
الطائفة الخاصة ما يروونه آل محمد عنه صلى الله عليه وآله في أشياء كثيرة يعلم
وجوبها إجماعاً أنها من السنن)⁵¹³.

وكان من الموضوعية بمكان أنه إذا ذكر بعض الآراء الفقهية المخالفة لا
يذكر أسماء أصحابها غالباً ولعل في ذلك تجنباً مما يمكن أن يؤدي إلى القدح في
صاحبها وإنما يناقش الرأي مجرداً ومن ذلك قوله: (قيل)⁵¹⁴ و(ما قاله جماعه)⁵¹⁵
و(وما قاله آخرون)⁵¹⁶ و(قال قوم)⁵¹⁷ و(قالوا)⁵¹⁸ و(قال آخر)⁵¹⁹ و(قاله جماعة من
الخاصة والعامة)⁵²⁰ و(قال بعضهم)⁵²¹ و(جماعة من الفقهاء)⁵²² و(منهم من قال)⁵²³
و(من خالفنا)⁵²⁴ و(قال المخالف)⁵²⁵ و(احتج المخالف)⁵²⁶ و(ما يقول المخالف)⁵²⁷
و(بعض المتأخرين)⁵²⁸، وغير ذلك، مما لا تشخيص فيه للقائل.

513 - الراوندي - فقه القرآن ج2/428-429.

514-م.ن: في أكثر من ثلاثمائة مورد.

515 -م.ن:ج1/175، 315، 232، ج2/96، 133.

516 -م.ن:ج1/126، 134، 249، 275، 282، 317، 357، 357، 366، 429، ج2/11، 15، 131،

199، 255، 272، 295، 347، 396، 409، 410، 411.

517 -م.ن:ج1/12، 49، 52، 81، 89، 99، 103، 104، 105، 106، 107، 117، 141، 144، 148،

151، 151، 175، 183، 192، 220، 226، 349، 275، 282، 287، 308، 317، 409، 421، 429،

ج2/42، 75، 76، 84، 95، 100، 117، 122، 128، 129، 158، 161، 199، 218، 227، 231، 247،

247، 248، 254، 267، 268، 272، 276، 279، 295، 295، 300، 304، 374، 395، 399، 409،

401، 402.

518 -م.ن:ج1/97.

519 -م.ن:ج2/266.

520 -م.ن:ج1/15.

521 -م.ن: ج1/34، 48، 110، ج2/46، 119، 140، 192، 334.

522 -م.ن:ج1/250، ج2/185، 340.

523 -م.ن:ج1/57، 158، 408.

524 -الراوندي - فقه القرآن ج1/63، 414، 414، ج2/332، 332، 341.

525 -م.ن:ج1/353.

526 -م.ن:ج2/260، 354، 410.

527 -م.ن:ج1/413.

528 -م.ن:ج1/228.

وقد أفاد المصنف في موارده الفقهية من موارد متنوعة لا يعدّ بعضها فقهياً ولعل ذلك لسعة إطلاعه على مصنفات السابقين في الحديث والتفسير والفقه. فضلاً عن ذلك أنه حينما ينقل حديثاً للإمام المعصوم في تقرير مسألة فقهية ما تجده يحلل الحديث بالعودة إلى أحاديث أخرى عن المعصوم نفسه أو غيره من المعصومين.

وسيورد البحث من تلك الموارد، الآتي:

- أ- النقل من الكتب الفقهية للإمامية.
- ب- النقل عن أعلام الفقهاء من الشيعة الإمامية.
- ج- النقل عن أعلام الفقهاء من غير الإمامية.
- د- ما نقل من إجماعات.

أ-النقل من الكتب الفقهية للإمامية.

1- المبسوط، لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت 460 هـ)، وهو من أجل كتب الفقه مشتمل على جميع أبوابه في نحو سبعين كتاباً⁵²⁹. حيث أخذ منه الراوندي أربعة موارد⁵³⁰، نذكر منها:

ما في باب الخمس وأحكامه، في حد ابن السبيل، في قوله تعالى □ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ □⁵³¹، حيث قال الراوندي: (وذكر الشيخ في المبسوط إن ابن السبيل على ضربين: أحدهما المنشئ للسفر من بلده، الثاني المجتاز بغيره بلده. وكلاهما مستحق للصدقة عند أبي حنيفة والشافعي، ولا يستحقها إلا المجتاز عند مالك. وهو الأصح، لأنهم عليهم السلام فسروه فقالوا هو المنقطع به وإن كان في بلده ذا يسار، فدل ذلك على أنه المجتاز. وقد روي أن الضيف داخل فيه. والمنشئ للسفر من بلده إذا كان فقيراً جاز أن يعطى من سهم الفقراء دون سهم ابن السبيل)⁵³².

وقول الطوسي في المبسوط، هو: (وأما ابن السبيل فعلى ضربين: أحدهما: المنشئ للسفر من بلده. الثاني: المجتاز بغير بلده، وكلاهما يستحق الصدقة عند أبي حنيفة والشافعي، ولا يستحقها إلا المجتاز عند مالك، وهو الأصح لأنهم عليهم السلام فسروه فقالوا: هو المنقطع به، وإن كان في بلده ذا يسار فدل على أنه المجتاز، وقد روي أن الضيف داخل فيه، والمنشئ للسفر من بلده إن كان فقيراً جاز أن يعطى من سهم الفقراء دون سهم ابن السبيل)⁵³³.

529 - ظ: الطهراني- الذريعة ج 19 / 54

530 - ظ: الراوندي -فقه القرآن ج 1 / 245، ج 2/ 234، 235، 295.

531 -الأنفال: 41.

532 -الراوندي -فقه القرآن ج 1 / 245.

533 - الطوسي- المبسوط ج 1 / 252.

ب- النقل عن أعلام الفقهاء من الشيعة الإمامية.

1- الشيخ الصدوق: (ت381هـ)⁵³⁴.

وقد أورد له الراوندي موردين كانتا بصيغة (قال ابن بابويه)⁵³⁵، و(ذكر أبو جعفر بن بابويه رحمه الله)⁵³⁶، بحسب تتبع البحث، منها:

قال الراوندي: (قال ابن بابويه: أصل جميع الماء من السماء لقوله: □ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا □⁵³⁷، والطهور هو المطهر في اللغة ، فيجب أن يعتبر كلما يقع عليه اسم الماء بأنه طاهر ومطهر إلا ما قام الدليل على تغير حكمه أو انه غير مطهر وإن كان طاهراً لكونه مضافاً)⁵³⁸.

وقول الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه: (إن الله تبارك وتعالى يقول : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا " ويقول عز و جل : □ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ □⁵³⁹، ويقول عز وجل: □ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ □⁵⁴⁰ ، فأصل الماء كله من السماء وهو طهور كله، وماء البحر طهور، وماء البئر طهور، وقال الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام: "كل ماء طاهر إلا ما علمت أنه قذر"، قال عليه السلام: "الماء يطهر ولا يطهر". فمتى وجدت ماء ولم تعلم فيه نجاسة فتوضأ منه واشرب، وإن وجدت فيه ما ينجسه فلا تتوضأ منه ولا تشرب إلا في حال الاضطرار فتشرب منه ولا تتوضأ منه

534 -مترجم سابقاً:ظ: القمي- الخنى والألقاب ج416/2+الزركلي-الأعلام ج274/6.

535 -الراوندي -فقه القرآن ج59/1.

536 -م.ن: ج314/2.

537 -الفرقان- 48.

538 -الراوندي -فقه القرآن ج95/ 1.

539 المؤمنون : 18.

540 -الأنفال: 11.

وتيمم إلا أن يكون الماء كراً فلا بأس بأن تتوضأ منه وتشرب وقع فيه شئ أو لم يقع، ما لم يتغير ريح الماء، فإن تغير فلا تشربه ولا تتوضأ منه⁵⁴¹.

2- الشيخ المفيد: أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام البغدادي، شيخ المشايخ، ورئيس رؤساء الملة، فخر الشيعة ومحبي الشريعة، (ت 413هـ)⁵⁴². وقد أورد له الراوندي ستة موارد⁵⁴³ بحسب تتبع البحث، منها:

ما في مسألة "في ذكر صلاة الكسوف"، حيث قال: (مع أن الشيخ المفيد ذكر في كتابه مسائل الخلاف أنه إن انكسف القرص بأسره في الشمس أو القمر صليت صلاة الكسوف جماعة، وإن انكسف بعضه صليت فرادى)⁵⁴⁴.

وقول المفيد في ذكر صلاة الكسوف، في المقنعة: (وإذا فاتتك صلاة الكسوف من غير تعمد قضيتها عند ذكرك وعلمك، إلا أن يكون وقت فريضة قد تضيق، وإن تعمدت تركها وجب عليك الغسل والقضاء. وإذا احترق قرص القمر كله، ولم تكن علمت به حتى أصبحت صليت صلاة الكسوف له جماعة، وإن احترق بعضه، ولم تعلم بذلك حتى أصبحت صليت القضاء فرادى)⁵⁴⁵

وقال في كتابه "أحكام النساء": (ومن السنة للرجال أن يفزعوا عند كسوف الشمس والقمر إلى مساجدهم، ويصلوا فيها جماعة إن شاءوا وفرادى غير أنه إن احترق القرص كله في الكسوف كانت سنة على الرجال أن يصلوا صلاة الكسوف جماعة)⁵⁴⁶.

541 - الصدوق- من لا يحضره الفقيه ج 1 / 5.

542 - ظ: عباس القمي- الكنى والألقاب ج 197/3.

543 - ظ: الراوندي- فقه القرآن ج 1 / 66، 132، 142، 162، 243، ج 357/2.

544 - م.ن: ج 1 / 142.

545 - المفيد - المقنعة / 211

546 - المفيد- أحكام النساء / 29.

3- السيد المرتضى، علم الهدى، سيد علماء الأمة ومحيي آثار الأئمة ذو المجددين أبو القاسم علي بن الحسين ابن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى الكاظم a المشهور بالسيد المرتضى، مجمع على فضله مقدم في العلوم مثل علم الكلام والفقه وأصول الفقه والأدب والنحو والشعر واللغة وغير ذلك، له تصانيف مشهورة منها الشافي في الإمامة والذخيرة وجمل العلم والعمل والذريعة، وغيرها، (ت426هـ)⁵⁴⁷.

أورد له الراوندي أربعة وعشرين مورداً، بصيغة (قال المرتضى)⁵⁴⁸، و(استدل المرتضى)⁵⁴⁹، و(على أن المرتضى)⁵⁵⁰، و(كما ذكره المرتضى)⁵⁵¹، و(ولم يفصل المرتضى)⁵⁵²، و(منع منه المرتضى، كان المرتضى يمنع منه)⁵⁵³، و(هذا قول المرتضى)⁵⁵⁴، و(كان المرتضى ينصره)⁵⁵⁵ بحسب تتبع البحث، منها:

قال الراوندي -في باب أحكام المياه-: (قال المرتضى: يجوز إزالة النجاسات بالماء، لأن الغرض بإزالة النجاسة أن لا تكون، وأسباب أن لا تكون النجاسة لا تختلف . قال : والدليل عليه أن لا تختلف بين أن لا تكون أصلاً وبين إزالتها ، فإذا كان هكذا فمتى أزيلت مشى ما ذكرناه وقد سقط حكمها)⁵⁵⁶.

وقول المرتضى: (عندنا: أنه يجوز إزالة النجاسة بالماء الطاهر وإن لم يكن ماء، وبه قال أبو حنيفة، وأبو يوسف. وقال محمد، وزفر، ومالك، والشافعي: لا يجوز ذلك. دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المقدم ذكره، قوله تعالى:

547 -ظ: القمي- الكنى والألقاب ج480/2.

548 -الراوندي- فقه القرآن ج34/1، 41، 54، 62، 66، 88، 183، 198، 246، 312، 314، 317، ج2/139، 152، 236، 304.

549 م.ن: ج2/132.

550 م.ن: ج1/15.

551 م.ن: ج1/31.

552 م.ن: ج1/144.

553 م.ن: ج1/162، ج2/357.

554 م.ن: ج2/69.

555 م.ن: ج2/362.

556 -الراوندي- فقه القرآن ج1/62.

□ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ □⁵⁵⁷ فأمر بتطهير الثوب ولم يفصل بين الماء وغيره. وليس لهم أن يقولوا: إنا لا نسلم أن الطهارة تتناول الغسل بغير الماء. لأن تطهير الثوب ليس هو بأكثر من إزالة النجاسة عنه، وقد زالت بغسله بغير الماء مشاهدة ، لأن الثوب لا يلحقه عبادة)⁵⁵⁸.

وما أورده الراوندي في بيان "العمد" من قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ □⁵⁵⁹، حيث قال:

(قال المرتضى: إذا قتل المحرم صيدا متعمدا فعليه جزاءان ، وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك. قال: ويمكن أن يقال قد ثبت أن من قتل الصيد ناسيا يحب عليه الجزاء، والعمد أغلظ من النسيان في الشريعة ، فيجب أن يتضاعف الجزاء عليه مع العمد)⁵⁶⁰.

ووجده البحث في الانتصار، هكذا: (ومما انفردت به الإمامية القول بأن المحرم إذا قتل صيدا متعمدا كان عليه جزاءان، وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك، والحجة فيه: إجماع الطائفة، وطريقة الاحتياط واليقين ببراءة الذمة، لأنه لا خلاف في أنه بالقتل قد وجب لله تعالى في ذمته حق، وإذا فعل ما ذكرناه سقط ذلك الحق بيقين، وليس كذلك إن اقتصر على جزاء واحد. ويمكن أن يقال: قد ثبت أن من قتل صيدا ناسيا يجب عليه الجزاء والعمد أغلظ من النسيان في الشريعة، فيجب أن يتضاعف الجزاء عليه مع العمد)⁵⁶¹.

وكذلك ما أورده المصنف، "في كفارة وطئ الحائض" قائلاً:

(قال المرتضى: من وطئ جاريته في حيضها فعليه أن يتصدق)⁵⁶².

557 - المدثر : 4.

558 - المرتضى - الناصريات / 105، في: (المسألة الثانية والعشرون: لا يجوز إزالة النجاسات بشيء من المايعات سوى الماء المطلق).

559 - المائدة: 95.

560 - الراوندي - فقه القرآن ج 312/1.

561 المرتضى - الانتصار/ 248.

562 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 54.

وقول المرتضى، في الانتصار: (ومما انفردت الإمامية به: إيجابها على من
وطئ زوجته في أول الحيض أن يتصدق بدينار وفي وسطه نصف دينار وفي آخره
ربع دينار)⁵⁶³.

ج- النقل من أعلام الفقهاء من غير الإمامية.

1- أبو حنيفة النعمان بن ثابت، التميمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة، إمام الحنفية، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل: أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة وكان يبيع الخبز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء (ت150هـ)⁵⁶⁴.

وقد أورد له الراوندي خمسة وثلاثين مورداً، وبصيف كثيرة وحسب تتبع البحث، منها: (قال أبو حنيفة)⁵⁶⁵، و(قول أبي حنيفة)⁵⁶⁶، و(عند أبي حنيفة)⁵⁶⁷، و(عن أبي حنيفة)⁵⁶⁸، و(وهو مذهب أبي حنيفة)⁵⁶⁹، و(واختاره أبو حنيفة)⁵⁷⁰، و(ذهب إليه أبو حنيفة)⁵⁷¹، و(وحرّم أبو حنيفة)⁵⁷²، و(على أن أبا حنيفة)⁵⁷³، و(أن أبا حنيفة سأل)⁵⁷⁴. منها:

ما في مسألة صلاة الجمعة، حيث صدرّ المسألة بقول أبي حنيفة، حيث قال: (قال أبو حنيفة: لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار، فأما من كان موضعه منفصلاً عن البلد فإنه لا يجب عليه وإن سمع النداء)⁵⁷⁵.

إلا أنه استدل على خلافه، قائلاً: (وعندنا وعند الشافعي تجب على الكل إذا بلغوا العدد الذي تنعقد به الجمعة مع الشرائط الأخر، يؤيده قوله □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ □⁵⁷⁶ يعم الأمر بذلك كل متمكن من سماع النداء إلا من خصه الدليل . وكذا قول النبي عليه السلام "الجمعة واجبة على كل من آواه الليل"⁵⁷⁷ ، ثم استثنى أشياء وبقي هذا على العموم)⁵⁷⁸

564- ظ: الزركلي- الأعلام ج3/8.

565 - الراوندي- فقه القرآن ج1/17 ، 26 ، 75 ، 62 ، 136 ، 142 ، 167، 197، 169 ، 199 ، 275 ، 275 ، 309 ، 400 ، ج2/17 ، 111 ، 123 ، 383 ، 385 ، 389.

566 م.ن: ج1/39 ، 53 ، ج2/112.

567 م.ن: ج2/70.

568 م.ن: ج1/167.

569 م.ن: ج1/76 ، 77 ، 313.

570 م.ن: ج1/48 ، ج2/410.

571 م.ن: ج1/365 ، 367.

572 م.ن: ج2/90.

573 م.ن: ج1/272.

574 م.ن: ج1/399.

575 م.ن: ج1/169.

576 -الجمعة : 9.

577 - الترمذي- السنن ج2/6.

وهذا قول أبي حنيفة: (إذا كان خارج البلد لم يجب عليه الحضور وإن كان على قرب. قال محمد: قلت لأبي حنيفة: تجب الجمعة على أهل زبارا بالكوفة؟ فقال: لا، وبين زبارا وبين الكوفة الخندق)⁵⁷⁹.

2-مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي المدني (أبو عبد الله)، أحد أئمة المذاهب الأربعة، وأليه تنسب المالكية، من تصانيفه الموطأ رسالته إلى الرشيد (ت179هـ)⁵⁸⁰.

وقد أورد له الراوندي ستة عشر مورداً، بحسب تتبع البحث، وبصيغ شتى، مثال: (سئل مالك)⁵⁸¹، و(قال مالك)⁵⁸²، و(ذهب إليه مالك)⁵⁸³، و(عند مالك)⁵⁸⁴، و(قول مالك)⁵⁸⁵، و(تأول مالك)⁵⁸⁶، و(أجازته مالك)⁵⁸⁷، و(ووافق مالك)⁵⁸⁸، ومنها:

بعد استعراض جملة من الأقوال في رجوع الاستثناء إلى أي مما جاء في قوله تعالى: □ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِزْيِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ □⁵⁸⁹، وقد أدرج ضمن الأقوال قولاً لمالك، قائلاً: (وسئل مالك عن الشاة يخرق جوفها السبع حتى يخرج أمعاؤها. فقال : لا أرى أن تذكى ولا تؤكل، أي شيء يذكى منها)⁵⁹⁰ وقد قوى بعض تلك الأقوال، بما ورد من الأخبار.

578 - الراوندي- فقه القرآن ج 1 / 169.
579- الطوسي- الخلاف ج 1 / 594 - 595، (مسألة: 257).
580 - ظ: الزركلي-الأعلام ج 5/ 257.
581 - الراوندي- فقه القرآن ج 2/ 272.
582 م.ن: ج 1/ 16، 17، 49، 199، 244، ج 2/ 178، 217، 397.
583 م.ن: ج 2/ 382.
584 م.ن: ج 1/ 245، 312.
585 م.ن: ج 2/ 41.
586 م.ن: ج 2/ 140.
587 م.ن: ج 1/ 54.
588 م.ن: ج 1/ 312.
589 -المائدة: 3.
590 - الراوندي- فقه القرآن ج 2 / 272، في باب الأطعمة المحظورة.

أما ما قول مالك فقد وجد البحث أن الطبري والطوسي حكياه عنه: (وسئل مالك من الشاة يخرق جوفها السبع حتى يخرج أمعاءها فقال لا أرى ان تذكى ولا يؤكل أي شيء يذكى منها)⁵⁹¹.

3- الزهري، إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أبو إسحق الزهري، موسيقار، من العلماء بالحديث، كان يُبيح السماع ويضرب العود ويغني عليه، روى له البخاري ومسلم (ت184هـ)⁵⁹².

وقد أورد له الراوندي سبعة موارد⁵⁹³ بحسب تتبع البحث، منها: ما قاله الراوندي في تفسير قوله تعالى: □ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ □⁵⁹⁴: (وقال الزهري: ليس عليهم حرج في أكلهم من بيوت الغزاة إذا خلفوهم فيها بإذنهم)⁵⁹⁵.

فقد أوردته الراوندي قولاً للزهري مع ما استعرضه من الأقوال، ليستند في آخر المطاف إلى روي عن أهل البيت d، أنه لا بأس بالأكل لهؤلاء من بيوت من ذكره الله بغير إذنهم قدر حاجتهم من غير إسراف.

وما أوردته الراوندي عن الزهري، هو ما حكاه الطوسي في التبيان، قائلاً: (وقال الزهري: ليس عليهم حرج في أكلهم من بيوت الغزاة إذا خلفوهم فيها بإذنهم)⁵⁹⁶.

591- الطبري-جامع البيان ج98/6+ الطوسي- التبيان ج3/432.

592- ظ:الزركلي- الأعلام ج40/1.

593 - الراوندي- فقه القرآن ج1 /39، 128، 195، 308، 311، ج32/2، 183، 301.

594 -النور:61.

595 - الراوندي- فقه القرآن ج2 /32.

596 - الطوسي-التبيان ج463/7.

4- الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبي، الشافعي، الحجازي، المكي، (أبو عبد الله)، أحد أئمة المذاهب الأربعة عند أهل السنة، وأليه تنسب الشافعية (ت204هـ) 597.

وقد أورد له الراوندي سبعة وثلاثين مورداً، بحسب تتبع البحث، وبصيغ شتى مثل: (استدل الشافعي) 598، و(مذهب الشافعي) 599، و(عند الشافعي) 600، و(وهو قول الشافعي، أحد قولي الشافعي) 601، و(قال الشافعي) 602، و(أختاره الشافعي، وهو اختيار الشافعي) 603، و(ذهب إليه الشافعي) 604، و(مذهب الشافعي) 605، و(عن الشافعي) 606، و(وحرّم الشافعي) 607 منها:

ما قال الراوندي في باب حكم المحاربين والسير فيهم، في تفسير قوله تعالى □ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ □ 608، -: (وقال الشافعي إن أخذ المال جهراً كان للإمام صلبه حياً وإن لم يقتل) 609.

وقول الشافعي في حد قاطع الطريق، تحت رقم "202"، مستدلاً بالآية الكريمة ذاتها: (أخبرنا إبراهيم عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا هربوا طلبوا حتى يوجدوا فتقام عليهم الحدود وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالاً نفوا من الأرض " قال الشافعي " وبهذا نقول) 610.

597 -ظ: الزركلي- الأعلام ج 6/26.

598 -الراوندي- فقه القرآن ج 1/116.

599 م.ن: ج 1/26، ج 2/112.

600 م.ن: ج 1/169، 321، ج 2/391.

601 م.ن: ج 1/306، 317.

602 م.ن: ج 1/16، 18، 126، 177، 183، 198، 309، 312، 312، 366، 368، 409، 429، ج 2/91،

167، 286، 382، 396، 397، 397.

603 م.ن: ج 1/48، 126، 247.

604 م.ن: ج 1/244، ج 2/410.

605 م.ن: ج 1/26، ج 2/112.

606 م.ن: ج 1/57.

607 م.ن: ج 2/89.

608 -المائدة: 33.

609 - الراوندي- فقه القرآن ج 1/366.

610 - الشافعي - كتاب الأم ج 6/164، أحكام القرآن ج 1/314..

5-الثوري، سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب الثوري، أبو عبد الله (ت161هـ)⁶¹¹، وذكر له الراوندي ستة موارد⁶¹² بحسب تتبع البحث منها:
قال الراوندي-في باب نفقات الزوجات والمرضعات وأحكامها، في تفسير قوله تعالى: □ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا □⁶¹³ -: (وقال الثوري: هو لازم في كل ولد، إذا اختلف والداه رجعا إلى الحولين من غير نقصان ولا زيادة، لا يجوز لهما غير ذلك)⁶¹⁴.

وهو ما أورده الطوسي والطبرسي ، بقولهما:(وقال الثوري : هو لازم في كل ولد ، إذا اختلف والداه رجعا إلى الحولين من غير نقصان ولا زيادة، لا يجوز لهما غير ذلك)⁶¹⁵.

611- ظ: ابن حبان-مشاهير علماء الأمصار /268.
612 - ظ: الراوندي- فقه القرآن ج 1 /247، ج2/121، 123، 124، 217، 393.
613 -الأحقاف:25.
614 - الراوندي- فقه القرآن ج 2 /121.
615 -الطوسي - التبيين ج2/256+ الطبرسي- مجمع البيان ج2/113.

د- ما نقل من إجماعات.

وهناك ملحظ جدير بالأهمية لدى الراوندي أنه نقل جملة من إجماعات الإمامية في عدة موارد، وهو يرى في ذلك العلم بدخول الإمام a بشخصه في المجمعين، وإن لم يعلمه تفصيلاً ولا يشخصه بعينه، فقال: (لأن إجماعها حجة قاطعة ودلالة موجبة للعلم بكون المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطأ فيه...، وإلا ففي إجماعهم كفاية)⁶¹⁶، ولهذه الأهمية يورد البحث من تلك الموارد، الآتي:

- 1- إجماع الطائفة، اثنان وعشرون مورداً⁶¹⁷، بحسب تتبع البحث.
- 2- إجماع الطائفة المحقة، ثلاثة موارد⁶¹⁸، بحسب تتبع البحث.
- 3- إجماع الفرقة المحقة، أربعة موارد⁶¹⁹، بحسب تتبع البحث.
- 4- أجمعت الأمة، سبعة موارد⁶²⁰، بحسب تتبع البحث.
- 5- ما هو مذهبنا، تسعة وثلاثون مورداً⁶²¹، بحسب تتبع البحث.
- 6- مشايخنا، مورد واحد⁶²²، بحسب تتبع البحث.
- 7- عند أصحابنا، مردان⁶²³، بحسب تتبع البحث.
- 8- أكثر أصحابنا، خمسة موارد⁶²⁴، بحسب تتبع البحث.
- 9- ما عليه مذهبنا، ستة موارد⁶²⁵، بحسب تتبع البحث.
- 10- جميع الفقهاء، ثلاثة موارد⁶²⁶، بحسب تتبع البحث.

616 - ظ: الراوندي- فقه القرآن ج 6/1.

617- ظ: م.ن: ج 15/1، 39، 50، 69، 97، 105، 107، 118، 160، 182، 199، 215، 267، ج 93/2، 93، 139، 230، 258، 351، 372، 403، 410.

618 - ظ: م.ن: ج 199/1، ج 358/2، 372.

619 - ظ: م.ن: ج 1/37، 66، 106، 321.

620 - ظ: م.ن: ج 28/1، 357، ج 200/2، 331، 353، 360، 362.

621 - ظ: م.ن: ج 17/1، 39، 53، 55، 57، 134، 149، 154، 183، 183، 195، 195، 196، 209، 245، 306، 344، 366، 368، 427، 429، ج 41/2، 81، 85، 104، 112، 172، 181، 199، 217، 218،

245، 245، 265، 282، 351، 368، 369، 419.

622 - ظ: م.ن: ج 302/1.

623 - ظ: م.ن: ج 1/216، 227.

624 - ظ: م.ن: ج 358/1، 362، ج 110/2، 112، 264.

625 - ظ: م.ن: ج 196/1، 197، 321، 367، 412، 412.

626 - ظ: الراوندي- فقه القرآن ج 1/313، 362، ج 333/2.

- 11- أكثر الفقهاء، ثمانية موارد⁶²⁷، بحسب تتبع البحث.
- 12- قول أصحابنا، اثنان وثلاثون مورداً⁶²⁸، بحسب تتبع البحث.
- 13- أكثر أهل العلم، أربعة موارد⁶²⁹، بحسب تتبع البحث.
- وسيورد البحث من تلك الموارد الآتي، على سبيل المثال:
- ما ذكره الراوندي في وجوب العمرة، في تفسير قوله تعالى: □ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ □⁶³⁰، بعد استعراضه لما أثر عن الصحابة والتابعين وآراء المدارس والفقهاء، حيث قال:
- (وإجماع الفرقة المحقة على أن عمرة الإسلام واجبة كحجة الإسلام...) ⁶³¹.
- وقد وجد البحث ذلك عند فقهاء الإمامية ممن سبقه⁶³².
- ومن ذلك ما استدل به الراوندي على استحقاق الزاني المحصن الجلد والرجم، عند تفسير قوله تعالى: □ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ □⁶³³، حيث قال:
- (وما ذكر من أنه يجمع على الزاني المحصن الجلد والرجم يبدأ بالجلد ويثنى بالرجم ، ودليلنا عليه إجماع الطائفة المحقة، فإنه لا خلاف في استحقاق المحصن الرجم وإنما الخلاف في استحقاقه، والذي يدل على استحقاقه إياه قوله تعالى "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ" والمحصن يدخل تحت هذا الاسم فيجب أن يكون مستحقاً للجلد، فكأنه تعالى قال اجلدوهما لأجل زناهما، وإذا كان الزنا علة لاستحقاق الحد وجب في المحصن كما وجب في غيره. واستحقاقه الرجم غير مناف
-
- 627 - ظ:م.ن:ج1/19، 193، 307، ج2/83، 223، 226، 380، 397.
- 628 - ظ:م.ن:ج1/37، 39، 92، 183، 198، 199، 314، 409، ج2/11، 12، 89، 90، 96، 104، 105، 109، 110، 111، 112، 112، 123، 124، 140، 148، 152، 156، 163، 169، 177، 333، 333.
- 629 - ظ:م.ن:ج1/427، ج2/91، 178.
- 630 - البقرة : 196.
- 631 - الراوندي- فقه القرآن ج1/321.
- 632 - ظ:المفيد-المقتعة/389+ المرتضى-الناصریات/306-الرسائل ج3/62+الطوسي-الاقتصاد/310-الخلاف(مسألة28)ج2/260-النهاية/280+ ابن البراج-المهذب ج1/208.
- 633 -النور:2.

لاستحقاقه الجلد، لان استحقاق الحدين لا يتنافى واجتماع الاستحقاقين لا يتناقض. ولا تحمل هذه الآية على الإنكار، لأنه تخصيص بغير دليل⁶³⁴. وهذا الإجماع نقله السيد المرتضى في الانتصار⁶³⁵.

ما استدل به الراوندي، على جواز نكاح الخالة والعمة على ابنة الأخ والأخت، في تفسير قوله تعالى: □ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ □⁶³⁶، حيث قال: (والدليل على جواز نكاح العمة والخالة وعنده بنت الأخ وبنت الأخت إجماع الطائفة. وكذا نكاح المرأة وعنده عمتها وخالتها إذا رضيتا، فإنه يدل عليه عموم قوله تعالى " وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ " لأنه عام في جميعهن)⁶³⁷.

قال السيد المرتضى في الانتصار: (ومما انفردت الإمامية به: إباحتهم أن تتزوج المرأة على عمتها وخالتها بعد أن يستأذنها وترضيا به، ويجوزون أن يتزوج بالعمة وعنده بنت أخيها وإن لم ترض بنت الأخ، وكذلك يجوز عندهم أن يعقد على الخالة وعنده بنت أختها من غير رضا بنت الأخت، ... والحجة: بعد الإجماع المتقدم قوله تعالى: " وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ "، وكل ظاهر في القرآن يبيح العقد على النساء بالإطلاق)⁶³⁸.

وجدير بالذكر أن أكثر الاجماعات يجدها المتتبع عند السيد المرتضى. ويرى المتتبع أن الراوندي ابتعد عما يكون مستنده القياس، وعن كثير من القواعد الأصولية، وأجاب عن إشكال مفترض محصله "أن في كلام الأئمة ما يمكن أن يستشف منه أنه من كبريات المسائل الأصولية"، فقال: (واعلم أن جميع

634 - الراوندي- فقه القرآن ج 1/ 372.

635 - ظ: المرتضى- الانتصار/ 516.

636 - النساء: 24.

637 - الراوندي- فقه القرآن ج 2/ 93.

638 - المرتضى- الانتصار / 278. وانظر: الصدوق-المقنع/ 328+المفيد-المقنعة/ 505+ المرتضى-الرسائل ج 1/ 238.

كلامهم عليهم السلام الوارد في الأصول رموز وإشارات، كيلا يرى أحد أنه تعليم بل تقويم، وأكثر ما فيه أنه تنبيه)⁶³⁹.

بل يرى أن الإيضاح في ما جاء عنهم من الأخبار، لئلا يتورطوا في القياس، حيث قال:

(فان كلامهم عليهم السلام في فروع الفقه بيان وإيضاح كي لا يتورط أحد في القياس. وقد أبى أكثر الناس إلا خلاف ما أشاروا إليه، فسكتوا عن العقليات وتكلموا في الشرعيات)⁶⁴⁰.

وهذا ما أتيح للبحث أن يذكره مما وقف عليه من الجهد المنهجي الفقهي لدى الوقوف على الموارد التي استقى منها القطب الراوندي في كتابه فقه القرآن.

639 - الراوندي- فقه القرآن ج 2 / 430.

640 - م.ن: ج 2 / 430.

4- المورد اللغوي.

المورد اللغوي:

لقد اعتمد الراوندي في مورده اللغوي على ما قاله أساطين اللغة وأعلام العربية، وذلك برجوعه لقسم منهم، إمّا بذكر مصنفاتهم، وإمّا أن يكتفي بذكر أسماء هؤلاء الأعلام، وقد يذكر المدارس النحوية ذات الانتشار الواسع بأقوالها، دون الرجوع إلى أسماء اللغويين أو النحويين فيها، وربما يذكر الشواهد لموارده بدون ذكر أسماء قائلها ولا إشارة إلى مصنفاتهم، وقد تتبع البحث ذلك فوجد شواهدا نادرة، وسيسلط البحث الضوء على أبرز من أفاد منهم القطب الراوندي في تفسيره:

1- الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ويقال الفرهودي الأزدي اليمامي كان إماماً في علم النحو وهو الذي استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود، وللخليل من التصانيف كتاب العين في اللغة وهو مشهور وكتاب العروض وكتاب الشواهد وكتاب النقط والشكل وكتاب النغم وكتاب في العوامل، (ت 170 وقيل 175 هـ)⁶⁴¹.

وقد ذكر له الراوندي ستة موارد بحسب تتبع البحث، يشير في بعضها إلى الخليل⁶⁴²، وفي بعضها إلى كتابه "العين" بقوله: (قال صاحب العين)⁶⁴³، منها:

ما في تعريف كلمة (القنوت) في اللغة، فقد نقل المصنف عن الخليل- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾⁶⁴⁴، تحت عنوان "فصل" باب ما يقارن حال الصلاة- قائلاً: (قال صاحب العين: القنوت في الصلاة دعاء بعد القراءة في آخر الركعتين، يدعو قائماً)⁶⁴⁵.

641- ظ: ابن خلكان-وفيات الأعيان ج2/244-248.

642 -الراوندي -فقه القرآن ج 1/ 154، ج2/27، 179، 182، 231.

643 م.ن: ج 1/105.

644 البقرة: 238.

645 -الراوندي -فقه القرآن ج 1/ 105.

والنص كما ورد في كتاب العين، حيث قال الخليل: (والقنوت: الدعاء في آخر الوتر قائماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ..)⁶⁴⁶، والاختلاف في اللفظ واضح، مع زيادة الوتر في الأصل، إلا أنه قريب المضمون.

كما نقل عنه المصنف في تعريف كلمة السحت- في باب المكاسب المحرمة والمكروهة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَكْأَلُونَ لِلْسُّحْتِ...﴾⁶⁴⁷، حيث قال: (قال الخليل: السحت القبيح الذي فيه العار، نحو ثمن الكلب والخمر...) ⁶⁴⁸. ونص ما قال الخليل هو: (السحت: كل حرام قبيح الذكر يلزم منه العار، نحو ثمن الكلب والخمر والخنزير)⁶⁴⁹. فهو يأخذ معنى النص، فيصوغه بتعبيره في جزء منه، وقد يأتي بجزء منه كما في المثالين.

2- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه مولى بني الحارث بن كعب وقيل آل الربيع بن زياد الحارثي كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ولم يوضع فيه مثل كتابه، وأخذ سيبويه النحو عن الخليل بن أحمد، (ت 180هـ أو غيرها)⁶⁵⁰.

وقد ذكر له المصنف تسعة موارد، بحسب تتبع البحث، مثل: (أنشد سيبويه)⁶⁵¹، و(قال سيبويه)⁶⁵²، و(قول سيبويه)⁶⁵³، و(عند سيبويه)⁶⁵⁴، و(يذهب سيبويه)⁶⁵⁵، يذكر البحث منها مثلاً:

646 -الخليل - العين ج5/129.

647 -المائدة:43.

648 -الراوندي -فقه القرآن ج2/27.

649 -الخليل - العين ج3/132.

650- ظ:ابن خلكان-وفيات الأعيان ج2/463.

651 -الراوندي -فقه القرآن ج1/23.

652 م.ن:ج1/425، 431، ج2/231، 275.

ما في تفسير قوله تعالى: □ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ □⁶⁵⁶، حيث قال: (وكان سيبويه يذهب إلى أن التأويل: فيما فرض عليكم الزانية والزاني، ولولا ذلك لنصب بالأمر)⁶⁵⁷.

والنص في كتاب سيبويه هو: (كأنه قال جل ثناؤه □ سورة أنزلناها وفرضناها □⁶⁵⁸ - قال في الفرائض - الزاني والزانية - فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع)⁶⁵⁹.

ونقله لقول سيبويه بالمعنى واضح، حيث أنه مطابق لرأيه في الرفع بمقدر يعود إلى "الزانية والزاني".

3- الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي الكوفي مولى بني أسد وقيل مولى بني منقر، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، حكى عن أبي العباس ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت عربية لأنه خلصها وضبطها ولولا الفراء لسقطت العربية..، (ت207هـ)⁶⁶⁰. وقد ذكر له الراوندي عشرين مورداً بحسب تتبع البحث، بصيغة: (قال الفراء)⁶⁶¹، و(قول الفراء)⁶⁶²، و(اختيار الفراء)⁶⁶³، و(ذكر الفراء)⁶⁶⁴، يورد البحث منها:

653 - الراوندي - فقه القرآن ج2/84.
654 م.ن: ج2/182، 387.
655 م.ن: ج2/373.
656 - النور : 2.
657 - الراوندي - فقه القرآن ج2/373.
658 - النور: 1.
659 - سيبويه - الكتاب ج1/196-197.
660 - ظ: ابن خلكان - وفيات الأعيان ج6/176-181.
661 - الراوندي - فقه القرآن ج1/109، 134، 155، 175، 299، 303، 317، 367، ج2/32، 33، 72، 97، 387.
662 م.ن: ج1/27، 107، 181، ج2/98، 369.

ما أورده الراوندي في باب فضل المساجد- في معنى قوله تعالى: □ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ... □⁶⁶⁵، إذ قال: (وقال الفراء: معناه إذا دخل عليك وقت صلاة في مسجد فصل فيه ولا تقل آتي مسجد قومي)⁶⁶⁶.
 ووجد البحث لفظ الفراء بمعنى ما نقل الراوندي، واختلاف يسير في اللفظ، حيث قال في معاني القرآن: (إذا أدركتك الصلاة وأنت عند مسجد فصل فيه، و لا تقولن آتي مسجد قومي...) ⁶⁶⁷. وذلك ما وجده البحث مقارباً للفظه في التبيان⁶⁶⁸.

4- الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي المعروف بالكسائي أحد القراء السبعة كان إماماً في النحو واللغة والقراءات، له الكثير من المصنفات والتأليف منها: معاني القرآن، و الحروف، و المصادر، و ما يلحن فيه العوام، (ت183، 189هـ)⁶⁶⁹.

وقد ذكر له المصنف ثلاثة موارد⁶⁷⁰، بحسب تتبع البحث.
 قال المصنف: (وفي موضع " أن تبروا " ثلاثة أقوال: أحدها: أن موضعه الخفض، فحذفت اللام - عن الخليل والكسائي)⁶⁷¹، وذكر الطوسي ذلك قائلاً: (وفي موضع أن تبروا ثلاثة أقوال: قال الخليل، والكسائي: موضعه الخفض بحذف اللام مع أن خاصة)⁶⁷².
 فلا جديد في الأمر سوى النقل المباشر عن الطوسي.

663 م.ن: ج 301/1.
 664 م.ن: ج 195/2.
 665 - الأعراف : 29.
 666 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 155.
 667 الفراء- معاني القرآن ج 1 / 376.
 668 - الطوسي- التبيان ج 4 / 384.
 669 - ظ: ابن خلكان- وفيات الأعيان ج 3 / 295+الزركلي- الأعلام ج 4 / 83.
 670 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج 2 / 156، 170، 231.
 671 - الراوندي - فقه القرآن ج 2 / 231.
 672 - الطوسي- التبيان ج 2 / 227.

5- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء تيم قريش البصري النحوي، تصانيفه تقارب مائتي تصنيف فمنها: مجاز القرآن الكريم و غريب القرآن و معاني القرآن و غريب الحديث (ت209 هـ) و قيل غير ذلك⁶⁷³.

وقد ذكره الراوندي في ثلاثة موارد⁶⁷⁴ بالاسم دون ذكر مصنفه، بحسب تتبع البحث، منها:

ما في تفسير قوله تعالى: □ وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى □⁶⁷⁵، وذلك في باب تعديل الشهود ومن تقبل شهادته، حيث قال الراوندي: (قال أبو عبيدة معنى "أن تضل" : أن تنسى، نظيره □ .. فَعَلَّثَهَا إِذَا وَأَنَا مِنْ الضَّالِّينَ □⁶⁷⁶...) ⁶⁷⁷

وهو نص عبارة أبي عبيدة في كتابه، حيث قال: ("أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى" أن تضل: أي تنسى)⁶⁷⁸.

6- الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء النحوي البلخي، من أئمة العربية، أخذ النحو عن سيبويه، وكان يقول ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه عليّ، وكان يرى أنه أعلم به مني وأنا اليوم أعلم به منه. وله من الكتب المصنفة: الأوسط في النحو و تفسير معاني القرآن و المقاييس في النحو، و الاشتقاق و العروض وغير ذلك ، وزاد في العروض بحراً "الخبب"، (ت215هـ)، أو غير ذلك⁶⁷⁹.

673 -ظ: ابن خلكان-وفيات الأعيان ج5/243-235.

674 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/401، ج2/11، 11.

675-البقرة: 244.

676- الشعراء : 20.

677 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 401.

678- أبو عبيدة- مجاز القرآن ج1/83.

679- ظ: ابن خلكان-وفيات الأعيان ج2/380-381.

وقد ذكره الراوندي بالاسم في ثلاثة موارد⁶⁸⁰، حسب تتبع البحث، منها:
ما في باب شهادة من خالف الإسلام، عند تفسير قوله تعالى: □ فَإِنْ عَثَرَ عَلَى
أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَانِ يَفُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ ... □⁶⁸¹
، حيث قال الراوندي: (واختار الأخفش أن يكون "الأوليان" صفة لقوله "فأخران"،
لأنه لما وصف اختص، فوصف لأجل الاختصاص بما وصف به المعارف)⁶⁸²،
وهو نص عبارة الطوسي⁶⁸³ والطبرسي⁶⁸⁴. أما ماجاء من قول الأخفش، فهو: (أي
من الأولين الذين استحق عليهم، وقال بعضهم "الأوليان"، وبهما نقراً، لأنه حين قال
"يَفُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ" كأنه قد حدّهما حتى صار كالمعرفة في
المعنى، فقال "الأوليان"، فأجرى المعرفة عليهما بدلاً، ومثل هذا مما يجري على
المعنى الكثير)⁶⁸⁵.

7- الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي،
صاحب لغة ونحو وإماما في الأخبار والنوادر، كثير التصانيف، منها: كتاب خلق
الإنسان، و الأجناس، و الأنواء، وغيرها، (ت216هـ)⁶⁸⁶.

وقد ذكره الراوندي بالاسم في موردين⁶⁸⁷ بحسب تتبع البحث، منها:
ما في تعريف القراء، في تفسير قوله تعالى: □ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ
ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ □⁶⁸⁸، حيث قال ناقلاً عن الأصمعي: (وأصل القراء في اللغة يحتمل
وجهين: أحدهما: الاجتماع، ومنه "قرأت القرآن" لاجتماع حروفه. فعلى هذا يقال
أقرأت المرأة إذا حاضت في قول الأصمعي والكسائي. فتأويل ذلك اجتماع الدم في

680 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 424، ج 2/ 170، 199.

681- المائدة : 107.

682 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 424.

683 - ظ: الطوسي- التبيان ج4/ 50.

684 - ظ: الطبرسي- مجمع البيان ج3/ 442.

685 -الأخفش- معاني القرآن/ 174.

686 - ظ: ابن خلكان- وفيات الأعيان ج3 / 170-176.

687 - الراوندي- فقه القرآن ج2/ 275، 156.

688 - البقرة: 228.

الرحم. ويجئ على هذا الأصل أن يكون القرء الطهر لاجتماع الدم في جملة البدن⁶⁸⁹. وهو نص عبارة الطوسي في التبيان بزيادة (الأخفش والفراء)⁶⁹⁰، وقال الجصاص الرازي: (أقرأت النجوم إذا اجتمعت في الأفق، ويقال أقرأت المرأة إذا حاضت، فهي مقرئ، ذكره الأصمعي والكسائي والفراء)⁶⁹¹.

8- المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان، الأزدي البصري، كان إماماً في النحو واللغة، وله التوايف النافعة في الأدب منها: الكامل، والروضة، والمقتضب وغير ذلك، (ت286 هـ)⁶⁹².

ذكر له الراوندي عشرة موارد، بحسب تتبع البحث، كلها بصيغة: (قال المبرد)⁶⁹³، و(قال أبو العباس المبرد)⁶⁹⁴ منها:

ما في تعريف كلمة " التهجد " في اللغة، تحت عنوان "فصل" في باب ذكر صلاة الليل وذكر جميع النوافل. حيث قال المصنف:

(قال المبرّد، التهجد عند أهل اللغة السهر للصلاة أو لذكر الله، فإذا سهر للصلاة قيل تهجد، وإذا أراد النوم قيل هجد)⁶⁹⁵، وذلك في تفسير قوله تعالى: □ وَمِنْ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً... □⁶⁹⁶.

وجدير بالذكر أن البحث وجد هذا القول في نص عبارة الطوسي في التبيان، والطبرسي، وجملة من مفسري القرآن الكريم⁶⁹⁷.

689 - الراوندي - فقه القرآن ج 2 / 156.

690 - الطوسي- التبيان ج2/238.

691 - الجصاص- أحكام القرآن ج1/ 442.

692 -ظ:- ابن خلكان- وفيات الأعيان ج 4 / 313-321.

693 - الراوندي - فقه القرآن ج1/129، 236، 317، 321، ج2/81، 84، 96، 98، 374.

694 -م.ن:ج2/331.

695 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 129.

696 - الإسراء : 79.

697 - ظ: الطوسي- التبيان ج6/511+ أبو عبيدة- مجاز القرآن ج1/389.

9- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق: عالم بالنحو واللغة . ولد ومات في بغداد . كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد. من كتبه: معاني القرآن، و الاشتقاق، و خلق الإنسان، و الأمالي في الأدب واللغة، وغيرها، (ت 311هـ) أو غيرها⁶⁹⁸.

وقد ذكره الراوندي في اثنين وسبعين مورداً بحسب تتبع البحث، بصيغ: (قال الزجاج)⁶⁹⁹، و(قول الزجاج)⁷⁰⁰، و(ذكره الزجاج)⁷⁰¹، و(اختيار الزجاج)⁷⁰²، و(عن الزجاج)⁷⁰³، و(الزجاج استدل)⁷⁰⁴، و(قاله الزجاج)⁷⁰⁵، و(أنكره الزجاج)⁷⁰⁶، و(أجازه الزجاج)⁷⁰⁷، يذكر البحث منها مثلاً:

ما أورده الراوندي في باب ذكر الأمر بالمعرف والنهي عن المنكر لبيان معنى ما جاء في قوله تعالى: □ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ □⁷⁰⁸، حيث قال: (قال الزجاج والتقدير وليكن جميعكم، ومن دخلت، ليخص المخاطبين من بين سائر الأجناس)⁷⁰⁹. ونصّ عبارة الزجاج في الكتاب المنسوب إليه "إعراب القرآن": (وقال: " وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ " ، أي يكونوا أمة)⁷¹⁰.

698 - ظ: ابن خلكان - وفیات الأعيان ج 1 / 49.

699 - الراوندي - فقه القرآن ج 15/ 20، 32، 36، 37، 82، 83، 83، 93، 94، 96، 109، 125، 132، 132، 145، 160، 175، 231، 293، 305، 317، 319، 356، 366، 403، 423، ج 84/ 84، 110، 119، 140، 176، 176، 179، 233، 233، 234، 240، 240، 245، 301، 310، 347، 376، 387، 398، 400، 405، 426.

700 م.ن:ج 181/ 233، 250، ج 100/ 2، 157، 170، 170، 334.

701 م.ن:ج 57/ 419، ج 79/ 2، 330.

702 م.ن:ج 421/ 423، ج 121/ 2، 266.

703 - الراوندي - فقه القرآن ج 88/ 2، 141.

704 م.ن:ج 348/ 1.

705 م.ن:ج 187/ 1.

706 م.ن:ج 170/ 2.

707 م.ن:ج 231/ 2.

708 - آل عمران: 104.

709 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 256.

710 - الزجاج - إعراب القرآن ج 2 / 664 .

10- الأزهرى، أبو منصور، محمد الأزهرى الهروى، أحد الأئمة فى اللغة والأدب، عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحر فى العربية، فرحل فى طلبها وقصد القبائل وتوسع فى أخبارهم، ومن كتبه تهذيب اللغة، وغريب الألفاظ التى استعملها الفقهاء، وتفسير القرآن وغير ذلك، (ت 370 هـ)⁷¹¹.

ذكره الراوندى فى موردين، بلقبه واسم مصنفه تهذيب اللغة فى مورد، وبلقبه فى مورد آخر⁷¹²، حسب تتبع البحث، والذي ذكر فيه لقبه:

ما نقله عنه فى كتاب الحج، قائلاً: (قال الأزهرى: التفت فى اللغة فى كلام العرب لا يعلم إلا من قول ابن عباس)⁷¹³.

ووجد البحث أن نص عبارة الأزهرى: (تفت، قال الله عز وجل: □ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ □)⁷¹⁴، حدثنا محمد بن إسحق السندى قال: حدثنا علي بن خشرم عن عيسى عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس فى قوله " ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتَهُمْ.." قال: التفت الحلق والتقصير والأخذ من اللحية والشارب والأبط والذبح والرمي)⁷¹⁵.

11- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة فى علم العربية، من كتبه الإيضاح، وقواعد العربية، و التذكرة فى علوم العربية، و تعاليق سيبويه، و المقصور والممدود، و العوامل فى النحو، وغيرها، (ت 377 هـ)⁷¹⁶.

وقد ذكره الراوندى فى عشرة موارد ، بحسب تتبع البحث، منها بصيغة (قال أبو علي الفارسي)⁷¹⁷، ومنها(قال الفارسي)⁷¹⁸، نذكر منها:

711- ظ:- ابن خلكان -وفيات الأعيان ج 4 / 334-335.

712 - ظ: الراوندى - فقه القرآن ج 287/1، ج 287/2.

713 - الراوندى - فقه القرآن ج 1 / 287.

714 -الحج:29.

715 -الأزهرى- تهذيب اللغة ج 14 / 189.

716 -ظ:-ابن خلكان -وفيات الأعيان ج 2 / 80+ الأعلام - الزركلي ج 2 / 179 -180.

717 - الراوندى - فقه القرآن ج 21/1، 309، 313، 419، 424، ج 194/2، 224، 240.

ما في إعراب قوله تعالى: □ أولئك الْمُقَرَّبُونَ* في جَنَّاتِ النَّعِيمِ □⁷¹⁹، حيث قال: (عطف بقوله □ وَحُورٌ عِينٌ □⁷²⁰، على "جَنَّاتِ النَّعِيمِ"، فكأنه قال: هم في جنات النعيم، وفي مقاربة أو معاشرة حور عِين)⁷²¹.

ووجد البحث أن ذلك مأخوذ من قول أبي علي الفارسي، حيث قال: (وجه الجر أن يكون يحمله على قوله " أولئك الْمُقَرَّبُونَ" التقدير : أولئك المقربون في جنات النعيم، وفي حور عِين أي: وفي مقاربة حور عِين ، أو معاشرة حور عِين، فحذف المضاف. فإن قلت : فلم لا تحمله على الجار في قوله تعالى □ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ □⁷²² بكذا، وبحور عِين، فهذا يمكن أن يقال ...)⁷²³.

12-ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، قيل هو من قزوین، شاعر، عرف بمعرفته الواسعة باللغة، وكتابه المجمل لا يقل أهمية وكثرة في الشهرة عن كتاب العين والجمهرة والصاحح، (ت395هـ)⁷²⁴.

وجد البحث أن أوضح ما يمكن أن ينسب إلى ابن فارس مما أورده الراوندي هو موردان⁷²⁵، ومن ذلك:

قال الراوندي: (فإن قيل مم اشتقاق الجنبية، قلنا: من البعد، فكأنه سمي به التباعد من المساجد إلى أن يغتسل، ولذلك قيل: أجنب)⁷²⁶.

قال ابن فارس: (الجيم والنون والياء أصلان متقاربان، أحدهما الناحية والآخر البعد... وأما البعد فالجنبية.. ويقال أن الجنب الذي يجامع أهله، مشتق من هذا، لأنه يبعد عن القرب من غيره من الصلاة والمسجد وغير ذلك)⁷²⁷.

718 - م.ن:ج424/1، ج2/100.

719 -الواقعة: 11- 12.

720 -الواقعة: 22.

721 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 21.

722 -الواقعة: 17.

723 -أبو علي الفارسي- الحجة ج4/20-21.

724-ظ:-ابن خلكان -وفيات الأعيان ج1/118.

725 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 76,80.

726-م.ن: ج 1 / 76.

727-ابن فارس- مقاييس اللغة ج1/483.

ويبدو للبحث أن القطب الراوندي لم يجهد نفسه كثيراً، ولا أعمل فكره واجتهاده في المورد اللغوي، وإنما جاء إلى جهد مبذول من قبل من سبقه، فنقله إلينا بلفظه أو معناه، دون إبداء رأي له في ذلك، وهذا مما يؤخذ عليه، ولكننا سنراه في الجهد اللغوي بخلاف هذا.

الفصل الثالث

التفسير بالأثر في "فقه القرآن"

- 1- تفسير آيات الأحكام بالقرآن الكريم.
- 2- تفسير آيات الأحكام بالسنة النبوية.
- 3- تفسير آيات الأحكام بأحاديث أهل البيت.
- 4- تفسير آيات الأحكام بما ورد عن الصحابة والتابعين.

توطئة:

المراد بالكتاب هو كتاب الله 'عز وجل الذي أنزله على نبيه h ألفاظاً ومعاني وأسلوباً، واعتبره قرآناً دون أن يكون للنبي دخل في انتقاء ألفاظه وصياغته، فليس مما أنزله الله تعالى على نبيه من أحكام وأدائها بأسلوبه الخاص، كما ليس منه ما ثبت من الحديث القدسي، وهو ما أثر نزوله على النبي h ولم يثبت نظمه من قبله في سلك القرآن⁷²⁸. فالقرآن هو خصوص ما بين الدفتين دون أن يزداد فيه حرف أو ينقص.

بوصف القرآن مصدراً من مصادر التشريع، وبهذا الاعتبار يكون موضوعاً لعلم آيات الأحكام، وهو علم يختص بآيات الأحكام من القرآن، ويدرس نوع الأحكام التي يمكن استخراجها بعد المقارنة لجميع الأدلة الشرعية الأخرى من سنة، وإجماع، وعقل... والقرآن وحي الهي ويستدل على ذلك بالصفات والخصائص التي تميزه عن الكلام البشري.

فالقرآن له اعتبارات متعددة، وهو بكل واحدة من تلك الاعتبارات موضوع لبحث خاص. وأهم تلك الاعتبارات، القرآن بوصفه كلاماً دالاً على معنى، والقرآن بهذا الوصف، موضوع لعلم التفسير. فعلم التفسير يشتمل على دراسة القرآن باعتباره كلاماً ذا معنى، فيشرح معانيه، ويفصل القول في مدلولاته، ومقاصده... وكفى بالقرآن مفسراً لنفسه. وقد ورد الحث الشديد في الكتاب العزيز على تدارسه والتدبر في معانيه والتفكر في مقاصده وأهدافه⁷²⁹، قال الله تعالى: □ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا □⁷³⁰. ولعل أروع ما قيل في هذا المجال كلام الإمام علي a، قال: (واعلموا إن هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغش، والهادي الذي لا يضل، والمحدث الذي لا يكذب، وما جالس هذا القرآن أحد إلا قام عنه بزيادة أو نقصان: زيادة في

728 - ظ: محمد تقي الحكيم- الأصول العامة للفقهاء المقارن / 93.

729 - ظ: محمد باقر الحكيم- علوم القرآن / 20.

730 - محمد: 24.

هدى، أو نقصان من عمى)⁷³¹، وعن الزهري قال: (سمعت علي بن الحسين a يقول: " آيات القرآن خزائن العلم ، فكلما فتحت خزائنه فينبغي لك أن تنتظر فيها)⁷³².

ومن الطبيعي أن يتخذ الإسلام هذا الموقف، ويدفع المسلمين بكل ما يملك من وسائل الترغيب إلى دراسة القرآن والتدبر فيه، لأن القرآن هو الدليل الخالد على النبوة، والدستور الثابت من السماء للأمة الإسلامية في مختلف شؤون حياتها، وكتاب الهداية البشرية الذي أخرج العالم من الظلمات إلى النور، وأنشأ أمة، وأعطاه العقيدة، وأمدّها بالقوة، وأنشأها على مكارم الأخلاق ، وبنى لها أعظم حضارة عرفها الإنسان⁷³³.

كان المسلمون في عهد النبي h يستمعون إلى القرآن ويفهمونه بذوقهم العربي الخالص، ويرجعون إلى الرسول h في توضيح ما يشكل عليهم فهمه أو ما يحتاجون فيه إلى شيء من التفصيل والتوسع.

وبعد النبي h توسعت الرقعة الإسلامية وبدت بوادر تدعو إلى الخوف والشعور بعدم كفاية التلقي عن طريق التلقين والمشافهة نظراً لبعد العهد بالنبي h والاختلاط مع الشعوب، وهكذا بدايات علوم القرآن وأساسها الأولى على يد الصحابة والأوائل من المسلمين في الصدر الأول الذين أدركوا النتائج المترتبة للبعد الزمني في عهد النبي h ، فعندما يتحدث القرآن الكريم عن أن الكتاب تبيان لكل شيء □ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ □⁷³⁴، يمكن أن نفهم التبيان أنه الشامل لما يرتبط بهذا الهدف، وقد يكون من الأفضل الرجوع إلى القرآن الكريم نفسه لتشخيص الهدف والمراد من الآية القرآنية. وفي مراجعة القرآن الكريم نجد مجموعة كبيرة من الآيات والظواهر يمكن أن تلقس الضوء على الهدف من مراد القرآن في مواضع يبدو القرآن وكأنه كتاب دستور وشريعة وتفصيل للأحكام⁷³⁵.

731 - كلام وخطب الإمام علي (ع) - نهج البلاغة/ الخطبة: 176.

732 - المجلسي - بحار الأنوار ج 89 / 216.

733 - ظ: محمد باقر الحكيم- علوم القرآن / 26.

734 - النحل: 89.

735 - ظ: محمد باقر الحكيم- علوم القرآن / 26.

والمفروض أن نعرف حقيقة مهمة هي أن القرآن كتاب هداية للبشرية أنزله الله سبحانه لإخراجها من الظلمات إلى النور وإرشادها إلى الطريقة الأفضل في جوانب حياتها، وقد وصف نفسه □ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ □⁷³⁶، و □ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ □⁷³⁷، و □ تَنبِيئًا لِّكُلِّ شَيْءٍ □⁷³⁸، وهذه الحقيقة تنبئ أنه جاء ميسر الفهم، ليتيح للإنسان استخراج معانيه، إذ كيف للقرآن أن يحقق أهدافه ويؤدي رسالته لو لم يكن مفهوماً من قبل الناس⁷³⁹.

والدليل الواضح حث أهل البيت d هو السيرة الواضحة والمتواترة للأئمة في تعليمهم المسلمين أن يأخذوا من القرآن الكريم مباشرة، فقد ورد في كثير من أحاديث الأئمة d استشهادهم على الأحكام التي يصدرونها بآية قرآنية، مما يدل على إمكانية فهم هذا الحكم وبشكل مباشر من الآية القرآنية، إذ لو كان النص القرآني مغلقاً لما كان لهذا الاستشهاد معنى. فقد شهد الإمام علي a في مقام استنباط الحكم الشرعي منه قاعدة كلية، وهي قاعدة " لا حرج"، وقد علم الإمام a السائل كيف يستنبط هذا الحكم من تلك القاعدة الكلية. وهذا معناه أن هذه الآية المباركة: □ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ □⁷⁴⁰، يمكن أن يفهمها هذا الإنسان وبشكل مباشر، مما يدل على صحة فهم المعنى من النص القرآني مباشرة وإن اعتمد على جهد الباحث.

القرآن الكريم هو المرجع الأول والمصدر العام للرسالة الإسلامية بكل أبعادها والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومنها العقيدة والشريعة الإسلامية⁷⁴¹.

كما أن السنة النبوية وإن كانت تمثل المرجع الثاني، إلا أن القرآن الكريم يمتاز على السنة النبوية في ثبوته بنصه يقيناً وفي قدسيته باعتباره الكلام الإلهي،

736 - البقرة: 185.

737 - المائدة: 15.

738 - النحل: 89.

739 - ظ: محمد باقر الحكيم- علوم القرآن / 244.

740 - الحج: 78.

741 - ظ: محمد باقر الحكيم- علوم القرآن / 330.

ومن ثم يكون المرجع للسنة عند الشك في ثبوت مضمونها أو نصها، ولا يقبل من الحديث إلا ما كان موافقا للقرآن الكريم.

ويمكن تحديد موقع القرآن الكريم كونه شاهداً على الحق والباطل في مضمون الأحاديث التي تنسب إلى النبي h وأهل بيته d حيث يمكن من خلاله تمييز الحق من الباطل، فقد روى ثقة الإسلام الكليني في الكافي: (عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه)⁷⁴²، وقد رواه البرقي في المحاسن، والصدوق في الأمالي، بسندهما عن النوفلي عن السكوني.

وقد ورد في بعض الروايات عن أهل البيت d أن لكل شيء في الشريعة الإسلامية أصلاً في القرآن الكريم، ولكن لا يمكن لعامة الناس أن يفهموه ويرجعوه إلى القرآن الكريم، فعن الإمام الصادق a قال: (ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله ولكن لا تبلغه العقول)⁷⁴³.

لهذا تعددت مصادر تفسير القرآن الكريم كما يبدو للبحث فيما يأتي:

742- الكليني- الكافي ج 1 / 69.

743- م.ن: ج 7 / 158.

1- تفسير آيات الأحكام بالقرآن الكريم.

لا شك أن الغاية القصوى لدى المفسر للقرآن والمستدل به هو الوصول إلى مراد الله تعالى في خطابه القرآنية، وحيث أن القرآن الكريم بحكم ظروف نزوله، وتدرجه في الأحكام، وأسلوبه البياني الإعجازي، وأهدافه الإجتماعية السامية، والنهج التربوي الفاضل، والغايات السياسية النبيلة، جاء في بعض الأحيان مبيناً لما أجمله سابقاً أو مقيداً أو مخصصاً لما كان عاماً أو مطلقاً، أو ناسخاً لحكم كان ثابتاً في وقت سابق، وهذه الطريقة من القرآن نفسه تسمح للمفسر أو المستنبط للحكم أن يستفيد من بعض الآيات القرآنية ليفهم بها بعض الآيات الأخرى.

فسلك المفسرون هذا المنهج في التفسير للتعرف على المعاني القرآنية واكتشاف أسرارها، فهو يفضي إلى مراد الله تعالى من قرآنه الكريم، وذلك عن طريق مقابلة الآية بالآية، والنص بالنص ليستدل بهذه على هذه، فما أجمل في مكان فإنه فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر، وشاهد ذلك كثيرة. ولهذا اعتمده كثير من السلف الصالح وسار عليه المتشعبة حتى زمننا الحاضر، والحق أن هذا يكون عاملاً مساعداً في كشف عيون التأويل، واستخراج كنوز القرآن، ولكنه لا يستوعب القرآن تفسيراً مالم يضم إلي الأثر واللغة⁷⁴⁴.

من هنا تجد القطب الراوندي في فقه القرآن يستند بالرجوع إلى القرآن نفسه في تفسير آيات الأحكام، لأن غرضه هو القرآن في دلالاته على الأحكام الشرعية، والمستدل بالقرآن على هذا يحتاج إلى أن يعرف علومه⁷⁴⁵.

فترى في كتاب فقه القرآن، ما هو واضح في استشهاد الراوندي في تفسير آيات الأحكام بالقرآن، يكشف عن جهوده بهذه الشواهد القرآنية، وهو دأبه من بداية الكتاب إلى نهايته، ويورد البحث منها:

744 -ظ:أ.د:محمد حسين على الصغير- المبادئ العامة لتفسير القرآن/92-93.

745 -ظ: الراوندي- فقه القرآن ج1/7-8.

1- استدل الراوندي في وجوب إقامة الصلاة في كتاب الصلاة، في قوله تعالى: □ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ □⁷⁴⁶، حيث قال: (ويمكن الاستدلال بهذه الآيات على وجوب جميع الصلوات، وعلى صلاة الجنائز وصلاة العيدين، وعلى وجوب الصلاة على النبي وآله في التشهد.. وقد ورد في القرآن أي كثيرة على طريق الجملة تدل على وجوب الصلاة، نحو قوله □ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ □ وقوله □ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا □⁷⁴⁷ وقوله □ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ □⁷⁴⁸...) ⁷⁴⁹. ووجد البحث النص نفسه عند الطوسي في التبيان⁷⁵⁰، ولكن بزيادة، الآية: □ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ □⁷⁵¹.

2- واستدل المصنف في باب هيات الصلاة، حيث قال: (وقوله تعالى: □ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا □⁷⁵²، أي مفروضاً أنها خمس بخمسين، وحصل التخفيف مع أجر خمسين صلاة، لقوله تعالى: □ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا □⁷⁵³).

746-البقرة:43.

747 -النساء:103.

748 -البقرة:238.

749 - الراوندي- فقه القرآن ج1/78.

750 - الطوسي: التبيان ج1/169.

751 -المؤمنون:1-2.

752 -النساء:103.

753 -الأنعام:160.

3- وقد استدلل الراوندي في تفسير قوله تعالى: ﴿آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁷⁵⁴، على ما روي عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى من الآية آفة الذكر، قال: (ليس ذاك الزكاة، إلا ترى أنه قال: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾⁷⁵⁵..)⁷⁵⁶ فقد اعتمد الراوندي على ما قاله الإمام h بأن الآية قد فسرت بالآية، حيث قال: وهذه نكتة مليحة منه عليه السلام، لأن النهي عن السرف لا يكون إلا فيما ليس بمقدر، والزكاة مقدرة، واستدل أيضاً: أن ليس لأحد أن يقول ان الإسراف هو أن يعطي غير المستحق هاهنا⁷⁵⁷.

4- نعم استفاد الراوندي – في باب وجوب الزكاة- في تفسير الآية من قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾⁷⁵⁸، حيث قال: (وسمي بالزكاة ما يجب إخراجه من المال، لأنه نماء لما يبقى وتتمير له، وقيل بل هو مدح لما يبقى [ينقى] بعد الزكاة به، أي مطهر)⁷⁵⁹، مستنداً في تفسيره قوله تعالى: ﴿أَقْنَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾⁷⁶⁰، أي طاهرة. وهذا ماجاء عن الطوسي⁷⁶¹.

5- قال الراوندي – في تفسير الأنفال ومن يستحقها- في الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا دَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁷⁶²، حيث استفاد الراوندي من سياق الآية الكريمة في تفسير الاستحقاق، فقال: (فأنزل الله قوله: قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ، ولذلك

754 -الأنعام:160.

755 -الأعراف:31.

756 - الراوندي- فقه القرآن ج1/216.

757 -ظ: المرتضى-الانتصار/208..

758 -النور:56.

759 - الراوندي- فقه القرآن ج1/212.

760 -الكهف: 74.

761 -الطوسي- التبيان ج1/194.

762 -الأنفال:1.

قال تعالى: فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ، ولو سألوه موضع الاستحقاق لم يقل: فَاتَّقُوا اللَّهَ..⁷⁶³ . وعليه مفسرو الإمامية⁷⁶⁴ .

6- استدل الراوندي في تفسير القرآن بالقرآن حيث قال في -باب ذكر المناسك وما يتعلق بها -في تفسير " أَنْ طَهَّرَا " من قوله تعالى: □ إِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ □⁷⁶⁵: (وقيل طهرا بيتي ببناكما له على الطهارة، كقوله تعالى: □ فَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى ثَقْوَى □⁷⁶⁶ ..)⁷⁶⁷ . وهذا ما ذكره الطبرسي⁷⁶⁸ .

7- استدل الراوندي في تفسير الآية في قوله تعالى: □ اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ □⁷⁶⁹ ، من قوله تعالى من الآية ذاتها: □ مَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ □⁷⁷⁰ ، قال: (والنفر الأول والنفر الثاني لا يكونان إلا في أيام التشريق، بلا خلاف)⁷⁷¹ ، وقوله بلا خلاف يتضح للمتتبع⁷⁷² .

763 - الراوندي- فقه القرآن ج1/249.

764 - ظ: الطوسي- التبيان ج5/72+الطبرسي- مجمع البيان ج4/423+جوامع الجامع ج5/72.

765 -البقرة: 125.

766 -التوبة: 109.

767 - الراوندي- فقه القرآن ج1/290.

768 - ظ: الطبرسي- مجمع البيان ج1/382.

769 -البقرة: 203.

770 -البقرة: 203.

771 - الراوندي- فقه القرآن ج1/299.

772 - ظ: الطوسي- التبيان ج2/175-176+الاستبصار ج2/364(ح:920)+ التهذيب/302+ الطبرسي - مجمع البيان ج2/52.

8- استدل الراوندي - في باب فرائض الحج - على معنى الفسوق، في تفسير قوله تعالى: □ لَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ □⁷⁷³، في ظهور كلمة "فسوق" في آية أخرى، حيث قال: (والفسوق قيل هو التنازع بالألقاب، لقوله تعالى: □ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ □⁷⁷⁴..)⁷⁷⁵.

9- استفاد المصنف - في باب حد السارق - في تفسير آيات الأحكام من القرآن في قوله تعالى: □ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا □⁷⁷⁶ قال: (وكيفية القطع عندنا يجب من أصول الأصابع الأربعة، ويترك الابهام والكف وهو المشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام، وقد استدل عليه قوم من أصحابنا بقوله □ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ □⁷⁷⁷، قالوا إنما يكتبونه بالأصابع)⁷⁷⁸، ثم ناقش الراوندي ذلك بقوله: (فان قيل: هذا يقتضي أن يقتصر على قطع أطراف الأصابع ولا يوجب أن يقطع من أصولها)، فكان ردّه: (الظاهر يقتضي ذلك، والإجماع منع منه، وقد روى الناس كلهم أن علياً عليه السلام قطع من الموضع الذي ذكرناه، ولم يعرف له مخالف في الحال ولا منازع، وكان عليه السلام يقول: إني لأكره أن تدركه التوبة فيحتج علي عند الله أني لم أدع له من كرائم بدنه ما يركع به ويسجد)⁷⁷⁹. وهذا ما عليه جملة من مفسري الإمامية⁷⁸⁰.

773 - البقرة: 197.

774 - الحجرات 11.

775 - الراوندي - فقه القرآن ج 1/283.

776 - المائدة: 38.

777 - البقرة: 79.

778 - الراوندي - فقه القرآن ج 2/381-382.

779 - م. ن ج 2/382.

780 - ظ: العياشي - تفسير العياشي ج 1/418، (وروى الحديث نفسه، أيضاً) + الطوسي - التبيان ج 3/513 -

514. + الطبرسي - مجمع البيان ج 3/313.

10-استدل المصنف- في باب أحكام الصيد- في حليّة صيد النهر، لأن صيد البحر حلّ في قوله تعالى: □ أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ □⁷⁸¹. حيث قال: (إن حلّ صيد البحر حلّ صيد الأنهار، لأن العرب تسمي النهر بحراً، ومنه قوله تعالى: □ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ □⁷⁸²، وبهذا وافق مفسري الإمامية بذلك⁷⁸³.

11-استدل الراوندي – في كتاب الصيد والذباحة- في معنى حرف في الآية واختلاف المفسرين في معناه، في تفسير الآية في قوله تعالى: □ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ □⁷⁸⁴، فقال:

(واختلفوا في من التي في قوله تعالى "مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ" ، فقال قوم هي زائدة لأن جميع ما يمسه فهو مباح، وتقديره: فكلوا ما أمسكن عليكم، ويجرون ذلك مجرى قوله □ يَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ □⁷⁸⁵، وأنكر قوم ذلك وقالوا من للتبعيض كما يقال "أكلت من الطعام" تريد: أكلت شيئاً من الطعام)⁷⁸⁶، وبه قال مفسرو الإمامية⁷⁸⁷.

12-واستدل الراوندي في تفسير آيات الأحكام- في كتاب الأطعمة والأشربة- حيث قال: (وذلك يخص عند أكثر أصحابنا بالحبوب لأنها المباحة من أطعمة أهل الكتاب، فأما ذبائحهم وكل مائع يباشرونه بأيديهم فإنه ينجس ولا يحل استعماله. وتذكيته لا تصح، لأن من شرط صحتها التسمية لقوله تعالى: □ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ □⁷⁸⁸، وهؤلاء لا يذكرون اسم الله عليه)⁷⁸⁹. وبه قال مفسرو الإمامية⁷⁹⁰.

781 -مائدة:96.

782 -الروم: 61.

783 - ظ: الطوسي- التبيان ج169/7،+ الطبرسي- مجمع البيان ج422/3.

784 -المائدة:4.

785 -البقرة: 271.

786 - الراوندي- فقه القرآن ج248/1.

787 - ظ: الطوسي- التبيان ج241-242،+ الطبرسي- مجمع البيان ج279/3.

788 -الأنعام:141.

789 - الراوندي- فقه القرآن ج264/1.

13- وقد استدل الراوندي- في باب كيفية طلاق الثلاث- في تفسير قوله تعالى:

□ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ □⁷⁹¹، حيث قال:

(يدل على صحة قولنا الطلاق الثلاث لا يقع بلفظ واحد، فإنه تعالى لم يرد بذلك الخبر، لأنه لو أراده لكان كذباً، وإنما أراد الأمر، فكأنه تعالى قال: طلقوهن مرتين، ويجري مجرى قوله: □ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا □⁷⁹²، والمراد يجب أن تؤمنوه. والمرتان لا تكون إلا واحدة بعد واحدة. ومن جمع الطلاقين في كلمة واحدة لا يكون مطلقاً مرتين، كما أن من أعطى درهمين مرة واحدة، لم يعطها مرتين)⁷⁹³، وعليه جملة من أخبرنا⁷⁹⁴.

14- استدل المصنف – في باب اختيار الأزواج- في تفسير آيات الأحكام بالقرآن،

بما استدل به السيد المرتضى، في قوله تعالى: □ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ □⁷⁹⁵، حيث قال:

(واستدل المرتضى على أن الرجل إذا أراد أن يتزوج ينبغي أن يطلب ذوات الدين والأبوات والأصول الكريمة ويجتنب من لا أصل له بقوله تعالى " وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ " ، فقال : يجوز أن يكون للثياب ههنا معنى آخر غير ما قالوه وهو إن الله سمى الأزواج لباساً فقال تعالى: □ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ □⁷⁹⁶ واللباس والثياب هنا بمعنى واحد ، فكأنه سبحانه أمر أن يستطهر النساء، أي يختارهن طاهرات من دنس الكفر ودرن العيب، لأنهن مظان الاستيلاد ومضام الأولاد)⁷⁹⁷.

790 - ظ: الطوسي- التبيان ج1/242-243.

791 - البقرة:229.

792 - آل عمران: 97.

793 - الراوندي- فقه القرآن ج1/172.

794 - ظ: الطوسي- التهذيب ج8/82،+ الطوسي- التبيان ج1/242-243.

795 - المدثر:4.

796 - البقرة:187.

797 - الراوندي- فقه القرآن ج1/139.

15- وفي استدلال القطب الراوندي على إباحة إتيان النساء بعد المنع حال الحيض- في باب الحيض و الاستحاضة- بقوله تعالى: □ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ □⁷⁹⁸، حيث قال:

(أي إذا اغتسلن، وقيل إذا توضأن، وقيل إذا غسلن الفرج، "فأتوهن" أي فجامعوهن، وهو إباحة كقوله □ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا □⁷⁹⁹، وكقوله □ فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ □⁸⁰⁰...) ⁸⁰¹، فاستند في استدلاله بأن لسان الآية لسان إباحة، وإن كان بصورة الأمر، بدلالة ما ذكره من آيتين أخريين.

وقضية دلالة الآية على إباحة الوطئ دون الوجوب محل وفاق⁸⁰²، بغض النظر عن كونه بعد الغسل، أو قبله إذا توضأت أو غسلت موضع الدم. وهو من صور حمل الأمر على الإباحة.

16- استدلال الراوندي بمعنى حرف في آية الحكم، لوقوعه في آية أخرى بذلك المعنى من القرآن الكريم وما أفاده من معنى، حيث قال:

(ومعنى "أنى شئتم" من أين شئتم، في قول قتادة والربيع، وقال مجاهد معناه كيف شئتم، وقال الضحاك معناه متى شئتم، فخطأه جميع أهل التفسير وأهل اللغة، بأن قالوا "أنى" لا يكون إلا بمعنى من أين كما قال تعالى: □ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ □⁸⁰³..) ⁸⁰⁴.

فقد استعرض المصنف آراء المفسرين في ذلك ورجح رأي المستندين للآية . وعلى ذلك مفسرو الإمامية⁸⁰⁵.

798 -البقرة:222.

799 المائدة:2

800 النساء:103.

801 -الراوندي- فقه القرآن ج1/56-57.

802 -ظ: الطوسي- التبيين ج1/22، + الطبرسي- مجمع البيان ج2/87، + السيوطي- الدر المنثور ج1/261+ الجصاص- أحكام القرآن ج1 / 422، + الواحدي- تفسير الواحدي ج1 / 168، + ابن الجوزي - زاد المسير ج1 / 224.

803 -آل عمران:37.

804 - الراوندي- فقه القرآن ج2/140.

805 - ظ: الطوسي- التبيين ج2/223، + الطبرسي- مجمع البيان ج2/89.

17-استدل الراوندي - في الحث على الحكم بالعدل أو المدح عليه، وذكر عقوبة من يكون على خلاف ذلك، من -باب أحكام القضايا- في بيان صنف الحكام المذكورين في آية، وأن قوله تعالى: □ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ □⁸⁰⁶، إن الحكام المعنيين في قوله تعالى، أنهم حكام الجور، مستدلاً بما روي عن الصادق^a، والذي استندت في بيان معنى الآية إلى النهي عن المحاكمة إلى الجائر من آية أخرى. حيث افتتح كلامه قائلاً: (عن أبي بصير قلت لأبي عبد الله عليه السلام، قول الله في كتابه " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ"، قال: يا أبا بصير إن الله عز وجل قد علم أن في هذه الأمة حكاما يجورون، أما أنه لم يعن حكام العدل ولكنه عنى حكام الجور، يا أبا محمد أنه لو كان لك على رجل حق فدعوته إلى حاكم أهل العدل فأبى عليك إلا أن يرافحك إلى حكام أهل الجور ليقضوا له كان ممن حاكم إلى الطاغوت، وهو قول الله عز وجل: □ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ □⁸⁰⁷...) ⁸⁰⁸.

فقد استفاد الراوندي مما روي عن أهل البيت باستدلالهم بآية من القرآن الكريم.

18-واستدل المصنف في آيات الأحكام بما جاء في القرآن الكريم-في باب المضاربة- في قوله تعالى: □ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ □⁸⁰⁹، حيث قال: (وأما ما يجري مجرى الشراكة فهو المضاربة، يدل على صحتها قوله تعالى "وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" ...وعلى جوازه دليل الكتاب، قوله تعالى: □ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ □⁸¹⁰،

806 البقرة:188.

807 -النساء:59.وتخريج الحديث: الصدوق -من لا يحضره الفقيه ج2/3،+الكليني-الكافي ج413/7+

الطوسي-التهذيب ج245/6.

808 - الراوندي- فقه القرآن ج8/2.

809 -المزمل:20.

810 -الجمعة:10.

وقد أشار سبحانه إلى جواز الشركة على جميع ضروبها بقوله □ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ □⁸¹¹ (...)⁸¹². وهذا ما جاء في المبسوط عند الطوسي⁸¹³.

19- واستدل الراوندي بكفالة البدن في باب الكفالة- في قوله تعالى، حيث قال حكاية عن يعقوب a: □ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ □⁸¹⁴، وقول ولده بقوله تعالى: □ فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ □⁸¹⁵، وذلك كفالة البدن⁸¹⁶.

فقد قال الراوندي بعد الاستدلال بالآية: (اعلم أن الكفالة بالنفس والمال في الشرع جائزة ولا تصح إلا بأجل)⁸¹⁷.

وهذا ما جاء في المبسوط عند الطوسي⁸¹⁸.

فقد كشفت هذه الأمثلة على جهود الراوندي في تفسير آيات الأحكام بالقرآن الكريم، حيث استدل في تفسير الآيات بمثلها في تشريع الأحكام، وظهور دلالتها، وإرادة معناها، وما جرى هذا المجرى في الكشف والبيان.

811 -الروم:28.

812 - الراوندي- فقه القرآن ج2/65.

813 - ظ: الطوسي-المبسوط ج3/167.

814 -يوسف: 66.

815 -يوسف: 78.

816 - ظ: الراوندي- فقه القرآن ج1/386-387.

817 - م.ن ج1/387.

818 - ظ: الطوسي-المبسوط ج2/337.

2- تفسير آيات الأحكام بالسنة النبوية الشريفة.

تأتى السنة الشريفة بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، في تفسير آيات القرآن الكريم وإيضاح ما أشكل منه، (إذ لولاها لما اتضحت معالم الإسلام، ولتعطل العمل بالقرآن، ولما أمكن أن يستنبط منه حكم واحد بكل ما له من شرائط وموانع، لأن أحكام القرآن لم يرد أكثرها لبيان جميع خصوصيات ما يتصل بالحكم، وإنما هي واردة في بيان أصل التشريع، وربما لا نجد في حكما واحداً قد استكمل جميع خصوصياته قيوداً وشرائط وموانع)⁸¹⁹.

فالقرآن بيّن العبادات والمعاملات بأصولها، وقسم من أجزائها، وتكفلت السنة النبوية ببيان ما أجمل في جزء منها، ليعود الأمر متكاملًا، وهذا البيان يقوم به النبي h، باعتباره صاحب الرسالة، فلا شك أن السنة الشريفة شارحة للقرآن، ومبينة لمجمله، وموضحة لغامضه⁸²⁰، حيث أن النبي الأكرم h هو المبيّن لما أنزله الله تعالى في كتابه الكريم، وذلك قول الله تعالى: □ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ □⁸²¹، وقد قرن جل وعزّ طاعة الرسول الأكرم h بطاعته سبحانه، فقال: □ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَلَمَّا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ □⁸²²، وأفصح الكتاب العزيز بأن الأخذ عن النبي هو أخذ لما جاءه من الوحي، إذ أنه h: □ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى □⁸²³، وذلك يدل على أن السنة النبوية هي الشارحة لما جاء به القرآن الكريم، فقد بيّنت مثلاً أعداد الصلوات وكيفياتها، ومقادير الزكاة وغيرها من التشريعات التي أجملت في الكتاب العزيز. فلا بد للمفسر والفقيه أن يرجع إلى السنة المطهرة فلا شك في حجية ما ثبت صدوره عن النبي h، قال الشوكاني: (والحاصل إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام

819 - محمد تقي الحكيم - السنة في الشريعة الإسلامية /10.

820 - ظ:أ.د. محمد حسين علي الصغير-المبادئ العامة لتفسير القرآن/94-95.

821 -النحل:44.

822 -المائدة : 92.

823- النجم : 3-4.

ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام⁸²⁴ ويقول الخصري: (وعلى الجملة فإن حجية السنة من ضروريات الدين ، أجمع عليها المسلمون ونطق بها القرآن)⁸²⁵.

فالسنة في اللغة: (في الأصل سنة الطريق، وهو طريق سنه أوائل الناس فصار مسلكا لمن بعدهم. وسن فلان طريقا من الخير يسنه إذا ابتدأ أمرا من البر لم يعرفه قومه فاستسنوا به وسلكوه)⁸²⁶.

إذن هي في عرف أهل اللغة: (الطريقة المسلوكة، وأصلها من قولهم سننت الشيء بالسن إذا مررت عليه حتى يؤثر فيه سناً أي طريقاً)⁸²⁷، وقال الكسائي: (معناها الدوام، فقولنا سنة معناها الأمر بالأوامر، من قولهم: سننت الماء إذا واليت في صبه)⁸²⁸.

والسنة عند الأصوليين: ما صدر عن النبي h من قول أو فعل أو تقرير⁸²⁹، و(إذا أطلقت السنة في الشرع إنما يراد بها ما أمر به المصطفى صلى الله عليه وسلم ونهى عنه وندب إليه قولاً أو فعلاً أو تقريراً مما لم ينطق به الكتاب)⁸³⁰.

وعند الإمامية أن السنة هي قول المعصوم أو فعله أو تقريره، وبذلك يدخل الأئمة الاثنا عشر في هذا الأصل.

وقد اختار البحث من جهود الراوندي في تفسير آيات الأحكام بالسنة الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله.

824-الشوكاني- إرشاد الفحول /33.

825 -الخصري- أصول الفقه/334.

826 -ظ: ابن منظور- لسان العرب ج13/226.

827 -محمد تقي الحكيم- الأصول العامة للفقه المقارن/ 287.

828 - نقلاً عن الشوكاني-إرشاد الفحول/33.

829-ظ:المظفر-الأصول ج3/64.

830 - المناوي - فيض القدير (شرح الجامع الصغير) ج 2 / 668.

1- استدلال الراوندي في تفسير قوله تعالى: □ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ □⁸³¹، بما روي عن النبي h "الصائم في السفر كالمفطر في الحضر"⁸³²، بوجوب الإفطار على المسافر والمريض، حيث قال:

(وهذه الآية فيها دلالة على أن المسافر والمريض يجب عليهما الإفطار، لأنه تعالى أوجب القضاء عليهما مطلقاً، وكل من أوجب القضاء بنفس السفر والمرض أوجب الإفطار ... عن النبي صلى الله عليه وآله: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)⁸³³.

2- استدلال الراوندي من السنة الشريفة في بيان المراد بـ (المسكين)، في باب مَنْ يستحق الزكاة، في قوله تعالى: □ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ □⁸³⁴، حيث قال الراوندي:

(اختلفوا في الفرق بين الفقير والمسكين... وقال النبي صلى الله عليه وآله: ليس المسكين الذي يردده الأكلة والأكلتان والتمرّة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى فيعيّنه ولا يسأل الناس إلحافاً)⁸³⁵..⁸³⁶

وهذا ما عليه فقهاء الإمامية في بيان مستحق الزكاة والحق الشرعي ممن لا يملك قوت سنته، وهم الفقراء بلسان الدين⁸³⁷.

831 -البقرة:184.

832 - الكليني- الكافي ج4/127. الحديث مروي عن أبي عبد الله (ع).

833 -الراوندي- فقه القرآن ج42/1، وروى الحديث عن ابن عوف، وتخريجه:النسائي- السنن ج4/127.

834 -التوبة:60.

835 -الحديث أورده مسلم- صحيح مسلم ج 3 / 96بلفظ: عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين بالذي تردده التمرّة والتمرتان ولا اللقمة واللقمتان إنما المسكين المعتفف أقرؤا أن شئتم لا يسألون الناس إلحافاً، والنسائي-السنن ج5-84-85، ولفظه: " عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين الذي تردده التمرّة والتمرتان واللقمة واللقمتان إن المسكين المعتفف أقرؤا أن شئتم لا يسألون الناس إلحافاً"، وأورده الميرزا النوري- مستدرک الوسائل ج 7/136، ولفظه: وعن النبي (صلى الله عليه وآله) ، أنه قال : " ليس المسكين الذي تردده الأكلة والأكلتان ، والتمرّة والتمرتان ، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى فيغيّنه ، ولا يسأل الناس شيئاً ، ولا يفتن به فيتصدق عليه " .

836-الراوندي- فقه القرآن ج1/225.

837- ظ:الشهيد الثاني-شرح اللمعة ج3/28+محسن الحكيم-نهج الفقاهة/38.

3-وقوله تعالى: □ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ □⁸³⁸، فقد أفاد المصنف بيان حد المحظور في هذه الآية الكريمة، بقوله: (على أن الوعيد يتناول مانع الزكاة الواجبة، لأن جمع المال ليس بمحظور، وبعد إخراج حق الله منه فحفظه إليه إن شاء أحرزه بالدفن في الأرض أو بالوضع في الصندوق)⁸³⁹ بقول النبي h: (وقال النبي عليه السلام: ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاة كنزه إلا جئ بكنزه يوم القيامة فتحمى به جنبه وجبينه لعبوسه وازوراره، وجعل السائل والساعي وراء ظهره)⁸⁴⁰.

وروى الصدوق في باب "ما جاء في مانع الزكاة" عدة أحاديث بهذا المعنى⁸⁴¹.

4- استدلل المصنف في تفسير قوله تعالى: □ وَأَنْتُمْ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا □⁸⁴²، في بيان الإسراف، بما روي النبي h: "المعتدي في الصدقة كمانعها"⁸⁴³، حيث قال:

(وقوله "وَلَا تُسْرِفُوا" نهى عن وضع الزكاة في غير أهله، وأن من أعطي زكاة ماله الفاسق والفاجر فقد أسرف ووجب عليه الإعادة. قال النبي صلى الله عليه وآله "المعتدي في الصدقة كمانعها". والإسراف مجاوزة حد الحق، وهو يكون بالتفريط والإفراط والتقصير والزيادة، وهو خطاب للجميع)⁸⁴⁴.

838 -التوبة:34.

839 -الراوندي- فقه القرآن ج241/1.

840 - مسلم- صحيح مسلم ج72/3، باب إثم مانع الزكاة من الباب السادس، والحديث مروي بلفظ قريب عن أبي هريرة قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمي عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه وجبينه).

841 -ظ:الصدوق- من لا يحضره الفقيه ج9/2.

842 -الأنعام:141.

843-رواه بنصه القزويني- سنن ابن ماجة ج1 / 578، بسنده (عن أنس بن مالك)، وفي معناه ما عن- زيد بن علي-مسند زيد بن علي / 201، ولفظه:(حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي (ع) قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وآله "لاوي الصدقة والمعتدي فيها..").

844 -الراوندي- فقه القرآن ج237/1-238.

لأن إخراجها إلى من ليس بفاسق مجزئ بلا خلاف ويحصل به الإجزاء ويستحق الثواب، وإذا أخرجها إلى الفاسق فلا يقين ببراءة الذمة منها، فيكون إسرافاً⁸⁴⁵.

5- استفاد الراوندي في استدلاله من الحديث الشريف -في باب ما يحرم من الرضاع وأحكامه "ما وراء ذات المحارم القرابية"-، مستنداً إلى ما روي عن النبي h: "إن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب"⁸⁴⁶، في تفسير قوله تعالى: □ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ... □⁸⁴⁷، حيث قال المصنف: (قُتِبَ بهذا الخبر أن السبع المحرمات بالنسب على التفصيل الذي ذكره الله، محرمات بالرضاع)⁸⁴⁸.

فكل المحرمات بالنسب يحرم بالرضاع، لأن الرضاع يوجب لهن حكم النسب في التحريم، بدليل ما ورد من السنة⁸⁴⁹.
6- استدل الراوندي في تفسير قوله تعالى: □ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ □⁸⁵⁰، بما روي عن النبي h "يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا"، حيث قال:

(لا خلاف في جواز الشركة بين المسلمين وإن اختلفوا في مسائل من تفصيلها وفروعها)⁸⁵¹.

845 -ظ:- المرتضى-الانتصار / 218

846 -تخريج الحديث عن: زيد عن أبيه عن جده عن رسول الله- مسند زيد بن علي / 315 - 316 (يا علي، أما علمت أن الله عز وجل، قد حرم من الرضاعة ما حرم من النسب في كتاب الله عز وجل". + ورواه ابن أبي جمهور مرسلاً- عوالي اللئالي: عنه صلى الله عليه وآله " إن الله حرم من الرضاعة، ما حرم من النسب "). + ورواه الترمذي - سنن الترمذي ج 2 / 307، قال: (حدثنا أحمد بن منيع، أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب)".

847 -النساء: 23.

848 -الراوندي- فقه القرآن ج 2/ 91.

849-ظ: المفيد- المقتعة / 499.

850 - ص: 24.

851 -الراوندي- فقه القرآن ج 2/ 66.

والحديث رواه: زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي^a، قال: يد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا فإذا تخاونا محقت تجارتها، فرفعت البركة منها⁸⁵².

7- قال الراوندي: (تحريم الغصب معلوم بالكتاب والسنة والإجماع)⁸⁵³، وأخذ بالاستدلال، إلى أن وصل به الكلام إلى المكاسب المباحة، حيث ضم مفاد قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ⁸⁵⁴ ، إلى مفهوم ما ورد عن الرسول الأكرم h :

"لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه"⁸⁵⁵، ليستفيد أن ما كان عن طيب نفس فهو حلال، ويدخل ذلك تحت المكاسب المباحة. كما أورد في تفسير الآية ذاتها بما ورد عن النبي h :

"حرمة مال المسلم كحرمة دمه" ، وأيضاً: "لا يأخذ أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعباً، من أخذ عصي أخيه فليردها" حيث قال المصنف: (الغصب ليس عن تراض)⁸⁵⁶.

ورواه ابن أبي جمهور، ولفظه: " لا يأخذ أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعباً، من أخذ عينا فليردها" ورواه أحمد في مسنده، ولفظه: " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأخذ أحدكم متاع صاحبه جاداً ولا لاعباً وإذا وجد أحدكم عصا صاحبه فليردها عليه"⁸⁵⁷.

852 - ظ: زيد بن علي-مسند زيد بن علي / 285+ الصدوق- من لا يحضره الفقيه ج 2 / 624+ الأمالي/455+ الخصال / 569.
853 -الراوندي- فقه القرآن ج73/2.
854 -النساء:29.
855- ابن شعبة تحف العقول / 34 وفيه: عن النبي(ص): "ولا يحل لمؤمن مال أخيه إلا عن طيب نفس منه" ، ورواه الدارقطني- سنن الدارقطني ج 3 / 22 وفيه: عنه صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس".
856 -الراوندي- فقه القرآن ج74/2.
857 - ابن أبي جمهور- عوالي اللئالي ج 1 / 224 + أحمد-مسند احمد / ج 4 / 221.

8- استدل الراوندي في بيان حد السارق الذي يتعلق به القطع، وذلك في تفسير قوله تعالى: □ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا □⁸⁵⁸، حيث استدل بما ورد عن النبي الأكرم h، قائلًا:

(إنه صح عن النبي h أنه قال: "القطع في ربع دينار فصاعدا"⁸⁵⁹...) ⁸⁶⁰.
فقد بينت السنة الشريفة النصاب الذي فيه يحد السارق. ومعناه ما قيمته ذلك بلا خلاف⁸⁶¹.

وبهذه الأمثلة، ومن خلال تتبع البحث بدا واضحاً أن القطب الراوندي قد بذل جهداً بما أفاده من أقوال النبي الأكرم h، في تفسيره واستدلاله في بيان المراد واستنباط الأحكام، فهو يسوق الأحاديث بمهنية وموضوعية واضحة وجلية. متابعاً بذلك من سبقه من علماء الإمامية الذين أثروا المكتبة الإسلامية بما لا يُستغنى عنه.

858 - المائدة:38.

859-رواه عن عائشة: النسائي - السنن ج 8 / 79ولفظه: "القطع في ربع دينار فصاعدا" ورواه بلفظ قريب: الطبرسي-مجمع البيان ج 3 / 331، ولفظه " لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا".

860-الراوندي- فقه القرآن ج73/2-74.

861 -ظ: ابن زهرة الحلبي غنية النزوع / 431.

3- تفسير آيات الأحكام بما ورد عن أهل البيت d.

لقد اختص أهل البيت d بخصائص، تفرض على المنصف المرید للحق إن يرجع إليهم في دينه، ومن أهمها تفسير آيات الأحكام، حيث أنهم يختصون من بين المسلمين بامتيازات كثيرة ، أحدها هي أنهم يعلمون تنزيل القرآن وتأويله وظاهره وباطنه ومحكمه ومتشابهه، ويظهر ذلك لمن تتبع ما اضطم عليه تراث المسلمين.

وما أتمّ ما ورد ما نسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي من استدلاله على إمامة أمير المؤمنين a بقوله: (استغناؤه عن الكل واحتياج الكل إليه دليل على أنه إمام الكل)⁸⁶²، ومن ما ورد عن أمير المؤمنين a (نحن شجرة النبوة ، ومحط الرسالة ، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم ، وينابيع الحكم)⁸⁶³.

فسنة أهل البيت d هي جزء من السنة النبوية الشريفة، إذ ورد عنهم d أن حديثهم حديث جدهم h، فمن ذلك ما رواه (هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيره قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي ، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وحديث رسول الله قول الله عزّ وجل)⁸⁶⁴، لا يخرجون عن الخط القرآني الواضح، حيث أثر عنهم قولهم: ما خالف قول ربنا لم نقله، أو هو زخرف، أو باطل⁸⁶⁵، وعن السجادة a: (فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة وتأويل الحكم؟! إلا أعدل الكتاب وأبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى الذين احتج الله بهم على عباده ولم يدع الخلق سدى من غير حجة ...) ⁸⁶⁶، فقد وصف الإمام السجادة أهل البيت بأنهم أعدل الكتاب أي انهم في سير واحد مواكب للكتاب فهم ينطقون به ومفسروه.

862 - محسن الأمين - أعيان الشيعة ج 6 / 345.

863 - خطب الإمام علي (ع) - نهج البلاغة ج 1 / 162 الخطبة: 109.

864 - الكليني - الكافي ج 1 / 53 - المفيد - الإرشاد ج 2 / 186 - الراوندي - الخرائج والجرائح ج 2 / 895.

865 - ظ: الخوئي - البيان في تفسير القرآن - / 401.

866 - البروجردي - جامع أحاديث الشيعة ج 1 / 40.

فهم أدري بالقرآن من غيرهم فهم عدل القرآن تواتراً⁸⁶⁷، فقد روى الكليني عن أمير المؤمنين a عن رسول الله h أنه قال: (إني قد تركت فيكم أمرين لن تضلوا بعدي ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فإن اللطيف الخبير قد عهد إلي أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض كهاتين - وجمع بين مسبحتيه - ولا أقول كهاتين - وجمع بين المسبحة والوسطى - فتسبق إحداهما الأخرى، فتمسكوا بهما لا تزلوا ولا تضلوا ولا تقدموهم فتضلوا)⁸⁶⁸. وما رواه الترمذي بسنده (عن جابر بن عبد الله قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب فسمعتة يقول: يا أيها الناس إني تركت فيكم من [ما] إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي")⁸⁶⁹.

ومن هنا نجد أن الأئمة هم لسان الرسالة الخاتمة للبشرية التي تكفلت ببيان ما فيه سعادة الإنسان في دنياه وأخراه. وحيث أن للقرآن والسنة هذا الاستيعاب، فلا بد من الرجوع إليهما في كل القضايا، "فجميع ما يحتاج الناس إليه إلا وقد جاء فيه كتاب أو سنة"⁸⁷⁰، وهكذا وجد البحث أن الراوندي نهل من هذا المنهل الثر في تفسيره واستنباطاته، في كتابه فقه القرآن، باذلاً جهده ومستفرغاً وسعه في ذلك، واختار البحث شواهد على تلك الجهود، منها:

1- استدلال المصنف- في باب الوضوء- بما جاء عن أمير المؤمنين a، عند تفسيره لقوله تعالى: □ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ □⁸⁷¹.

فقد ذهب إلى القول بمسح الرجلين في الوضوء مستدلاً بعدة أدلة منها:

(قال علي عليه السلام: "ما نزل القرآن إلا بالمسح"⁸⁷²...) ⁸⁷³.

867 -ظ:أ.د.محمد حسين علي الصغير- المبادئ العامة لتفسير القرآن/61.

868 - الكليني -الكافي ج 2 / 415.

869 - الترمذي -السنن ج 5 / 327 - 328.

870 -ظ:الكليني- الكافي(الفروع) ج59/1، عدة أحاديث.

871 -المائدة:6.

872- الشريف المرتضى - الانتصار / 112، ولفظه: وروي عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال: ما نزل القرآن إلا بالمسح.

وعليه فقهاء الإمامية جمعا⁸⁷⁴.

2- ما أفاده المصنف في تفسير قوله تعالى: □ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى □⁸⁷⁵ ، بما ورد عن أمير المؤمنين^a، حيث قال المصنف: (قال علي عليه السلام: قوله " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى " أنه التصديق بصدقة الفطر، وقال: لا أبالي أن أجد في كتابي غيرها لقوله " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى " أي أعطاه زكاة الفطرة فتوجه إلى المصلى صلى صلاة العيد)⁸⁷⁶.

وهذا من تخصيص العام، لأن لفظ الصلاة عام في كل صلاة، وبينت الرواية اختصاصها بصلاة العيد في هذه الآية.

3- ما استدلل به الراوندي في كتاب الوصية بما روي عن أمير المؤمنين^a في تفسير قوله تعالى: □ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ □⁸⁷⁷، لبيان المقصود بالخير في الآية الكريمة، حيث قال المصنف:

(وروي أن علياً عليه السلام دخل على مولى له في مرضه وله سبعمائة درهم أو ستمائة، فقال: ألا أوصي؟ فقال عليه السلام: لا ، إنما قال سبحانه " إِنْ تَرَكَ خَيْرًا " وليس لك كثير مال. وبهذا يؤخذ، لأن قوله عليه السلام عندنا حجة)⁸⁷⁸.

وجدير بالذكر أن هذا الحديث كما احتج به الإمامية، استشهد به جمع من الجمهور في بيان الآية الكريمة⁸⁷⁹.

873 - الراوندي- فقه القرآن ج1/19.

874 -ظ: المرتضى-الانتصار / 115+ المحقق الحلي-شرايع الإسلام ج 1 / 17+ الشهيد الثاني-مسالك الأفهام ج 1 / 38+ الأنصاري-كتاب الطهارة ج 213/2+ محسن الحكيم-مستمسك العروة ج 2/372.

875 - الأعلى : 14-15.

876 - الزمخشري -الكشاف / ج 4 - شرح / 244 - 245ولفظه: " وعن علي رضي الله عنه : أنه التصديق بصدقة الفطر ، وقال : لا أبالي أن لا أجد في كتابي غيرها لقوله - قد أفلح من تزكى - أي أعطى زكاة الفطر، فتوجه إلى المصلى صلى الصلاة العيد.

877 - البقرة:180.

878-الراوندي- فقه القرآن ج2/299.والحديث أورده الجصاص- أحكام القرآن ج 1 / 199 + الطبرسي- مجمع البيان ج 1/ 493.

879 - ظ: الطبري-جامع البيان ج2/166+الطوسي-التبيان ج2/109+الخلاف ج6/382+الطبرسي-مجمع البيان ج1/493+ الجصاص- أحكام القرآن ج 1 / 199+السيوطي-الدر المثور ج1/174+الأردبيلي-زبدة البيان/468.

4- ما أفاده الراوندي- في باب الوصايا التي يقال لها راحة الموت- برجوعه إلى السنة الشريفة من أقوال أهل البيت d ، في تفسير قوله تعالى: □ لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا □⁸⁸⁰ ، حيث قال المصنف:

(... قالوا: يا رسول الله فكيف الوصية؟ قال: إذا حضرته الوفاة قال : اللهم إني أعهد إليك أني أشهد ألا اله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأن القول كما حدث، اللهم أنت ثقتي وعدتي صل على محمد وآل محمد وأنس في قبري وحشتي واجعل لي عندك عهداً يوم ألقاك. وقال الصادق عليه السلام: وتصديق هذا في سورة مريم ، قول الله تعالى " لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا"، وهذا هو العهد⁸⁸¹، أي أن المصنف اعتمد على الإمام الصادق a في بيان "العهد" في تمام الوصية.

5- ومن استدلالات المصنف في تفسير آيات الأحكام -في باب حفظ اليمين- قوله:

(وقال أبو عبد الله الصادق عليه السلام : لا تحلفوا بالله صادقين ولا كاذبين ، فان الله عز وجل قد نهى عن ذلك فقال □ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ □⁸⁸²، ثم قال : من حلف بالله فليصدق ومن لم يصدق فليس من الله ، ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض فليس من الله)⁸⁸³ .

فبهذا الحديث استدل على أن الحلف صادقاً مكروه، وفي حال الكذب محذور، وأن اللفظ الواحد يمكن أن يراد به معنيان، إذا اختلف اللحاظ.

880 -مريم:87.

881 -الراوندي- فقه القرآن ج3/2، والحديث رواه الطوسي - مصباح المتعبد / 16.

882 -البقرة:244.

883 - الراوندي- فقه القرآن ج13/2، والحديث مقطع في الكافي 7 / 434 و 438 ، وفي "من لا يحضره الفقيه" 3 / 362 في حديثين.

6- استدل المصنف في باب اختيار الأزواج- بقوله تعالى: □ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا □⁸⁸⁴، بعد ضمّ ما ورد عن الصادق a إليها، حيث قال:

(وعن الصادق عليه السلام: زوجوا الأحمق ولا تزوجوا الحمقاء، فإن الأحمق قد ينجب والحمقاء لا تنجب ، "وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا" (...)⁸⁸⁵.

فتراه أفاد بأن الأرض السبخة لا تخرج إنتاجاً جيداً كما أن الحمقاء لا تنجب كذلك، وذلك من سنة أهل البيت d، وهذا من أمثال القرآن الكريم ، فقد شبه الله المؤمن بالأرض الخصبة المعطاء، وهو البلد الطيب الذي يمرع ويخصب ويحسن أثر المطر عليه، ولما كانت المرأة هي السكن أشبهت البلد، ولما كانت تحضن الولد أشبهت الأرض في احتضان النبات. وهكذا دأب أهل البيت d في تقريب المعاني إلى أذهان الناس، فكلامهم فوق كلام الناس دون كلام الخالق.

7- استدل الراوندي في باب علامات أول الشهر- في تفسير قوله تعالى: □ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ فُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ □⁸⁸⁶، بما ورد عن الصادق a حين سئل عن الأهلة، فقال: " هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيت فافطر..."، إذ قال المصنف:

(جعل الله الأهلة علامات الشهور ودلائل أزمان الفروض ومواقيت للناس في الحج والصوم وحلول آجال الدين ومحل الكفارات وفعل الواجب والمندوب إليه. سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الأهلة في قوله "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ"، فقال: هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيت فافطر، وليس بالرأي والتظني)⁸⁸⁷.

884- الأعراف: 58.

885 - الراوندي- فقه القرآن: ج 131/2، والحديث رواه الكليني- الكافي (الفروع) ج 354/5 + الصدوق- من لا يحضره الفقيه ج 561/3.

886 - البقرة: 189.

887 - الراوندي- فقه القرآن ج 184/1، والحديث رواه الصدوق- من لا يحضره الفقيه ج 1 / 184 عن الباقر (ع) ولفظه: روى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : " إذا رأيت الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا

فالمعتبر في صورة التهمة وتعارض الشهادة القطع دون الظن، إلا على القول بكفايته في الشياخ، وأنه لا بد من العلم مع عدم العلة من الغيم ونحوه، وأن اليقين لا يدخل فيه الشك، (فالمقصود إنما هو المنع عن التظني في فريضة رمضان ولزوم تحصيل العلم)⁸⁸⁸.

8- بيان معنى المضارة الواردة في قوله تعالى: □ لا تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا □⁸⁸⁹، باستناده إلى ما روي عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق d، بقوله: (وعن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام: أي لا يترك جماعها خوف الحمل لأجل ولدها المرتضع، ولا تمنع نفسها من الأب خوف الحمل فيضر ذلك بالأب)⁸⁹⁰.

فاستند على ما وروي عن أهل البيت d في إفادة الحكم الشرعي من آيات الأحكام، في حل مشكلة اجتماعية عامة.

9- وأفاد الراوندي معنى العفو في قوله تعالى: □ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ □⁸⁹¹، من ما ورد عن الباقر والصادق d، حيث قال: (عن الباقر عليه السلام "العفو ههنا ما فضل عن قوت السنة .." وعن الصادق عليه السلام "العفو الوسط"⁸⁹²، أي لا إقتار ولا إسراف)⁸⁹³. قال الطوسي: (وروي عن أبي جعفر a أن العفو : ما فضل عن قوت السنة، فنسخ ذلك بآية الزكاة . وروي عن أبي عبد الله a أن العفو هاهنا: الوسط)⁸⁹⁴.

، وليس بالرأي والتظني، ورواه الكليني- الكافي (الفروع) ج 4 / 76 عن الصادق (ع) ... هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فأفطر" بلا زيادة (وليس بالرأي والتظني).
888 -الخوئي- الصوم ج 71/2.
889 البقرة: 233.
890 -الراوندي- فقه القرآن ج 187/1، والحديث أورده الطوسي - التبيان ج 258/2، +الطبرسي ج 114/2.
891 البقرة: 219.
892 -الكليني- الكافي (الفروع) ج 4 / 52.
893 -الراوندي- فقه القرآن ج 240/2.
894 -الطوسي -التبيان ج 2 / 214 +الطبرسي - مجمع البيان ج 2 / 82

10- وأورد المصنف في باب ما يكون كالسبب بالطلاق- ما روي عن الباقر a لبيان هجر المضاجعة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾⁸⁹⁵ ، قال:

(قال الباقر عليه السلام هجر المضاجعة هو أن يحول ظهره إليها)⁸⁹⁶.

ذكر الجمهور في معنى الهجر عدة أقوال، فمنهم من قال أنه "هجر المضاجعة" ، ومنهم من قال أنه "هجر الجماع"، ومنهم من تعسف في تأويله بأنه "الربط بالهजार، ومنهم من قال أنه " هجر الكلام" وهو مردود بأن هجر الكلام منهي عنه، فهو غيره⁸⁹⁷.

أما ما أجمع عليه الإمامية فهو أن يحول ظهره إليها⁸⁹⁸، وذلك تبعاً لما ورد عن أئمة الهدى d.

11- ما أفاده المصنف في عدة المتوفى عنها زوجها على اختلاف أحوالها- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾⁸⁹⁹، حيث قال:

(أمر تعالى أن يكون عدة كل متوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام، سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها حرة كانت أو أمة، لان الله لم يخص فإن كانت حبلى فعدتها أبعد الأجلين من وضع الحمل أو مضي أربعة الأشهر والعشرة أيام، وهو المروي عن أمير المؤمنين عليه السلام)⁹⁰⁰.

895 النساء:4.

896 - الراوندي- فقه القرآن ج2/192، والحديث أورده الطوسي-المبسوط ج 4 / 338 قاتلاً:وروى أصحابنا أن الهجران هو أن يحول ظهره إليها في المضجع، قال في التبيان / ج 3 / 190 وهو قول أبي جعفر (ع)، وقال : يحول ظهره إليها،+ الطبرسي- مجمع البيان / ج 3 / 80: ما روي عن أبي جعفر قال : " يحول ظهره إليها".

897 -ظ: الشافعي- الأم ج5/204+الجصاص- أحكام القرآن ج2/237+النووي-المجموع ج16/445+زكريا الأنصاري-فتح الوهاب ج2/936+ابن قدامة-المغني ج8/162+البهوتي-كشف القناع ج5/238.

898 -ظ:الصدوق-المقنع/350+علي بن بابويه-فقه الرضا/245+المفيد-المقتعة /518+الطوسي-التبيان ج3/190+الشهيد الثاني-شرح اللمعة ج5/429.

899- البقرة:234.

900 - الراوندي- فقه القرآن ج2/169، وذلك ما حكاه الطوسي - التبيان ج2/292،.....

قال الشيخ الطوسي في الخلاف: (عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا أبعد الأجلين من وضع الحمل، أو الأربعة أشهر وعشرة أيام. وبه قال علي عليه السلام، وابن عباس. وقال جميع الفقهاء وأبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، والليث بن سعد: عدتها وضع الحمل. وهو المروي عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة. دليلنا: إجماع الفرقة. وأيضا أن ما اعتبرناه مجمع على انقضاء العدة به، وليس على ما ذكره دليل. وأيضا قوله تعالى: "والذين يتوفون منكم - إلى قوله - وعشرا" ولم يفصل. فإذا وضعت قبل ذلك وجب عليها تمام ذلك بحكم الآية، فإذا ثبت ذلك وبقيت المسألة الأخرى بأنها مجمع عليها، وهي: إذا مضى الأربعة أشهر وعشرة أيام وجب عليها أن تنتظر وضع الحمل. وأيضا: فإن أحدا لا يفرق بين المسألتين. وقوله عز وجل: "وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ" ⁹⁰¹ مخصوصة بالمطلقات، لأنها وردت عقيب ذكر المطلقات، ولم يجز للمتوفى عنها زوجها ذكر) ⁹⁰².

وذلك ما عليه الإمامية ⁹⁰³.

ومن خلال هذه الشواهد من أقوال أهل البيت عليهم السلام يتضح جليا لمتتبع جهود الراوندي في ما أفاد في تفسيره لآيات الأحكام في اللجوء إلى هذه الدرر في البيان والاستنباط.

901 -الطلاق:4.

902 -الطوسي-الخلاف ج5/67-68.

903 -ظ:المرتضى-الانتصار /275+سلار-المراسم/167+الخوني-منهاج الصالحين ج2/298.

4- تفسير آيات الأحكام بما ورد عن الصحابة والتابعين.

الصحابي: هو كل من لقي النبي h وآمن به ولازمه فترة زمنية، بحيث يطلق عليه عرفاً اسم صاحب، ومات مؤمناً⁹⁰⁴. واختلف الفقهاء الأصوليون في حجية قول الصحابي على رأيين مهمين.

أحدهما: أنه إن كان من سماع النبي h فهو من باب العمل بالسنة⁹⁰⁵. وإن كان عن رأي فرأيهم أقوى من غيرهم لأنهم شاهدو طريق النبي h في بيان الأحكام، والأحوال التي نزلت فيها النصوص والمحال التي تتغير باعتبارها الأحكام⁹⁰⁶.

وقصد هنا بالحجة، شرعية الاستناد إليه والتمسك به في حالة عم وجود النص عكسياً اختيارياً فهو ليس حجة ملزمة كالقرآن والسنة والإجماع، إنما هو مصدر كاشف لحكم مصدره الحقيقي غيره شأنه شأن بقية المصادر الكاشفة المختلفة فيها⁹⁰⁷.

ثانيها: قول من قال أن قول الصحابي ليس بحجة، لأنهم رغم منزلتهم العلمية ومقامهم الرفيع لم يكونوا معصومين ولا يوجد نص ثابت على وجوب إتباعهم، ومذهب أو قول الصحابي ليس في الواقع سوى اجتهاد فلا يعد في عداد المصادر (الأدلة) الشرعية، شأنهم شأن غيرهم من المجتهدين⁹⁰⁸. أراد هنا الحجة الملزمة لغيره والمنشئة للحكم الشرعي باعتباره دليلاً شرعياً ومصدراً للحكم، والحجة بهذا المعنى لا غيرها إلا في الكتاب والسنة الثابتة⁹⁰⁹.

و ليس المراد هنا أقوالهم المجردة على أصح الآراء، فإنه لا يجوز التفسير بمظنون الرأي ومجرد الاعتقاد⁹¹⁰. فقد ورد في المستدرك للحاكم: (إن تفسير الصحابي الذي شاهد التنزيل له حكم المرفوع إلى رسول الله h)⁹¹¹، لأن الصحابي شاهد قرائن الأحوال ومقتضيات المقام ومناسبة الحال.. ودراية الثقات منهم بأسباب

904 - ظ: مصطفى الزلمي-أصول الفقه ج1/95.

905 - ظ: الأمدي- الإحكام ج3/195.

906 - ظ: السرخسي-الأصول ج2/108.

907 - ظ: الأمدي- الإحكام ج3/195.

908 - ظ: الشيرازي (أبو اسحق)- التبصرة في أصول الفقه 395-396.

909 - ظ: المراغي- أصول الفقه ج1/96.

910 - ظ: أ.د. محمد حسن الصغير- المبادئ العامة لتفسير القرآن/76.

911 - السيوطي- الإتقان ج2/175.

النزول مضافاً إلى الفهم العربي المحض التي تميّزوا به. هذا إذا كان الصحابي ثقة ثبّتاً ذا فهم عربي أصيل⁹¹². وإذا لم يكن كل الصحابة ثقات، بل كان قسم منهم يعتمد على ما يقوله أهل الكتاب ولا سيما قصص الأنبياء، واختلاف الصحابة في جملة من التفسير تنبئ عن ذلك ويرد إلى تفاوت الفهم عندهم⁹¹³.

ويأتي في طليعة المفسرين من الصحابة والذين يحتلون المكانة والمنزلة الأولى ابن عباس وابن مسعود، فقد كان ابن عباس يلقب بحبر الأمة وترجمان القرآن⁹¹⁴، وهو ذو حسّ عربي أصيل، واجتهاد في مباني كتاب الله، وهو يعتمد على تفسير القرآن بالقرآن والسنة والاجتهاد المستند إلى اللغة وشواهد الآيات، وكذا الحال لابن مسعود، فقد قال: قال عبد الله بن مسعود: والذي لا إله إلا هو، ما نزلت آية في كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته⁹¹⁵، وتأتي حجية أقوال الصحابة بعد النبي وآله فما كان موافقاً لكتاب الله وسنة نبيه أخذ به من أقوالهم وأخبارهم ممن لا يقدر به.

وإذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر، والحسن، وقتادة، فإنهم من صحت طريقته وجمدت منهجيته، ومن التابعين من فسد رأيه وتلاشت موضوعيته فيجب إخضاعه إلى مقاييس الجرح والتعديل فيما تعارف عليه أهل الرجال⁹¹⁶. وهذا يعني أن منهم الموثق ومنهم المجروح.

وقد كان الراوندي أورد جملة من ذلك، اختار البحث منها الآتي:

912 - ظ: أ.د. محمد حسن الصغير- المبادئ العامة لتفسير القرآن/77.

913 - ظ: الزركشي- البرهان ج2/157.

914 - ظ: أ.د. محمد حسن الصغير- المبادئ العامة لتفسير القرآن/77.

915 - ظ: الزركشي - البرهان ج 2 / 157.

916 - ظ: أ.د. محمد حسن الصغير- المبادئ العامة لتفسير القرآن/77.

1-استدل الراوندي في تفسير آية حكم من قوله تعالى: □ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ □⁹¹⁷، بما قاله الصحابة وابن عباس، بذكر الاختلاف ثم اختياره للحكم المناسب في ذلك، حيث قال:

(فقال قوم: إذا كان القنيل في عداد الأعداء وهو مؤمن بين أظهرهم لم يهاجر فمن قتله فلا دية له وعليه تحرير رقبة مؤمنة، لان الدية ميراث وأهله كفار لا يرثونه - هذا قول ابن عباس)⁹¹⁸.

ثم قال: (وقال آخرون: بل عني به من أهل الحرب من تقدم دار الإسلام ثم يرجع إلى دار الحرب، فإذا مر بهم جيش من أهل الإسلام فهرب قومه وأقام ذلك المسلم بينهم فقتله المسلمون وهم يحسبونه كافراً)⁹¹⁹.

حيث اعتمد الراوندي قول ابن عباس، إذ قال: (يعني أكان هذا القنيل الذي قتله المؤمن خطأ من قوم هم أعداء لكم مشركون، وهو مؤمن فعلى قاتله تحرير رقبة مؤمنة)⁹²⁰.

وأورد ذلك الطوسي بسنده عن إبراهيم وابن عباس، والسدي، وقتادة، وابن زيد، وأبي غياض⁹²¹، و الطبرسي بسنده عن ابن عباس⁹²².

2-استفاد المصنف في تفسير قوله تعالى: □ أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ □⁹²³، بعد عرضه اختلاف الصحابة بما رواه عن النبي h وما قالوه في نفقة المطلقة.

قال المصنف:

(وقد روت فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: "لا نفقة للمبتوتة". وقال الشافعي ومالك لها السكنى بلا نفقة، وقال أهل العراق لها السكنى والنفقة معاً، وبه قال ابن مسعود وعمر)⁹²⁴

917 -النساء:93.

918-الراوندي- فقه القرآن ج409/2.

919 -م.ن ج409/2.

920-م.ن ج409/2.

921 - ظ: الطوسي-التيبان ج37/5.

922 - ظ: الطبرسي-مجمع البيان ج157/3

923 -الطلاق:6.

وقال: (يقول الله مخاطبا لمن طلق زوجته بأمره أن يسكنها حيث يسكن هو .
وقد بينا أن السكنى والنفقة يجبان للرجعية بلا خلاف، أما البينونة فلا سكنى لها ولا
نفقة عندنا إلا إذا كانت حبلى)⁹²⁵.

قال الطوسي: (روت فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال:
لا نفقة للمبتوتة . وقال الشافعي ومالك لها السكنى والنفقة وهو قول معاوية وابن
مسعود وعمر بن الخطاب)⁹²⁶.

3- استدلل الراوندي في تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ
وَاعْلُظْ عَلَيْهِمْ □⁹²⁷، في بيان أصناف الكفار الذين يجب مجاهدتهم وحكم الأسارى،
بقول ابن مسعود، حيث قال:

(أمر الله نبيه عليه السلام أن يجاهدهم، والجهاد هو ممارسة الامر الشاق،
فيكون بالقلب واللسان واليد، فمن أمكنه الجميع وجب عليه جميعه، ومن لم يقدر باليد
فاللسان والقلب، وان لم يقدر باللسان أيضا فبالقلب. واختلفوا في كيفية جهاد الكفار
والمنافقين، فقال ابن عباس: جهاد الكفار بالسيف وجهاد المنافقين باللسان والوعظ
والتخويف، وقيل جهاد الكفار بالسهم والرمح والسيف وجهاد المنافقين بإقامة الحدود
عليهم، وقال ابن مسعود هو بالأنواع الثلاثة بحسب الإمكان فإن لم يقدر فليكفهر في
وجوههم وهو الأعم)⁹²⁸.

وميله إلى قول ابن مسعود يظهر من قوله: وهو الأعم.

4- قال الراوندي في تفسير قوله تعالى: □ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ
وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ □⁹²⁹. (غلظ الله أمر المطلقين بالوعيد، أي لا

924- الراوندي- فقه القرآن ج2/167.

925 - م.ن ج2/167.

926 - الطوسي- التبيان ج 10 / 36.

927 -التحريم:9.

928 - الراوندي- فقه القرآن ج2/167. وانظر: الطوسي- التبيان 314/5+ الطبرسي-مجمع البيان ج5/89.

929 الطلاق:1.

تخروجهن زمان العدة، لأنه لا يجوز إخراجها من بيتها، وأمر المطلقات ألا يخرجن باختيار أنفسهن قبل انقضاء عدتهن⁹³⁰.

وهذا الذي صدر به كلامه، موافق لقول ابن عمر، حيث ذكره قائلاً:

(وقال ابن عمر هو خروجها قبل انقضاء العدة)⁹³¹.

5- واستدل الراوندي في ميراث كلاله الأب، لدى تفسير قوله تعالى: □ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرُؤً هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ □⁹³²،

بما روي عن عمر بن الخطاب في سؤاله الرسول h عن الكلاله حيث قال:

(قال عمر: سألت رسول الله h عن الكلاله، فقال: يكفيك آية الصيف)⁹³³ وهي

الآية الأنفة الذكر، وذلك ما أورده الطبري والطوسي والطبرسي⁹³⁴.

6- استدل الراوندي في تفسير قوله تعالى: □ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ □⁹³⁵، بما

روي عن عائشة، حيث قال -في باب ما يقارن حال الصلاة-:

(وعن عائشة: المراد بالصلاة ههنا الدعاء، أي لا تجهر بدعائك ولا تخافت به

ولكن بين ذلك)⁹³⁶.

وأورد ذلك الطبري بقوله: (حدثني يحيى بن عيسى الدامغاني، قال: ثنا ابن

المبارك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، في قوله: وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا

تخافت بها قالت: في الدعاء)⁹³⁷.

930 - الراوندي- فقه القرآن ج2/164، وأورد ذلك الطوسي- التبيان ج31/10+ الطبرسي- مجمع البيان ج574/2.

931 - الراوندي- فقه القرآن ج2/164.

932 - النساء: 176.

933 - الراوندي- فقه القرآن ج2/340.

934 - ظ: الطبري- جامع البيان ج41/6+ الطوسي- التبيان ج180/5+ الطبرسي ج229/3.

935 - الإسراء: 109.

936 - الراوندي- فقه القرآن ج1/104.

937 - الطبري - جامع البيان ج 15 / 228.

والطوسي بقوله: (والمراد بالصلاة الدعاء، ذهبت إليه عائشة، وابن عباس، وأبو عياض، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن شداد، والزبير، ومكحول)⁹³⁸.

7- استدلل الراوندي بما روي عن أنس -في باب الصلاة- في تفسير قوله تعالى: □ قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ □⁹³⁹، حيث قال المصنف-في بيان معنى "عن" في الآية:-

(وقال أنس: الحمد لله الذي قال "عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" ولم يقل في صلاتهم . أراد بذلك أن السهو الذي يقع للإنسان في صلاته من غير عزم لا يعاقب عليه)⁹⁴⁰. وأورده الطبري قائلًا: (عن عطاء قائلًا: حدثني أبو عبد الرحيم البرقي، قال: ثنا عمرو بن أبي سلمة ، قال: سمعت عمر بن سليمان يحدث عن عطاء بن دينار أنه قال: الحمد لله الذي قال: "الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ")⁹⁴¹. والطبرسي قائلًا: (وقال أنس: الحمد لله الذي قال: " عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ"، ولم يقل في صلاتهم. يريد بذلك أن السهو الذي يقع للإنسان في صلاته من غير عمد، لا يعاقب عليه)⁹⁴².

8- كما استدلل الراوندي بقول التابعي سعيد بن جبير في ذكر من يرث بالفرض والقراية، في تفسير قوله تعالى: □ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا □⁹⁴³، حيث قال:

(وقال سعيد بن جبير: إن كان الميت أوصى لهم بشئ أنفذت وصيته وإن كان الورثة ارضخوا لهم فإن كانوا صغاراً، قال وليهم إني لست أملك هذا المال وليس لي إنما هو للصغار فذلك قوله " وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا "، أمر الله أن يقول الولي الذي

938 الطوسي -التبيان ج 6 / 534.

939 - الماعون : 5 .

940 - الراوندي- فقه القرآن ج1/118.

941 -الطبري- جامع البيان ج404/30.

942 -الطبرسي- مجمع البيان ج456/10.

943 -النساء : 8.

لا يرث المذكورين قولاً معروفاً، ويقول: إن هذا لقوم غيب أو يتامى صغار ولكم فيه حق ولسنا نملك أن نعطيكم منه⁹⁴⁴.

وأورد ذلك الطبري قائلًا: (حدثنا ابن بشار، قال: ثنا عبد الرحمن، قال: ثنا سفيان، عن السدي، عن أبي سعيد، قال: سألت سعيد بن جبير عن هذه الآية "وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ"، قال: إن كان الميت أوصى لهم بشئ أنفذت لهم وصيتهم، وإن كان الورثة كباراً رضخوا لهم، وإن كانوا صغارا قال وليهم إني لست أملك هذا المال وليس لي وإنما هو للصغار، فذلك قوله: "وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا")⁹⁴⁵.

وأورد الطوسي ذلك بقوله: (قال سعيد بن جبير: إن كان الميت أوصى لهم بشئ أنفذت وصيته، وإن كان الورثة كباراً رضخوا لهم، وإن كانوا صغارا قال وليهم: إني لست أملك هذا المال، وليس لي، إنما هو للصغار، فذلك قوله: "وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا")⁹⁴⁶.

10- استفاد الراوندي من اختلاف أقوال الصحابة والتابعين في الاستطاعة في الحج، مفسراً قوله تعالى: □ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا □⁹⁴⁷، حيث قال:

(عن ابن عباس وابن عمر السبيل الذي يلزم بها الحج هي الزاد والراحلة، وقال ابن الزبير والحسن ما يبلغه كائنا ما كان، وعندنا هو وجود الزاد والراحلة ونفقة من يلزمه نفقته والرجوع إلى كفاية عند العود اما من مال أو ضياع أو عقار أو صناعة أو حرفة مع الصحة والسلامة وزوال الموانع وإمكان المسير . ولا بيان في

944 - الراوندي- فقه القرآن ج2/340.

945 - الطبري-جامع البيان ج 4 / 356،

946 - الطوسي - التبيان ج 3 / 122 - 123،

947 - آل عمران:97.

ذلك أبين مما بينه الله بأن يكون مستطيعا إليه السبيل، وذلك عام في جميع ما ذكرنا⁹⁴⁸.

قال الطبرسي: (واختلف في الاستطاعة فقل: هي الزاد والرحلة، عن ابن عباس وابن عمر. وقيل: ما يمكنه معه بلوغ مكة بأي وجه يمكن، عن الحسن، ومعناه القدرة على الوصول إليه)⁹⁴⁹.

وبذلك ومن خلال ما أشار إليه البحث من شواهد على ما بذله الراوندي من جهد لبيان النظر إلى ما ورد عن الصحابة والتابعين، متمثلة بما ذكر مما جاء عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وعائشة وسعيد بن جبير، وغيرهم. يظهر مدى اهتمام المصنف بذلك المجال.

948 - الراوندي- فقه القرآن ج1/285.
949 -الطبرسي- مجمع البيان ج2/350.

الفصل الرابع

مباحث العربية في "فقه القرآن"

توطئة:

1- قضايا النحو واللغة.

2- قضايا الصرف .

3- قضايا البلاغة العربية.

توطئة:

اللغة هي الأساس في التعبير القرآني، وإنَّ فهم القرآن يعتمد أساساً على اللغة، فهي أداة التعبير، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، فمعرفة اللغة أساس في فهم القرآن⁹⁵⁰.

لذا فإنَّ القرآن الكريم يعتبر من أروع النصوص الأدبية وأبلغها تعبيراً ومضموناً، وقد كان العرب ذوي اهتمام بالغ بهذه النصوص، لأنها تكون ثقافتهم الخاصة، سواء في الناحية التعبيرية أم في الناحية الفكرية والاجتماعية، ونجد آثار هذا الاهتمام ينعكس على حياتهم الخاصة والعامة، فيحفظون الشعر العربي والنصوص الأدبية الأخرى ويستظفرونها، ويعقدون الندوات والأسواق للمباراة والتنافس⁹⁵¹.

وجاء القرآن متحدياً فصحاء العرب بمعارضته، ولكنهم انهزموا أمام تحديه وأعلنوا عجزهم عن تقليده لأنه يعلو ولا يعلو عليه، وما هو بقول بشر⁹⁵².

حيث كانت اللغة العربية هي الوعاء لكلام الله والمصعب الذي وضعه الله على لسان نبيه^h، فلم يكن شعراً ولا نثراً لما ألفه العربي من لغته، فهو من جنس حروفهم ومن صنف أبجديتهم، ولكنه ارتقى فوق ذلك، فوقفوا مذهولين، فأسكت بلغاءهم، وأخرس فصحاءهم، فتحداهم أن يأتوا بمثله، حيث قال تعالى: □ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً □⁹⁵³⁹⁵⁴.

ولقد كان الإعجاز القرآني خليقاً أن يثير في الحياة الإسلامية مباحث على جانب عظيم من الأهمية يتصدى بها العلماء للكشف عن وجوه البلاغة القرآنية⁹⁵⁵.

950 - ظ: محمد أبو زهرة- القرآن المعجزة الكبرى/856.

951 - ظ: محمد باقر الحكيم - علوم القرآن / 109.

952 - ظ: صبحي الصالح- علوم القرآن /313.

953 - الإسراء : 88.

954 - ظ: د: محمد حسين علي الصغير- من محاضرة ألقى على طلبة الماجستير- 2006م.

955 - ظ: صبحي الصالح- علوم القرآن /313.

ولهذا عني المفسرون بالجانب اللغوي، وتمحضوا لاشتقاق المفردات وجذورها، وشكل الألفاظ وأصولها⁹⁵⁶.

إذن فإن اللغة لا يمكن الاستغناء عنها في أي منهج من مناهج التفسير، وهي لا تعد مصدراً مستقلاً بل هي أساس كل المصادر، ولهذا كان السلف يحضون على تعلم اللغة العربية كثيراً، فإن أفضل الطرق في معرفة مراد الله هي الاعتماد على اللغة العربية، أما بالشواهد الشعرية، أو بما استفاض من منطقهم ولغاتهم المعروفة⁹⁵⁷. ولدى دراسة مجموع ما جاء في "فقه القرآن" من مباحث العربية، وجدها البحث تتمحض لثلاث قضايا ستبحث تباعاً، وهي:

1-قضايا النحو واللغة.

2-قضايا الصرف.

3-قضايا البلاغة العربية في علمي المعاني والبيان بخاصة.

وهو ما تتولى الحديث عنه البحوث الآتية:

956 - ظ:أ.د: محمد حسين علي الصغير- المبادئ العامة لتفسير القرآن 89.

957 -ظ:حكمت الخفاجي- الباقر وأثره في التفسير/212.

قضايا النحو واللغة في فقه القرآن.

توطئة.

1-المرفوعات.

2-المنصوبات.

3-المجرورات.

4-المجزومات.

5-المبنيات.

6-الأساليب.

7-التوابع.

8-المفردة اللغوية في "فقه القرآن".

قضايا النحو واللغة.

توطئة.

إن استقراء نهجه في طيات مباحثه النحوية التي استلزمها خوضه في تفسير آيات الأحكام، وذلك يتطلب الإلمام بشتات آرائه الموثقة في كتابه "فقه القرآن". فقد وُجد من خلال البحث أنه يعالج المسألة الواحدة في أكثر من موضع، ولذلك تطلب الأمر أن يضع متتبع البحث تبويماً يحصر فيه ما تناوله المصنف في النحو، وفرض البحث في السير على منهج النحويين في ذلك بداية بباب المرفوعات ثم المنصوبات والمجرورات والمجزومات، ثم المبنيات، ثم المسائل النحوية الأخرى في أبواب مستقلة، لأن المصنف نبّه عليها أو تركها بلا ضابط نحوي فلم يرجح رأياً نحوياً إلا عندما يراه مفيداً في إسناد رأيه في الدلالة الشرعية في الآيات الكريمة، ومن ذلك مسائل عود الضمير، والاستثناء، وباب العطف والتوابع، وقد تتبع البحث ذلك الجهد النحوي، مرتباً على النحو الآتي:

- 1- المرفوعات. أ-مسائل الابتداء والخبر. ب-الفاعل ونائب الفاعل
- 2- المنصوبات.
- أ-المفاعيل. ب-خبر كان. ج-النصب على نزع الخافض. د-التنازع ه-الحال. و-العطف على المنصوب. ز-النصب على البدلية. ح-النصب على القطع. ط-النصب على الاستثناء.
- 3-المجرورات. أ-الجر بالإضافة. ب-الجر بالحرف.
- 4-المجزومات. مايجزم فعلاً واحداً وما يجزم فعلين.
- 5-المبنيات. أ-الاسم الموصول. ب-أسماء الإشارة. ج-الضمائر.
- 6-الأساليب. أ-القسم. ب-الاستفهام.
- 7-التوابع. أ-الصفة. ب-التوكيد. ج-البدل. د-العطف.
- 8- وهناك لقطات مهمة وردت في فقه القرآن تخص المفردة اللغوية يتحدث البحث عنها بصورة إجمالية عقب الحديث عن قضايا النحو.

1- المرفوعات.

أ-مسائل الابتداء والخبر:

المبتدأ هو الاسم الصريح أو المؤول به المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مخبرا عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به.

والخبر هو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة مفيدة⁹⁵⁸.

و يجوز حذف المبتدأ وحذف الخبر إذا وجدت قرينة، قال ابن الحاجب: (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة، جوازا)⁹⁵⁹

وقد يحذف المبتدأ والخبر - للدلالة عليهما، فيحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل: جوازا، أو وجوباً...⁹⁶⁰

وقد ذكر المصنف مسائل متنوعة في باب الابتداء والخبر، منها متابعته لمنهج النحويين في اختلافهم في تقدير المرفوع، فمن ذلك:

توجيه الرفع على الابتداء:

الرفع في "سَمَاعُونَ" من قوله تعالى: □ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ □⁹⁶¹، قائلاً: (ورفع قوله "سَمَاعُونَ" فيه قولان: قال سيبويه هو ابتداء والخبر "مِنَ الَّذِينَ هَادُوا"...) ⁹⁶². قال العكبري: (وقيل: "سَمَاعُونَ" مبتدأ ومن الذين هادوا خبره)⁹⁶³.

قال الطوسي في التبيان: (... قال سيبويه رفع على الابتداء والخبر "مِنَ الَّذِينَ هَادُوا" كما تقول من قومك عقلاء الثاني - قال الزجاج: على أنه خبر الابتداء. وتقديره: المنافقون هم، واليهود سماعون للكذب)⁹⁶⁴.

فقد ذكر الراوندي وأقر ما أفاده من السابقين.

وكذلك الرفع في "أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا" من قوله تعالى: □ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ □⁹⁶⁵،

958-ظ: ابن عقيل -شرح الألفية ج2/1.201.

959 -ابن الحاجب-الكافية(بشرح رضي الدين الاستربادي) ج1/272.

960 -ظ:ابن عقيل - شرح الألفية ج1/246.

961 -المائدة:41.

962 -الراوندي- فقه القرآن- الراوندي ج2/375.

963-العكبري-التبيان ج1/215.

964 - الطوسي - التبيان ج 3 / 522، وانظر: الثعلبي- الكشف والبيان ج 4 / 65+ أبو الليث السمرقندي-

تفسير السمرقندي ج 1 / 413+ العكبري- إملاء ما من به الرحمن ج 1/215.

965 -البقرة:224.

على أنها مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: "أولى"، وذكر أن الزجاج يجيز حذف ما يعلم معناه، قائلاً:

(قال قوم موضعه الرفع على أن يكون التقدير: "أن تبروا وتتقوا فتصلحوا بين الناس أولى"، وحذف أولى لأنه معلوم المعنى أجازة الزجاج)⁹⁶⁶.

وجاء في إعراب القرآن - باب ما جاء في التنزيل من المبتدأ المحذوف خبره - قول الزجاج: (... ومن ذلك قوله: "أن تبروا وتتقوا فتصلحوا بين الناس" أي البر والتقوى أولى، فحذف الخبر)⁹⁶⁷.

وقد أكثر المصنف من تلك المسائل، فمنها:

حذف المبتدأ، بتقدير ضمير⁹⁶⁸.

حذف المبتدأ والخبر، بشرط أمن اللبس، وصحة التقدير⁹⁶⁹.

إضمار الخبر لسبقه بواو الحال⁹⁷⁰.

جواز الإخبار بالمصدر إذا دلّ المبتدأ على العموم أو على الجمع⁹⁷¹.

وهو في هذه المباحث والوجوه ناقل أمين، وقد يختار ما يجده موافقاً لمبناه النحوي.

ب- الفاعل ونائب الفاعل:

966 - الراوندي - فقه القرآن - الراوندي ج 2/231.

967 - الزجاج - إعراب القرآن ج 2/743، ونقله عنه: ابن هشام - المغني ج 1/41.

968 - ظ: الراوندي - فقه القرآن - الراوندي ج 1/430.

969 - ظ: م.ن: ج 1/206.

970 - ظ: م.ن: ج 1/24.

971 - ظ: م.ن: ج 1/64.

الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة "فعل" أو ششبهه وحكمه الرفع، ونائب الفاعل هو ما يقوم مقام الفاعل عند حذفه، ويعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه⁹⁷². من جملة ما أولى له المصنف العناية في تفسيره النظر إلى الفعل ونائبه، ومن ذلك:

ما أورده في مسألة احتمال كون رفع "كَاتِبٌ" على أنه فاعل "يُضَارُّ"، أو أنه نائب فاعل، تفسير قوله تعالى: □ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ □⁹⁷³، حيث قال: ("يُضَارُّ" يحتمل البناء للفاعل والمفعول)⁹⁷⁴. ولم يزد على ذلك.

ما قواه المصنف من القول برفع "تِجَارَةٌ" من قوله تعالى: □ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ □⁹⁷⁵، على أن تكون "كان" تامة لا تحتاج إلى خبر، وتجارة فاعل "تكون"⁹⁷⁶، حيث رجّحه قائلاً.

(وقوله تعالى "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً" من رفع فالمعنى إلا أن يقع، ومن نصب فمعناه إلا أن تكون الأموال تجارة، أي أموال تجارة، وحذف المضاف، ويكون الاستثناء منقطعاً، ويجوز أن يكون التقدير إلا أن تكون التجارة تجارة. والرفع أقوى، لأنه أدل على الاستثناء، فإن التحريم لآكل المال بالباطل على الإطلاق)⁹⁷⁷. ولا دليل على تقييد هذا الإطلاق هنا.

وما أفاده من إمكان إضمار الفاعل الذي تفسره النكرة في الجملة سيّما في باب نعم وبئس، وذلك في تفسير قوله تعالى: □ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ □⁹⁷⁸، حيث قال:

972 -ظ: ابن عقيل- شرح الألفية ج462/1.

973 -البقرة: 282.

974 -الراوندي- فقه القرآن- الراوندي ج407/1.

975 -النساء: 29.

976 -ظ: العكبري- التبيان.

977 -الراوندي- فقه القرآن- الراوندي ج41/2.

978 -البقرة: 271.

(وقوله: "فَنِعْمًا هِيَ" أي نعم شيئاً إبداءها، فما نكرة وهي في موضع نصب، لأنه يفسر الفاعل المضمر قبل الذكر في نعم. والإبداء هو المخصوص بالمدح، فحذف المضاف الذي هو الإبداء وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات، وهو "هي")⁹⁷⁹.

فقوله تعالى " إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ، فجعل "ما" فاعل نعم ويكون معناها الشيء. وهي ضمير الصدقات، على تقدير مضاف محذوف دلّ عليه تبدو أو هو المخصوص بالمدح أي فنعم الشيء إبداءها⁹⁸⁰. وعلى هذا بناء النحويين⁹⁸¹.

2- المنصوبات.

أ- المفاعيل:

قالوا: المفاعيل خمسة، لأن الفاعل لا بد له من فعل وهو المصدر، ولا بد لذلك الفعل من زمان، ولذلك الفاعل من عرض، ثم قد يقع ذلك الفعل في شيء آخر وهو المفعول به، وفي مكان، ومع شيء آخر، فهذا ضبط القول في هذه المفاعيل. اختلفوا في العامل في نصب المفعول على أقوال، ومنه المفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب: توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو عدده، وسمى مفعولا مطلقا لصدق " المفعول " عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له⁹⁸².

وقد حفل كتاب فقه القرآن بجملة من مسائل المفاعيل التي أثارها المصنف، لدى تفسيره لآيات الأحكام، وهي كثيرة، فمنها على سبيل المثال:

979 - الراوندي- فقه القرآن- الراوندي ج2/234.

980 ظ: ابن هشام- أوضح المسالك ج3/280.

981 ظ: الاستربادي- شرح الكافية ج4/243+ ابن هشام- المغني ج2/608+ ابن عقيل- شرح الألفية ج2/161.

982 ظ: ابن عقيل- شرح الألفية ج1/557+ الرازي - تفسير الرازي ج 1 / 54.

ما في بيان وجه انتصاب "كتاب" من قوله تعالى: □ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ... □⁹⁸³، حيث قال:

(وقوله " كتاب الله عليكم " نصب على المصدر من غير فعله، وفيه معناه، كأنه قال حرم الله ذلك كتاباً من الله أو كتب كتاباً. وعن الزجاج أنه نصب على جهة الأمر ، ويكون " عليكم " مفسراً. والمعنى الزموا كتاب الله)⁹⁸⁴.

فبيّن بذلك وجه انتصاب اللفظ، ليمهد لما يبني عليه من تفسير المعنى العام للآية، ليفيد منها حكماً شرعياً.

وكذا في المفعول المطلق المؤكد للفعل من لفظه في تفسير قوله: □ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً □⁹⁸⁵، حيث قال: أن ترتيلاً تأكيد لقوله...⁹⁸⁶.

وكذلك في الاسم المبهم المنتصب بتقديره مصدراً بمعنى المفعول المطلق، في تفسير قوله تعالى: □ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ □⁹⁸⁷، حيث قال: (أن يكون "مَا نَكَحَ" بمنزلة المصدر ، والتقرير ولا تنكحوا نكاح آبائكم...)⁹⁸⁸.

وفي مسألة انتصاب "الشهر" من قوله تعالى: □ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ □⁹⁸⁹، حيث قال:

(وينتصب على أنه ظرف لا على أنه مفعول به، لأنه لو كان مفعولاً به للزم صومه المسافر كما يلزم المقيم، من حيث أن المسافر يشهد الشهر كما يشهد المقيم ، فلما لم يلزم المسافر علمنا أن معناه فمن شهد منكم المصر في الشهر فليصمه أي فليصم جميعه، ولا يكون الشهر مفعولاً به. فان قيل: كيف جاء ضميره متصلاً في قوله "فليصمه" إذا لم يكن الشهر مفعولاً به. قلنا: قد حذف منه المضاف على ما

983 -النساء:24.

984 - الراوندي- فقه القرآن ج88/2، وانظر: الأتباري-الإتصاف ج230/1.

985 -المزمل:4.

986 -ظ: الراوندي- فقه القرآن- الراوندي ج170/1.

987 -النساء:22.

988 -الراوندي- فقه القرآن- الراوندي ج80/2.

989 -البقرة:185.

ذكرنا. وقيل: إن الاتساع وقع فيه بعد أن استعمل ظرفاً، على ما تقدم بيان أمثاله في مواضع⁹⁹⁰.

ويظهر بجلاء للباحث ما رتب المصنف من الأثر على وجه انتصاب اللفظ، لتتم إحدى أهم مقدمات الاستنباط، ليفيد ما يكون حجةً بينه وبين الله تعالى من الحكم الشرعي.

وقضية أعماله لقدرته في بيان المطالب النحوية أثرت كتابه من تلك المسائل، كتعرضه لجواز حذف المفعول به إذا دلّ عليه دليل⁹⁹¹، وحذف المفعولين⁹⁹²، وغير ذلك من المفاعيل⁹⁹³، واقتصر البحث على ما تقدم، لكثرة المسائل وتغايرها في هذا الباب، وفي ما ذكرناه دلالة على ما لم يذكر.

ب- خبر كان الناقصة.

وهي التي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمى المرفوع بها اسماً لها، والمنصوب بها خبراً لها. ويتتبع البحث هنا ما تناوله المصنف من انتصاب خبرها. ومن ذلك:

بيانه في تفسير قوله تعالى: □ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً □⁹⁹⁴، حيث قال أنها ناقصة عاملة خبرها: "فاحشة" ..

وناقش رأي المبرد الذي يقول إن "كان" هنا زائدة، فهو يرى أن هذا غير صحيح، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل ويحدث فساد في المعنى.

وقول المبرد إن كان زائدة غير صحيح ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل.. حيث قرر أن: معناه انه كان فيما مضى أيضاً فاحشة ومقتاً وكان قد قامت الحجة عليهم بذلك في كل من عقد عليها الأب من النساء أنه يحرم على الابن ..

990 - الراوندي- فقه القرآن- الراوندي ج207/1.

991- ظ.م.ن: ج260/1.

992- ظ: م.ن: ج166/1.

993- ظ: م.ن: ج1/165+175+329+400+ج2/194+205+425، وغير ذلك.

994 -النساء:22.

وقوى ما اختاره الجبائي، وهو أن: (تكون السلامة مما قد سلف في الإقلاع عنه...أي: انه "كان فاحشة" دخلت كان لتدل على أنه كان قبل تلك الحال كذا كان كذا فاحشة⁹⁹⁵.

وكذا ما ذكر في كتاب الحدود⁹⁹⁶ من أن "الكلالة" هي خبر كان الناقصة، ومال إليه بعد إيضاح العلة فيه، وذلك عند تفسير قوله تعالى: □ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً □⁹⁹⁷. وبني على ذلك الحكم الشرعي.

ج- نزع الخافض.

يجوز حذف حرف الجر من "أن" في موارد، منها استطالة الصلة⁹⁹⁸. ومن هذه الموارد ما أفاده المصنف، في تفسير قوله تعالى: □ قُلَّا جُنَّاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا □⁹⁹⁹. حيث قال:

(وموضع "أن يتراجعا" خفض عند الخليل، وتقديره في أن يتراجعا، وقال الزجاج موضعه النصب. وموضع أن الثانية نصب بلا خلاف يظن. وإنما جاز حذف "في" من "أن يتراجعا" لطولها بالصلة، ولو كان مصدراً لم يجز)¹⁰⁰⁰. وهذا مما يوضح سمة إطلاعه على الآراء النحوية، وما بذله من جهد معرفي في ذلك.

د-التنازع.

وهو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد¹⁰⁰¹، وجاء من ذلك الباب في الجهد المنهجي للمصنف، عدة مسائل، منها:

ما في تفسير قوله تعالى: □ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ □¹⁰⁰²، إذ ناقش الأقوال في توجيه النصب في "أَرْجُلَكُمْ"، قائلاً:

995 -ظ: الراوندي- فقه القرآن ج2/80+الشريف الرضي-حقائق التأويل/320+ الطوسي-التبيان ج3/155.

996 -ظ: م.ن: ج2/336.

997 -النساء:177.

998 -ظ:الاستربادي- شرح الكافية ج3/26.

999 -البقرة:230.

1000 - الراوندي- فقه القرآن ج2/179.

1001 - ظ: ابن عقيل- الألفية ج2/157.

(وان قيل في القراءة بالنصب في "أَرْجُلُكُمْ": هي معطوفة على قوله "وَأَيِّدِيكُمْ" في الجملة الأولى)¹⁰⁰³
فردّه بقوله:

(إن هذا غير صحيح ، لأنه لا يجوز ان يقول القائل "اضرب زيدا وعمراً وأكرم بكراً وخالداً"، ويريد بنصب خالداً العطف على "زيداً وعمراً" المضروبين، لان ذلك خروج عن فصاحة الكلام ودخول في معنى اللغز، فان أكرم المأمور خالداً فيكون ممثلاً لأمره معذوراً عند العقلاء، وإن ضربه كان ملوماً عندهم. وهذا مما لا محيص عنه)¹⁰⁰⁴

ثم أردف ذلك ببيان القاعدة، قائلاً:

(على أن الكلام متى حصل فيه عاملان - قريب وبعيد - لا يجوز إعمال البعيد دون القريب مع صحة حمله عليه . وبمثله ورد القرآن وفصيح الشعر)¹⁰⁰⁵
وأورد على ذلك أمثلة من القرآن الكريم، وشواهد من شعر العرب.
وبعد بيان ذلك على مختار البصريين، انجر به الكلام إلى بيان مختار الكوفيين¹⁰⁰⁶، فأوضح ما فيه، إلى أن قال:

(فأما من قال: إن قوله "وَأَرْجُلُكُمْ" منصوبة بتقدير واغسلوا أرجلكم كما قال:
مقتلداً سيفاً ورمحاً * وعلفتها تبناً وماءً بارداً)¹⁰⁰⁷
وردّه معللاً:

(فقد أخطأ أيضاً، لأن ذلك إنما يجوز إذا استحال حمله على ما في اللفظ، فأما إذا جاز حمله على ما في اللفظ فلا يجوز هذا التقدير)¹⁰⁰⁸.

1002 - المائدة:6.

1003 - الراوندي- فقه القرآن ج2/1.

1004 - م.ن: ج2/1-22.

1005 - م.ن: ج2/1-22.

1006 - ظ: الأنباري- الإنصاف ج1/83-89+ الاستربادي- شرح الكافية ج1/63+ ج4/137+ الطوسي- لتبيان ج3/455.

1007 - الراوندي- فقه القرآن ج2/22.

1008 - م.ن: ج2/22..

هـ- الحال.

وهو: الوصف الفضلة، المنتصب، للدلالة على هيئة، نحو: "فرداً أذهب" فـ "فرداً": حال، لوجود القيود المذكورة فيه¹⁰⁰⁹.

وقد وردت عدة مسائل من هذا الباب في ما أفاده المصنف عند تفسيره لآيات الأحكام، لا سيما في الجمل التي تكون في موضع الحال:

فمن ذلك ما أورده في تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ □¹⁰¹⁰، في بيان جواز النصب على الحال عطفاً على محل الجملة الحالية، حيث قال:

("وأنتم سكارى" جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال، لأنه لم ينههم عن الصلاة مطلقاً، إنما نهاهم عن السكر الذي لا يفهم معه القول، أي إذا كنتم بهذه الحالة فلا تصلوا، والمراد تجنبوا الصلاة في هذه الحالة)¹⁰¹¹.

واستند إلى جواز عطف لجملة على موضع الحال في الجملة السابقة، إذ قال في "ولا جنباً"، أنه: (إنما نصب على الحال عطفاً على محل "وأنتم سكارى"، أي لا تقربوا مواضع الصلاة من المساجد لا مجتازين في حال السكر ولا مجتازين في حال الجنابة،.... وحذف لدلالة الكلام عليه. وهو الأقوى)¹⁰¹².

ليتم بذلك بين ما يحرم على الجنب، مشيراً إلى ذلك بقوله:

(وبهذه الآية وبالآية التي تقدم ذكرها من المائدة يستدل على تحريم الخمسة الأشياء على الجنب على ما ذكرناه)¹⁰¹³.

وذلك ما عليه الفقهاء من حرمة اللبث في المساجد، ولا مانع من اجتيازها بالدخول من باب و الخروج من باب آخر كما لا مانع من الدخول لأخذ شئ منها¹⁰¹⁴.
فذلك تام صحيح، مؤيد بما ذكره أهل اللغة والتفسير¹⁰¹⁵.

1009 -ظ: ابن عقيل- شرح لألفية ج 625/1.

1010 -النساء: 43.

1011 - الراوندي- فقه القرآن ج 47/1.

1012 - الراوندي- فقه القرآن ج 47/1.

1013 - م.ن: ج 47/1.

1014 -ظ: اليزدي- العروة الوثقى +شرحها: محسن الحكيم- المستمسك ج 47/3+الخوني- الطهارة ج 397/5.

ومن مسائل الحال التي ذكرها المصنف: الحال المفرد¹⁰¹⁶، جواز مجيء المصدر حالاً إذا كان الحال الصريح بمعنى اسم الفاعل¹⁰¹⁷، وجواز مجيء الحال مصدراً مؤولاً¹⁰¹⁸، وذكر الحال الجملة¹⁰¹⁹، ومجيء الحال من الضمير¹⁰²⁰، ومن الظرف¹⁰²¹، وتعدد الحال "أي المركبة"¹⁰²².

و- العطف على المنصوب.

وهو الجمع بين الشيئين في الحكم¹⁰²³.

وقد انضوت مسألة العطف تحت جملة من المسائل ومنها ماسبق الإشارة إليه، كمسألة العطف على محل النصب، في بيان جواز النصب على الحال عطفاً على محل الجملة الحالية، والنصب في "أَرْجُلُكُمْ": هي معطوفة على قوله "وَأَيَّدِيكُمْ" في الجملة الأولى.

فما كان للمعطوف عليه من النصب يلحق المعطوف، وذلك ما يمكن الإفادة منه في استنباط الأحكام، بعد معرفة المحل من حيث النصب أو غيره.

ز- النصب على البدلية.

1015 -ظ: ابن عقيل- شرح لألفية ج2/278+ الطوسي- لتبيان ج3/206-207+ ابن عطية- المحرر الوجيز ج57/2.

1016 -ظ: الراوندي- فقه القرآن- الراوندي ج1/307.

1017 -ظ: م.ن: ج1/369.

1018 -ظ: م.ن: ج2/408.

1019 -ظ: م.ن: ج44/..

1020 -ظ: م.ن: ج1/411.

1021 -ظ: م.ن: ج1/149.

1022 -ظ: م.ن: ج2/98.

1023 -ظ: الجرجاني- التعريفات /84-87"باب العين".

البذل هو: التابع: المقصود بالنسبة، بلا واسطة¹⁰²⁴.

وقد أورد المصنف من ذلك، ما في تفسير قوله تعالى: □ وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ □¹⁰²⁵، في بيان موضع "أَنْ تَبْتَغُوا"، حيث قال:

(وموضع "أَنْ تَبْتَغُوا" نصب على البذل من ما أو على حذف اللام، بأن يكون تقديره لأن تبتغوا)¹⁰²⁶.

متابعاً بذلك من سبقه من المفسرين في إفاداتهم التفسيرية المبتنية على المسائل النحوية¹⁰²⁷.

ح-النصب على القطع.

القطع هو أن يتم المعنى في الجملة السابقة، ويبتدئ كلام مستأنف جديد لا يتعلق من الناحية الإعرابية بما سبق، وقد يرتبط بالمعنى الإجمالي. ولما كان ابتداء الكلام به، فمحله الابتداء، فإذا انتصب افتقر إلى تقدير عامل. ويترتب على ذلك فوائد كثيرة؛ واستنباطات غزيرة. وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات¹⁰²⁸.

ومن ذلك تقدير فعل محذوف، كما أشار المصنف، في بيان عامل النصب في "تَوْبَةً" من قوله تعالى: □ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ □¹⁰²⁹، حيث قال:

1024 -ظ: ابن عقيل - شرح الألفية ج 2 / 247.

1025 - النساء:24.

1026 - الراوندي- فقه القرآن ج110/2.

1027 -ظ: الطوسي-التبيان ج165/3+الطبرسي-مجمع البيان ج58/3+الرازي - التفسير ج46/1.

1028 -ظ: الزركشي-البرهان ج342/1.

1029 -النساء:92.

(ثم قال "تَوْبَةٌ مِنَ اللَّهِ" وهو نصب على القطع، ومعناه رخصة من الله لكم إلى التيسير عليكم بتخفيفه ما خفف عنكم من فرض تحرير رقبة مؤمنة بإيجاب صوم شهرين متتابعين)¹⁰³⁰.

وقد تابع المصنف في ذلك الطوسي في التبيان¹⁰³¹.

ط- النصب على الاستثناء.

المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديرًا، بإلاً وأخواتها، والمنقطع: المذكور بعدها غير مخرج.. وهو منصوب ما اجتمع فيه شرطان : وقوعه بعد – إلا-، وكون الاستثناء في كلام موجب¹⁰³²...
وقد تعرض المصنف إلى بعض موارد في كل مسألة احتاج البيان فيها إلى ذلك، كلُّ بحسبها، فمنها:

بيان محل جملة "عَابِرِي سَبِيلٍ" من قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا □¹⁰³³، حيث قال:

(عَابِرِي سَبِيلٍ، منصوب على الاستثناء ومعنى الآية: لا تقربوا مكان الصلاة، أي المساجد للصلاة وغيرها، كقوله "وَصَلَّوَاتٌ"¹⁰³⁴، أي مواضعها. وهذا أولى مما روي أن معناه لا تصلوا وأنتم سكارى، لأن قوله "إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ" يؤكد الأول، فإن العبور إنما يكون في المواضع دون الصلاة)¹⁰³⁵

فأفاد من بيان نصب "عابري سبيل" على الاستثناء من القرب من الصلاة، أن المراد بالصلاة: مكانها.

1030 - الراوندي- فقه القرآن ج4/241.

1031 -ظ: الطوسي- التبيان ج3/293.

1032 -ظ: الاستربادي- شرح الكافية ج2/75-79.

1033 -النساء:43.

1034 - من قوله تعالى:(... لِهَدَمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَّوَاتٍ وَمَسَاجِدَ..)- الحج : 40.

1035 - الراوندي- فقه القرآن ج1/44.

وبذلك تخلص مما وقع فيه من قال بانتصابه على الحال، وممهدا بذلك للقول بأن الصلاة هنا المسجد، على نحو الاستخدام لقيام القرينة¹⁰³⁶.
وهناك أيضاً موارد أخرى تدرج تحت هذا العنوان¹⁰³⁷.

1036 -ظ: للوقوف على من قال بالنصب على الحال، ومن قال بالنصب على الاستثناء، ظ: الشريف الرضي- حقائق التأويل/343+ الزمخشري- الكشف ج 1/538-529+ الطبرسي - جوامع الجامع ج 1/401،+مجمع البيان ج 3/92+ العكبري-إملاء ما من به الرحمن ج 1/181+ الثعلبي-الكشف والبيان ج 3 / 313+ الواحدي- تفسير الواحدي ج 1/266.
1037 -ظ: الراوندي- فقه القرآن ج 2/407+ ج 1/429 + ج 2/343.

3-المجرورات.

المجرورات: هو ما اشتمل على علم المضاف إليه، مروراً بواسطة حرف، لفظاً، أو تقديرًا، والإضافة مقتضية للجر، كما أن الفاعلية مقتضية للرفع، والمفعولية للنصب¹⁰³⁸.

أ-الجر بالإضافة

الإضافة هي في الكلام على ضربين أحدهما ضم اسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، والآخر هو ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من الأول، فالمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً، أو تقديرًا، مراداً، واختلف في الجار للمضاف إليه، فقليل: هو مجرور بحرف مقدر، وقيل: هو مجرور بالمضاف، وقد يكتسي المضاف من المضاف إليه جملة من أحكامه¹⁰³⁹.

وأشار المصنف إلى ذلك في موارد، منها:

ما في باب الوكالة، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾¹⁰⁴⁰ ، حيث قال:

(وقال تعالى " فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا". و "الفتى" الرجل الشاب، وإنما أضيف إلى موسى لأنه كان يخدمه ويكل هو إليه كثيراً من أموره الدنياوية وموكله فيها، والعرب تسمي خادم الرجل ووكيله "فتاه" وإن كان شيخاً)¹⁰⁴¹.

وهو من باب ضم اسم لاسم، وفيه إشارة إلى اكتساب حكم صحة تصرفه وكالة عنه.

1038 - ظ: الأستراباذي - شرح الكافية ج 2 / 201-204.
1039 - ظ: ابن جني-اللمع في العربية ج80/1+ الأستراباذي - شرح الكافية ج 2 / 201 – 202+ابن عقيل- شرح الألفية ج43/2.
1040 - الكهف : 62
1041 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 389.

ومن أحكام المضاف ما ذكره الاستربادي لدى شرحه على كافية ابن الحاجب، بقوله: (حذف المضاف، إذا أمن اللبس، وجاء، أيضاً، في الشعر مع اللبس)¹⁰⁴²، وهذا ما بنى عليه المصنف وأشار إليه في موارد¹⁰⁴³، منها: ما أفاده من بيان لدى تفسير قوله تعالى: □ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ □¹⁰⁴⁴، حيث قال:

(وقوله تعالى: "الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ" أي أشهر الحج أشهر معلومات، أو الحج حج أشهر معلومات، ليكون الثاني هو الأول في المعنى، فحذف المضاف، أي لا حج إلا في هذه الأشهر)¹⁰⁴⁵.

مفيداً من ذلك حصر الحج في الأشهر المعلومة.

وأشار المصنف إلى حذف المضاف والمضاف إليه¹⁰⁴⁶، وهو الذي قاله أبو علي الفارسي¹⁰⁴⁷، وتناوله المفسرون من بعده¹⁰⁴⁸ -في تقدير "إذا سلمتم ما أتيتم نقده"، أو أتيتم سوقه" بعد "آتيتم" من قوله تعالى: □ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ □¹⁰⁴⁹.

فقد أفاد المصنف تلك البيانات بعد النظر إلى جملة من أقوال السابقين من أهل اللغة والمفسرين.

ب-الجر بالحروف.

1042 - الاستربادي - شرح الكافية ج 2 / 254.

1043 -ظ: الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 281، وج 1/208، 400، 419، 422، 425.

1044 - البقرة : 197.

1045 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 281. ومثله في ج 1/281.

1046 -ظ: م.ن: ج 2/124.

1047 -ظ: العكبري - التبيان في إعراب القرآن ج 1/98، قال: (وقال أبو علي تقديره ما جئتم نقده أو تعجيله كما تقول أتيت الأمر أي فعلته).

1048 -ظ: ابن عطية الأندلسي - المحرر الوجيز ج 313/1 + الطبرسي - مجمع البيان ج 2 / 111 + ابن الجوزي - زاد المسير ج 1 / 243 + أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط ج 2 / 229.

1049 -البقرة" 233.

ذكر المصنف جملة من معاني حروف الجر في آيات الأحكام، والآيات التي استشهد بها في بياناته، كما ظهر لدى تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾¹⁰⁵⁰، فربما قدّر النحويون حرف جر لمن قرأ "وأرجلكم" بالجرّ، عطفاً على "رُءُوسِكُمْ" وأشار المصنف إليه بقوله:

(من قرأها بالجر عطفاً على اللفظ)¹⁰⁵¹.

ثم ناقش من قال بالجر بالمجاورة، وردّها، بما مجمله:

1- لم تتكلم العرب بـ"خرب" إلا ساكناً فإنهم لا يقفون إلا على الساكن، فلا يستشهد به، وذلك في قولهم "جر ضبّ خرب".

2- ما قال الزجاج إن الإعراب بالمجاورة لا يكون مع حرف العطف، وفي الآية حرف العطف الذي يوجب أن يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وما ذكره ليس فيه حرف العطف.

3- إن الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، ولا يلتبس على أحد أن "خرب" صفة جحر لا ضب، وليس كذلك في الآية، لأن الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة.

4- ومن قال القراءة بالجر يقتضي المسح على الخفين. فقوله باطل، لأن الخف لا يسمى رجلاً في لغة ولا شرع، والله أمر بإيقاع الفرض على ما يسمى رجلاً على الحقيقة¹⁰⁵².

وذكر على ذلك شواهد نقضاً وإبراماً، ليتم له إفادة الحكم الفقهي من خلال اللغة.

1050 - المائدة: 6.

1051 - الراوندي- فقه القرآن ج 1 / 18.

1052 - ظ: م.ن: ج 1 / 18-21.

وأشار المصنف إلى تناوب حروف الجر فيما بينها" ، ومن ذلك ما أفاده في مجيء "إلى" بمعنى "مع" لدى تفسير قوله تعالى: □ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ □¹⁰⁵³، حيث قال:

(و"إلى" في الآية بمعنى "مع")¹⁰⁵⁴.

وقد ناقش فيه جملة من أقوال اللغويين في المسألة، ليصل إلى إثبات صحة ما يذهب إليه.

وقد أشار المصنف إلى مجيء بعض حروف الجر زائدة¹⁰⁵⁵، وبعضها للتبعية¹⁰⁵⁶، ومنها ما تأتي لابتداء الغاية¹⁰⁵⁷، أو للتبيين¹⁰⁵⁸، لبيان الجنس¹⁰⁵⁹، وأشار إلى تعلق الفعل بالجار والمجرور¹⁰⁶⁰، وقد يتعلق الجار والمجرور بمحذوف أو بفعل مضمر¹⁰⁶¹، وجواز تقدير حرف الجر وحذفه¹⁰⁶²، وغير ذلك من معاني الحروف بحسب ما تطلبه بيانه التفسيري.

وجدير بالذكر أن المصنف قد أشار إلى حق الباء في التقديم على اللام، وذلك في كلامه حول قوله تعالى: □ أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ □¹⁰⁶³، وقوله تعالى: □ وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِّغَيْرِ اللَّهِ □¹⁰⁶⁴، حيث قال:

-
- 1053 - المائدة: 6.
1054 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 14.
1055 - ظ:م.ن:ج 248/2.
1056 - ظ:م.ن:ج 126/1.
1057 - ظ:م.ن:ج 76/1.
1058 - ظ:م.ن:ج 202/1.
1059 - ظ:م.ن:ج 304/1.
1060 - ظ:م.ن:ج 243/2.
1061 - ظ:م.ن:ج 401/1، 416.
1062 - ظ:م.ن:ج 368/2.
1063 - الأنعام: 145.
1064 - البقرة: 173.

(الأصل ما جاء في سورة البقرة، لأن الباء التي يتعدى بها الفعل بمنزلة جزء منه، تقول ذهب بزيد وأذهبته، وما يتعدى إليه الفعل باللام لا ينتزل منه اللام منزلة الجزء منه، فالباء أحق بالتقديم.. فالأصل ما هو في البقرة)¹⁰⁶⁵.

وذلك مما لم يقف البحث على من أشار إليه ممن سبق الراوندي بهذه الإشارة. ولم يتم للبحث صحة ما قاله المصنف، إذ إن المعنى في "أهل لغير الله به" مغاير لمعنى: "أهل به لغير الله"، فلا يقال أن الأصل ما في هذه السورة دون تلك، وللقرآن أن يتحكم بشؤون العربية مادام لساناً عربياً مبيناً. فيستعمل الصيغ المختلفة، وما استعمله فهو الأصل.

4-المجزومات.

الجزم لغة بمعنى القطع وفي الاصطلاح النحوي: قطع الحركة بالسكون، أو بحذف حرف العلة، وهو مختص بالفعل المضارع المعرب، وهو على ضربين: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو اللام الدالة على الأمر، لم، و لما، وهما للنفي. والثاني: ما يجزم فعلين، وهو: إن، من، و ما، و مهما، و أي، و متى، و أيان، و أينما، و إذ ما، و حيثما، و أنى. وهذه الأدوات - التي تجزم فعلين - كلها أسماء ، إلا " إن، وإذا ما"، فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كلها حروف¹⁰⁶⁶.

فقد ذكر المصنف جملة من مسائل المجزومات، بيد أنه كان يسمي فعل الشرط بالشرط، وجوابه بالجزاء.

يبدأ البحث بذكر لام الأمر الجازمة، ومن ذلك:

ما في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في تفسير قوله تعالى: وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ¹⁰⁶⁷، حيث قال:

("ولتكن": أمر ، لأن لام الإضافة لا تسكن، وتسكين اللام يؤذن أنه للجزم)¹⁰⁶⁸.

وأشار المصنف إلى أن اللام قد تأتي للإشعار بدخول الغائبين تحت عموم الخطاب، وذلك كما في قوله تعالى: وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ¹⁰⁶⁹، حيث قال:

(اللام فيه يجوز أن يكون للأمر، كقراءة من قرأ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا¹⁰⁷⁰ بالتاء. وإنما أورد اللام في أمر المخاطب هنا إشعاراً أن النبي عليه السلام وأمة الحاضرين والغائبين داخلون تحت هذا الخطاب)¹⁰⁷¹.

1066 -ظ: ابن عقيل- شرح الألفية ج2/364-366+ عباس حسن- النحو الوافي ج4/405.

1067 -آل عمران:104.

1068 - الراوندي - فقه القرآن ج1/356.

1069 -البقرة:185.

1070 -يونس:58.

1071 - الراوندي - فقه القرآن ج1/208.

وهذا ما ورد في شرح كافية ابن الحاجب ،حيث قال الاستربادي: (ويجوز على قلة: إدخال اللام في المضارع المخاطب لتقيد التاء: الخطاب واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً، كقوله عليه السلام: "لتأخذوا مصافكم"، وقرئ في الشواذ: " فبذلك فلتفرحوا")¹⁰⁷².

ونذكر موارد كثيرة من المجزومات، مثل: تقدير لام الأمر¹⁰⁷³، ولا الناهية¹⁰⁷⁴، وتقدير الشرط¹⁰⁷⁵، تقدير جواب الشرط¹⁰⁷⁶، وأن شرط الجزاء جملة يوصف بها كما يوصل¹⁰⁷⁷، وجواز ذكر جواب الشرط إذا صح تقدير الشرط¹⁰⁷⁸، إلى غير ذلك.

ولا يتسع البحث لتفصيل القول في ذلك، ويكتفى بالإشارة إلى مواضعها لمن يريد التوسع.

1072 - الاستربادي - شرح الكافية ج 4 / 84.

1073 - ظ: لراوندي - فقه القرآن ج 119/2.

1074 - ظ: م.ن: ج 407/1، ج 184/2.

1075 - ظ: م.ن: ج 421/1، 258، 310.

1076 - ظ: م.ن: ج 58/2.

1077 - ظ: م.ن: ج 401/2.

1078 - ظ: م.ن: ج 97/2.

5-المبنيّات.

المبني ضربان: إما مبني لفقدان موجب الأعراب الذي هو التركيب، وإما مبني لوجود المانع من الإعراب، مع حصول موجب، وذلك المانع : مشابهة الحرف، أو الماضي، أو الأمر¹⁰⁷⁹.
ومما تعرض المصنف لخوضه في تفسير آيات الأحكام، مسائل المبنيّات، ومن ذلك:

أ-الاسم الموصول.

ما في تفسير قوله تعالى: □ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ □¹⁰⁸⁰، حيث أشار الراوندي في بيان معنى "ما" - قائلًا: (فما بمعنى الذي ومن شئ بيانه، . قيل من كل شئ حتى الحنطة والمخيط)¹⁰⁸¹.
فأفاد من إبهام "ما" دلالتها على العموم، وحيث أن "ما" من أدوات العموم دخل تحتها كل غنيمة¹⁰⁸².

وقد تناول المصنف الآيات التي اشتملت على "ما" ليميز بين المصدرية والموصولة والشرطية و "ما" التي للجنس، ليفيد من ذلك ما اشتملت عليه الآيات من أحكام فقهية¹⁰⁸³.

ب- أسماء الإشارة.

ذكر الراوندي مورداً واحداً يمكن يشير إليه البحث، وهو بيان لفظ "أولئك" في قوله تعالى: □ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ □¹⁰⁸⁴، حيث قال: (أولئك: يعني المهاجرين والأنصار)¹⁰⁸⁵.

يعني بذلك أنه اسم إشارة، أشير به إلى المهاجرين والأنصار.

ج-الضمائر.

1079 - ظ:الأسترابادي - شرح الكافية ج 2 / 397.

1080 - الأنفال:41.

1081 - الراوندي-فقه القرآن ج1/258، وانظر:ج1/242-243.

1082 -ظ:العلامة الحلي- منتهى المطلب ج1/184.

1083 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج2/98، 246، 260.

1084 - الأنفال:71.

1085 - الراوندي-فقه القرآن ج2/344.

المضمر و الضمير اسمان لما وضع لمتكلم كأننا أو لمخاطب كأنت أو لغائب كهو أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى وهو الألف و الواو والنون كقوما وقاما وقوموا وقاموا وقمن، وينقسم إلى بارز و مستتر وينقسم البارز إلى متصل، وتنقسم الضمائر إلى ضمائر نصب، ورفع، وجر¹⁰⁸⁶.

أولى المصنف اهتماماً بالغاً بمسائل عود الضمير لدى تفسيره آيات الأحكام وشواهدا، منها على سبيل المثال:

ما قاله في عود الهاء في "أخيه" من قوله تعالى: □ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ □¹⁰⁸⁷ ، حيث قال:

(فالهاء في قوله "من أخيه" يعود إلى أخي المقتول في قول الحسن، وقال الآخرون تعود إلى أخ القاتل)¹⁰⁸⁸.

وما أورده في بيان عود الضمير في "فاجتنبوه" لدى تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجُسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ □¹⁰⁸⁹ ، حيث قال:

(الهاء في قوله "فاجتنبوه" راجعة إلى عمل الشيطان)¹⁰⁹⁰.

ويرى المتتبع انتشار هذه المسائل في ثنايا كتابه وتكثرها بوضوح¹⁰⁹¹.

1086 -ظ: عقيل- شرح الألفية ج 1/88-93+ ابن هشام- أوضح المسالك ج 1/83.

1087 -المائدة: 45..

1088 - الراوندي- فقه القرآن ج 2/399، و الأقوال: ظ: الطبري- جامع البيان ج 2/147-149.

1089 -المائدة: 90.

1090 - الراوندي- فقه القرآن ج 2/277.

1091 -ظ: م.ن: ج 1/49-50، 88، 127، 334، 372، 400، 401، 403، 406، 421، ج 2/184، 246،

262، 399، 400، 402، 418.

6-الأساليب.

أ-القسم.

وأقسمت : حلفت، وأصله من القسماء، وهي الأيمان، تقسم على الأولياء في الدم . والقسم بالتحريك : اليمين، وكذلك المقسم، وهو المصدر مثل المخرج¹⁰⁹².
وقال ابن جني: (اعلم أن القسم ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبر آخر و الحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به ثلاثة وهي الباء والواو والتاء، والأصل في هذا كله أحلف بالله فحذف الفعل تخفيفاً.. في أكثر الأمر)¹⁰⁹³.

أشار المصنف إلى ذلك في موارد¹⁰⁹⁴ منها:

في تفسير قوله تعالى: □ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا □¹⁰⁹⁵، حيث قال:

(وقوله "فيقسمان بالله" أي يحلفان بالله. وقوله "لشهادتنا أحق من شهادتهما" جواب القسم التي في قوله "فيقسمان بالله"، وما اعتدينا فيما قلنا إن شهادتنا أحق من شهادتهما ، إنا إن اعتدينا لمن الظالمين لنفوسنا)¹⁰⁹⁶.

وقد عقب المصنف بعد بيان إعراب الآية ومعناها، قائلاً: (وهذه أصعب آية اعراباً)¹⁰⁹⁷، وهذا ما أشار إليه ابن العربي بقوله:

(وهذه الآية من المشكلات وقد عسر القول فيها على المتبحرين ..وما زلنا مدة الطلب نقرع بابها ونجذب حجابها إلى أن فتح الله تعالى منها بما سردناه لكم وجلوناه عليكم في تسع وثلاثين مسألة)¹⁰⁹⁸.

1092 -ظ: الجوهرى - الصحاح ج 5 / 2010 - 2011.

1093 -ابن جني-اللمع ج1/183-185.

1094 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/417، ج2/207.

1095 -المائدة:106.

1096 - الراوندي-فقه القرآن ج1/426.

1097 -م.ن: ج1/426.

1098 -ابن العربي- أحكام القرآن ج 2 / 230.

ب- الاستفهام.

الاستفهام ما يكون لما يجهله المستفهم أو يشك فيه، فالفاء والهاء والميم علم الشيء، وماقبلها للطلب، وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم، ومنه ما هو لطلب التصديق وأداته "هل"، ومنه ما هو لطلب التصور وله باقي أدوات الاستفهام، وكثيراً ما يراد بالاستفهام غير طلب الفهم مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن¹⁰⁹⁹.

أشار المصنف للاستفادة من مغزى الآية ببيان معنى حرف الاستفهام، فذكر، مثلاً "هل" في قوله تعالى: □..فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ..□¹¹⁰⁰، حيث قال: (وقوله تعالى "فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ" صيغته الاستفهام ومعناه النهي، وإنما جاز ذلك لأنه إذا ظهر قبح الفعل للمخاطب صار في منزلة من نهي عنه، فإذا قيل له أنفعله بعد ما قد ظهر من أمره، صار في محل من عقد عليه بإقراره)¹¹⁰¹. حيث أوضح مجيء الاستفهام بمعنى النهي.

كما أشار إلى مجيئها لأغراض متعددة، كما في قول الله تعالى: □وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ□¹¹⁰²، إذ قال:

(وحرف الاستفهام إنما أوردته إعلماً بأن الإكراه ممكن)¹¹⁰³.

1099-ظ: أبو هلال العسكري - الفروق اللغوية / 48+ابن فارس-مقاييس اللغة ج4/457+ التفتازاني- مختصر المعاني /135.

1100 -المائدة:91.

1101 - الراوندي-فقه القرآن ج2/278.

1102 - يونس : 99.

1103 -فقه القرآن - القطب الراوندي ج 1 / 345.

7-التوابع.

التابع هو: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، وهو فضلة في الكلام يمكن الاستغناء عنها، وإنما يؤتى بها للتوضيح، أو للتفسير، أو للتخصيص¹¹⁰⁴.

ومنها:

أ-الصفة:

وهي: التابع ، المكمل متبوعه: ببيان صفة من صفاته¹¹⁰⁵.

قال المصنف لدى بيان رجوع صفة الهدى، في قوله تعالى: □ ..هَذِيَّا بَالِغَ الْكَعْبَةِ □¹¹⁰⁶، (وقوله "هديا" أي يهديه هدياً، و "بالغ الكعبة" صفة. والهدي يجب أن يكون صحيحاً بالصفة التي تجري في الأضحية)¹¹⁰⁷.

وذكر عدة موارد لاستخدامات الصفة، كعطف صفة على صفة والموصوف واحد، في تفسير قوله تعالى: □ ..وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ □¹¹⁰⁸،

راداً على قول من قال بعدم اختصاص بني هاشم، وإنما يتناول من كان بهذه الصفات، وذلك: (لأن الشيء لا يعطف على نفسه)¹¹⁰⁹، معللاً ذلك بقوله: (ضعيف وذلك غير لازم، لأن الشيء وإن لم يعطف على نفسه فقد يعطف صفة على أخرى والموصوف واحد)¹¹¹⁰.

وذلك ما جاء عند المرتضى في الانتصار¹¹¹¹.

ويجد المتتبع سعة إطلاع المصنف على تلك الموارد من خلال ما أفاده في تفسيره وشواهد¹¹¹².

ب- التوكيد:

1104- ظ: ابن عقيل -شرح الألفية ج 2 / 190-191.

1105 -ظ:م.ن: ج 2 / 190-191.

1106 -المائدة:95.

1107- الراوندي- فقه القرآن ج 1 / 309.

1108 -الأنفال:41.

1109 - ابن هشام-قطر الندى/296.

1110 - الراوندي- فقه القرآن ج 1 / 309.

1111 -ظ: المرتضى-الانتصار/226.

1112 -ظ: الراوندي- فقه القرآن ج 1 / 74، 309، 310، ج2/84.

التوكيد قسمان أحدهما التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به، والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين : أحدهما : ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وله لفظان: النفس، والعين، والثاني ما يرفع عدم إرادة شمول، والمستعمل لذلك: كل، وكلا، وكلتا، وجميع...¹¹¹³ .

أشار المصنف إلى تكرار لفظ المحيض في قوله تعالى: □ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَى فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ.. □¹¹¹⁴، يفيد التوكيد، حيث أنه كان يمكن الاستغناء عنه بالضمير، فكان ذلك توكيدا لفظياً، يشعر بجسامة الأمر، وللمبالغة في النهي عنه، حيث قال:

(ولو قال "فاعتزلوا النساء فيه" لكان كافياً، وإنما ذكر في المحيض إيضاحاً وتوكيداً وتفخيماً)¹¹¹⁵ .

ومن باب التوكيد المعنوي ما أشار إليه في تفسير قوله تعالى: □ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ.. □¹¹¹⁶، من أن "رجلين" توكيد لثبوت الشهادة للشهيدتين الذكرين، وأنها الأصل في الشهادة، وذلك بقوله:

(ولو قال "فإن لم يكونا لكفى من ذكر الرجلين" ، لكنه أعاد ذكر الرجلين توكيداً وتنبيهاً)¹¹¹⁷ .

ولم يتوسع المصنف في الإشارة إلى موارد التوكيد في "فقه القرآن".

1113 - ظ: ابن عقيل - شرح الألفية ج 2 / 214.

1114 - البقرة: 22.

1115 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 53.

1116 - البقرة: 282.

1117 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 400.

ج- البذل.

وهو: التابع المقصود بالنسبة، بلا واسطة، وهو على أربعة أقسام: الأول: بدل الكل من الكل، وهو البذل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى. الثاني: بدل البعض من الكل. الثالث: بدل الاشتغال، وهو الدال على معنى في متبوعه. الرابع: البذل المبين للمبدل منه، وهو على قسمين، أحدهما: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء، الثاني: مالا يقصد متبوعه، بل يكون المقصود البذل فقط، وإنما غلط المتكلم، فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان¹¹¹⁸.

وقد ذكر الراوندي مسائل من البذل مفيداً منها بعض الإفادات، منها: عند تفسير قوله تعالى: □ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ □¹¹¹⁹، حيث قال:

(وقوله "مَتَاعًا لَّكُمْ" مصدر، بدل قوله "أَجَلٌ لَّكُمْ" على أنه قد متعكم متاعاً، أي منفعة للمقيم والمسافر)¹¹²⁰. إلى غير ذلك من هذه الموارد¹¹²¹.

ويرى المتتبع أن المصنف قد بذل جهداً ملحوظاً، في استقصاء حالات الأعراب وغيرها من المسائل النحوية التي تتعلق ببيان مراد الله تعالى في آيات الأحكام، وما يتعلق بالآيات التي استشهد به في مقام بياناته واحتجاجاته، متتبّعاً أقوال علماء اللغة والمفسرين، مناقشاً بعضها، ومعتماً بعضها، ليصل بذلك إلى الغاية في استنباط الحكم الفقهي، بعد البيان التفسيري في تلك الآيات.

1118 -ظ: ابن عقيل- شرح الألفية ج2/247-249.

1119 -المائدة: 96.

1120 - الراوندي- فقه القرآن ج2/245.

1121 -ظ: م.ن: ج1/328، 420.

د-العطف.

في اللغة: الميل¹¹²².

واصطلاحاً: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وهو إما ذو بيان، أو نسق، و عطف النسق، وهو: التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف، وعطف البيان هو: التابع، الجامد، المشبه للصفة في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله¹¹²³.

تعرض المصنف لجملة من أحكام العطف التي تطلبها بيان بعض آيات الأحكام أو شواهدا، فمن ذلك:

ما ذكره من بيان العطف في قوله تعالى: □ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ □¹¹²⁴، حيث قال:

(وقوله " أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا " عطف بيان "لأَيْمَانِكُمْ" ، أي للأمر المحلوف عليها التي هي البر والتقوى والإصلاح بين الناس)¹¹²⁵.

وما استعرض المصنف من المناقشة في بيان العطف، في قوله تعالى: □ وَحُورٌ عِينٌ □¹¹²⁶ ، حيث قال:

(وأما قوله " وَحُورٌ عِينٌ " - أحدهما : أن يكون عطفاً على قوله □ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مُخَلَّدُونَ*بَأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ □¹¹²⁷، إلى قوله " وَحُورٌ عِينٌ"، فهو عطف على "أَكْوَابٍ". وقولهم إنه لا يطاق إلا بالكأس، غير مسلم، بل لا يمتنع أن يطاق بالهور العين كما يطاق بالكأس، وقد ذكر في جملة ما يطاق به الفاكهة واللحم. والثاني: انه لما قال □ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ* فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ □¹¹²⁸

1122 -ظ: الجوهري-الصحيح ج4/1405.

1123 -ظ: الأستراباذي - شرح الكافية ج 2 / 218+331.

1124 -البقرة:224.

1125 - الراوندي-فقه القرآن ج2/243.

1126 -الواقعة:22.

1127 -الواقعة:17-18.

1128 -الواقعة:12-13.

عطف بقوله "وَحُورٌ عَيْنٌ"، على جَنَّاتِ النَّعِيمِ، فكأنه قال هم في جنات النعيم وفي مقاربة أو معاشرة حور عين - ذكره أبو علي الفارسي¹¹²⁹.

وقد أولى المصنف كثيرَ عنايةٍ بمثل هذه الموارد¹¹³⁰، لدخالتها في المعنى المراد من آية الحكم أو الآية المستشهد بها لآية الحكم، ليفرغ وسعه في استنباط الحكم الشرعي، ليكون حجةً بينه وبين الله تعالى.

1129 - الراوندي-فقه القرآن ج21/1، والمسألة وردت عند أبي علي الفارسي-الحجة ج20/4-21 .
1130 - ظ:م.ن: ج17/1، 17، 21، 31، 36، 46، 58، 71، 181، 214، 243، 259، 260، 279، 312، 315، 335، 352، 367، 421، ج86/2، 243، 267.

8-المفردة اللغوية في "فقه القرآن".

أ-بيان معنى مفردة مؤيداً بوردها بذلك المعنى في آية أخرى.

ب-حمل معنى مفردة على العرف اللغوي الطارئ وبيانه بما ورد عن المعصوم.

ج-بيان معنى لفظ مؤيداً بما ورد عن الصحابي.

د-بيان معنى مفردة في اللغة.

هـ-بيان المختار في معنى مفردة مختلف فيها.

و-التمسك بقول أهل اللغة في بيان مفردة.

توطئة:

لقد حذب المفسرون بالرجوع إلى اللغة ومعاجمها واستعمالاتها لكشف معاني كثير من الألفاظ القرآنية، وذلك أن القرآن بزل بلغة العرب. فكان هذا الرجوع إلى اللغة ضرورة لا مناص منها عندما لا يوجد نصّ يفسر تلك المفردات التي قد يشكل فهمها لأول وهلة، لولا النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب والتي توصل إلى فهم النص القرآني أو بيان إجماله مما اتضح من معناها في آية أخرى، أو مما أفاده الصحابة من أهل اللسان، أو من قول أئمة اللغة أو الإفادة من تركيب تلك المفردة، أو من النظر إلى استعمالاتها في كلام العرب، أو بانضمام بعض ذلك إلى بعض. وذلك ما ظهر في منهج الراوندي، حيث بذل مزيد عناية بذلك. وقد اضطم هذا البحث على جملة أمور، حاول البحث تسليط الضوء عليها كنموذج لكل جزئية من الجزئيات التي يكون تمام الموضوع بمجموعها. وهي:

أ-بيان معنى مفردة مؤيداً بوردها بذلك المعنى في آية أخرى.
وذلك ما أفاده المصنف في بيان معنى الباغي في باب "أحكام الباغي"، حيث قال:

("الباغي" هو من قاتل إماماً عادلاً، يجب جهاده على كل من يستنهضه الإمام، ولا يجوز قتالهم إلا بإذنه.
وأصل الباغي في اللغة الطلب، قال تعالى □ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ □ (1131..) 1132.
وبغى الرجل الخير والشر وكل ما يطلبه بغاء وبغية وبغى، مقصور. وقال بعضهم: بغية وبغى. والبغية: الحاجة. بغى الرجل حاجته أو ضالته يبغيها بغاء وبغية وبغاية إذا طلبها 1133.
قيل في معناه ثلاثة أقوال:

1131 -البقرة:173.
1132-الراوندي-فقه القرآن ج1/363.
1133 -ظ:ابن منظور-لسان العرب ج14/76.

غير باغ اللذة .

غير باغ في الإفراط .

غير باغ على إمام المسلمين.

وأشكل على الأخير بأنه لا يسوغ، لأنه تعالى لم يباح لأحد قتل نفسه بل حظر عليه ذلك، والتعريض للقتل قتل في حكم الدين، ولأن الرخصة إنما كانت لأجل المجاعة المتلفة، لا لأجل الخروج في طاعة، وفعل إباحة.

ورد بأنه غير صحيح لأن من بغى على إمام عادل فأدى ذلك إلى تلفه، فهو المعرض نفسه للقتل، كما لو قتل في المعركة، فإنه المهلك لها، فلا يجوز لذلك استباحة ما حرم الله، كما لا يجوز له أن يستبقي نفسه بقتل غيره من المسلمين، وما قاله من أن الرخصة لمكان المجاعة، لا يسلم إطلاقه، بل يقال: إنما ذلك للمجاعة التي لم يكن هو المعرض نفسه لها، فأما إذا عرض نفسه لها، فلا يجوز له استباحة المحرم، كما قلنا في قتل نفس الغير، ليدفع عن نفسه القتل.

وأصل البغي : الطلب من قولهم : بغى الرجل حاجته يبغيها بغيا¹¹³⁴ .

وورد في ذلك المعنى روايات عن أهل البيت وهي المتبعة، فمنها ما رواه الكليني بسنده: (عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: "فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ" قال : الباغي الذي يخرج على الإمام والعادي الذي يقطع الطريق لا تحل له الميتة)¹¹³⁵ .

وما رواه الصدوق بسنده عن (حدثنا سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد، عن البزنطي، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: "فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ" قال: الباغي: الذي يخرج على الإمام، والعادي: الذي يقطع الطريق، لا يحل لهما الميتة)¹¹³⁶ .

1134 -ظ: الطوسي- التبيان ج 2/86-87.

1135- الكليني - الكافي ج 6 / 265.

1136- الصدوق - معاني الأخبار / 213 - 214.

ب-حمل معنى مفردة على العرف اللغوي الطارئ وبيانه بما ورد عن المعصوم.

جاء ذلك في باب "ذكر المراقبة: عند استشهاده بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾¹¹³⁷ ، حيث قال:

(وينبغي أن يحمل قوله تعالى "وَرَابِطُوا" على المراقبة، لأنه العرف وهو الطارئ على أصل وضع اللغة، ويحمل على انتظار الصلوات، لما روي عن علي عليه السلام في الآية، أي رابطوا الصلوات واحدة بعد واحدة، أي انتظروها، لأن المراقبة لم تكن حينئذ، والمعنى اصبروا على تكاليف الدين في الطاعات وعن المعاصي)¹¹³⁸.

وذلك ما ذكره الطوسي¹¹³⁹.

والرباط في اللغة: من "ربط" : ربط الشيء يربطه ويربطه ربطاً، فهو مربوط وربيط: شده. والرباط: ما ربط به، والجمع ربط، وربط الدابة يربطها ويربطها ربطاً وارتبطها. وفلان يرتبط كذا رأساً من الدواب، ودابة ربيط: مربوطة. والمربط والمربطة: ما ربطها به. والمربط والمربط: موضع ربطها¹¹⁴⁰.

لما كان نزول هذه الآية قبل المراقبة، فيتضمن معنيين المراقبة بالمعنى اللاحق للآية، والمعنى الذي أشار إليه أمير المؤمنين فيما رواه القاضي النعمان قائلاً: (وعن علي صلوات الله عليه أنه قال: انتظار الصلاة بعد الصلاة أفضل من الرباط)¹¹⁴¹.

حيث لا منافاة في دلالة على أكثر من معنى بالدلالة التضمنية، وقول أمير المؤمنين a متبع فهو نفس الرسول h ووصيه، وقوله حق.

ج-بيان معنى لفظ مؤيداً بما ورد عن الصحابي.

1137 - آل عمران: 200.

1138 - الراوندي-فقه القرآن ج 1/ 333.

1139 - ظ: الطوسي-التبيان ج 3/ 95.

1140 - ظ: ابن منظور- لسان العرب ج 7 / 302.

1141 - النعمان - دعائم الإسلام ج 1 / 148.

وذلك في بيان معنى لفظ "التفت" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾¹¹⁴²، حيث قال:

("ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ" فالتفت مناسك الحج من الوقوف والطواف والسعي ورمي الجمار والخلق بمنى والإحرام من الميقات. عن ابن عباس التفت جميع المناسك)¹¹⁴³.

وذلك ما قاله الطوسي في التبيان¹¹⁴⁴.

ويجدر بالذكر ما قال الأزهري في كتاب تهذيب اللغة، قائلاً: (التفت في كلام العرب لا يعلم إلا من قول ابن عباس)¹¹⁴⁵.

وذلك يدل على فهم الصحابة من العرب ما جاء في القرآن الكريم من مفردات.

د-بيان معنى مفردة في اللغة.

("الغسل" في اللغة إجراء الماء على الشيء على وجه التنظيف والتحسين وإزالة الوسخ عنه ونحوها)¹¹⁴⁶.

قال ابن فارس: (غسل: الغين والسين واللام أصل صحيح يدل على تطهير الشيء وتنقيته)¹¹⁴⁷.

وأخذ المفسرون والفقهاء هذا المعنى وذكروه في كتبهم، بأنه: إجراء الماء على التنظيف والتحسين¹¹⁴⁸.

هـ-بيان المختار في معنى مفردة مختلف فيها.

1142 -الحج:29.

1143 -الراوندي-فقه القرآن ج1/287.

1144 -ظ:الطوسي- التبيان ج7/310-311.

1145 -الأزهري- تهذيب اللغة ج14/191.

1146 -الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 19.

1147 - ابن فارس - مقاييس اللغة ج 4 / 424.

1148 -ظ:المرتضى-رسائل المرتضى ج3/170+العلامة الحلي-المختلف ج1/424+العيني-عمدة القاري-

ج418/2...ومن المفسرين: الجصاص-أحكام القرآن ج2/418+القرطبي-تفسير القرطبي ج6/83.

وذلك في بيان معنى "الكلالة" في قوله تعالى: □ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ
 كَلَالَةً □¹¹⁴⁹، فبعد أن ذكر الخلاف في ذلك مستعرضاً الأقوال، قال:
 (وعندنا أن الكلالة هم الأخوة والأخوات فمن ذكره الله في هذه الآية هو من كان من
 قبل الأم ... وأصل الكلالة الإحاطة، ومنه "الإكليل" لاحاطته بالرأس، والكلالة
 لإحاطتها بالنسب الذي هو الولد والوالد ... وهذا الاسم تعرفه العرب وتخبر به عن
 جملة النسب والوراثة)¹¹⁵⁰.
 وذلك ما تساعد عليه اللغة¹¹⁵¹، وذكره الطوسي بنصه¹¹⁵². وعليه الإمامية¹¹⁵³.

و- التمسك بقول أهل اللغة في بيان مفردة.

وذلك في بيان لفظ الصعيد وعدم شموله لغيره كالنورة والزرنيخ، حيث أشار
 المصنف إلى ذلك في تفسير قوله تعالى: □ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا □¹¹⁵⁴، قائلاً:
 (الصعيد: وجه الأرض من غير نبات ولا شجر...) ¹¹⁵⁵.
 قال المفيد: (الصعيد بإجماع أهل اللغة ما علا وجه الأرض من التراب.
 فخالف النعمان هذا النص، وقال: للإنسان أن يتيمم بالنورة والزرنيخ وأشباههما، مما
 لا يقع عليه اسم الصعيد في اللغة التي نزل بها القرآن، ولم يحتشم من إظهار الخلاف
 على الله عز وجل، والرد لما تضمنه حكم القرآن)¹¹⁵⁶.
 وقال الحكيم: (كما هو المشهور، كما في الجواهر وعن غيرها، بل عن
 الخلاف ومجمع البيان: الإجماع عليه. ويدل عليه إطلاق الكتاب بناء على أن الصعيد
 اسم لمطلق وجه الأرض - كما هو المشهور بين أهل اللغة. وعن المنتهى والنهاية:

1149 -النساء:12.

1150 - الراوندي - فقه القرآن ج 2 / 336 - 337.

1151 -ظ:ابن فارس-مقاييس اللغة ج5/121+ الجوهرى-الصحاح ج5/1811+ابن منظور-لسان العرب
 ج11/592.

1152 -ظ:الطوسي-التبيان ج3/135.

1153 -ظ:الطوسي-الخلاف ج4/34+ابن ادریس-السرائر ج3/262+ علي بن محمد القمي-جامع الخلاف
 والوفاق/406.

1154 -النساء:43.

1155 - الراوندي-فقه القرآن ج1/36.

1156 -المفيد- المسائل الصاغانية/116.

نسبته إليهم. وعن الزجاج: " لا أعلم اختلافا بين أهل اللغة في ذلك". قال في المعتبر:
"والصعيد هو وجه الأرض بالنقل عن فضلاء اللغة ذكر ذلك الخليل وثعلب عن ابن
الأعرابي¹¹⁵⁷.

وذلك ما عليه الإمامية¹¹⁵⁸، خلافاً لمن تعسف في جعل مصاديق أجنبية تحت
مفهوم لا يصدق عليها بجلاء. حيث أن القول بدخول غير ما هم من وجه الأرض لا
تساعد عليه اللغة، بل هو خلاف إجماعهم¹¹⁵⁹.

ومما يلحظ المنتبِع أن المصنف أشار إلى أغلب المفردات التي وردت في
الآيات، أو في ما جاء في تعريفاته صدر الأبواب، مفيداً في ذلك بيان المفردة أو
الخلاف فيها أو بيان المختار لدلالة قرينة عليه¹¹⁶⁰.

1157 -محسن الحكيم-المستمسك ج4/375.

1158 -ظ: المرتضى-الناصرية/153+الطوسي-النهاية/49+ابن البراج-المهذب ج1/31+المحقق-المعتبر
ج1/372-376+العلامة الحلي-التذكرة ج2/174+الشهيد الأول-الذكري ج1/177+العالمى-مفتاح الكرامة
ج4/378+الخوئي-الطهارة ج10/32.. ومن المفسرين: الطوسي-التبيان ج3/207+الطبرسي-مجمع البيان
ج3/92+جوامع الجامع ج1/402.

1159 -ظ: الخليل-العين ج1/290+ابن فارس-مقاييس اللغة ج3/287+ابن دريد-الجمهرة ج2/654+ابن
منظور-لسان العرب ج3/254+515+542.

1160 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/19، 35، 36، 41، 42، 44، 56، 59، 69، 80، 82، 86، 100، 105،
129، 193، 195، 198، 212، 264، 274، 280، 287، 295، 317، 318، 324، 333، 348، 356،
357، 363، 389، 406، 423، ج2/59، 61، 75، 101، 245، 333، 336....

قضايا الصرف في "فقه القرآن".

توطئة.

1- تصريف الأفعال.

2- تصريف الأسماء.

أ- الاشتقاق.

ب- معاني الصيغ.

ج- المثنى والجمع.

3- التغليب.

4- الإدغام.

تعريف:

التصريف هو عبارة عن علم يُبحث فيه عن بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك، ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال، فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها¹¹⁶¹.

وقد تناول المصنف المسائل الصرفية دون تبويب حيث أن همه التفسير واستنباط الأحكام، فقد فصل القول في بعضها، وأشار إلى بعضها إشارة، حيثما احتاج البيان إلى ذلك التفصيل، أو تلك الإشارة.

فقد كُشف من خلال التتبع جملة من المسائل الصرفية. وسيورد البحث شواهد من ذلك، على النحو الآتي:

1- تصريف الأفعال.

تعرض المصنف إلى بيان بعض الأوزان الصرفية للفعل، ليقف على المراد من ذلك وما يؤول إليه من المعنى العام في الآيات التي ذكرها، ومن ذلك: ما أفاده في بيان "لا تضار" من قوله تعالى: \square لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا \square 1162، حيث قدر له تقديران:

أحدهما: (- لا تُضَارَّر - ما لم يسم فاعله) 1163.

ليفيد من ذلك أن:

(لا ينزع الولد منها ويسترضع امرأة أخرى مع إجابتها إلى الرضاع بأجرة المثل) 1164

والثاني: (إنَّ وزنه تفاعل، أي لا تُضارَر والدَة بولدها) 1165

مفيداً من ذلك، أنه:

(لا تترك المطلقة إرضاع ولدها غيضاً على أبيه فتضر بولدها) 1166.

وأورد الراوندي جملة من المسائل الصرفية المتعلقة بالأفعال، كاللزوم والتعدي، والتعدي إلى مفعولين، وإلى الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد منهما، والمضعف والمهموز، وغيرها 1167.

1162 -البقرة:233.

1163 - الراوندي-فقه القرآن ج2/121.

1164 - م.ن: ج2/121.

1165 - ا.م.ن: ج2/121.

1166 - م.ن: ج2/121.

1167 -ظ: م.ن: ج1/35، 56، 56، 59، 77، 100، 107، 165، 172، 193، 195، 317، 318، 322،

422، 427، 430، ج2/45، 61، 156، 181، 217، 220، 223، 422.

2-تصريف الأسماء.

أ-الاشتقاق:

وهو اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه على الأصل، أو هو أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيأة تركيب لهما، ليبدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلافاً حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب .

1168 .

وذكر المصنف من هذا الباب عدة مسائل، منها مثلاً:

في تفسير قوله تعالى: □ وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ □¹¹⁶⁹، في بيان اشتقاق "الضاربة" و "القراض"، حيث قال:

(واشتقاقها من الضرب في المال والتقليب، واشتقاق القراض من القرض)¹¹⁷⁰.

ومن ذلك جملة كثيرة، مبنوثة في كتابه "فقه القرآن"¹¹⁷¹.

ب-معاني الصيغ.

وفي معرض بياناته تعرض المصنف إلى جملة من اصيغ والأوزان، فمن ذلك:

ما أفاده من بيان وزن "الجزية"، وذلك أبان تفسير قوله تعالى: □ ..حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ □¹¹⁷²، حيث قال:

(وقيل: الجزية عطية عقوبة مما وظفه رسول الله على أهل الذمة، وهي على وزن جلسة وقعدة لنوع من الجزاء)¹¹⁷³.

1168 -ظ: العكبري- مسائل خلافة ج74/1+ الحملاوي-شذى العرف/68.

1169 -المزمل:20.

1170 - الراوندي-فقه القرآن ج67/2.

1171 ظ:م.ن: ج13/1، 19، 36، 41، 51، 69، 76، 80، 82، 84، 105، 129، 129، 153، 336، 357،

ج38/2، 102، 111، 192، 262.

1172 -التوبة:29.

وقوله: "قل" إشارة لما قاله الشيخ الطوسي في تبيانه¹¹⁷⁴.
وذكر الراوندي عدة موارد¹¹⁷⁵ من بيان الصيغة، وما جاء منها على وزن
"أفعل"، وبيان المصدر واسم المصدر، ليفيد منها المراد، ويستتبط الحكم الفقهي.

ج- المثنى والجمع.

أشار المصنف في مناسبات كثيرة من بياناته إلى حالات التثنية والجمع وأبدى
حسّاً لغوياً وذوقاً عربياً، في تلك الموارد، فمنها:

ما أشار إليه لدى بيان معنى "الرّهان" في قوله تعالى: ﴿رَهَانٌ
مَقْبُوضَةٌ﴾¹¹⁷⁶، حيث قال:

(والرُّهْنُ والرّهان كلاهما جمع، واحدهما رَهْنٌ، كجبل وجبال وسقف
وسُقف، ولا يعرف في الأسماء فَعْل وفُعل غير هذين. ولو قلنا الرهن جمع الجمع
- لأن فعلا وفعالا كثير - لكان أقيس)¹¹⁷⁷.

وذلك ما قاله أبو عبيدة، في مجاز القرآن¹¹⁷⁸.

وقد أفاد المصنف عدة مسائل من بيان التثنية والجمع¹¹⁷⁹.

1173 - الراوندي-فقه القرآن ج3/1.343.

1174 -ظ: الطوسي-التبيان ج5/203.

1175 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/36، 42، 206، 288، 304، 343، 406، 425، ج2/230، 242، 271، 337.

1176 -البقرة:283.

1177 -الراوندي-فقه القرآن ج2/59.

1178 -ظ: أبو عبيدة-مجاز القرآن 84.

1179 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/98، 109، 140، 295، 356، 404، ج2/10، 99، 120، 189، 264، 274، 275، 287، 288، 233.

3- التغليب.

التغليب: أن يجتمع شيئان فيجربى حكم أحدهما على الآخر، ويطلق عليه الملحق بالمتنى، وتقول جمهرة النحاة: كان العرب يرجحون الأهم ويغلبونه بإجراء التنثية على لفظة واحدة، ثم يجعلونه معنى للمتنى شاملاً لهما معاً، منطبقاً عليهما، فهو ليس متنى حقيقة¹¹⁸⁰.

تعرض المصنف إلى مسألة التغليب في ثنايا بياناته، مفيداً منها شمول أفراد المخاطبين من كلا الجنسين، وإن وقع الخطاب لجنس المَغْلَب، ومن ذلك شمول الحكم في الآيات القرآنية للذكور والإناث، وإن كان الخطاب متوجهاً لفظاً إلى جنس الذكور، كما أشار الراوندي إليه، لدى تفسير قوله تعالى: □ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ □¹¹⁸¹، حيث قال:

(وانما قال "المتطهرين" ولم يذكر المتطهرات لأن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا فالغلبة للمذكر)¹¹⁸².

كما أشار لذلك في أكثر من مناسبة¹¹⁸³.

1180 -ظ: ابن هشام- معنى اللبيب ج 2 / 660+عباس حسن -النحو الوافي ج1/118.

1181 -البقرة:222.

1182 - الراوندي-فقه القرآن ج1/57-58.

1183 - ظ:م.ن: ج1/8، 89، ج2/70، 226، 334.

4- الإدغام.

وهو لغة الإدخال.

واصطلاحاً: إتيان حرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما، ويقع في المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين¹¹⁸⁴.

ولما كان معرفة الإدغام مما له الأثر في فهم الخطاب، تعرض له المفسرون في عدة موارد، وكذا درج الراوندي، متعرضاً لذلك، كما في تفسير قوله تعالى: □إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا□¹¹⁸⁵، حيث قال:

(إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا "معناه يتصدقوا... فأدغمت التاء في الصادر لقرب مخرجهما)¹¹⁸⁶.

كما أشار إلى ذلك في غير مورد¹¹⁸⁷.

اقتضى البيان التفسيري والفقهي، للتعرض إلى كثير من هذه الموارد وهي كثيرة جداً، إلا أن البحث اقتصر على شواهد من ذلك. وهناك بعض المسائل الصرفية التي أغفلها المصنف لعله لم يَرِ مناسبة لذلك.

1184 -ظ: ابن عقيل -شرح الألفية ج2/586+الحملوي- شذى العرف 123.

1185 -النساء: 92.

1186 الراوندي-فقه القرآن ج2/409.

1187 -ظ: م.ن: ج1/32، 55، وغيرها.

قضايا البلاغة العربية في فقه القرآن.

توطئة.

أ-مباحث علم المعاني.

1- الخبر و الإنشاء.

2- التقديم والتأخير.

3-الفصل والوصل.

ب-مباحث البيان العربي.

1-الحقيقة والمجاز.

2-التشبيه.

3-الاستعارة.

4-الكناية.

توطئة:

والبلاغة: الفصاحة. والبلغ البليغ من الرجال. ورجل بليغ وبلغ: حسن الكلام فصيح يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه، والجمع بلغاء، وقد بلغ، بالضم، بلاغة أي صار بليغاً، وبلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً: وصل وانتهى، وأبلغه هو إبلاغاً هو إبلاغاً وبلغه تبليغاً، وتبلغ بالشيء: وصل إلى مراده، وبلغ مبلغ فلان ومبلغته. والفصاحة: البيان، فصح الرجل فصاحة، فهو فصيح من قوم فصحاء وفصاح وفصح، قال سيبويه: كسروه تكسير الاسم نحو قضيب وقضب، وامرأة فصيحة من نسوة فصاح وفصائح. تقول: رجل فصيح وكلام فصيح أي بليغ، ولسانه فصيح أي طلق¹¹⁸⁸.

والبلاغة في الاصطلاح: (يميل أكثر البلاغيين إلى أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو مناسبة المقال للمقام. وعلى هذا فالتمايز بين الفصاحة والبلاغة يرجع إلى الأصل اللغوي، وإلا فإن الكلمة بليغة وفصيحة في آن واحد دون التميز بينهما بوصف البلاغة فناً يوصف به الكلام والمتكلم دون الكلمة المفردة، وكون الفصاحة فناً يوصف به الكلام والمتكلم والكلمة)¹¹⁸⁹.

ولقد كان القرآن الكريم ثروة بلاغية لا تنفد، ومعين لغوي، لا ينضب، وهو قدرة تشريعية، ورسالة سماوية، وهذا ما دعا علماء الإسلام بأن يحدبوا على فهمه، واستخراج جملة من كنوزه¹¹⁹⁰.. ولأنه ذو أثر عظيم في البلاغة، وقد اشتغل الناس به، وأخذوا يتدارسون، ويوضحون معانيه، ويتحدثون عن ألفاظه وتراكيبه، وما فيه من فنون، حيث وقف العرب- وهم أرباب الفصاحة والبلاغة- مبهورين.

فلذا أولى المفسرون فائق عنايتهم بالبلاغة لدى استيضاح معانيه والوقوف على مقاصد ألفاظه، بغية إدراك مراد خطاباته ونصوصه، وما فيها من أحكام شرعية، وأخلاق، وعبر، بل كل ما يحتاجه الإنسان في أخراه وأولاه.

1188 -ظ: ابن منظور- لسان العرب ج4/419-420، ج2/544.
1189 - أ.د محمد حسين علي الصغير : أصول البيان العربي/33.
1190 - ظ:م:ن:37.

ومن هنا وجد البحث الأثر البلاغي واضحاً في منهج الراوندي لدى تفسيره واستنباطاته الفقهية في كتابه "فقه القرآن".
وسيعرض البحث شواهد على ذلك الجهد المنهجي البلاغي الذي بذله المصنف، وعلى النحو الآتي:

أ-مباحث علم المعاني.

1-الخبر والإنشاء.

أ- الخبر.

الخبر ماتكون له نسبة بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية مطابقة أو لا مطابقة، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لابد وأن تكون بين الشيئين، ومع قطع النظر عن الذهن لابد وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية، بان يكون هذا ذاك، أو سلبية بان لا يكون هذا ذاك.. ويجوز ان يكون الأمر بمعنى الخبر مجازاً...¹¹⁹¹.

أشار المصنف إلى موارد من ذلك، منها:

في بيان المراد بقوله تعالى:

□ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

الْبَيْتِ... □¹¹⁹²، حيث قال:

(والمراد بقوله "وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ" الأمر دون الخبر، كقوله "وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا" فان معناه الأمر أيضاً، أي آمنوه، لأنه لو كان خبراً لكان كذباً)¹¹⁹³.

وغير ذلك مما أفاده في بياناته¹¹⁹⁴.

1191 - ظ: التفتازاني - مختصر المعاني / 29-40.

1192 - آل عمران: 97.

1193 - الراوندي - فقه القرآن ج 1/271.

1194 - ظ: م. ن. ج: 1/64، 286، ج 2/10، 158، 423.

ب-الإنشاء.

الإنشاء في اللغة: الإيجاد¹¹⁹⁵.

وهو في الاصطلاح: أن يكون الكلام له نسبة تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجداً لها من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئيين، و قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني إلقاء مثل هذا الكلام. فالإنشاء إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام، فالإنشاء ينقسم إلى الطلب وغير الطلب وينقسم الطلب إلى التمني والاستفهام و الأمر والتهديد والتعجيز والدعاء والتسخير وقد عُد منها النداء وهو طلب الإقبال وقد تستعمل صيغة النداء للتعجب والتحسر والتوجع والإغراء. وغير الطلب ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، كالمدح والذم والقسم والتعجب، وصيغ العقود، مثل "بعت" والإيقاعات كالطلاق والوقف¹¹⁹⁶.

اشتمل القرآن الكريم على كثير من أغراض الإنشاء واستخداماته، لذا يجد المتتبع أن المفسرين أولوها جل اهتماماتهم، وكذا كان الراوندي، فقد وجد البحث أنه أورد ذلك في عدة موارد في الإنشاء الطلبي، منها على سبيل المثال:
ما أفاده في تفسير قوله تعالى: □ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ □¹¹⁹⁷،
حيث قال:

(قال تعالى " وليضربن بخمرهن " وهي المقانع " على جيوبهن " . ثم كرر النهي عن اظهار الزينة تأكيدا وتغليظاً)¹¹⁹⁸.
و أفاد في غير الطلبي عدة موارد، منها على سبيل المثال:

1195 -ظ: ابن منظور- لسان العرب ج1/127.

1196 -ظ: التفتازاني- مختصر المعاني /28-143.

1197 -النور: 31.

1198 -الراوندي- فقه القرآن ج2/128.

ما أورده في قوله تعالى: □ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَيَاسْخَرُ هُمْ
يَسْتَغْفِرُونَ * وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ □¹¹⁹⁹، حيث قال:

(ويمكن أن يقال في هذه الآية: أنها خرجت مخرج المدح لهم لما فعلوه لا على
سبيل إيجاب الحق في أموالهم، لأنه تعالى قال "كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ *
وَيَاسْخَرُ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ * وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ"، فأخرج الكلام كله
مخرج المدح لهم بما فعلوه، وليس في إيجاب الله في أموالهم حقاً معلوماً مدح
لهم)¹²⁰⁰.

ومن ذلك عدة موارد¹²⁰¹، يلحظ المنتبِع فيها مدى اهتمام المصنف بهذه
المطلب لدى تفسيره وإفاداته.

1199 - الذاريات: 17، 18، 19.

1200 - الراوندي - فقه القرآن ج 221/1.

1201 - ظ: م. ن: ج 53/1، 263، 387، 389، ج 10/2، 27، 06، 161، 176، 263.

2-التقديم والتأخير.

هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة ، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم. وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق¹²⁰². ويضطم على جملة من الأغرض لدواع وأسباب، حيث يختل بيان الكلام بتركه، فقد يكون في التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام، ولرعاية الفاصلة، أو لعظمة المقدم والاهتمام به، وذلك أن من عادة العرب الفصحاء، فإنهم إنما يبدأون بالأهم والأولى، أو أنه متقدم بالعلة والسببية.

ولعل مرجع ذلك كله منوط بتقديم الأهم الأولى، كما أشار المصنف إليه في تفسير قوله تعالى: □ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ □¹²⁰³ ، حيث قال: (ورتب الله هذا الترتيب لتقديم الأولى فالأولى)¹²⁰⁴.

واستملح المصنف قول الطبري، في قول الله تعالى: □ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ □¹²⁰⁵، حيث قال:

(وذكر الطبري أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا ، لأن التقدير " وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ " أي: فلينكح مما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات بعضكم من بعض والله أعلم بإيمانكم. وهو مليح)¹²⁰⁶.

كما أشار المصنف إلى التقديم والتأخير في مورد آخر¹²⁰⁷.

1202 - ظ: الزركشي-البرهان ج3/233-237.

1203 - البقرة:177.

1204 - الراوندي- فقه القرآن ج2/214.

1205 - النساء:25.

1206 - الراوندي- فقه القرآن ج2/115.و.ظ: قول الطبري-جامع البيان ج5/27.

1207 - ظ:م.ن:ج2/199.

ج- الفصل والوصل.

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه، أي ترك عطفه عليه، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى الأول أي على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد تشريك الثانية لها، أي للأولى في حكمه، عطف الثانية عليها أي على الأول ليدل العطف على التشريك. ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية و تناسب الفعليتين في المضي والمضارعة¹²⁰⁸.

بالرغم من أن البحث لم يجد أكثر من مورد أشار إليه الراوندي في مطاوي أبحاثه التفسيرية والفقهية، أثر البحث أن يذكره، إذ أن المورد من المهمات حيث أنه من فنون البلاغة المهمة، وهو فن دقيق المأخذ، لا يحيط بأسراره إلا من أوتي فهماً ثاقباً وذوقاً عربياً سليماً، مما يضاف إلى حسنات المصنف في منهجه البلاغي، فقد أفاد في تفسير قوله تعالى:

□ اذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ.. □¹²⁰⁹، حيث قال:

(قلنا: الظاهر بخلاف ذلك، عطف الشكر على الذكر يقتضي تساوي حكمهما ... وعلى هذا لا تكرار مستقباحا في الكلام أيضاً)¹²¹⁰.

حيث أفاد من ذلك حكم الذكر المشار إليه في الآية الكريمة.

1208 -ظ: التفتازاني- مختصر المعاني /145- 160.

1209 -البقرة:198.

1210 -الراوندي- فقه القرآن ج1/287.

ب-مباحث البيان العربي.

1- الحقيقة والمجاز.

الحقيقة ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه. والحقيقة في اللغة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه، والمجاز ما كان بحد ذلك ، وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة: وهي الإتساع والتوكيد والتشبيه ، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة، المجاز في اللغة: من جاز المكان يجوزه إذا تعداه نقل إلى الكلمة الجائزة أي المتعدية مكانها الأصلي¹²¹¹، وهو أنواع كثيرة أهمها: المجاز المفرد المرسل: وهو الكلمة المستعملة قصداً في غير معناها الأصلي لملاحظة علاقة أو ملابسة- غير المشابهة - مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الوضعي¹²¹². وقد حذب المصنف على الإلماع إلى موارد الحقيقة والمجاز متوخياً إفادة ما تحمل الآيات التي تناولها بالتفسير من المعاني، للوقوف على الأحكام التي تشتملها. ومن ذلك:

ما أفاده في تفسير قوله تعالى: □ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ □¹²¹³، حيث قال:

(والابتلاء الاختبار، وهو مجاز، يعنى أنه تعالى يقابل العبد مقابلة المختبر الذي لا يعلم)¹²¹⁴

حيث أن القرينة هنا هي امتناع نسبة الظلم إلى الله تعالى، وأشار إلى ذلك، بقوله: (لأنه تعالى لو جازاهم بعلمه فيهم كان ظلماً لمن أدخله النار)¹²¹⁵.

واستبعد الحمل على الظاهر وهو الحمل على الحقيقة، والتجأ إلى اختيار الحمل على مجاز واحد دون الوقوع في مجازين، وذلك في بيان المراد من "لا

1211 -ظ: ابن منظور: لسان العرب 5 / 326 مادة جوز، ج 52/10 مادة حق + سعد الدين التفتازاني: مختصر المعاني/ 218.

1212 -ظ: أ.د محمد حسين علي الصغير : أصول البيان العربي/64.

1213 -البقرة:124.

1214 -الراوندي- فقه القرآن ج 280/1.

1215 -م:ن: ج 280/1.

تقربوا" من قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا □¹²¹⁶، حيث قال:

(وأما من حمل الآية على ظاهرها - وهو بعيد - فقال: معناه لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها وهي حال السفر، وعبور السبيل عبارة عن السفر. فقد ترك مجازاً ووقع في مجازين. وان زعم أنه صفة لقوله "جنباً" أي ولا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ولعلم حال أخرى تعذرون معها وهي حال السفر، وعبور السبيل عنده عبارة عن السفر. فقد ترك مجازاً ووقع في مجازين*¹²¹⁷).

ويقف المتتبع على كثير من الإشارات والتنبيهات التي أفادها في هذا المجال¹²¹⁸.

1216 -النساء:43.

* -المجازان هما: استعمال القرب الذي هو من صفات الأجسام في الصلاة، و حمل عبور السبيل على السفر.

1217 -الراوندي- فقه القرآن ج74/1.

1218 -ظ:ن: ج19/1، 36، 47، 68، 72، 216، 218، 329، 349، ج29/2، 71، 74، 91، 191، 260.

2- التشبيه.

التشبيه لغةً : التمثيل. واشبهت فلانا وشابهته. واشتبه على الشيء¹²¹⁹.
واصطلاحاً: عقد مماثلة بين أمرين أو أكثر قصد اشتراكهما في صفة أو أكثر
بأداة، لغرض يقصده المتكلم. وله أركان أربعة: المُشَبَّه، المُشَبِّه به، وجه الشبه، أداة
التشبيه¹²²⁰. وإنَّ حكم وجه الشبه: يكون في المُشَبَّه به أقوى منه في المُشَبِّه و إلا
فلا فائدة في التشبيه¹²²¹. لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل فالتشبيه به بزيادة
التقرير والتقوية أجدر¹²²².

وقد تعرض الراوندي في كثير إفاداته إلى التشبيه، ومن ذلك على نحو المثال:
في تفسير قوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا..﴾¹²²³،
حيث قال:

(وإنما شَبَّه الأوجب بما هو دونه في الوجوب لأنه خرج على حال أهل الجاهلية
معتادة أن يذكروا آباءهم بأبلغ الذكر)¹²²⁴.

وفي ذلك تبيه إلى عدم انطباق القاعدة على حقيقة أهمية ذكر الله على ذكر
الآباء، فأفاد بأن المقصود هو الشدة في ذكر الآباء وجوداً، جرياً على حال أهل
الجاهلية لآبائهم.

ويلحظ المنتبِع أن المصنف ذو ذوق راقٍ في أمثال هذه الأمور، فمثلاً إنه
أظهر براعة في ذلك، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ
فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾¹²²⁵،
حيث قال:

(أن الله تعالى شبه قاتل النفس بقاتل جميع الناس ومنجيها بمنجي جميع الناس،
وتشبيه الشيء بالشيء يكون من وجوه حقيقة ومجازاً، فيجب أن ينظر في التشبيه ههنا

1219 - ظ:الصحاح: الجوهري ج6/ 2236.

1220 - ظ: التفتازاني- مختصر المعاني / 188.

1221 - ظ:أ.د محمد حسين علي الصغير- أصول البيان العربي/96.

1222 - ظ: التفتازاني- مختصر المعاني / 202.

1223 -البقرة:200.

1224 -الراوندي- فقه القرآن ج1/199.

1225 -المائدة:32.

بماذا يتعلق، فلا يجوز أن يكون شبه الفعل بالفعل، لأن قتل واحد لا يشبه قتل اثنين، فلا بد من أن يكون التشبيه في المعنى. ولا يجوز أن يقال: شبه الإثم بالإثم والعقاب بالعقاب، لأن الذي يحاسب على الفتيل والقطمير ويتمدح بأنه لا يظلم مثقال حبة من خردل يمنع غناه وحكمته وعدله أن يساوي في العقاب بين قاتل نفس واحدة وبين قاتل نفسين، فكيف من قتل نوع الناس. فإذا التشبيه مجاز والمراد به تهويل أمر القتل ومبالغة في الزجر عنه وأنه يستحق في الدنيا من كل مؤمن البراءة واللعنة والعداوة، كما لو تعرض له نفسه بالقتل لا يستحق كل ذل منه لكون المؤمنون يداً واحدة على من سواهم¹²²⁶.

إلى غير ذلك من الموارد التي تطرق فيها لمثل هذه المسألة¹²²⁷.

3- الاستعارة.

الاستعارة لغة: من قولهم، استعار شيئاً: طلبه عارية¹²²⁸.

وهي اصطلاحاً: استعمال لفظٍ لغير ما وضع له لمناسبةٍ بينهما مع قرينة صارفة له عن معناه الأصلي إلى المعنى المراد، فهي مجاز لغوي بُني على التشبيه حتى قيل: أنها ليست إلا تشبيهاً مختصراً ولكنها أبلغ، فالفرق بين التشبيه والاستعارة: أن التشبيه صيغة لم يعبر عنها واللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع فهو مغير عما كان عليه فالفرق بينهما بيّن¹²²⁹، وأركانها ثلاثة: مستعار منه، ومستعار له، ومستعار. وتنقسم إلى، تصرّحية، ومكنية، فإذا صُرِّح باللفظ الدال على المشبّه به فهي استعارة تصرّحية، وإذا استغني عنه بذكر شيء من لوازمه فهي المكنية¹²³⁰. وقد لاحظ المصنف ذلك في أفاداته، فمن ذلك ما في تفسير قوله تعالى: □ أوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ.. □¹²³¹، حيث قال:

(و "اللمس" يكون باليد، ثم اتسع فيه فأوقع على الجماع)¹²³².

كما أفاد في غير مورد¹²³³ من تفسيره وبياناته، مما يدل سعة أفقه في مجال البلاغة.

1228 - ظ:الصحاح : الجوهرى 2 / 761.

1229 - ظ:الفروق اللغوية- أبو هلال العسكري / 126.

1230 - ظ:التفتازاني-مختصر المعاني / 219.

1231 - البقرة:200.

1232 - الراوندي - فقه القرآن ج1/36.

1233 - ظ:م.ن:ج1/374، 389، ج2/27، 239.

4-الكناية.

الكناية لغة: أن تتكلم بشئ وتريدُ به غيره¹²³⁴

الكناية : لفظ أريد به غير معناه الذي وضع له، مع جواز إرادة المعنى الأصلي لعدم وجود قرينة مانعة من إرادته. وعلى هذا تنقسم الكناية باعتبار الوسائط - اللوازم - والسياق إلى أربعة أقسام: التعريض والتلويح والرمز والإيماء. وما يهمنا هنا التعريض، وقد وقع الخلط في بعض التعريفات، لعل أكثرها تركيزاً هو: أن يريد المتكلم أثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيوميء به إليه ويجعله دليلاً عليه¹²³⁵

إن اللغة المهذبة مصدر إيحائي من مصادر الفكر العربي والقرآني، وقد كان القرآن الكريم حريصاً كل الحرص على إيصال مفاهيمه إلى الجميع دون جرح العواطف أو خدش المشاعر، أو اشمئزاز النفوس، وكان الطريق إلى ذلك هو الكناية بما تمتلك من قدرة على التعبير الموحى والمهذب بوقت واحد..¹²³⁶

فتجد المفسرين قد أولوا العناية في هذا الباب، ومنهم المصنف، خذ مثلاً على ذلك، ما أفاده في تفسير قوله تعالى: □ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ □¹²³⁷، حيث قال:

(قوله " إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا" إشارة حسنة والأحسن أن تكون الكناية في كان من قوله "فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ" للقتيل دون أن يكون للمؤمن، لأن قوله "وَهُوَ مُؤْمِنٌ" يمنع من ذلك. وكذا الكناية في كان من قوله "وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ" للمقتول لأن المقتول يقع على المؤمن والكافر، فإن كان القتيل من هؤلاء الكافرين كافراً فديته دية الكافر وإن كان مؤمناً فديته دية المؤمن)¹²³⁸.

1234 - ظ: الجوهرى: الصحاح 6 / 2477.

1235 - ظ: أ.د محمد حسين علي الصغير: أصول البيان العربي/146.

1236 - ظ: م.ن/140.

1237 - النساء:92.

1238 - الراوندي - فقه القرآن ج4/411.

وورد من ذلك عدة مسائل¹²³⁹، انتشرت في ثنايا إفاداته.

وفي نهاية هذا الفصل إتضح للمتتبع أن الراوندي قد بذل جهداً منهجياً أظهر من خلاله سعة وإطلاعا في المسائل النحوية واللغوية والصرفية والبلاغية، بذوق عربي أصيل، ولا شك أن ذلك كان ببركة ما أفاده من مشايخه، وما بذله من جهد، إذ صار عربي الحس والذوق، فقد ورد عن النبي الأكرم^h، "إن العربية ليست باب والد ولكنها لسان ناطق فمن قصر به عمله لم يبلغه حسبه"¹²⁴⁰، فيرى المتتبع كيف ارتقى الراوندي بهذا العمل، فبلغ به غاية الأمل.

1239 -ظ:م.ن:ج/1/60، 95، 101، 140، 169، 283، 403، ج/2/12، 15، 185، 407.

1240 -ظ:الكليني - الكافي ج 8 / 246.

الفصل الخامس

آثار علوم القرآن في "فقه القرآن".

توطئة.

- 1- القراءات.
- 2- أسباب النزول.
- 3- الناسخ والمنسوخ.
- 4- المحكم والمتشابه.
- 5- المجمل والمفصل.
- 6- العام والخاص.
- 7- المطلق والمقيّد.

تمهيد:

(القرآن الكريم كتاب هداية وتشريع لاشك في هذا، ولكنه كتاب استقراء لمجاهيل الكون، وأثباج الطبيعة، وهو أيضاً المصدر الحقيقي لتاريخ الديانات السماوية، وحياة الرسل، وهو النموذج الأرقى في استيعاب مشكلات الأزمنة المتناقضة... يجد حلولها ويوفر علاجها)¹²⁴¹.

و(علوم القرآن هي: جميع المعلومات، والبحوث التي تتعلق بالقرآن الكريم، وتختلف هذه العلوم في الناحية التي تتناولها من الكتاب الكريم. فالقرآن له اعتبارات متعددة، وهو بكل واحدة من تلك الاعتبار موضوع لبحت خاص)¹²⁴².

ومن أهم تلك الاعتبار أخذ القرآن بوصفه مصدراً من مصادر التشريع، حيث يكون موضوعاً لعلم آيات الأحكام، من حيث اختصاصه بآيات الأحكام، ودراسة نوع الأحكام التي يمكن استنباطها، بعد الاستعانة بالأدوات التي لابد منها في استخراج الأدلة الشرعية، المقررة في علم الأصول.

ومنذ الصدر الأول للدعوة الإسلامية، وشهد المسلمون تلك البراهين المعجزات، واستمعوا لباهر هاتيك الآيات، تقاسم العلماء جهودهم في تدوين العلوم

1241 - أ.د. محمد حسين علي الصغير - نظرات معاصرة في القرآن الكريم/23.

1242 - محمد باقر الحكيم - علوم القرآن - 19.

القرآنية، وصنفوا فيها الكثير من المؤلفات والموسوعات حتى تنوعت القراءات والتفسير، وتعددت الكتب والشروح فتجاوزت المئات، فكان منها ما تعارف على تسميته بعلوم القرآن، كالناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمفصل، وفضل تقدم عدل الكتاب أمير المؤمنين حقاً علي بن أبي طالب^a، وسبقه أقرّ به المخالف فضلاً عن المؤلف، فكان ^a قد شرح أسباب النزول وبين مواقع وتواريخه والأفراد أو الجماعات الذين نزلت فيهم الآيات كما كان قد أشار إلى مواقع عموم الآيات من خصوصها ومطلقاتها ومقيداتها وناسخها ومنسوخها ومجملها ومبينها، وكل ما يتوقف عليه فهم الآيات. وقد روي عنه أنه قال: (والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما نزلت وأين نزلت وعلى من نزلت إن ربي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً طلقاً، وقال سلوني عن كتاب الله فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار في سهل أم في جبل)¹²⁴³.

فقد حذب علماء الإسلام عموماً على ذلك، سيما علماء الإمامية الذين لزموا مسلك سيدهم وقائدهم الذي أسس هذا البنيان وشيّد صرحه المنيف، وعلى خطى أبنائه الذين هم نوعه، من المتخصصين في علوم القرآن وعوالم التأويل وحقائق التفسير من أولئك الذين صحّ لهم أن يخوضوا غمار هذا البحر المتلاطم الأمواج، فغاصوا أعماقه مكتشفين غوالي جواهره، ملتقطين نفائس درره، (ومع مسيرة الأجيال المتحررة يتبلور الجديد النابض من عطاء القرآن، ويتمحور المجهول في

كشوفه الإبداعية، فتقاطر الأسرار الإلهية زاخرة بالمثل العليا)¹²⁴⁴ ، فكان أولئك
النخبة قد انتهلوا من المنهل العذب الذي لا ينضب.

ومن أولئك الأعلام الذين ساروا تلك الدرب، الراوندي في كتابه "فقه القرآن"
فقد اشتمل كتابه على جملة من علوم القرآن، وقد تتبع البحث هذه الموارد، وسيذكر
منها على سبيل المثال، الآتي:

1-القراءات.

والقراءات: علمٌ يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع نسبة كل وجه منها لناقله. ومن الجدير بالذكر (أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان، والإعجاز اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كُتَبِ الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقل وغيرهما)¹²⁴⁵.

لقد كان للقراءات القرآنية الأثر البالغ في تفسير القرآن الكريم واستظهار المراد من خطاب الله تعالى واستنباط الأحكام الشرعية خصوصاً، حيث يتوخى من معرفة القراءات صيانة الكتاب العزيز عن التحريف والتغيير، وما لذلك من الارتباط الوثيق بالتفسير من حيث استفادة المعاني من وجوه القراءات، التي توضح المعنى المراد من بعض الآيات، حتى تلك الشاذة من القراءات، التي أفاد منها المفسرون بعض الإفادات، وما يبتني على ذلك من أحكام شرعية. ولم تنزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى.

إذن فللقراءات دخلٌ في فهم المراد من الخطاب، حال الاستنباط، وقيل: (أن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات وذلك ضرب من ضروب البلاغة،..وهي على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ولا إلى تهافت وتخاذل، فهو على هذا التنوع يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد..فهو معجز في هذه القراءات ووجوهها)¹²⁴⁶.

إلا أن أخذ القراءات على أنها آيات في مقام الاحتجاج مشكّلٌ، فالحق عدم صحة القول بحجية هذه القراءات على نحو الموجبة الكلية، فلا يستدل بها على الحكم

1245 - الزركشي: البرهان 1 / 318+ظ: عدي جواد-(المقداد السيوري "رسالة ماجستير") 170/.

1246 - ظ: أبو علي الفارسي- الحجة / 10.

الشرعي¹²⁴⁷، والدليل على ذلك أن كل واحد من هؤلاء القراء يحتفل فيه الغلط والاشتباه، ولم يرد دليل من العقل، ولا من الشرع على وجوب إتباع قارئ منهم بالخصوص..¹²⁴⁸ إذ(أن القراءات لم يتضح كونها رواية، لتشملها هذه الأدلة، فلعلها اجتهدات من القراء.)¹²⁴⁹.

فالقراءات غير متواترة عن النبي h وإن قيل بتواتر بعضها فإنما تواترت عن أصحابها من القراء باعتبارها اختياراً خاصاً لصاحب القراءة.

ولو قيل جدلاً بتواترها عن النبي الأكرم h، فلا يمكن الاستدلال بها أيضاً، وذلك: (إن تواتر القراءتين المختلفتين عن النبي h يورث القطع بأن كلا من القراءتين قرآن منزل من الله، فلا يكون بينهما تعارض بحسب السند، بل يكون التعارض بينهما بحسب الدلالة. فإذا علمنا إجمالاً أن أحد الظاهرين غير مراد في الواقع فلا بد من القول بتساقطهما، والرجوع إلى الأصل اللفظي أو العملي، لأن أدلة الترجيح، أو التخيير تختص بالأدلة التي يكون سندها ظنياً، فلا تعم ما يكون صدوره قطعياً)¹²⁵⁰.

وأما بالنسبة لإجزاء القراءة بها في الصلاة، فمهما وقع من اختلاف، فإن (صفوة القول: أنه تجوز القراءة في الصلاة بكل قراءة كانت متعارفة في زمان أهل البيت عليهم السلام)¹²⁵¹. وذلك استناداً لما روي عن الإمام جعفر بن محمد الصادق c أنه قال: (إقرأوا كما علمتم)¹²⁵² و: (اقرأ كما يقرأ الناس)¹²⁵³. فإن (الذي تقتضيه القاعدة الأولية، هو عدم جواز القراءة في الصلاة بكل قراءة لم تثبت القراءة بها من النبي الأكرم h أو من أحد أوصيائه المعصومين d، لأن الواجب في الصلاة هو قراءة القرآن فلا يكفي قراءة شيء لم يحرز كونه قرآناً، وقد استقل العقل بوجوب إحراز

1247 - ظ: الخوني-البيان/165.

1248 - م:ن:165.

1249 - م:ن:167.

1250 - م:ن:167.

1251 - الخوني-البيان/165

1252 - الكليني - الكافي ج 2 / 631.

1253 - م:ن: ج 2 / 633.

الفراغ اليقيني بعد العلم باشتغال الذمة، وعلى ذلك فلا بد من تكرار الصلاة بعد القراءات المختلفة أو تكرار مورد الاختلاف في الصلاة الواحدة، لإحراز الامتثال القطعي¹²⁵⁴، لولا الدليل المزبور.

وعوداً إلى اختلاف القراءات، فلاشك في أن القرآن واحد نزل من عند الواحد قال الباقر: (إن القرآن واحد نزل من عند واحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة)¹²⁵⁵.

ولمّا كان (للعرب لهجات ولغات، فلا ينتقي أن تكون هذه اللغات سبباً مباشراً في جزء من هذه القراءات)¹²⁵⁶.

فصار لمعرفة الاختلاف في القراءات أثراً جليلاً، لما فيه من التيسير والتسهيل، لفهم الخطاب، والأجر على التتبع للتحصيل وإفراغ الوسع في التحقيق، وبذل الجهد في التدقيق، لمعرفة ما في كتاب الله من الأحكام، من مسائل الحلال والحرام، وما إلى ذلك من العلوم التي لازالت مصدر إشعاع للإنسانية.

وقد أكثر علماء التفسير من ذكر القراءات واستقصائها، وبيان الحجة فيها، ووجوهها، ومن أثرت عنهم تلك القراءات، بل وذكر طرقهم إلى هؤلاء الأعلام، كل ذلك ليقفوا على تفسير تلك الآيات.

ولاشك أن تفسير آيات الأحكام أدعى للاهتمام بذلك، إذ هو المصدر الأول للتشريع، ولكي يستفيد المفسر الحكم المراد من الآية لا بد له أن يستنفذ مسالك البحث ليستنبط الحكم الشرعي.

ولمّا كان الراوندي قد خصص كتابه "فقه القرآن" لتفسير آيات الأحكام، نحى ذلك المنحى في ذكر وجوه القراءات وما يترتب عليه من التفسير والأحكام، فقد أورد

1254 - الخوني-البيان/167

1255 - الكليني - الكافي ج 2 / 630.

1256- أ.د. محمد حسين علي الصغير-تاريخ القرآن/102.

كثيراً من تلك القراءات، وقد يعزوها إلى من وردت عنه، فقد أشار إلى قراءات وردت عن الرسول h وأهل بيته c، و الصحابة و التابعين، و غيرهم ممن وردت عنهم تلك القراءات.

وسيورد البحث من هذه القراءات الآتي:

أ- ما أورده من القراءات المنسوبة إلى الرسول الأعظم h وأهل بيته c.

أورد الراوندي قراءة منسوبة للرسول h في تفسير قوله تعالى: □ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ □¹²⁵⁷ ، حيث قال:

(في قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله "في قبل عدتهن". وإذا طلقت المرأة في الطهر الذي ذكرناه طلقت مستقبلة لعدتها، والمراد أن يطلقن في طهر لم يجامعهن فيه ثم يخلين حتى تنقضي عدتهن)¹²⁵⁸ .

قال الطبرسي: (وأما قوله "في قبل عدتهن"، فإنه تفسير للقراءة المشهورة: "فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ" أي عند عدتهن)¹²⁵⁹

وقد رويت هذه القراءة في كتب الحديث والتفسير¹²⁶⁰ .

ب- ما أورده من القراءات المنسوبة إلى أهل البيت c.

إن أهل البيت c هم عدل القرآن كما أخبر بذلك النبي h ولن يفترقا حتى يردا عليه الحوض¹²⁶¹، فلذلك لابد للناظر في القراءات أن يراعي ما ورد عنهم، ليكون ما صح عنهم مناراً على طريق الاستنباط.

وقد أورد المصنف ثلاثة قراءات¹²⁶² منسوبة إلى أهل البيت c، منها:

في تفسير قوله تعالى: □ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ □¹²⁶³ ، حيث قال:

1257 -الطلاق:1.

1258 -الراوندي-فقه القرآن ج2/162.

1259 -الطبرسي- مجمع البيان ج 10 / 37.

1260 -ظ: مسلم - الجامع الصحيح ج 4 / 183+ الزمخشري - الكشاف ج 4 / 117- 118 وغيرها.

1261 -ظ:الصدوق-الأمال/500.

1262 -ظ:الراوندي-فقه القرآن ج1/15، 249، 342.

(وفي قراءة أهل البيت "يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالَ"، فأنزل الله قوله: "قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ" ولذلك قال تعالى "فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ" ولو سأله عن موضع الاستحقاق لم يقل "فَاتَّقُوا اللَّهَ")¹²⁶⁴

مفيداً من ذلك اختصاص الأنفال بالنبي والقائم مقامه من أهل بيته.

وما ذكره المصنف هو نص عبارة الشيخ الطوسي¹²⁶⁵. وأن هذه القراءة نسبت إلى أهل البيت¹²⁶⁶، كما أنها نسبت إلى سعد ابن أبي وقاص¹²⁶⁷، ونسبت أيضاً إلى ابن مسعود¹²⁶⁸.

وجدير بالذكر أن الأئمة هم المقصودون بالإفهام أولاً، ومن ذلك نجد عنهم في بعض الآيات قولهم: "هكذا تنزيلها" أو مافي معناه¹²⁶⁹. ولا يبعد أن يكون بعضها بمعنى التفسير والتأويل الذي لا يعلمه إلا الراسخون.

ج- ما أورده المصنف من القراءات المنسوبة إلى صحابة النبي h.

كان الصحابة يسمعون القرآن الكريم من الرسول الأعظم h، ويتلقونه بذوقهم العربي السليم، ويحفظونه في صدورهم، وقد وردت عنهم عدة قراءات مختلفة،

1263 -الأنفال:1.
1264 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/249.
1265 -ظ: التبيان الطوسي - ج 5 / 72.
1266 -ظ: الطوسي- التبيان ج 5 / 72+ الطبرسي- مجمع البيان ج 4 / 424.
1267 -ظ: الدورقي -مسند سعد بن أبي وقاص / 90+ الطبرسي -مجمع البيان ج 4 / 423.
1268 - ظ: الزمخشري - الكشف ج 2 / 141+ الطبرسي-مجمع البيان ج 4 / 423.
1269 -ظ: الكليني-الكافي ج2/28+ج3/378+ الطوسي-التهذيب ج1/57+ المجلسي-بحار الأنوار ج117/24+ج59/89...

فاحتاج المشتغل بعلم القراءات والتفسير و الفقه وغيرها مما له تأثير بذلك، أن يراعي ما ورد عنهم، ليختار منها ما يصلح للحجية، و (الاختيار عبارة عن استنباط القراءة من خلال النظر الاجتهادي في القراءات... على أساس السند في الرواية، أو الوثيقة في العربية، أو المطابقة في الرسم المصحفي، أو إجماع العامة من أهل الحرمين أو العراقيين ...) ¹²⁷⁰.

وقد أورد المصنف عدة قراءات عن جملة من الصحابة، منها ما عن مجموعة منهم مجتمعين، وذلك في موردين بحسب تتبع البحث: (عن ابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب..) ¹²⁷¹.

وابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود بن الحارث بن شمع بن مخزوم، كنيته أبو عبد الرحمن ، من فقهاء الصحابة (ت32هـ) ¹²⁷².

وابن عباس هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب كنيته أبو عباس، (ت68هـ) ¹²⁷³.
وأبي بن كعب هو: أبي بن كعب بن قيس من بنى جديلة، كنيته أبو المنذر (ت22هـ) ¹²⁷⁴.

و(عن ابن مسعود وأبي بن كعب) ¹²⁷⁵.

ومنها ما عن "ابن مسعود" منفرداً في خمسة موارد بحسب تتبع البحث، وبصيغ: (قرأ ابن مسعود) ¹²⁷⁶، و(كان ابن مسعود يقرأ) ¹²⁷⁷، و(قراءة أبي عبد

1270 -أ.د : محمد حسين علي الصغير: تأريخ القرآن/114.

1271 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج2/105. وضم إليهم "سعيد بن جبير".

1272 -ظ: ابن حبان - مشاهير علماء الأمصار / 29.

1273 -ظ:م.ن: 28.

1274 -ظ: ابن حبان - مشاهير علماء الأمصار 31.

1275 -الراوندي-فقه القرآن ج2/227.

1276 -ظ: م.ن:ج1/132، ج2/12، 327، 380.

الرحمن¹²⁷⁸. منها: في تفسير قوله تعالى: □ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي

نَعْجَةً وَاحِدَةً فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ □¹²⁷⁹ ، حيث قال:

(وقرأ ابن مسعود " ولي نعجة أنثى واحدة ")¹²⁸⁰.

ومفاد ذلك أن المراد بالنعجة الكناية عن المرأة لا الظاهر الذي يدل على

أعيان النعاج. وعلى ذلك أكثر المفسرين¹²⁸¹، وأشار إلى هذه القراءة وغيرها، أبو

علي الفارسي¹²⁸².

وفي موارد أخرى أورد قراءات بعضهم منفردين، كـ "ابن عباس" ، حيث

أشار المصنف إلى قراءته عند تفسير قوله تعالى: □ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا □¹²⁸³،

قائلاً: (وقراءة ابن عباس "ولا يُضَارَّر" بالإظهار والفتح)¹²⁸⁴.

وذكر ذلك جملة من المفسرين¹²⁸⁵، وذكره أبو علي الفارسي¹²⁸⁶.

وما عن "أبي بن كعب"، في بيان معنى "إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا" تفسير قوله

تعالى: □ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِماً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ

يَصَدَّقُوا □¹²⁸⁷، حيث قال:

1277 - ظ: م.ن: ج1/349.

1278 - ظ: م.ن: ج1/312.

1279 - ص: 23.

1280 - الراوندي-فقه القرآن ج2/12.

1281 - ظ: الطبري-جامع البيان ج23/170+الزمخشري-الكشاف ج3/269+الطوسي-التبيان ج8/555.

1282 - ظ: أبو علي الفارسي-الحجة ج3/324.

1283 - البقرة: 233.

1284 - الراوندي-فقه القرآن ج1/407.

1285 - ظ: الزمخشري-الكشاف ج1/404+النسفي-تفسير النسفي ج1/137+الرازي - تفسير الرازي.

1286 - ظ: أبو علي الفارسي-الحجة ج1/445.

1287 - النساء: 92.

("إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا" معناه "يتصدقوا"، وهو في قراءة أبي، فأدغمت التاء في

الصاد لقرب مخرجهما)¹²⁸⁸.

قال النحاس: (وروي عن أبي بن كعب أنه قرأ: "إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقُوا"، وقرأ أبو عبد

الرحمن السلمي: "إِلَّا أَنْ تَصَدَّقُوا"، والمعنى: إِلَّا أَنْ تَتَصَدَّقُوا، ثم أدغم التاء في

الصاد. ويجوز على هذه القراءة: إِلَّا أَنْ تَصَدَّقُوا، بحذف إحدى التاءين)¹²⁸⁹.

وأشار إلى ذلك أكثر من المفسرين¹²⁹⁰.

1288 - الراوندي-فقه القرآن ج2/409.

1289-النحاس - معاني القرآن ج 2 / 161.

1290 -ظ:الطبري-جامع البيان ج280/5+السمرقندي-التفسير ج352/1+الثعلبي-الكشف والبيان ج360/3+الطوسي-التبيان ج261/3+الزمخشري-الكشاف ج401/1+الطبرسي-مجمع البيان ج155/3.

د- ما أورده المصنف من القراءات المنسوبة إلى التابعين.

لما كان الصحابي قد سمع من النبي h فالسماع المباشر من هذا الصحابي له مزية القرب من عهد الرسول h من حيث مشابهة استعمال الألفاظ وغير ذلك، حيث أن التابعي: هو من لقي الصحابي مؤمناً بالنبي h، و مات على الإيمان، وقد ورد عن التابعين قراءات مختلفة، وقد أورد المصنف من ذلك موردين بحسب تتبع البحث، عن ابن جبير منضماً إلى جملة من الصحابة¹²⁹¹.

وابن جبير هو: سعيد بن جبير بن هشام مولى بنى والبة بن الحارث من بنى أسد كنيته أبو عبد الله من عباد المكيين وفقهاء التابعين قتلته الحجاج بن يوسف (95هـ)¹²⁹²، و ما ذكره المصنف كان في تفسير قوله تعالى: □ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً □¹²⁹³، حيث قال:

(وقد روي عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبير أنهم قرأوا " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ")¹²⁹⁴.

مفيداً منها الاستدلال على شرعية النكاح بالعقد المنقطع، وذلك ما عليه الإمامية¹²⁹⁵. وقد نقل هذه القراء عن ابن جبير وغيره جملة من مفسري الجمهور¹²⁹⁶.

1291- ظ: الراوندي- فقه القرآن ج2/105، وقد مرّ ذلك في مورد قراءات الصحابة.

1292 - ظ: ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار / 133.

1293 - النساء: 24.

1294 الراوندي - فقه القرآن ج2/105.

1295 - ظ: الطوسي- التبيان ج3/166+ الطبرسي- مجمع البيان ج3/61+ جوامع الجامع ج1/389.

1296 - ظ: الطبري- جامع البيان ج5/19+ الثعلبي- الكشف والبيان ج3/286+ الزمخشري- الكشاف

ج1/519+ ابن عطية الاندلسي- المحرر الوجيز ج2/36.

وقد أورد عن الحسن¹²⁹⁷. وهو الحسن بن أبي الحسن اسم أبيه يسار مولى زيد بن ثابت الأنصاري أبو سعيد من علماء التابعين بالقرآن والفقه والأدب وكان من عباد أهل البصرة وزهادهم (ت 110هـ)¹²⁹⁸.

وذلك في تفسير قوله تعالى: □ وَأَمْسَحُوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبيين □¹²⁹⁹، حيث قال:

(وروي أن الحسن قرأ "وأرجلكم" بالرفع)¹³⁰⁰.

وقد ذكر هذه القراءة أبو علي الفارسي، وأوردها بعض المفسرين¹³⁰¹.

هـ - ما أورده عن القراءة السبعة.

لقد أخذ المفسرون القراءات المشتهرة ومنها ما أخذ عن سبعة من القراء المشهورين، بنظر الاعتبار لتعضيد أو تأييد ما أفاده في بياناتهم، أو كشاهد على فهم معين، بغض النظر عن كونها متواترة عن الأئمة السبعة - كما أدعي ذلك-، أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم فبعيد؛ فإن إسناده الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد ولم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم¹³⁰²، والمعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد، واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنة¹³⁰³، بيد أن الفقهاء أخذوا هذه القراءات بالاعتبار أيضاً، باعتبار أجزاء

1297 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج 24/1

1298 - ظ: ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار / 142.

1299 - المائدة: 6.

1300 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج 24/1

1301 - ظ: أبو علي الفارسي - الحجة ج 112/2 + الزمخشري - الكشاف ج 598/1 + ابن عطية الأندلسي - المحرر

الوجيز ج 163/2.

1302 - ظ: الزركشي - البرهان ج 319/1.

1303 - ظ: الخوني - البيان/ 123

القراءة بها في الصلاة، فقالوا: (الأحوط القراءة بإحدى القراءات السبعة)¹³⁰⁴، وكان تتبع المفسرين لتلك القراءات قد أثرى طرق التوصل إلى فهم المراد. اقتصر الراوندي على نزر من هذه القراءات.

ومن ذلك ما أورده عن (حمزة) ، و (أبي عمرو).

وحمزة هو: حمزة بن حبيب الزيات مولى تيم الله أخو حبيب بن حبيب كنيته أبو عمارة وكان من قراء القرآن والمتورعين في السر والإعلان، (ت156هـ)¹³⁰⁵.

أورد له الراوندي موردين بحسب تتبع البحث¹³⁰⁶، منها:
في تفسير قوله تعالى: □ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى □¹³⁰⁷، حيث قال:
(وقراءة حمزة على الشرط ان تضل إحداهما فتذكر إحداهما بالرفع والتشديد)¹³⁰⁸.

وأورد هذه القراءة عن حمزة جمع من المفسرين. وذكر أبو علي الفارسي هذه القراءة عن حمزة، وذكر فيها قراءات أخرى¹³⁰⁹.

وأبو عمرو هو: أبو عمرو بن العلاء بن العريان بن عمار المازني المقرئ الإمام النحوي البصري اسمه زبان أو العريان أو يحيى أو جزء أمير القراء السبعة، (ت154هـ)¹³¹⁰.

أورد له الراوندي مورداً واحداً بحسب تتبع البحث، وهو ما في تفسير قوله تعالى: □ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ □¹³¹¹، حيث قال: (لا يُضَارَّ، يَحْتَمِلُ الْبِنَاءَ

1304 - الخوني-كتاب الصلاة ج3/473.

1305 -ظ: ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار / 266.

1306 -ظ: الراوندي-فقه القرآن401/1، ج2/194.

1307 - البقرة:282.

1308 -الراوندي-فقه القرآن ج2/194.

1309 -ظ: السمرقندي-تفسير السمرقندي ج1/211+البغوي-تفسير البغوي ج1/269+النسفي-تفسير النسفي ج1/136+الطبرسي- مجمع البيان ج2/215+ جوامع الجامع ج1/256..+أبو علي الفارسي-الحجة ج1/491.

1310 -ظ: ابن حبان: الثقات ج6 / 346.

1311 -البقرة:282.

للفاعل والمفعول، والدليل عليه قراءة أبي عمرو "ولا مضاررة" بالإظهار والكسر¹³¹².

ونقل قراءة أبي عمر هذه بعض المفسرين¹³¹³.

فتراه أورد قراءة "حمزة الكوفي" و "أبو عمرو البصري"، ولم يورد لباقي القراء السبعة، وهم:

عبد الله بن عامر: وهو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليماني، المقرئ، الدمشقي، كنيته أبو عمران وقيل غير ذلك في كنيته، (ت118هـ)¹³¹⁴.

ابن كثير المكي: وهو عبدالله بن كثير الداري المكي أبو معبد القاري مولى عمرو ابن علقمة الكناني. كان فصيحاً بالقرآن، (ت120هـ)¹³¹⁵.

عاصم بن بهدلة الكوفي: وهو عاصم بن بهدلة كان اسم أبي النجود بهدلة كنيته أبو بكر من أهل الكوفة يروى عن أبي وائل وزر بن حبيش روى عنه أبو بكر بن عياش وأهل العراق وكان من القراء، (ت128هـ)¹³¹⁶.

نافع المدني: وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ أبو عبد الرحمن مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف بني هاشم من قراء أهل المدينة وأفاضلهم ممن عنى بالقرآن حتى صار علماً يرجع إليه ومركزاً يدار عليه، (ت169هـ)¹³¹⁷.

الكسائي: وهو علي بن حمزة بن عبدالله بن قيس بن فيروز الأسدي مولا هم الكوفي الكسائي. أحد أئمة القراءة والتجويد في بغداد. أخذ القراءة عن حمزة الزيات مذاكرة) ت 189 هـ¹³¹⁸.

و- ما أورده المصنف من القراءات دون نسبتها.

1312 - الراوندي-فقه القرآن ج407/1.

1313 - ظ:الصنعاني - تفسير الصنعاني ج111/1+الطبري-جامع البيان ج184/3.

1314 - ظ: المزي: تهذيب الكمال 15/ 143+ ابن حجر: تقريب التهذيب 1/ 504.

1315 - ظ: ابن حجر: تهذيب التهذيب 7/ 275.

1316 - ظ: ابن حبان: الثقات 7/ 256.

1317 - ظ: ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار 224.

1318 - ظ: ابن حجر: تهذيب التهذيب 7/ 275.

فقد أورد قراءات بصيغ شتى دون نسنتها، وهي بحسب تتبع البحث، على النحو الآتي:

(في قراءة من جرّهما)¹³¹⁹، و (فيمن قرأ بالتشديد)¹³²⁰، و (من قرأ بلا ألف)¹³²¹، و (.. من قرأ)¹³²²، و (هذه القراءة وإن كانت شاذة)¹³²³.

بعد إيراد هذه الشواهد يلحظ المنتبّع أن المصنف لم يورد الكثير من القراءات، حيث أنه كان يلتجئ إليها بعد استنفاد ما اعتنى به من الأحاديث، أو اللغة، في بيان أكثر المسائل التفسيرية أو الفقهية، إلا أنه لم يهملها مطلقاً، وإنما أفاد منها بعض الإفادات.

1319 - ظ: الراوندي - فقه القرآن ج 21/1.

1320 - ظ: م.ن: ج 33/1، 55.

1321 - ظ: م.ن: ج 48/1.

1322 - ظ: م.ن: ج 205/1، 208، 309، 310، 325، 325، ج 110/2، 114، 224، 225.

1323 - ظ: م.ن: ج 24/1.

2- أسباب النزول.

لا ريب في نزول القرآن منجماً ومفرقاً ليثبت إعجازه في كل اللحظات، ولينضح بتعليماته بشتى الظروف، ذلك لأن الوحي إذا تجدد في كل حادثة كان أقوى للعزم وأثبت للفؤاد وأدعى للحفظ والاستظهار، وأشدّ عناية للمرسل إليه... ناهيك عما في أسرار النزول حكمة و يقيناً واستمراراً لجدة القران، وحضوره في زخمة الأحداث، وتجدد الوقائع وطبيعة الرسالة المتدرجة في تعاليمها، من الأسهل إلى الأسهل، ومن السهل إلى الصعب، ومن الكليات العامة إلى التفصيلات الجزئية. ولا بد للناظر في هذا الشأن الحذر والتحرز، فلا تأخذ على علاقتها، بل يجب عرضها على القرآن نفسه، فهناك تهافت بين الكثير من الروايات، وهناك القصص الموضوعة، والإسرائيليات المصنوعة، مما لا يحتمله النص القرآني، وهناك ما لا يوحى بالسبب فيسمى سبباً، وقد يطلق في هذا الضوء السبب اللازم والمتعلق، وهو غير السبب، وقد يطلق السبب على ما يعتبر من باب الجري وقبيل الانطباق وليس من الأسباب¹³²⁴.

من علوم القرآن المهمة علم أسباب النزول، وهو علم يبحث فيه عن سبب نزول سورة أو آية ووقتها ومكانها وغير ذلك. ويستحصل ذلك مما روي عن السلف. واهميته تتضح من حيث الاعتماد عليه في ضبط ما يتعلق بالآيات من الظروف التي اكتنفت نزول الآية، والذي يتيح للمفسر أو الفقيه استحضار واستشعار ذلك الجو الذي نزلت فيه الآية، علّه يقف على بعض وجوه الحكمة فيها، التي تساعده على فهم النص أو استنباط الحكم، بيد أن من تلك المناسبات ما له خصوصية ومنه ما يكون عاماً، لا خصوصية له مطلقاً، كما أشار إليه المصنف، بقوله: (لأن لكل كلام حكم نفسه وإن نزل في حكم خاص وسبب مخصوص)¹³²⁵، لكن ذلك لا يمنع من تتبع المناسبات، إذ ربما يتوقف معرفة تفسير آية على سبب نزولها (مثل قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله وهو يقتضى عدم وجوب استقبال القبلة وهو خلاف

1324 -ظ:أ.د.محمد حسين علي الصغير-تاريخ القرآن/38-53.
1325-الراوندي-فقه القرآن ج1/381-382.

الإجماع، ولا يعلم ذلك إلا بمعرفة نزولها في نافلة السفر وفيمن صلى بالتحري، فأثر السبب واضح في فهم الآية واستظهار أسرار التعبير الوارد فيها، لأن النص القرآني المرتبط بسبب معين للنزول تجئ صياغته وطريقة التعبير فيه وفقاً لما يقتضيه ذلك السبب، فما لم يعرف ويحدد لا تُستجلى أسرار تلك الصياغة والتعبير¹³²⁶.

ولما كان لهذا العلم من الأثر البالغ، فلا بد للمفسر من يسبر أغواره، لتكتمل أدواته التفسيرية، وتشتد الحاجة إليه إذا كان قد خصص كتابه لآيات الأحكام، كما هو الأمر في كتاب "فقه القرآن"، وهذا وجدته البحث لدى الراوندي في إيراداته لأسباب نزول الآيات في كل مناسبة افتقرت إلى ذكر ذلك السبب، من إفادة معنى أو إفادة حكم. وسيورد البحث شواهد على ذلك.

فكان من ذلك ما أورده بصيغ: (نزلت)¹³²⁷، و (نزول)¹³²⁸، و (نزولها)¹³²⁹، و(أنزل)¹³³⁰، و(نزل)¹³³¹.

حيث ذكر بصيغة(نزلت):

في تفسير قوله تعالى: □ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا □¹³³²،

1326 - عدي جواد علي-(المقداد السيوري "رسالة ماجستير")/179.
1327 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج 1/ 12، 43، 57، 89، 100، 107، 110، 116، 139، 151، 163، 207، 213، 223، 234، 240، 249، 252، 254، 255، 266، 270، 297، 319، 326، 330، 333، 334، 339، 341، 348، 360، 361، 362، 366، 369، 369، 371، 372، 411، 422، 423، 427، 430، ج 2/ 27، 59، 72، 85، 96، 141، 197، 209، 277، 282، 282، 289، 290، 308، 343، 345، 369، 388، 390، 391، 397، 413.
1328 - ظ: م: ن: ج 43/ 1، 49، 51، 102، 138، 140، 142، 144، 145، 155، 195، 197، 197، 212، 232، 241، 297، 334، 336، 338، 347، 351، 366، 370، 418، 423، ج 28/ 2، 118، 118، 133، 153، 181، 184، 191، 197، 209، 218، 246، 247، 267، 268، 277.
1329 - ظ: م: ن: ج 248/ 1، ج 329/ 2، 338، 338.
1330 - ظ: م: ن: ج 67/ 1، 92، 266، 270، ج 191/ 2.
1331 - ظ: م: ن: ج 45/ 1، 73، 73، 102، 102، 157، 237، 246، 270، 285، 334، ج 33/ 2، 255، 279، 368.
1332 - الأحزاب: 35.

(وقوله "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ" ... الآية، إنما ذكر إزالة للشبهة، فإن أم سلمة قالت: يا رسول الله الرجال يذكرون في القرآن ولا تذكر النساء، فنزلت الآية)¹³³³.

اختلفت النقول في أسباب نزول هذه الآية فمنهم من قال أنها نزلت في أسماء بنت عميس، ومنهم من قال أنها نزلت في أم عمارة أو أم سلمة¹³³⁴.
وذكر بصيغة (نزول):

في تفسير قوله تعالى: □ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا □¹³³⁵، حيث قال:

(قيل في سبب نزول هذه الآية ان أبا قيس بن الأسلت لما مات عن زوجته كبشة بنت معن بن عاصم أراد ابنه أن يتزوجها، فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله فقالت: يا نبي الله لا أنا ورثت زوجي ولا أنا تركت فأنكح ، فنزلت هذه الآية)¹³³⁶.
كذلك ذكره السيوطي في أسباب النزول¹³³⁷، وذكر الواحدي أنها نزلت في معقل بن يسار¹³³⁸.

وذكر بصيغة (نزولها):

كما في تفسير قوله تعالى: □ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا

1333 - الراوندي-فقه القرآن ج49/1.
1334 - ظ: الواحدي-أسباب النزول/240+الترمذي-السنن ج4/304+ج5/33+الحاكم النيسابوري-المستدرک ج4/416+الطبري-جامع البيان ج5/67+الطوسي-التبيان ج8/342.
1335 - النساء:19.
1336 - الراوندي-فقه القرآن ج2/184.
1337 - ظ: السيوطي-أسباب النزول/123.
1338 - ظ: الواحدي-أسباب النزول/50.

اِثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ
يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ □¹³³⁹، حيث قال:

(قال سعيد بن المسيب: سئل النبي عليه السلام عن الكلالة فقال: أليس قد بين
الله ذلك - فنزلت الآية)¹³⁴⁰.

وقد أشار المصنف إلى الاختلاف في سبب نزولها، والأمر كما أشار¹³⁴¹.
وذكر بصيغة (أنزل):

وذلك في تفسير قوله تعالى: □ لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ
تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ □¹³⁴²، حيث قال:
(وروي أن النبي عليه السلام قال لأهل قبا: ماذا تفعلون في طهركم، فإن الله
أحسن عليكم الثناء. فقال: نغسل أثر الغائط. فقال: أنزل الله فيكم "وَاللَّهُ يُحِبُّ
الْمُطَهَّرِينَ")¹³⁴³.

وهو ما ذكر في كتب أسباب النزول¹³⁴⁴.

وذكر بصيغة (نزل): وذلك في تفسير قوله تعالى: □ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ
أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا
أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ □¹³⁴⁵، حيث
قال:

(قوله "وَمَا عَلَّمْتُمْ" تقديره وصيد ما علمتم، فحذف لدلالة الكلام عليه، لأن
القوم كانوا سألوا النبي صلى الله عليه وآله حين أمرهم بقتل الكلاب مما يحل لهم

1339 - النساء: 176.

1340 - الراوندي-فقه القرآن ج2/338.

1341 - ظ: الواحدي-أسباب النزول/125+السيوطي-أسباب النزول/276+الطبري-جامع البيان
ج54/6+الجصاص-أحكام القرآن ج2/110+ابن الجوزي-زاد المسير ج2/228+الطوسي-التبيان ج3/408.

1342 - التوبة: 108.

1343 - الراوندي-فقه القرآن ج1/67.

1344 - ظ: الواحدي-أسباب النزول/176+السيوطي-أسباب النزول/441+لباب النقول/125.

1345 - المائدة: 4.

اتخاذه منها وصيده فأنزل الله فيما سأله عنه هذه الآية، فاستثنى عليه السلام كلاب الصيد وكناب الماشية وكناب الحرث مما أمر بقتله وإذن في اتخاذ ذلك¹³⁴⁶.
وذلك ما ذكره الواحدي¹³⁴⁷.

ومن خلال ما تتبع البحث بدا واضحاً أن الراوندي أهتم كثيراً بأسباب النزول وأولاهها عناية تميزت عن غيرها، وأفاد منها تعضيد ما ذهب إليه، كما أفاد منها توضيحاً لبعض بياناته، في كثير من المناسبات، التي استدعت ذكر ظرف النزول وأسبابه.

1346 - الراوندي-فقه القرآن ج1/246.
1347 -ظ:الواحدي-أسباب النزول/127.

3- الناسخ والمنسوخ.

والنسخ في اللغة: النقل والتحويل والإزالة، قال الجوهري: (نسخت الشمس الظل وانتسخته: أزالته. ونسخت الريح آثار الدار، ونسخت الكتاب، وانتسخته، واستنسخته كله بمعنى)¹³⁴⁸.

وإصطلاحاً: (هو رفع أمر ثابت في الشريعة المقدسة بارتفاع أمدّه وزمانه، سواء أكان ذلك الأمر المرتفع من الأحكام التكليفية أم الوضعية، وسواء أكان من المناصب الإلهية أم من غيرها من الأمور التي ترجع إلى الله تعالى بما أنه شارع)¹³⁴⁹.

وبعبارة أخرى هو: (إحلال حكم مكان حكم لمصلحة معلومة أو مجهولة، فالناسخ هو المتأخر نزولاً في القرآن والمنسوخ هو المتقدم نزولاً في القرآن)¹³⁵⁰. وذلك يعني أن يكون الحكم المجعول مقيداً بزمان خاص معلوم عند الله، مجهول عند الناس، ويكون ارتفاعه بعد انتهاء أمد الزمان الذي قيّد به، وحلول غايته الواقعية. والنسخ بهذا المعنى ممكن، وينصب ذلك على نسخ الحكم دون التلاوة: وهو المشهور بين العلماء والمفسرين، وقد أُلّف فيه جماعة من العلماء، وذكروا الناسخ والمنسوخ، وخالفهم البعض، فأنكروا وجود المنسوخ في القرآن. وقد اتفق الجميع على إمكان ذلك، وعلى وجود آيات من القرآن ناسخة لأحكام ثابتة في الشرائع السابقة، ولأحكام ثابتة في صدر الإسلام.

وأفاد السيد الخوئي "قدس سرّه" في توضيح ذلك، ما ملخصه:

إن الحكم الثابت بالقرآن ينسخ بالسنة المتواترة، وهذا القسم من النسخ لا إشكال فيه عقلاً ونقلاً، فإن ثبت في مورد فهو المتبع، وإلا فلا يلتزم بالنسخ بخبر الواحد، فقد أجمع المسلمون على أن النسخ لا يثبت بخبر الواحد كما أن القرآن لا يثبت به، والوجه في ذلك - مضافاً إلى الإجماع - أن الأمور المهمة التي جرت العادة بشيوعها بين الناس، وانتشار الخبر عنها على فرض وجودها لا تثبت بخبر الواحد

1348 - الجوهري: الصحاح ج 1 / 433.

1349 - الخوئي: البيان في تفسير القرآن / 277.

1350 - أ. د: محمد حسين علي الصغير: المبادئ العامة في تفسير القرآن الكريم / 55.

فإن اختصاص نقلها ببعض دون بعض بنفسه، دليل على كذب الراوي أو خطئه. إن الحكم الثابت بالقرآن ينسخ بآية أخرى منه ناظرة إلى الحكم المنسوخ، ومبينة لرفعه. أما أن ينسخ الحكم الثابت بالقرآن بآية أخرى غير ناظرة إلى الحكم السابق، ولا مبينة لرفعه، وإنما يلتزم بالنسخ لمجرد التنافي بينهما ويلتزم بأن الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة. فالتحقيق: أن هذا غير واقع في القرآن، كيف وقد قال الله عز وجل: " أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً" ¹³⁵¹.

(ولكن كثيراً من المفسرين وغيرهم لم يتأملوا حق التأمل في معاني الآيات الكريمة، فتوهموا وقوع التنافي بين كثير من الآيات، والتزموا لأجله بأن الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة، وحتى أن جملة منهم جعلوا من التنافي ما إذا كانت إحدى الآيتين قرينة عرفية على بيان المراد من الآية الأخرى، كالخاص بالنسبة إلى العام، وكالمقيد بالإضافة إلى المطلق، والتزموا بالنسخ في هذه الموارد وما يشبهها، ومنشأ هذا قلة التدبر، أو التسامح في إطلاق لفظ النسخ بمناسبة معناه اللغوي، واستعماله في ذلك وإن كان شائعاً قبل تحقق المعنى المصطلح عليه، ولكن إطلاقه - بعد ذلك - مبني على التسامح لا محالة) ¹³⁵².

ولعلّ بعض ذلك ناشئ من أنه قد يطلق لفظ النسخ في لسان المتقدمين والمقصود منه التخصيص، إذ لم يكن الاصطلاح مستقراً على ما عليه اليوم.

إلا أن الراوندي ممن اعتنى بالتمييز في ذلك، كيف لا وهو قد صنف فيه، وهو كتاب "الناسخ والمنسوخ" ¹³⁵³، وقد قال في كتابه "فقه القرآن":

1351 - ظ: الخوئي- البيان / 287.

1352 - م.ن: 279.

1353 - ظ: الطهراني - الذريعة ج 24 / 14.

(والمستدل بالكتاب على ما ذكرناه يحتاج إلى أن يعرف من علومه خمسة أصناف: العام والخاص، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمفسر، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ...

وأما الناسخ والمنسوخ فليقضى بالناسخ دون المنسوخ، كآية العدة بالحول والآية التي تضمنت العدة بالأشهر)¹³⁵⁴.

وقال:

(واعلم أن سبيل النسخ سبيل سائر ما تعبد الله به وشرعه على حسب ما يعلم من المصلحة فيه، فإذا زال الوقت الذي تكون المصلحة مقرونة، به زال بزواله، وذلك مشروط بما في المعلوم من المصلحة به، وهذا كاف في إبطال قول من أبى النسخ.. وقد جرى ذكر النسخ في المسح على الخفين بسورة المائدة، ونسخ القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، وكذا في آية الصوم ما ذكرنا دليلاً على جوازه، وقال تعالى: مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا □¹³⁵⁵.

فالنسخ حقيقته: كل دليل شرعي دلّ على أن مثل الحكم الثابت بالنص الأول غير ثابت فيما بعد على وجه لولاه لكان ثابتاً بالنص الأول مع تراخيه عنه. والنسخ في الشرع على ثلاثة أقسام: نسخ الحكم دون اللفظ، ونسخ اللفظ دون الحكم، ونسخهما معاً)¹³⁵⁶.

وهو لم يرتض في بعض الموارد القول بالنسخ، إذ ردّ على من قال بأن آية إيجاب المتعة للمطلقة التي لم يسم المهر، قبل المس¹³⁵⁷، منسوخة بآية إيجاب نصف

1354 - الراوندي-فقه القرآن ج 8-7/1.

1355 -البقرة:106.

1356 - الراوندي-فقه القرآن ج 1/204-205.

1357 -قوله تعالى:(لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ): البقرة : 236.

المهر¹³⁵⁸، قائلاً: (لا ناسخ ولا منسوخ في ذلك، ولكل آية من هذه الآيات حكم ثابت)¹³⁵⁹.

ولم يرتض جعل خبر الواحد ناسخاً للقرآن، قائلاً:

(خبر واحد لا يجوز نسخ القرآن به إجماعاً)¹³⁶⁰.

واشترط التنافي بين مفاد الناسخ والمنسوخ، قائلاً:

(لأن الشيء إنما ينسخ غيره إذا لم يمكن الجمع بينهما، فأما إذا لم يكن بينهما تنافٍ ولا تضاد بل يمكن الجمع بينهما فلا يجب حمل الآية على النسخ)¹³⁶¹.

وقد أكثر الراوندي من بيان الموارد التي احتملت النسخ في "فقه القرآن"¹³⁶²، ليقف على ما ثبت نسخه مما لا يثبت، بحسب منهجه في ذلك. يذكر البحث منها الآتي:

1- نسخ حكم من القرآن بالقرآن الكريم.

فمن ذلك ما أفاده في "حكم قتال الكفار في الشهر الحرام"، حيث قال:

1358 - قوله تعالى: (وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ..) البقرة : 237.

1359 - الراوندي-فقه القرآن ج2/148.

1360- م.ن: ج2/299.

1361- م.ن: ج2/299.

1362 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/11، 55، 89 ، 91، 92، 93، 126، 173، 175، 179، 180، 204، 206، 247، 255، 322، 329، 337، 340، 344، 346، 366، 427، ج2/12، 14، 16، 19، 33، 40، 76، 77، 115، 118، 133، 135، 148، 171، 185، 187، 210، 215، 291، 299، 300، 301، 306، 325، 329، 330، 344، 345، 346، 347، 352، 361، 367، 369، 370، 374، 376.

(قوله "وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ" ¹³⁶³ ، ناسخ لقوله "كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ" ¹³⁶⁴ . وكذا قوله "وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْعَمُوهُمْ" ¹³⁶⁵ ، ناسخ لقوله "وَلَا تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ" ¹³⁶⁶) ¹³⁶⁷ .

وقد تعرض السابقون ¹³⁶⁸ لهذه الآيات، فناقشوا في النسخ بين القبول والرد، إلا أن الإمامية ¹³⁶⁹ ذكروا أن النسخ هنا مروي عن أئمة أهل البيت d، وناقش السيد الخوئي في ذلك، راداً القول بالنسخ ¹³⁷⁰ .

2- نسخ حكم من السنة الشريفة بالقرآن الكريم.

ومن ذلك ما أورده المصنف في "باب ذكر القبلة" حيث قال:

(... □ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتُوَلِّيْكَ قِبْلَةَ تَرْضَاهَا □ ¹³⁷¹ ، وهذه الآية ناسخة لفرض التوجه إلى بيت المقدس قبل ذلك. وعن ابن عباس أول ما نسخ من القرآن فيما ذكر لنا شأن القبلة. وقال قتادة نسخت هذه الآية ما قبلها.

وهذا مما نسخ من السنة بالقرآن، لأنه ليس في القرآن ما يدل على تعبد به بالتوجه إلى بيت المقدس ظاهراً ¹³⁷² . وهذا مما أشار إليه السابقون ¹³⁷³ .

3- نسخ حكم من القرآن الكريم بالسنة الشريفة.

1363 - البقرة: 190.

1364 - النساء: 77.

1365 - النساء: 91.

1366 - الأحزاب: 48.

1367 - الراوندي-فقه القرآن ج 1/377.

1368 - ظ: الشافعي-أحكام القرآن ج 2/14+النحاس-معاني القرآن ج 1/106+الجصاص-أحكام القرآن

ج 1/312-312+ابن الجوزي-نواسخ القرآن/71.

1369 - ظ: الطوسي-التبيان ج 2/144+الطبرسي-مجمع البيان ج 2/29.

1370 - ظ: الخوئي-التبيان/287.

1371 - البقرة: 144.

1372 - الراوندي-فقه القرآن ج 1/90.

1373 - ظ: السدوسي-الناسخ والمنسوخ/32+ابن حزم-الاحكام ج 4/483+الطوسي-التبيان

ج 2/115+الطبرسي-مجمع البيان ج 1/423.

ومن ذلك ما أورده عند ذكر قوله تعالى: □ فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتَ أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا □¹³⁷⁴، حيث قال:

(فان الله نسخ هذا الحكم على لسان رسوله عليه السلام بقوله: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)¹³⁷⁵.

وذلك ما وجدته البحث لدى المتقدمين¹³⁷⁶.

وقد أشار المصنف إلى مباحث في النسخ، منها:

1-نسخ التخفيف:

منه ما ذكره في باب الوضوء، قائلًا:

(وعن ابن عمر: كان الفرض أن يتوضأ لكل صلاة ثم نسخ ذلك)¹³⁷⁷.

قال ابن الجوزي: (اختلفوا: هل هذا الحكم باق أم نسخ فذهب أكثرهم إلى أنه باق وقال بعضهم: بل هو منسوخ بالنسبة)¹³⁷⁸.

فالذي أشار إليه الراوندي بنسخ التخفيف، يسمى النسخ بالنسبة، أيضاً.

2-نسخ التخيير:

ما أورده في باب "كيفية الحكم بين أهل الكتاب"، حيث قال:

(...□ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ

فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ"¹³⁷⁹... قال أبو علي: نسخ ذلك التخيير بالحكم بين أهل

1374 -النساء:15.

1375 - الراوندي-فقه القرآن ج2/291، والحديث مروي بطرق الجمهور، ظ:مسلم:الجامع الصحيح ج5/515.

1376 -ظ:السُدُوسِي-نواسخ القرآن /39+ابن حزم - الناسخ والمنسوخ/32+الطوسي-التبيان

ج3/143+الطبرسي- مجمع البيان ج3/40+جوامع الجامع ج1/381.

1377 - الراوندي-فقه القرآن ج1/11+ ظ: 126.

1378 -ابن الجوزي- نواسخ القرآن / 144.

الكتاب أو الإعراض عنهم والترك، قال تعالى " فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ □ 1380 ..) 1381. ولم يصرح الراوندي باختياره في المسألة.

واختار الطوسي بقاء التخيير وادعى عليه إجماع الفرقة بعد روايات الأصحاب. وتبعه الطبرسي على ذلك 1382.

أما الجمهور فالأكثر على النسخ، قال ابن الجوزي: (قول أكثر العلماء أن الآية منسوخة. والقول الثاني: أنها محكمة وأن الإمام ونوابه في الحكم مخيرون وإذا ترافعوا إليهم إن شأؤوا حكموا بينهم وإن شأؤوا أعرضوا عنهم) 1383. ثم اختار ابن الجوزي القول بعدم النسخ، معللاً، بأنه: (لا تنافي بين الآيتين من جهة أن أحدهما خيرت بين الحكم وتركه والأخرى ثبتت كيفية الحكم إذا كان) 1384.

وفصل السيد الخوئي الكلام، بقوله: (ويمكن الاستدلال على ذلك بالجمع بين ما دل على لزوم الحكم عليهم بما تقتضيه شريعتهم، وما دل على لزوم الحكم عليهم بما تقتضيه الشريعة الإسلامية، فإن مقتضى الجمع بينهما هو التخيير ورفع اليد عن ظهور كل منهما في الوجوب التعييني بنص الآخر، فتكون النتيجة هي التخيير) 1385.

3-نسخ آية بآية على قراءة:

ما أورده في الاستدلال بقوله تعالى: □ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ □ 1386 ،
حيث قال:

1379 -المائدة:48.

1380 -المائدة:42.

1381 - الراوندي-فقه القرآن ج14/2.

1382 -ظ: الطوسي- التبيان ج 3 / 529+الخلاف ج 4 / 336+ المبسوط ج 5 / 141+ الطبرسي -مجمع

البيان ج 3 / 339.

1383- ابن الجوزي - نواسخ القرآن / 148+ظ: ابن حزم- الناسخ والمنسوخ / 36.

1384- م.ن: / 148.

1385 -الخوئي-مباني تكملة المنهاج/188.

1386 -البقرة:222.

(وقوله "حَتَّى يَطْهَرْنَ" بالتخفيف معناه حتى ينقطع الدم عنهن، وبالتشديد معناه حتى يغتسلن... والقراءتان إذا صحتا كانتا كآيتين يجب العمل بموجبهما إذا لم يكن نسخ)¹³⁸⁷.

فلو فرض صحة هاتين القراءتين، وصحّ الاحتجاج بكل منهما، في حال لم يكن نسخ في البين، فلا بدّ من انقطاع الدم والغسل، قبل المقاربة. ولا شك أنه الأحوط في الفتوى، قال السيد السيستاني: (جواز وطئها لا يتوقف على الغسل لكن يكره قبله، ولا يجب غسل فرجها أيضا قبل الوطء وإن كان أحوط، بل الأحوط ترك الوطء قبل الغسل)¹³⁸⁸.

4-أماكن نسخ آية متأخرة تلاوة، بأخرى متقدمة عليها بالتلاوة:

أشار في تفسير قوله تعالى: □ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا □¹³⁸⁹، قائلا:

1387- الراوندي-فقه القرآن:ج55/1.
1388 - السيستاني - تعلية على العروة الوثقى ج 1 / 256 - 257.
1389 - البقرة:234.

(وهذه الآية التي قدمناها ناسخة لقوله تعالى □ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ
أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ □¹³⁹⁰ ، وإن كانت هذه مقدمة
عليها في التلاوة)¹³⁹¹ . وذلك ما نصّ عليه الطوسي في التبيان¹³⁹² .

كما وأفاد الراوندي بعض القواعد التي لا بد من الالتفات إليها حين النظر إلى
الناسخ والمنسوخ، مثل: لابدية التنافي بين لسانی الدليلين، وأن الأحكام التي لها أمد
تنتهي به بغض النظر عن الدليل اللاحق، فأن هذا اللاحق والحال هذه لا يكون من
النسخ في شيء¹³⁹³، وأن خبر الواحد ليس له صلاحية نسخ ما دليله القرآن (ولا
يجوز أن ينسخ بما يقتضى الظن كتاب الله الذي يوجب العمل، وإذا كنا لا نخصص
كتاب الله بأخبار الآحاد فالأولى أن لا ننسخه بها)¹³⁹⁴ . إلى غير ذلك مما يطول المقام
بتفصيله.

ومما تقدم يلحظ المنتبّع أن الراوندي كان ممن اعتنى بقضية النسخ كثيراً لدى
تناوله آيات الأحكام. بل أشار إلى رجحانه حتى للقاضي، بقوله: (ينبغي أن يكون
الحاكم حكيماً عالماً بالناسخ والمنسوخ)¹³⁹⁵ . وما ذلك إلا لما يراه من كبر الأهمية
للنسخ.

1390 - البقرة: 240.
1391 - الراوندي-فقه القرآن: ج2/171+185.
1392 - ظ: الطوسي-التبيان ج2/278.
1393 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج2/133-134.
1394 - م.ن: ج2/306.
1395 - م.ن: ج2/13.

4- المحكم والمتشابه.

المحكم في اللغة: المضبوط المتقن.

وفي الاصطلاح: يطلق على ما اتضح معناه وظهر لكل عارف باللغة، وعلى ما كان مصوناً من النسخ أو التخصيص، أو منهما معاً، وعلى ما كان نظمه مستقيماً خالياً عن الخلل، وعلى ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً. ويقابله بكل من هذه المتشابه.

وينقسم المحكم إلى "النص" وهو الراجح المانع من النقيض .

و"الظاهر " هو الراجح الغير المانع من النقيض¹³⁹⁶.

فالمحكم من أحكمت الشئ فاستحكم، أي صار محكماً. و هو الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، وفي حديث ابن عباس: قرأت المحكم على عهد رسول الله h، يريد المفصل من القرآن لأنه لم ينسخ منه شئ، وقيل: هو ما لم يكن متشابهاً لأنه أحكم بيانه بنفسه ولم يفتقر إلى غيره، قال تعالى: □ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ □¹³⁹⁷.

حيث إن المحكم من الآيات هو الذي تكون دلالاته واضحة ولا تلتبس بأمر آخر، كالأوامر الإلهية في القرآن. والمتشابه هو الذي لا يعلم تأويله إلا الله عز وجل، والراسخون في العلم وهم النبي h، والزهاء والأئمة الإثنا عشر¹³⁹⁸.

وقد أشار الراوندي إلى أهمية معرفة هذا العلم قبل الخوض في التفسير بقوله: (أما المحكم والمتشابه فليقضى بالمحكم ويفتى به دون المتشابه)¹³⁹⁹.

1396 ظ: الطريحي-مجمع البحرين ج5/552.

1397 -هود:1.

1398 - ظ:أ.د محمد حسين علي الصغير: محاضرات علوم القرآن(بحث المحكم والمتشابه) على طلبه الدراسات العليا-2006م.

1399 - الراوندي-فقه القرآن ج7/1.

ثم عرقه قائلاً:

(المحكم، وهو ما طابق لفظه معناه، وأكثر القرآن من هذا الجنس،..و المتشابه، وهو ما يشترك لفظه بين معنيين وأكثر، وكل واحد منهما يجوز أن يكون مراداً ، فحكمه أن يحمل على جميع احتمالاته في اللغة، إلا أن يمنع دليل من حمله على وجه منها، ولا نقطع على مراد الله فيه إلا بنص من رسوله)¹⁴⁰⁰.

وقد خاض الراوندي مضمار هذا العلم في ثنايا تفسيره آيات الأحكام، في كتابه "فقه القرآن"، وسيعرض البحث من تلك الإفادات الآتي:

ما أفاد من القول بأن الآية الواردة في المهور، وهي قوله تعالى: □ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ □¹⁴⁰¹ ، بأنها محكمة، راداً على من قال بأنها منسوخة بقوله تعالى: □ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَاهُمْ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ □¹⁴⁰².

حيث جعل المحكم مقابل المنسوخ بقوله:

(والصحيح أنها محكمة ليست منسوخة)¹⁴⁰³.

وذلك ما ذكره الطبري والطوسي¹⁴⁰⁴.

ما أفاد المصنف في جواز عتق الرقبة من الزكاة مستدلاً بقوله تعالى: □ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ... □¹⁴⁰⁵،

1400- م.ن:ج1/320-321.

1401 -النساء:21.

1402 -البقرة:229.

1403 - الراوندي-فقه القرآن ج2/185.

1404 - الطبري-جامع البيان ج4/419+الطوسي-التبيان ج3/152.

1405 -التوبة:60.

حيث قال: ("إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ"، إلى قوله "وَفِي الرِّقَابِ"، وهذا نص صريح في جواز عتق الرقبة من الزكاة)¹⁴⁰⁶.

ولما قد دلّ اللفظ على شمول الحكم لموضوع مصرح به، فلا تطرق لاحتمال خروجه عن دائرة أفراده، ولما كانت الصدقات المقصود بها هنا الزكاة بلا ريب، وذكر أصناف المستحقين في ذات الخطاب، فيكون ذلك نصّ في كل أصنافه المذكورة. إذ أنّ النص هو كلّ خطاب أمكن معرفة المراد به. أو ما لا تعترض الشبهة في المراد به. أو كلما تناول الحكم بالاسم، فهو نص¹⁴⁰⁷.

ما أفاد المصنف من وجوب الزكاة بدلالة قوله تعالى: □ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ □¹⁴⁰⁸، حيث قال:

(فالفرض التالي لفرض الصلاة في محكم التنزيل هو الزكاة.. يكفر المنكر له برده ويؤمن بالإقرار به)¹⁴⁰⁹.

وقد أجمع المسلمون كافة على وجوبها في جميع الأعصار، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة¹⁴¹⁰.

ما أفاد المصنف في ظهور وجوب غسل الجنابة والحيض من قوله تعالى: □ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا □¹⁴¹¹، وقوله تعالى: □ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ □¹⁴¹²، حيث قال:

(والفرض المذكور بظاهر اللفظ في القرآن منها اثنان غسل الجنابة والحيض. قال تعالى "وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا"، فأوجب بظاهر هذا اللفظ الغسل. وقال

1406 - الراوندي-فقه القرآن ج1/229.

1407 - ظ: المرتضى- الذريعة ج 1 / 328.

1408 -النور:56.

1409 - الراوندي-فقه القرآن ج1/211.

1410 -العلامة -التذكرة ج7/5.

1411 -المائدة:6.

1412 -البقرة:222.

سبحانه "...وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ" فيمن قرأ بالتشديد، وقد بينا أن الأطهار هو
الاجتسال¹⁴¹³.

وعلى هذا إجماع المفسرين¹⁴¹⁴.

وقد بدا واضحاً من خلال التتبع أن الراوندي بذل جهداً في تقصي بيان المحكم
من الآيات ليفيد منها ما يترتب عليه من تفسير أو استنباط الأحكام الشرعية، وتراه قد
ردّ القول حول بعض الآيات بأنها من المتشابه، حيث يظهر منه الالتجاء إلى تحكيم
الظاهر.

1413 - الراوندي-فقه القرآن ج3/1.

1414 -ظ: الطبري- جامع البيان ج 6 / 187+ ج 2 / 524+ الرازي -التفسير ج 2 \ 402+الطوسي- التبيان
ج 2 / 221+ ج 3 / 457+ الجصاص - أحكام القرآن ج 1 / 425+ ج 2 / 457+ الزمخشري - الكشاف ج 1
/ 361+ الطبرسي - مجمع البيان ج 2 / 87+ ج 3 / 289+ الطبرسي- جوامع الجامع ج 1 / 210+ ج 1 /
480.

5-المجمل والمفصل.

المجمل في اللغة ما يتناول الجملة، وقيل المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبئ عن الشيء على وجه الجملة دون التفصيل، فهو ما لا يفهم المراد به إلا بغيره. والمفصل ما فيه فصل بين المعاني، من: فصلت الشيء فانفصل، أي قطعته فانقطع. وفصل من الناحية: أي خرج. وفصلت الرضيع عن أمه فصلا وافتصلته، إذا فطمته. وفصلت شريكي، والفيصل: الحاكم، ويقال: القضاء بين الحق والباطل، والتفصيل أيضا: التبيين. فهو ما يسبق معناه إلى فهم الإنسان، وبه يخرج الكلام عن حد الإجمال¹⁴¹⁵.

فالمجمل: (ذلك التعبير الذي يحتاج إلى إيضاح وبيان لرفع الإبهام، فقوله تعالى: "شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ"¹⁴¹⁶، يتحدث عن نزول القرآن في شهر رمضان، على الإجمال. وجاء قوله تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ"¹⁴¹⁷، فبيّنت أن إنزال القرآن في شهر رمضان، كان في ليلة مباركة من ذلك الشهر العظيم، وسكتت الآية هنا عن تعيين تلك الليلة، وجاء قوله تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ"¹⁴¹⁸، فبيّنت تلك الليلة، فالقرآن أنزل في شهر رمضان على الإجمال، وفي ليلة مباركة، على إجمال أوضح، وفي ليلة القدر التي بيّن أن فيها نزل القرآن العظيم)¹⁴¹⁹.

قال الراوندي: (اعلم أن القرآن على ثلاثة أقسام مما استدللنا به: أحدها: ما هو مجمل لا ينبئ الظاهر عن المراد به تفصيلاً، مثل قوله تعالى "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ"¹⁴²⁰ وقوله "وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ"¹⁴²¹ وقوله "فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ

1415 -ظ: الجوهري-الصحاح ج5/1790-1791+أبو هلال العسكري-الفروق اللغوية/129-130.

1416 -البقرة:185.

1417 -الدخان:3.

1418 -القدر:1.

1419 -أ.د: محمد حسين علي الصغير- محاضرات علوم القرآن(المجمل والمفصل) على طلبه الدراسات العليا.

2006م. 5-6.

1420 -البقرة:43.

1421 -آل عمران:97.

مَعْلُومٌ¹⁴²²، وما أشبه ذلك، فإن تفصيل أعداد الصلاة وعدد ركعاتها وتفصيل مناسك الحج وشروطه ومقادير النصاب في الزكاة، لا يمكن استخراجها إلا ببيان النبي عليه السلام ووحى من جهة الله تعالى، فتكلف القول في ذلك خطأ وممنوع منه. ويمكن أن تكون الأخبار متناولة له، قال الله تعالى وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليك¹⁴²³، وقال أيضاً: (وكل لفظ فعل لأجل ما أريد وما لم يرد فهو مجمل)¹⁴²⁴.

وقد تصدى الراوندي لبيان المفصل والأخذ به، والرجوع إلى القرآن الكريم، والسنة الشريفة في تفصيل ما أجمل، وسيورد البحث من جهده المنهجي الآتي:

1- تفصيل ما أجمله القرآن بالقرآن.

ومن ذلك ما أفاد المصنف من أن التفصيل بعد الإجمال يفيد التأكيد والتشديد، في تفسير قوله تعالى: □ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ □¹⁴²⁵، حيث قال:

(أما قوله تعالى "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ" فمعناه يعهد إليكم ويأمركم في شأن ميراث أولادكم بما هو العدل والمصلحة، وهذا إجمال تفصيله "لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ". وقوله "وَلِأَبَوَيْهِ" الضمير للميت، وما بعده بدله بتكرير العامل والإبدال، والتفصيل بعد الإجمال تأكيد وتشديد)¹⁴²⁶.

1422 المعارج:25.

1423 - الراوندي-فقه القرآن ج2/427.

1424 م.ن: ج2/415.

1425 -النساء:11.

1426 - الراوندي-فقه القرآن ج2/264.

وذلك ما أشار إليه الطوسي¹⁴²⁷. وأورده الزمخشري بأدنى اختلاف، واستشهد في الفتاوى الميسرة بهذه الآية على عموم لفظ الولد للذكر والأنثى¹⁴²⁸، فهو لفظ مجمل.

ومما أفاده من ذلك، لدى تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾* أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ □¹⁴²⁹، حيث قال:

(... فقال □ شهرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ □¹⁴³⁰ الآية . فأوضح بها عن بقية تفسير الإجمال فيما أنزله أولاً من فرض الصيام وبين أنه في أيام معدودات يجب فعله في شهر على التمام بما ذكر في العدة من فرض الكمال)¹⁴³¹.
وذلك ما أورده المفيد في المقتعة¹⁴³².

2- تفصيل السنة الشريفة لما أجمله القرآن الكريم:

وذلك في دليل قضاء الصلوات الفائتة، بقوله:

(ويستدل عليه من القرآن بقوله □ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ □¹⁴³³ على طريق الجملة)¹⁴³⁴.

1427 -ظ: الطوسي- التبيان ج409/3+الزمخشري-الكشاف ج505/1.

1428 -ظ: السيستاني-الفتاوى الميسرة/345.

1429 -البقرة: 183-184.

1430 -البقرة: 185.

1431 - الراوندي-فقه القرآن ج173/1-174.

1432 -ظ: المفيد- المقتعة /295.

1433 -الكهف: 24.

وقال: (يدل عليه السنة على سبيل التفصيل)¹⁴³⁵.
وعليه إجماع الإمامية¹⁴³⁶.

3- ما ألحق بالمجمل وردّه المصنف

ومن ذلك ما أفاده المصنف في تفسير قوله تعالى: □ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي
أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّنْ
نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ
الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا
رَّحِيمًا □¹⁴³⁷، حيث قال:

(اعلم أن في الناس من اعتقد أن هذه الآية وما يجري مجراها كقوله تعالى " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ"¹⁴³⁸، جملة لا يمكن التعلق بظاهرها في تحريم شيء، وإنما يحتاج إلى بيان. قالوا: لأن الأعيان لا تحرم ولا تحل، وإنما يحرم التصرف فيها، والتصرف مختلف، فيحتاج إلى بيان التصرف المحرم دون التصرف المباح. والأقوى أنها ليست جملة، لأن المجمل هو ما لا يفهم المراد بعينه بظاهره، وليست هذه الآية كذلك، لأن المفهوم من ظاهرها تحريم العقد عليهن والوطئ دون غيرهما من أنواع الفعل، فلا يحتاج إلى البيان مع ذلك. وكذلك قوله " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ " المفهوم منه الأكل والبيع دون النظر إليها أو ما جرى مجراه)¹⁴³⁹.
وذلك ما أشار إليه الطوسي في التبيان¹⁴⁴⁰.

1434 - الراوندي-فقه القرآن ج1/123.

1435 - م.ن:ج1/123.

1436 - ظ: المحقق الحلي-المعتبر ج2/60+الحكيم-المستمسك ج7/45.

1437 - النساء:23.

1438 - المائدة:3.

1439 - الراوندي-فقه القرآن ج2/82.

1440 - ظ: الطوسي-التبيان ج3/156.

وذلك من حيث انصراف تعلق التحريم في أعيان جملة من المحرمات المذكورة، فلا شك في انصراف التحريم إلى الفعل وهو الوطئ بالنسبة إلى النساء، إذ لا يمكن انسباق الفهم تحريم الذوات في قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ"¹⁴⁴¹.

وقد أورد الراوندي من تلك الموارد العديد، مما أجمل في القرآن الكريم، وفصل في القرآن الكريم أو السنة المعصومية الشريفة¹⁴⁴².

ويرى البحث أن الراوندي أولى مسائل المجمل والمفصل كثير عناية، حتى أنه لم يترك الإشارة إلى بيان وجه الحكمة في الأجمال، قائلاً:

(ووجه الحكمة فيه ظاهر، لأن المكلفين إذا أمروا بشيء على الأجمال كان أسهل عليهم في أول الوهلة وأدعى لهم في قبولها من أن يفصل. ثم كون المجمل المأمور به يدعوهم إلى استفسار ذلك، فيكون قبول تفصيله ألزم لهم)¹⁴⁴³.

وهي حكمة بالغة، وهي من أسباب خلود إعجاز كتاب الله تعالى إلى قيام الساعة، وفيه إشارة إلى حاجة الناس إلى الأمام المعصوم، وأنهما لن يفترقا حتى يردا الحوض.

1441 - ظ: الطوسي-العدة ج2/437.

1442 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج7/1، 15، 16، 34، 52، 70، 79، 123، 149، 173، 174، 217، 265، 294، 320، ج82/2، 175، 300، 363، 364، 388، 416، 427. وغيرها.

1443 - م.ن: ج79/1.

6- العام والخاص.

العام والخاص في اللغة: فالعام ماله استطالة، فالعين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو، ويقولون استوى النبات على عممه أي على تمامه¹⁴⁴⁴. والخاص: خصت فلانا بشيء خصوصية بفتح الخاء وهو القياس، وخصّه بالشيء يخصّه خصّاً وخصوصاً وخصوصية، والفتح أفصح، وخصصه واختصه: أفرد به دون غيره. ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد، والعموم بخلاف ذلك¹⁴⁴⁵.

(فالعام كل ما أشير إليه بأدوات العموم كـ"من"، "ما"، "جميع"، "أل التعريف"،... إلخ، فما سبقه بعض الحروف والأدوات والصيغ يكون عاماً، وما لم يسبق بذلك أو استثنى منها استثناء، فهو الخاص)¹⁴⁴⁶.

قال الراوندي: (هو أن كل لفظ فعل لأجل ما أريد به فهو عموم)¹⁴⁴⁷. وهو: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وله صيغ مخصوصة. والخاص بخلاف ذلك: حيث ينتج عنه اختصاص لفرد أو طبيعة من جهة خصوصية، وبيان ذلك أن الاختصاص افتعال من الخصوص والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني معنى منضم إليه يفصله عن غيره كضرب زيد فإنه أخص من مطلق الضرب فإذا قلت ضربت زيدا أخبرت بضرب عام وقع منك

1444 - ظ: ابن فارس - مقاييس اللغة ج 4/15 + ابن منظور - لسان العرب ج 12/426.

1445 - ظ: ابن فارس - مقاييس اللغة ج 2/153 + ابن منظور - لسان العرب ج 7/24.

1446 - أ. د: محمد حسين علي الصغير - "مصطلحات أساسية في علوم القرآن" 4/ "محاضرات أقيمت على طلبية الماجستير - 2006 - جامعة الكوفة".

1447 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 415.

على شخص خاص فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد¹⁴⁴⁸.

ومما لاشك فيه أن بعض الأحكام - لنكتة في أسلوب العرض والبيان، أو بمقتضى مصلحة التدرج في الأحكام، أو لحكمة الإرجاع إلى الرسول الأكرم^h، ومن يلي الأمر بالحق من بعده d، أو غير ذلك من المصالح البيانية أو التربوية أو السياسية- جاءت في بداياتها على نحو العموم ثم أتى التخصيص بعد فترة من طريق الكتاب العزيز أو السنة الشريفة. ومنها ما بقي على عمومته فمباحث العام والخاص مباحث جلية، لا بد للمفسر والفقهاء من معرفتها قبل اقتحام هذا المضمار الخطير.

وقد تجلّى إطلاع الراوندي في ذلك المجال من خلال تتبع ما انتهجه في كتابه "فقه القرآن"، وسيذكر البحث من ذلك الآتي:

1- تخصيص العام الكتابي بمخصص كتابي آخر.

ومن ذلك ما أفاده في باب "ما يحرم من الصيد": حيث أن قوله تعالى: □ الْيَوْمَ أَجَلٌ لَّكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَّكُمْ □¹⁴⁴⁹، عام في طعام أهل الكتاب، فخص بقوله تعالى: □ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ □¹⁴⁵⁰، حيث أخرجت الذبائح إذ أنها هي التي تحتاج إلى ذكر اسم الله، وبقيت الحبوب على حليتها. وذلك بقوله: (... نخصه بقوله: "وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ" ..)¹⁴⁵¹. وذلك ما أورده متقدمو الإمامية¹⁴⁵².

2- تخصيص العام الكتابي بالسنة الشريفة:

1448 -ظ: السيوطي -الإتقان في علوم القرآن ج 2 / 41+ج 2 / 141.

1449 -المائدة: 5.

1450 -المائدة: 5.

1451 - الراوندي-فقه القرآن ج2/250.

1452 -المفيد- المقتعة/20+المرتضى-الانتصار/404+الطوسي-التبيان ج3/444+ج4/258.

من ذلك ما أورده "في باب ما يتعلق بالمبايعة ونحوها" في بيان قوله تعالى:
□ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا □¹⁴⁵³، حيث أن البيع عام في جميع أفراد مبادلة مال
بعوض، إلا أن السنة الشريفة أخرجت بعض الأفراد مثل بيع ما ليس عند البائع، إذ
قال الراوندي:

(فأصل البيع كله مباح إلا ما نهى النبي عليه السلام، وما فارق ذلك من البيوع
التي لا ربا فيها أبناه بما وصفنا من إباحة الله البيع... فلما قال رسول الله "يا حكيم
بن حزام لا تبع ما ليس عندك"¹⁴⁵⁴ وأذن في السلف علمنا أن هذا لا يدخل في عموم
الأول)¹⁴⁵⁵.

حيث أن القدرة الفعلية للمالك لها الأثر في صحة البيع.

وذلك مستفاد من الحديث الشريف، وهو ما عبر عنه السيد الحكيم: بالنبوي
المستفيض: "لا تبع ما ليس عندك"، من أن المراد من القدرة: القدرة الفعلية، إرادة
المنع عن بيع ما لم يكن في يده¹⁴⁵⁶.

3- تخصيص العام الكتابي بالإجماع:

ومن ذلك ما أورده المصنف في جملة ما استدل به على أن المسح في الضوء
يكون ببقية نداوة ماء غسل اليد، وذلك في "باب الضوء"، حيث ذكر أن المسح في
"وَأَمْسَحُوا" من قوله تعالى: □ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ □¹⁴⁵⁷، عام
في المسح من بقية النداءة أو غيرها، إلا أنه خصص بالإجماع، قائلاً:

(ولأن اسم المسح يقع على كليهما، فلا يصح أن يميز ويخصص بأحدهما إلا
بقرينة تنضم إليه).

1453 - الأنعام: 121.

1454 - النسائي- السنن الكبرى ج4/39+ في معناه: الصدوق - من لا يحضره الفقيه ج8/4.

1455 - الراوندي- فقه القرآن ج57/2.

1456 - ظ: محسن الحكيم - نهج الفقاهة/405-217.

1457 - المائدة: 6.

وإجماع الطائفة - الذي هو حجة - حاصل على أن المسح ببقية النداءة، وهو من أوثق القرائن على أنه سبحانه لم يذكر في الآية استيناف الماء، وهذا قد مسح. فان قيل: ولم يذكر المسح ببقية النداءة أيضا .

قلنا: نحمل الآية على العموم ونخصها - بدليل إجماع الفرقة¹⁴⁵⁸.

وما ذكره المصنف نصّ كلام الشيخ الطوسي¹⁴⁵⁹. وقال المحقق الحلي: (ويجب أن يكون المسح ببقية نداءة الوضوء، فلا يجوز استيناف ماء جديد عند علمائنا أجمع كافة)¹⁴⁶⁰.

ولا شك أن ما ذكر من الإجماع مدركي، فإذا تم المدرك دليلاً فیتبع. قال السيد الحكيم: (المسح بما بقي من البلة في اليد إجماعاً صريحاً، كما عن الخلاف والغنية والانتصار والتذكرة، وظاهراً. كما عن غيرها، وعن جملة منها استثناء ابن الجنيد. ويدل عليه ما في مصحح زرارة: " فقد يجرئك من الوضوء ثلاث غرفات: واحدة للوجه، واثنان للذراعين، وتمسح ببلة يمينك ناصيتك)¹⁴⁶¹ وذكر جملة من الروايات.

4- إذا صح وجه من وجوه العام لا يجب الاقتصار عليه:

1458 - الراوندي-فقه القرآن ج3/1.

1459 -ظ: الطوسي-الخلاف ج81/1.

1460 -المحقق الحلي-المعتبر ج43/1.ظ: العلامة الحلي- الرسالة السعدية/92.

1461 - محسن الحكيم- المستمسك ج 2 / 360 - 361.والحديث رواه الطوسي-التهذيب ج56/1.

ومن ذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: □ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ □¹⁴⁶²، في عموم لفظ المساجد، حيث قال:

(قيل أراد جميع المساجد، وقيل أنهم الروم غزوا بيت المقدس وسعوا في خرابه، وقيل هو بخت نصر خرب بيت المقدس. وإذا صحَّ وجه منها لا يجب الاقتصار عليه... ويجوز أن يعنى غيره للعموم. ألا ترى إلى قوله □ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ □¹⁴⁶³، نزل في الصوم، فلما كانت الآية عامة - وان وردت في سبب - وجب حملها على عموم اللفظ)¹⁴⁶⁴.

وهو من باب بقاء العام على عمومته¹⁴⁶⁵.

وقد أورد الراوندي عدة فوائد في العام والخاص زائداً على ما تقدم، مثل:

1- عدم جواز العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص¹⁴⁶⁶.

2- العام متبع ما لم يتم دليل التخصيص¹⁴⁶⁷.

3- إذا كان اللفظ يحتمل شمول أنواع أو أفراد يحمل على العموم، لأنه أعم

فائدة¹⁴⁶⁸.

4- عموم اللفظ وإرادة الخاص¹⁴⁶⁹.

5- خصوص اللفظ وإرادة العام¹⁴⁷⁰.

1462 - البقرة: 114.

1463 - البقرة: 185.

1464 الراوندي-فقه القرآن ج1/157.

1465 - ظ: السيوطي-الإتقان ج2/20.

1466 - ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1 / 7.

1467-ظ:م.ن: ج 1 / 203.

1468- ظ:م.ن: ج 2 / 388.

1469- ظ: م.ن: ج 2 / 57.

1470- ظ: الراوندي-فقه القرآن ج 1 / 107.

6- قد يعطف الخاص على العام فيفيد الاهتمام والتفضيل¹⁴⁷¹.

7- خصوص الخطاب وإرادة العام لأمر، منها: التأكيد¹⁴⁷²، التعظيم¹⁴⁷³،
التشريف¹⁴⁷⁴، التقريع¹⁴⁷⁵، التغليظ¹⁴⁷⁶، التنزيه¹⁴⁷⁷. التغليب¹⁴⁷⁸.

وقد ذكر السيوطي هذه الموارد في كتابه "الإتقان في علوم القرآن"¹⁴⁷⁹.

وقد أشار الراوندي في كتابه "فقه القرآن" إلى الكثير من موارد العموم
والخصوص¹⁴⁸⁰، بحسب اقتضاء المسألة التي يتناولها.

1471- ظ:م.ن: ج 1 / 359 - 360.

1472- ظ:م.ن: ج 1 / 112 + ج 2 / 309.

1473- ظ:م.ن: ج 1 / 113 - 114.

1474- ظ:م.ن: ج 1 / 9.

1475- ظ:م.ن: ج 1 / 231.

1476- ظ:م.ن: ج 2 / 266 - 267.

1477- ظ:م.ن: ج 2 / 204 - 205.

1478- ظ:م.ن: ج 1 / 8 + ج 2 / 296.

1479- ظ:السيوطي- الإتقان في علوم القرآن ج 1/137+ ج 2 / 47 - 48 + 89 - 100 + 141.

1480- ظ: الراوندي-فقه القرآن ج 7/1، 8، 9، 11، 12، 17، 28، 30، 35، 45، 46، 48، 57، 73، 64،
70، 78، 80، 81، 84، 87، 92، 93، 96، 105، 107، 112، 113، 114، 116، 119، 120، 121، 123،
125، 128، 133، 134، 135، 136، 144، 150، 157، 160، 173، 193، 211، 216، 227، 230،
238، 246، 254، 255، 258، 263، 264، 273، 275، 276، 283، 285، 287، 297، 302، 306،
307، 316، 329، 335، 344، 350، 354، 360، 361، 370، 381، 386، 413، 414، 415، 416،
ج 6/2، 7، 27، 28، 30، 34، 45، 47، 50، 51، 56، 57، 58، 66، 68، 70، 76، 85، 93، 94، 109،
111، 112، 122، 127، 141، 149، 150، 162، 170، 173، 182، 184، 185، 187، 195، 197،
200، 203، 204، 205، 208، 212، 213، 214، 215، 219، 221، 227، 228، 229، 248، 249،
250، 251، 252، 254، 255، 256، 259، 261، 265، 266، 267، 270، 271، 276، 286، 296،
299، 303، 306، 309، 326، 327، 331، 340، 344، 348، 350، 354، 388، 389.

7- المطلق والمقيّد.

الإطلاق في اللغة: التخلية والإرسال: أطلقت الأسير، أي خلّيته. وناقاة طلق وطلق: لا عقل عليها، والجمع أطلاق، وبغير طلق وطلق: بغير قيد. فالطاء واللام والقاف أصل صحيح مطرد واحد وهو يدل على التخلية والإرسال¹⁴⁸¹.

والتقييد في اللغة: من القيد: وهو واحد القيود. وقد قيدت الدابة. وقيدت الكتاب: شكلته. وهؤلاء أجمال مقاييد، أي مقيدات، يقال قيدته أقيده تقييداً، فالقاف والياء والدال كلمة واحدة وهي القيد وهو معروف ثم يستعار في كل شيء يحبس¹⁴⁸².

والمطلق والمقيّد اصطلاحاً: (المطلق الدال على الماهية بلا قيد، وهو مع المقيد كالعام مع الخاص قال العلماء متى وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه وإلا فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه والمقيّد على تقييده لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب.

والضابط أن الله إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نظر فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر)¹⁴⁸³.

وبعبارة واضحة (المراد بالمطلق في القرآن الكريم، هو اللفظ الذي لا يقيدّه قيد، ولا تمنعه حدود، ولا تحتجزه شروط، فهو جارٍ على إطلاقه. والمقيّد بعكسه تماماً، فهو: الذي يقيد بقريضة لفظية دالة على معنى معيّن بذاته لا تتعداه إلى سواه)¹⁴⁸⁴.

1481 - ظ: الجوهري - الصحاح ج 4 / 1518 + ابن منظور - لسان العرب ج 10 / 226 + ابن فارس - معجم مقاييس اللغة ج 3 / 420.

1482 - ظ: الجوهري - الصحاح ج 2 / 529 + ابن فارس ج 5 / 44.

1483 - السيوطي - الإتقان ج 2 / 82.

1484 - أ.د: محمد حسين علي الصغير - "مصطلحات أساسية في علوم القرآن" 5/ "محاضرات أُلقيت على طلبه الماجستير - 2006 - جامعة الكوفة".

وأشار الراوندي منبهاً على لا بدّية معرفة المطلق والقيد للمستدل بالكتاب العزيز قائلاً:

(وأما المطلق والمقيّد فليبنى المطلق على المقيّد إذا كانا في حكم واحد ، كقوله تعالى: □ وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ □¹⁴⁸⁵، فهذا مطلق في العدل والفاسق، وقوله: □ وَأَشْهَدُوا دَوِيّ عَدْلٍ مِنْكُمْ □¹⁴⁸⁶ مقيّد بالعدالة ، فيبنى المطلق عليه)¹⁴⁸⁷.

وقد تناول المصنف بيان المطلق والمقيّد وإعمالهما في موارد من كتابه "فقه القرآن، وللوقوف على ذلك سيذكر البحث منها على سبيل المثال، الآتي:

ما ذكره المصنف من انضمام الإطلاق إلى الإجماع في مسألة القول بنجاسة جلود الميتة وإن دبغت، حيث أشار إلى الإطلاق في قوله تعالى: □ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ □¹⁴⁸⁸، حيث قال:

(والدليل على ذلك - مضافاً إلى إجماع الطائفة - قوله "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ"، وهذا تحريم مطلق يتناول أجزاء الميتة في كل حال. وجلد الميتة يتناوله اسم الموت لأن الحياة تحله، وليس بجار مجرى العظم والشعر، وهو بعد الدباغ يسمى جلد ميتة كما يسمى قبل الدباغ ، فينبغي أن يكون حظر التصرف لاحقاً به)¹⁴⁸⁹.

وذلك ما أجمع عليه الإمامية خلا ابن الجنيد¹⁴⁹⁰، وأجمع الجمهور على خلافه إلا ابن حنبل¹⁴⁹¹.

وما أورده المصنف ذكره المرتضى في موضعين من كتابه "الانتصار"¹⁴⁹².

1485 - البقرة: 282.

1486 - الطلاق: 2.

1487 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 7.

1488 - المائدة: 3.

1489 - الراوندي - فقه القرآن ج 1 / 97.

1490 - ظ: العلامة الحلي - المختلف ج 1 / 501 - 502: (احتج ابن الجنيد بما رواه الحسن بن زرارة ، عن الصادق عليه السلام في جلد شاة ميتة يدبغ ويصب فيه اللبن، أشرب وأتوضأ؟ قال : نعم، وقال: يدبغ وينتفع به ولا يصلح فيه. ولأن المقتضي للتنجيس إنما هو اتصال الرطوبات به فإذا زالت الرطوبة بالدبغ كان طاهراً. والجواب: المنع من صحة سند الحديث، والتأويل بإطلاق الميتة على ما مات بالتذكية، والمعارضة بما رويناه فيبقى غيره من الأحاديث سليماً عن المعارض)، والحديث رواه الطوسي-التهذيب ج 79/9.

1491 - ظ: المرادوي- الإنصاف ج 1/86: قوله "أي أحمد بن حنبل": (ولا يظهر جلد الميتة يعني النجاسة بالدباغ) . هذا المذهب نص عليه أحمد في رواية الجماعة وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم وهو من مفردات المذهب.

وأفاد السيد الحكيم رداً على من قال أن الإجماع المنضم إلى الإطلاق هنا، إجماعٌ منقول: بأنه من حكاية الاجتماعات الكثيرة على النجاسة المقبولة عند جميع الأصحاب، فإن الإجماع المنقول إذا كان مقبولا عند الأصحاب يخرج عن كونه منقولا ويكون متواتراً، فكيف الاجتماعات الكثيرة إذا كانت مقبولة عند الطائفة؟¹⁴⁹³ ما أشار المصنف إليه من أن القيد يضيق دائرة المطلق، فلا يجوز تعديده، وذلك في باب "العقد على الإمام وأحكامه" مصدرّاً الباب بقوله تعالى: □ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ □¹⁴⁹⁴، حيث قال:

(وفي الآية دلالة على أنه لا يجوز نكاح الأمة الكتابية، لأنه قيد جواز العقد على الإمام بكونهن مؤمنات)¹⁴⁹⁵.

والمشهور عند الجمهور أنه لا يجوز نكاح الأمة للعبد المسلم¹⁴⁹⁶، واختلف في المسلم الواجد هل له نكاح الأمة الكتابية أم لا. ومنهم من عدّ منع ذلك من العجائب، كما علق ابن حزم على ذلك بقوله: (ومن عجائب الدنيا إباحة مالك نكاح الحر واجد الطول غير خائف العنت نكاح الأمة المسلمة ومنعه إياه نكاح الأمة الكتابية وهذا تحكم في التعلق بالآية لا يجوز..)¹⁴⁹⁷.

وقال السمرقندي: (ويجوز نكاح الأمة الكتابية كالحررة عندنا، خلافاً للشافعي)¹⁴⁹⁸، ومنهم من أباحه بشرط مع الكراهة، قال ابن عبد البر: (عن أبي يوسف أنه قال أكره نكاح الأمة الكتابية إذا كان مولاها كافراً والنكاح جائز وقال محمد بن الحسن يجوز نكاحها للعبد)¹⁴⁹⁹. وللإمامية كلام في ذلك لا يبعد عما عليه

1492 - ظ: المرتضى- الانتصار/91+431.

1493 - ظ: محسن الحكيم- المستمسك ج3/303-304.

1494 - النساء: 25.

1495 - الراوندي - فقه القرآن ج2/111.

1496 - ظ: النووي- روضة الطالبين ج5/469.

1497 - ابن حزم- المحلى ج9/443-444.

1498 - السمرقندي- تحفة الفقهاء ج2/129.

1499 - ابن عبد البر- الاستذكار ج5/493.

الجمهور، إلا أنهم أجازوه في العقد المنقطع، ومنشأ ذلك اختلاف الأفهام والأنظار في ما جاء من الأخبار، قال الخوانساري: (وأما نكاح الكتابية فقد اختلف فيه ومنشأ الاختلاف اختلاف الأخبار فمنها ما يدل على الجواز مطلقاً....)¹⁵⁰⁰.

وقد أكثر الفقهاء والمفسرون الكلام في هذه المسألة¹⁵⁰¹.

وما وقع من الخلاف فذلك في الاستدلال أما الفتوى ففي الاحتياط أوسع المجال: فالأحوط ترك تزويج الأمة دواما مع عدم الشرطين: من عدم التمكن من المهر للحررة، وخوف العنت بمعنى: المشقة أو الوقوع في الزنا. بل الأحوط تركه متعة أيضاً، وإن كان القول بالجواز فيها غير بعيد. وأما مع الشرطين فلا إشكال في الجواز. لقوله تعالى: "وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً.." ومع ذلك الصبر أفضل¹⁵⁰².

وذكر الراوندي جملة من مسائل الإطلاق والتقيد في ثانيا تفسيره واستنباطاته

في كتابه فقه القرآن¹⁵⁰³.

وأبان ختام هذا المبحث يرجو البحث أنه قدم نماذج من الجهد المنهجي الذي بذله الراوندي في علوم القرآن، بيد أن البحث توخى تتبع تلك الموارد وتدوين بعضها ومقابلتها مع السابقين واللاحقين ممن اهتم بعلوم القرآن والمفسرين والفقهاء، مع الإشارة إلى ما وجد البحث من موارد جراء التتبع، ولعله اتضح مقدار ما أفرغ المصنف من الوسع، في هذا المجال، خصوصاً، الناسخ والمنسوخ والخاص والعام...

1500 - الخوانساري-جامع المدارك ج4/259.

1501 -ظ: السرخسي-المبسوط ج5/110+المحقق الحلي-شرائع الإسلام ج2/520+العلامة الحلي-تحرير الأحكام ج3/530+الأنصاري-النكاح/392+، ومن المفسرين: الواحدي-التفسير/166-167+الجصاص-أحكام القرآن ج2/204-411+الطوسي-التبيان ج3/169+الطبرسي-مجمع البيان ج3/63+الزمخشري-الكشاف ج1/521.

1502 -ظ: محسن الحكيم-المستمسك ج14/267.

1503 -ظ: الراوندي-فقه القرآن ج1/33، 97، 120، 139-140، 210، 214، 218، 243، ج2/14، 104، 155-165، 172-173، 207-208، 244-245، 263-264.

الخاتمة ونتائج البحث

بعد الانتهاء من هذه الدراسة لحياة القطب الراوندي ومنهجه في "فقه القرآن" فقد توصل البحث بكل تواضع إلى بعض النتائج:

1. اختلف في اسمه بين "سعد" و "سعيد" والأكثر على أنه "سعيد".
2. أول من ذكره بلقبه "قطب الدين" تلميذه منتجب الدين في فهرسته.
3. أعقب ثلاثة أبناء من العلماء.
4. له أساتذه ومشايخ أجلة من العامة والخاصة.
5. ترك ثروة نفيسة من المؤلفات في علوم وفنون شتى، سيما كتابه "فقه القرآن" الذي يعد من آثار قدماء الإمامية بمادتها العلمية.
6. اختلف في مدفنه، والذي رجح عند البحث أنه دفن في جوار مرقد السيدة فاطمة بنت الإمام الكاظم.
7. اختار الراوندي التفسير الموضوعي في فقه القرآن حسب الترتيب الفقهي ابتداءً بكتاب الطهارة ومنتهاً بكتاب الديات.
8. ينذر أنه يذكر أسماء المصنفين أو المصنفات التي يستقي منها من موارد حديثية أو فقهية أو تفسيرية أو لغوية.
9. أكثر الرواية عن النبي h وأهل بيته d، كما ونقل روايات وآراء عن الصحابة والتابعين، والأعلام. بيد أنه كان مقلداً للرواية بطرق الجمهور.
10. كان شديد التأثير بآراء الطوسي وربما نقل عنه نصوصاً بحذافيرها، كما ونقل عن المرتضى الكثير من الإجماعات والانفرادات كذلك.
11. لم يرتض العمل بالقياس أو الاجتهاد والرأي، واعتمد إجماعات الإمامية.
12. يذكر آراء أعلام المذاهب، وكثيراً ما يناقش آراء الحنفية والشافعية.
13. إعتنى كثيراً بالشؤون النحوية والصرفية واللغوية والبلاغية.
14. أولى علوم القرآن العناية مركزاً على أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

المصادر والمراجع

المصادر

خير ما نبتدأ به القرآن الكريم.

1- أحمد بن حنبل (ت 241 هـ).

المسند: مسند أحمد.

الناشر : دار صادر - بيروت - لبنان

2- الأخفش: سعيد بن مسعدة (ت 215 هـ).

معاني القرآن

تعليق إبراهيم شمس الدين-دار الكتاب العالمية- ط: 1-1423 هـ-بيروت.

3- ابن ادريس : محمد بن إدريس الحلي (ت 598 هـ).

السرائر.

تحقيق : لجنة التحقيق مؤسسة النشر الإسلامي-المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي-ط: 2-

1410 هـ.

الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

4- الأردبيلي: محمد علي الأردبيلي (ت 1101 هـ).

جامع الرواة: جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والأسناد.

الناشر : مكتبة المحمدي.

5- الأزهرى: محمد بن أحمد بن الأزهر (ت 370 هـ).

تهذيب اللغة.

تعليق: عمر إسلامي وعبد الكريم حامد – المطبعة: دار إحياء التراث -ط: 1-1421 هـ-بيروت.

6- الاستربادي: رضي الدين الأسترابادي (ت 686 هـ).

شرح الرضي على الكافية (كافية ابن الحاجب).

تحقيق: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر-سنة الطبع : 1395 هـ- الناشر: مؤسسة الصادق-

طهران.

7- إعجاز حسين: السيد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت 1240 هـ).

كشف الحجب: كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار.

المطبعة: بهمن – قم-ط: 2-1409 هـ-الناشر: مكتبة المرعشي النجفي العامة- قم .

8- الأفندي: عبد الله بن عيسى الأصفهاني، ثم التبريزي، الشهير بالأفندي (ت 1130 هـ).

رياض العلماء: رياض العلماء وحياض الفضلاء.

تحقيق: أحمد الحسيني- منشورات مكتبة المرعشي العامة-1403هـ-قم.إيران.

9-الآمدي: علي بن محمد التغلبي المعروف بسيف الدين (ت631هـ).

الإحكام : الإحكام في أصول الأحكام.

تحقيق و تعليق: عبد الرزاق عفيفي-ط:1-1420هـ -الناشر: المكتب الإسلامي-بيروت

10-الأنباري: ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ).

الإنصاف: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد- ط:3- مطبعة السعادة 1374هـ - منشورات: المكتبة التجارية الكبرى مصر.+طبعة دار الفكر-دمشق.

11-البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (ت 256 هـ).

صحيح البخاري.

طبعة باللاؤفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول - منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت 1401 هـ.

12-ابن البراج: عبد العزيز بن بحر أبو القاسم الطرابلسي (ت 481 هـ).

المهذب.

تحقيق لجنة بإشراف جعفر السبحاني- منشورات مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة. إيران. 1406 هـ.

13-البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بابن الفراء (ت510،أو 516هـ)

تفسير البغوي.تحقيق: خالد عبد الرحمن العك-المطبعة: دار المعرفة-الناشر : دار المعرفة - بيروت .

14-البهوتي- منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت 1051 هـ).

كشف القناع: كشف القناع عن متن الإقناع.

تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي - منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت .

15-الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة (ت 279هـ).

سنن الترمذي.

تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف- منشورات دار الفكر للطباعة والنشر.بيروت. 1403هـ.

16-التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين (ت 793هـ).

مختصر المعاني .

منشورات دار الفكر قم المطبعة : قدس الطبعة : الاولى 1411 هـ.

17-**الثعلبي**: أحمد بن محمد بن إبراهيم(ت427هـ).

الكشف والبيان: الكشف والبيان في تفسير القرآن.

تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي- مطبعة: دار إحياء التراث العربي-ط:1-1422 هـ- الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت - لبنان.

18-**الجصاص**: أحمد بن علي الرازي (ت 370 هـ).

أحكام القرآن.

تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين -منشورات دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1415هـ.

19-**السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ).

طبقات المفسرين.

تحقيق لجنة من العلماء باشراف الناشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

20-**ابن أبي جمهور**: محمد بن علي بن إبراهيم الاحسائي (ت880هـ).

عوالي اللئالي: عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث .

تحقيق آقا مجتبی العراقي- مطبعة سيد الشهداء -ط:1 - 1403 هـ-قم.

21-**ابن جني**:أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ).

اللمع في العربية .

تحقيق: فائز فارس-دار الكتب الثقافية-1972م-كويت.

22-**ابن الجوزي**: عبد الرحمن بن علي القرشي البغدادي(597 هـ).

زاد المسير: زاد المسير في علم التفسير.

تحقيق محمد عبد الرحمن عبد الله -منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت.

23-**ابن الجوزي**: نفسه

نواسخ القرآن.

منشورات دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

24-**الجوهري**: إسماعيل بن حماد (ت393هـ).

الصاحح: تاج اللغة وصحاح العربية .

تحقيق أحمد عبد الغفور -منشورات دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الرابعة 1407 هـ .

25-**ابن الحاجب**: أبو عمر: عثمان بن عمر الكردي، (ت 646هـ).

الكافية.

تحقيق: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر-سنة الطبع : 1395 هـ- الناشر: مؤسسة الصادق- طهران.

26-الحاكم النيسابوري: محمد بن محمد أبي عبد الله (ت405هـ).

المستدرك: المستدرك على الصحيحين .

تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي - منشورات دار المعرفة بيروت - لبنان 1406هـ.

27-ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي(ت سنة 354 هـ).

مشاهير علماء الأمصار: مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار.

تحقيق مرزوق علي إبراهيم- منشورات دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1411 هـ .

28-ابن حبان: نفسه

الثقات.

الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند 1393 هـ .

29-ابن حجر: شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت 852 هـ).

لسان الميزان.

منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ط:2 - 1390 هـ بيروت.

30-ابن حجر العسقلاني: نفسه.

تقريب التهذيب.

تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار المكتبة العلمية ط:2- 1415 هـ بيروت.

31-ابن حجر: نفسه.

تهذيب التهذيب.

ط:1- 1404 هـ- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

32-ابن حزم : علي بن أحمد بن سعيد (ت 456 هـ).

الإحكام: الإحكام في أصول الأحكام.

تحقيق أحمد شاكر -الناشر زكريا علي يوسف مطبعة العاصمة بالقاهرة.

33-ابن حزم : نفسه.

المحلى.

تحقيق احمد محمد شاكر منشورات دار الفكر.بيروت لبنان.

34-الحموي: ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادى(ت626هـ).

معجم البلدان .

منشورات دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان 1399 هـ.

35-أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف (ت 745 هـ) .

البحر المحيط: البحر المحيط في التفسير .

تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، المطبعة : لبنان/ بيروت -

دار الكتب العلمية - ط: 1-1422هـ.-الناشر : دار الكتب العلمية.

36-ابن خلكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)

وفيات الأعيان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.

تحقيق : إحسان عباس- طبع ونشر المطبعة: دار الثقافة-بيروت.

37-الخليل:أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (175 هـ).

العين.

تحقيق الدكتور مهدي المخزومي و الدكتور إبراهيم السامرائي -ط:2-الناشر : مؤسسة دار

الهجرة - إيران.

38-الخوانساري: الميرزا محمد باقر الموسوي الأصبهاني (ت1224هـ).

روضات الجنات: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات.

تحقيق: أسد الله اسماعيليان-دار المعرفة -بيروت-1390هـ.

39-الدارقطني: علي بن عمر (ت 385 هـ).

سنن الدارقطني.

تحقيق مجدي بن منصور -دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. الطبعة الأولى.1417هـ.

40-ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت321هـ).

الجمهرة : جمهرة اللغة.

تعليق: إبراهيم شمس الدين-منشورات: ببيضون-دار الكتب العلمية-بيروت-ط:1-1426هـ.

41-الدورقي: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي البغدادى (ت 246هـ).

مسند سعد بن وقاص.

تحقيق: عامر حسن صبري -ط:1- 1407 هـ- دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت .

42-الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ).

السير: سير أعلام النبلاء.

تحقيق شعيب الارنؤوط و حسين الأسد - منشورات مؤسسة الرسالة بيروت. لبنان. الطبعة التاسعة. 1413.

43-الذهبي: نفسه.

تاريخ الإسلام.

تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمري-مطبعة : لبنان-ط:1- 1407 هـ الناشر: دار الكتاب العربي.

44-الرازي: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (ت 606 هـ).

تفسير الرازي: مفاتيح الغيب

الطبعة : الثالثة.

45-الراوندي: هبة الله بن سعيد "القطب الراوندي" (ت 573 هـ).

فقه القرآن.

تحقيق: السيد أحمد الحسيني- ط2- 1405 هـ-منشورات: مكتبة المرعشي العامة-قم.

46-الراوندي: نفسه.

قصص الأنبياء.

تحقيق: غلام رضا عرفانيان -ط:1- 1418 هـ-طبع ونشر: مؤسسة الهادي.

47-الراوندي: نفسه.

الخرائج: الخرائج والجرائح.

تحقيق : مؤسسة الإمام المهدي (ع) -المطبعة العلمية-ط:1-1409-الناشر: مؤسسة الإمام المهدي - قم .

48-ابن رشد: ابن رشد الحفيد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد (ت 595 هـ).

بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

تحقيق خالد العطار -منشورات مكتب البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر 1415 هـ- بيروت.

49-الزجاج : أبو إسحاق براهيم بن بن سهل الزجاج (ت 311 هـ).

إعراب القرآن.

تحقيق ودراسة: إبراهيم الابياري- طبع ونشر: مؤسسة دار التفسير-ط:3- 1374هـ-قم.

50-الزركشي: محمد بن عبد الله (ت794هـ).

البرهان: البرهان في علوم القرآن.

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- منشورات دار أحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه الطبعة الاولى. القاهرة 1376 هـ. -البرهان

51-زكريا الأنصاري: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت 936 هـ).

فتح الوهاب: فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب.

منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

52-الزمخشري: محمود بن عمر بن محمد (ت532هـ).

الكشاف: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

تحقيق محمد عبد السلام شاهين- منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. لبنان- الطبعة الثالثة. 1424هـ

53-ابن زهرة الحلبي: حمزة بن علي بن زهرة (ت585هـ).

غنية النزوع.

مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام للتحقيق والتأليف المطبعة : اعتماد - قم ط:1 - 1417 هـ منشورات: مؤسسة الإمام الصادق (ع)- قم .

54-زيد : الشهيد زيد بن علي بن الحسين(ع)(ت122هـ).

مسند زيد بن علي "جمع مجموعة من علماء الزيدية".

منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت – لبنان.

55-السدوسي: قتادة بن دعامة السدوسي (ت 117هـ).

الناسخ والمنسوخ: الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى.

تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن كلية الآداب ، جامعة بغداد -ط:3- 1409 هـ - مؤسسة الرسالة- بيروت.

56-السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت 490هـ).

الأصول: أصول السرخسي.

حقق أصوله أبو الوفاء الأفعاني – رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند –

منشورات دار الكتاب العلمية -ط:1- 1414 هـ- بيروت.

57-السرخسي: السرخسي شمس الدين محمد بن أحمد (ت 483 هـ).
المبسوط.

تحقيق جمع من الأفاضل-منشورات دار المعرفة- بيروت. لبنان. 1406 هـ.

58-سلار: حمزة بن عبد العزيز الديلمي (ت 448 هـ).

المراسم: المراسم العلوية في الأحكام النبوية.

تحقيق محسن الحسيني الاميني-منشورات المعاونة الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت (d)
المطبعة : أمير - 1414 هـ - قم.

59-السمرقندي: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت383هـ أو غير ذلك).
التفسير: تفسير السمرقندي.

تحقيق : د.محمود مطرجي-طبع ونشر: دار الفكر - بيروت.

60-السمرقندي: علاء الدين السمرقندي (ت539هـ).

تحفة الفقهاء: وهي أصل " بدائع الصنائع " للكاساني.

ط:2- 1414 هـ - دار الكتاب العلمية بيروت .

61-السمعاني: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 562 هـ).
الأنساب .

تحقيق عبد الله عمر البارودي- منشورات مركز الخدمات والأبحاث الثقافية . دار الجنان الطبعة الأولى 1408 هـ.

62-سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ).
الكتاب. الكتاب في النحو.

تعليق :د.إميل بديع يعقوب- منشورات: ببيضون-دار الكتب العلمية- ط:1-1999م-بيروت.

63-السيوطي: عبد الرحمن بن كمال الدين أبو بكر السيوطي الشافعي(ت911هـ).

الإتقان: الإتقان في علوم القرآن.تحقيق : سعيد المنسوب- ط:1- 1416 -طبع ونشر: دار الفكر- لبنان.

64-السيوطي: نفسه.

الدر المنثور .

طبع ونشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

65-السيوطي: نفسه.

لباب النقول. لباب النقول في أسباب النزول.

طبع ونشر: دار إحياء العلوم- بيروت .

66-الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت 204هـ).

أحكام القرآن.

تحقيق : عبد الغني عبد الخالق-طبع ونشر: دار الكتب العلمية -1400هـ- بيروت .

67-الشافعي: نفسه.

كتاب الأم .

منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت . لبنان- الطبعة الثانية : 1403 هـ.

68-الشافعي: نفسه.

المسند.

دار الكتب العلمية بيروت

69-الشافعي: نفسه.

أحكام القرآن.

تحقيق: عبد الغني عبد الخالق-طبع ونشر: دار الكتب العلمية-1400هـ- بيروت.

70-الشريف الرضي: محمد بن الحسين بن موسى الموسوي(ت 406 هـ).

حقائق التأويل : حقائق التأويل في متشابه التنزيل.

بشرح محمد الرضا آل كاشف الغطاء -طبع ونشر دار المهاجر . بيروت لبنان.

71- ابن شعبة: أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني (من أعلام القرن

الرابع).

تحف العقول : تحف العقول عن آل الرسول "ع".

تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري -ط:2- 1404 هـ - مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين- قم .

72-ابن شهر آشوب: محمد بن علي أبو عبد الله (ت588هـ).

معالم العلماء .

قدم له السيد محمد صادق بحر العلوم - مطبعة قم.

73-ابن شهر آشوب: نفسه.

المناقب: مناقب آل أبي طالب.

تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف - المطبعة الحيدرية- 1376 هـ النجف الأشرف.

74-الشهيد الأول: محمد بن مكي العاملي الجزيني (ت786هـ).

الذكرى: ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة.

مطبعة : ستاره-ط:1- 1419هـ-منشورات- مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم .

75-شاهد الثاني: زين الدين بن علي العاملي (ت 965 هـ).

مسالك الأفهام : مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام.

تحقيق ونشر: مؤسسة المعارف الإسلامية .ط:1-1413 هـ-قم.

76-شاهد الثاني: نفسه.

شرح اللمعة:الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية.

تحقيق : السيد محمد كلانتر-ط:2- 1398-الناشر : منشورات جامعة النجف الدينية-النجف الأشرف.

77-الشوكانى: محمد بن علي الشوكانى(1250هـ).

إرشاد الفحول: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.

تحقيق: محمد حسن اسماعيل الشافعي-منشورات:بيضون-دار الكتب العلمية-بيروت-ط:1-1419هـ.

78-الشيرازي (أبواسحق): إبراهيم بن علي بن يوسف جمال الدين الفيروزآبادي (ت 476هـ).

التبصرة في أصول الفقه.

تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو - دمشق دار الفكر 1980م .

79-الصدوق: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت 381هـ):

الخصال.

تحقيق علي أكبر الغفاري-منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية -1403 هـ- قم.

80-الصدوق : نفسه.

أكمال الدين: إكمال الدين وإتمام النعمة.

تحقيق و تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري- منشورات: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة

لجماعة المدرسين-1405هـ - قم .

81-الصدوق : نفسه.

معاني الأخبار .

تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري-منشورات: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم المشرفة 1379 هـ -قم.

82-الصدوق: نفسه.

الأمالي.

تحقيق قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة:-1- 1417 هـ - طهران.

83-الصدوق: نفسه.

علل الشرايع.

تحقيق و تقديم : السيد محمد صادق بحر العلوم- منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها -1385 هـ- النجف الأشرف.

84-الصدوق : نفسه.

عيون أخبار الرضا.

تحقيق و تصحيح وتعليق وتقديم : الشيخ حسين الأعلمي- مطبعة : مطابع مؤسسة الأعلمي- 1404 هـ-بيروت .

85-الصدوق: نفسه.

من لا يحضره الفقيه.

تحقيق على اكبر الغفاري.

منشورات مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة: إيران. الطبعة الثانية 1404 هـ.

86-الصدوق: نفسه.

المقنع.

تحقيق: تحقيق التابعة لمؤسسة الإمام الهادي (ع)-مطبعة : اعتماد- 1415 هـ -منشورات: مؤسسة الإمام الهادي (ع)-قم.

87-الصفدي : أبو الصفاء خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي،الشافعي (ت764هـ)

الوافي: الوافي بالوفيات.

تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى-مطبعة : دار إحياء التراث-1420 هـ-منشورات: دار إحياء التراث- بيروت.

88-الصنعاني: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري (ت211هـ).

تفسير الصنعاني: تفسير القرآن.تحقيق : الدكتور مصطفى مسلم محمد-ط:1-1410 هـ منشورات : مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الرياض - المملكة العربية السعودية.

89-ابن طاووس:رضى الدين أبو القاسم على بن موسى بن جعفر (ت 664هـ).

إقبال الأعمال: مضمار السبق في ميدان الصدق.

تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني ط:1- طبع و نشر: مكتب الأعلام الإسلامي - 1414 هـ.

90- ابن طاووس : نفسه.

فتح الباب: فتح الأبواب بين ذوي الألباب وبين رب الأرباب "في الاستخارات".

تحقيق حامد الخفاف- ط:1-1409 هـ- مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .

91- ابن طاووس: نفسه.

فلاح السائل.

الطبعة : الأولى-إيران.

92- الطبرسي: علي الفضل بن الحسن (ت560هـ).

جوامع الجامع: تفسير جوامع الجامع.

تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة 1418 هـ.

93- الطبرسي : نفسه.

مجمع البيان في تفسير القرآن.

تحقيق لجنة من العلماء والمحققين - منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان

الطبعة الأولى 1415 هـ.

94- الطبري: محمد بن جرير (ت310 هـ).

جامع البيان: جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

تحقيق صدقي جميل العطار-منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1415 هـ.

95- الطريحي: فخر الدين بن محمد علي بن أحمد الطريحي (ت1085هـ).

مجمع البحرين.

تحقيق أحمد الحسيني - منشورات مكتب نشر الثقافة الإسلامية. الطبعة الثانية 1408 هـ.

96- الطوسي: الطوسي محمد بن الحسن (ت460 هـ).

الخلافا .

تحقيق : جماعة من المحققين- منشورات : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم

المشرفة 1407 هـ.

97- الطوسي: نفسه.

النهاية: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى .

منشورات دار الأندلس.بيروت لبنان.

98- الطوسي: نفسه.

تهذيب الأحكام.

في شرح المقنعة للشيخ المفيد- تحقيق حسن الموسوي الخرسان -منشورات دار الكتب الإسلامية. طهران- الطبعة الرابعة. تهذيب الأحكام

99-الطوسي: نفسه.

مصباح المتعبد.

منشورات مؤسسة فقه الشيعة -الطبعة الأولى- بيروت . لبنان 1411 هـ.

100-الطوسي: نفسه.

الاستبصار : الاستبصار فيما اختلف من الأخبار .

تحقيق حسن الموسوي الخرسان -منشورات دار الكتب الإسلامية - مطبعة خورشيد- ط4- قم .

101-الطوسي : نفسه.

التبيان.

تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي - منشورات دار إحياء التراث العربي . الطبعة الأولى.بيروت. لبنان.1409 هـ.

102-الطوسي: نفسه.

الاقتصاد: الاقتصاد الهادي إلى سبيل الرشاد.

المطبعة : مطبعة الخيام - 1400 هـ- قم-الناشر : منشورات مكتبة جامع جهلستون - طهران.

103-الطوسي : نفسه.

العدة: عدة الأصول (ط. ج).

تحقيق محمد رضا الأنصاري - الطبعة الأولى. المطبعة: ستاره - قم 1417 هـ.

104-العاملي: الحر العاملي محمد بن الحسن (ت1104هـ).

أمل الآمل.

تحقيق السيد احمد الحسيني- منشورات مكتبة الأندلس شارع المتنبي بغداد - مطبعة الآداب. النجف الاشرف 1404 هـ.

105-العاملي: محمد جواد الحسيني العاملي (ت 1226هـ).

مفتاح الكرامة: مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة.

تحقيق: محمد باقر الخالصي- ط: 1 1419 هـ- طبع ونشر- مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم .

106- ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت463هـ).

الاستذكار.

تحقيق: سالم محمد عطا-محمد علي معوض- ط:1- 2000م-طبع ونشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

107- أبو عبيدة: العمري معمر بن المثنى (ت211هـ).

مجاز القرآن .

تعليق: د. محمد فؤاد سزكين- مطبعة الكتبي- ط:1-1374-مصر.

108-ابن العديم: كمال الدين أبو حفص عمر بن أحمد العقيلي الحلبي (ت660هـ).

بغية الطلب : بغية الطلب في أخبار حلب.

تحقيق: د.سهيل زكار-1409هـ- دمشق.

109-ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله (ت543هـ).

أحكام القرآن.

تحقيق : محمد عبد القادر عطا-طبع ونشر: دار الفكر للطباعة والنشر.

110- ابن عطية الأندلسي: (ت 546هـ).

المحرر الوجيز: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد-

ط:1- 1413 هـ-طبع ونشر: دار الكتب العلمية- لبنان .

111-ابن عقيل: عبد الله العقيلي الهمداني (ت 769 هـ).

شرح الألفية: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت 672 هـ).

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- منشورات المكتبة التجارية الكبرى. ط:14-1385 هـ- القاهرة.

112-العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ).

إملاء مامن به الرحمن: إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن.

منشورات دار الكتب العلمية بيروت لبنان . الطبعة الأولى 1399 هـ .

113-العكبري: نفسه.

مسائل خلافية: مسائل خلافية في النحو.

تحقيق : محمد خير الحلواني-دار الشرق العربي-ط:1-1992م.

114-العكبري: نفسه.

التبيان : التبيان في إعراب القرآن.

تحقيق: علي محمد البجاوي-دار إحياء الكتب العربية.

115-العلامة: الحسن بن يوسف بن المطهر المعروف (ت726هـ).

التذكرة : تذكرة الفقهاء.

تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث- ط:1- 1414هـ - قم.

العلامة الحلي: نفسه.

116-المختلف:مختلف الشيعة في أحكام الشريعة.

تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة . الطبعة الأولى .1412هـ.

117-العلامة الحلي: نفسه.

الرسالة السعدية.

تحقيق: تعليق وتحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال- مطبعة : بهمن -ط:1- 1410هـ - قم.

118-العلامة الحلي: نفسه.

منتهى المطلب: منتهى المطلب في تحقيق المذهب.

تحقيق : قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية -منشورات مؤسسة الطبع والنشر في الاستانة

الرضوية المقدسة. الطبعة : الأولى مشهد. 1412 هـ.

119-العلامة الحلي: نفسه.

تحرير الأحكام : تحرير الأحكام الشرعية.

إشراف: جعفر السبحاني -تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري – مطبعة الاعتماد-ط:1- 1420 هـ -

منشورات: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) – قم.

120-أبو علي الفارسي:الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان (ت 377 هـ).

الحجة: الحجة في القراءات.

تعليق: كامل مصطفى الهنداوي-منشورات:بيضون-دار الكتب العلمية-ط:1-1421-بيروت.

121-علي بن بابويه:أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت329هـ).

فقه الرضا.

تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – ط:1- 1406هـ-منشورات:المؤتمر

العالمي للإمام الرضا (ع) - مشهد المقدسة.

122-علي بن محمد القمي: السبزواري (من أعلام القرن السابع).

جامع الخلاف والوفاق: جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق.

تحقيق : الشيخ حسين الحسن البيرجندي. ط:1- إيران.

123-الجرجاني: أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف(ت816هـ).

التعريفات.

قدم له أحمد مطلوب-دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد.

124-العياشي: أبو النظر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي (ت 320 هـ)

تفسير العياشي.

تصحيح وتحقيق وتعليق: هاشم الرسولي المحلاتي-طبع ونشر: المكتبة العلمية الإسلامية - طهران.

125-العيني: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابي (ت 855 هـ)

عمدة القاري.

طبع ونشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

126-ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت - 395 هـ).

مقاييس اللغة: معجم مقاييس اللغة.

تحقيق عبد السلام محمد هارون -ط: 1-منشورات دار إحياء الكتاب العربي ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، القاهرة ، 1366 هـ.-

127-الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي (ت - 207 هـ).

معاني القرآن .

الطبعة الثالثة. بيروت ، 1403 هـ. +ط: 2-1980م-الهيئة المصرية للكتاب بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي.

128- فرات الكوفي: فرات بن إبراهيم الكوفي(ت352هـ).

التفسير : تفسير فرات الكوفي.

تحقيق : محمد الكاظم-ط: 1-1410 هـ- منشورات: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - طهران.

129-ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد (ت 620 هـ).

المغني: على مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى (ت 334 هـ).

تحقيق جماعة من العلماء- منشورات دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع بيروت. لبنان

130-القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ).

تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن.

منشورات مؤسسة التاريخ العربي-طبع دار إحياء التراث العربي بيروت. لبنان 1405 هـ.

131-القزويني: ابن ماجه محمد بن يزيد (ت 275 هـ).

سنن ابن ماجه.

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - منشورات دار الفكر - للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان.

132-الكاظمي: عبد النبي بن علي : ابن أحمد بن الجواد الكاظمي(ت1256 هـ).

تكملة الرجال "تعليقة على نقد الرجال للسيد القريشي " .

تحقيق: محمد صادق بحر العلوم - مطبعة الآداب- النجف الأشرف.

133-كلام وخطب الإمام علي (ع) – **نهج البلاغة** مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام

سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

شرح محمد عبدة -الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

134-الكليني: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت 329 هـ).

الكافي.

تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري-ط:1- منشورات: دار الكتب الاسلامية - طهران.

135-مالك بن أنس: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث

الأصبحي، المدني (ت179هـ).

الموطأ.

تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي-منشورات: دار احياء التراث العربي بيروت - 1406

هـ.

136-المجلسي : محمد باقر المجلسي(ت1111هـ).

بحار الأنوار: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار.

الطبعة : الثانية المصححة- 1403 هـ-منشورات: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

137-المحقق الحلي : نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد(ت676هـ).

شرائع الإسلام: شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام.

تحقيق : السيد صادق الشيرازي-ط:2-1409هـ-المطبعة : أمير - قم.-الناشر : انتشارات

استقلال - طهران.

138-المحقق الحلي: نفسه.

المعتبر.

تحقيق: عدة من الأفاضل / إشراف: ناصر مكارم شيرازي-المطبعة: مدرسة الإمام أمير

المؤمنين (ع)-الناشر : مؤسسة سيد الشهداء (ع) - قم.

139-محمد بن سعيد الراوندي: ظهير الدين أبو الفضل(من أعلام القرن السابع).

عجالة المعرفة في أصول الدين.

تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلاي-مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث-ط:1-1417-مطبعة: قم.

140-المرتضى : علي بن الحسين بن موسى بن محمد الموسوي (ت436 هـ).
الانتصار.

تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة 1415 هـ.
141-المرتضى: نفسه.

الذريعة: الذريعة إلى أصول الشريعة.

تحقيق أبو القاسم كرجي- منشورات جامعة طهران . الذريعة
142-المرتضى: نفسه.

الرسائل: رسائل المرتضى.

تحقيق مهدي الرجائي - منشورات دار القرآن الكريم . مطبعة سيد الشهداء - قم . 1405 هـ.
143-المرتضى: نفسه.
الناصریات.

تحقيق : مركز البحوث والدراسات العلمية -منشورات: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية
مديرية الترجمة والنشر المطبعة: مؤسسة الهدى- طهران. 1417 هـ.

144-المرداوي: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت 885 هـ).

الإنصاف: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل.
تحقيق: محمد حامد الفقي -ط:2-1406 هـ- دار احياء التراث العربي.

145-المزي: يوسف بن عبد الرحمن (ت 742 هـ).

تهذيب الكمال: تهذيب الكمال في أسماء الرجال.

تحقيق: بشار عواد معروف -منشورات مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة 1406 هـ.

146-مسلم: مسلم بن الحجاج ابن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري(ت261هـ).
صحيح مسلم .

منشورات دار الفكر. بيروت. لبنان.

147-المفيد: محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت413هـ).
المقنعة .

تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.ط:2- 1410 هـ-قم.

148-المفيد: نفسه.

أحكام النساء.

تحقيق: الشيخ مهدي نجف

149-المفيد: نفسه.

المسائل الصاغانية.

تحقيق: محمد القاضي-مطبعة: مهر- ط:1- 1413 هـ-منشورات: المؤتمر العالمي لألفية.

150-المنافي: محمد عبد الرؤوف المناوي(ت1031هـ).

فيض القدير: شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير.

ضبط وتصحيح: احمد عبد السلام ط:1-1415 هـ -دار الكتب العلمية- بيروت.

151-منتجب الدين: منتجب الدين علي بن عبيد الله بن بابويه الرازي (من أعلام القرن السادس).

الأربعون حديثاً: الأربعون حديثاً عن أربعين شيخاً من أربعين صحابياً في فضائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

تحقيق و نشر : "مؤسسة الامام المهدي عليه السلام" - المطبعة : أمير-ط:1-1408 هـ - قم.

152-منتجب الدين: نفسه.

الفهرست: فهرست منتجب الدين.

تحقيق: د. جلال الدين المحدث الأرموي-المطبعة:مهر-منشورات:مكتبة المرعشي العامة - قم.

153-ابن منظور: محمد بن مكرم الأفريقي المصري(ت711هـ).

لسان العرب.

طبع:دار أحياء التراث العربي. منشورات: مؤسسة أدب الحوزة - 1405 هـ.

154-النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري (ت 338 هـ).

معاني القرآن .

تحقيق محمد علي الصابوني -منشورات جامعة أم القرى ط:1. مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية 1408 هـ.

155-ابن النديم: محمد بن إسحاق (ت385هـ).

الفهرست.

منشورات دار المعرفة -بيروت. لبنان 1398 هـ. الفهرست

156-النسائي: أحمد بن شعيب (ت303هـ).

السنن الكبرى.

منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الاولى سنة 1348 هـ.

157-النسفي: أبو البركات عبد الله ابن أحمد بن محمود النسفي(ت537هـ).

تفسير النسفي .

طبعة قديمة خالية من معلومات الطباعة.

158-النعمان: ابن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي (ت363هـ).

دعائم الإسلام: دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام ، والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام.

تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي دار المعارف - منشورات دار المعارف بمصر 1383 هـ.

159-التفرشي: مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي (من أعلام القرن الحادي عشر).

نقد الرجال.

تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاهياء التراث -1376هـ- قم

160-النووي: محي الدين بن شرف بن مرء (ت 676 هـ).

المجموع: شرح المذهب.

طبع ونشر دار الفكر . بيروت- لبنان.

161-النووي: نفسه.

روضة الطالبين.

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معروض - دار الكتب العلمية بيروت . مطبوع مع كتاب: المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي و منتقى الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع للحافظ جلال الدين السيوطي.

162-ابن هشام: الأنصاري عبد الله جمال الدين بن يوسف أبن أحمد (ت 761 هـ).

المغني: مغني اللبيب عن كتب الأعراب.

تحقيق محمد محيى الدين عبد - منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم - إيران
1404 هـ.

163- ابن هشام: نفسه.

أوضح المسالك: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

دار النشر: دار الجيل-ط:5-1979م-بيروت.

164- ابن هشام: نفسه.

قطر الندى: شرح قطر الندى وبل الصدى.

تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. ط: 11-1383 هـ-القاهرة.

165-أبو هلال العسكري: الحسن بن عبد الله بن سهل (ت بعد 395 هـ).

الفروق اللغوية.

تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة – ط: 1 . قم 1412 هـ.

166-الواحدى: النيسابوري علي بن أحمد (ت468هـ).

تفسير الواحدى : تفسير الكتاب العزيز. تحقيق : صفوان عدنان داوودي-ط: 1-1415 هـ- دار القلم و الدار الشامية- دمشق و بيروت.

167-الواحدى: نفسه.

أسباب النزول: أسباب نزول الآيات.

منشورات مؤسسة الحلبي وشركاه. القاهرة. 1388 هـ. أسباب النزول

المراجع

1-إسماعيل باشا: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني(ت1339هـ).
إيضاح المكنون: ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.
تحقيق: تصحيح: محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلگه الكليسي-الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

2-الأميني: عبد الحسين احمد الأميني النجفي(ت1390 هـ)
شهداء الفضيلة.

تقديم الشيخ خليل محمد الزين العاملي- مطبعة: الغري - 1355 هـ - النجف الأشرف.

3-الأنصاري: الشيخ مرتضى الأنصاري (ت1281 هـ).
النكاح.

تحقيق: تحقيق : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم- المطبعة : باقري - قم -ط: 1- 1415 هـ-الناشر:
المؤتمر العالمي للشيخ الأنصاري.

4-الأنصاري: نفسه.

كتاب الطهارة.

تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم - مطبعة: مؤسسة الهادي -ط: 1- 1415 هـ - قم.

5-البروجردى-علي أصغر بن محمد شفيع الجابلقى البروجردى (ت1313هـ).

طرائف المقال: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال.

تحقيق: مهدي الرجائي-ط: 1-1410 هـ-مطبعة: بهمن – قم. الناشر: مكتبة المرعشي النجفي العامة - قم .

6-البروجردى- حسين الطباطبائي البروجردى(ت1383هـ).

- جامع أحاديث الشيعة.
المطبعة العلمية- 1399هـ- قم.
- 7-حسن الصدر: حسن بن السيد هادي الموسوي الكاظمي الأصفهاني (ت 1354هـ).
الشيعة وفنون الإسلام.
تقديم الكتاب للدكتور سليمان نيا أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين.
- 8-حكمت الخفاجي: الأستاذ الدكتور حكمت عبيد الخفاجي.
الباقر وأثره في التفسير.
دار سلوني- ط: 1-1426 هـ- مؤسسة البلاغ.
- 9-الحملوي : أحمد بن محمد بن أحمد (ت 1351هـ).
شذا العرف: شذا العرف في فن الصرف.
منشورات المكتبة الثقافية بيروت. لبنان 1373هـ.
- 10-الخضري: محمد بن عفيفي الباجوري ، المعروف بالخضري بيك "المفتش بوزارة المعارف"
(ت 1345 هـ) .
أصول الفقه.
ط: 6-1389هـ- المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- 11-الخوئي: أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت 1413هـ).
المعجم: معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة "ط.ج" .
تحقيق لجنة تحقيق- الطبعة الخامسة. قم. 1413.
- 12-الخوئي: نفسه.
البيان في تفسير القرآن .
منشورات دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الرابعة بيروت - لبنان 1395 هـ.
- 13-الخوئي: نفسه.
الصوم: مستند العروة الوثقى - كتاب الصوم. محاضرات آية الله العظمى السيد الخوئي - بقلم الشيخ الشهيد مرتضى البروجردي.
الناشر : لطفي -المطبعة: العلمية: 1364 هـ - قم.
- 14-الخوئي: نفسه.
الطهارة: "كتاب الطهارة" من التنقيح في شرح العروة الوثقى تقرير بحث آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي بقلم الحجة الشهيد الميرزا علي الغروي.
مطبعة الصدر - ط3- دار الهادي للمطبوعات- قم.
- 15-الخوئي: نفسه.
مباني تكملة المنهاج
المطبعة: العلمية - ط2 - 1396هـ- قم.
- 16-الخوئي: نفسه.
منهاج الصالحين.
مطبعة: مهر - ط: 28- 1410هـ- قم.
- 17-الخوانساري: أحمد الخوانساري (ت 1405هـ).
جامع المدارك: جامع المدارك في شرح المختصر النافع.
تعليق علي أكبر الغفاري الناشر مكتبة الصدوق - ط2- طهران.
- 18-الزركلي: خير الدين (ت 1969م).
الأعلام.
دار العلم للملايين - ط: 5- 1980م.
- 19-السيستاني: آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني.

- تعليقة على العروة الوثقى: تعليقة على العروة الوثقى لآية الله العظمى السيد محمد كاظم اليزدي (1337 هـ).
- 20- السيستاني: نفسه.
- الفتاوى الميسرة. فتاوى سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني " دام ظله الوارف- بقلم: عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم - ط: 3- 1417 هـ.
- 21- السيستاني: نفسه.
- منهاج الصالحين: "رسالة عملية" فتاوى سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني " دام ظله الوارف.
- المطبعة: مهر - ط: 1- 1414- الناشر: مكتب السيد السيستاني- قم.
- 22- صبحي الصالح: علوم القرآن.
- منشورات الشريف الرضي- قم- 1371 هـ.
- 23- الطهراني: آقا بزرگ محمد محسن (ت 1389 هـ).
- الذريعة: الذريعة إلى تصانيف الشيعة .
- منشورات دار الاضواء الطبعة الثالثة بيروت . لبنان 1403 هـ . الذريعة
- 24- الطهراني: نفسه.
- ذيل كشف الظنون
- تحقيق : محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخراسان- الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- 24- عباس القمي (ت 1359 هـ).
- الكنى والألقاب.
- تقديم محمد هادي الأميني- منشورات مكتبة الصدر. طهران.
- 25- عباس حسن. " الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة".
- النحو الوافي.
- طبعة دار المعارف- ط: 5- 1975 م- كورنيش النيل- مصر.
- 26- عدي جواد: عدي جواد علي الحجار.
- (المقداد السيوري "رسالة ماجستير") مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية- جامعة الكوفة- 1427 هـ.
- 27- علي النمازي : علي النمازي الشاهرودي (ت 1405 هـ).
- مستدركات علم رجال الحديث.
- مطبعة شفق - ط: 1 - 1412 - طهران.
- 28- المامقاني: عبد الله بن محمد حسن بن عبد الله المامقاني (ت 1351 هـ).
- تنقيح المقال: تنقيح المقال في علم الرجال.
- المطبعة المرتضوية: 1352 هـ - النجف الأشرف.
- 29- محسن الأمين: السيد محسن الأمين بن عبد الكريم الحسيني العاملي (ت 1371 هـ).
- أعيان الشيعة.
- تحقيق: حسن الأمين دار التعارف للمطبوعات بيروت.
- 30- محسن الحكيم: المرجع الديني آية الله العظمى السيد محسن الحكيم (ت 1390 هـ).
- المستمسك : مستمسك العروة الوثقى. منشورات مكتبة المرعشي النجفي العامة - سنة الطبع : 1404 - قم .
- 31- محسن الحكيم: نفسه.
- نهج الفقاهاة .
- الناشر : انتشارات 22 بهمن - قم.
- 32- محمد أبو زهرة.

القرآن المعجزة الكبرى.

مطبعة الفكر العربي-1390-مصر.

33-محمد باقر الحكيم: السيد الشهيد محمد باقر الحكيم(ت 1427هـ).

علوم القرآن.

سنة الطبع : 1417هـ-المطبعة : مؤسسة الهادي – قم.الناشر : مجمع الفكر الإسلامي.

34-محمد باقر الصدر: محمد باقر الصدر(ت1400هـ).

المدرسة القرآنية.

منشورات مؤسسة الهدى-الطبعة الأولى-قم-1421هـ.

35-محمد تقي الحكيم- محمد تقي الحكيم(ت1424هـ).

الأصول العامة للفقهاء المقارن .

منشورات مؤسسة آل البيت (d) للطباعة والنشر -الطبعة الثانية 1390هـ.

36-محمد تقي الحكيم :نفسه.

السنة في الشريعة الإسلامية.

37-محمد حسين علي الصغير- محمد حسين علي الصغير "أستاذ الدراسات القرآنية في جامعة

الكوفة".

المبادئ العامة لتفسير القرآن: المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق .

منشورات دار المؤرخ العربي .بيروت. لبنان.الطبعة الأولى. 1420 هـ.

38-محمد حسين علي الصغير : نفسه.

أصول البيان العربي: أصول البيان العربي في ضوء القرآن الكريم .

منشورات دار المؤرخ العربي .بيروت. لبنان.الطبعة الأولى. 1420 هـ.

39-محمد حسين علي الصغير: نفسه.

محاضرات علوم القرآن(المجمل والمفصل) على طلبة الدراسات العليا-1427هـ.

40-محمد حسين علي الصغير: نفسه.

"مصطلحات أساسية في علوم القرآن"/"محاضرات أُلقيت على طلبة الماجستير--جامعة

الكوفة".1427هـ.

41-محمد حسين علي الصغير: نفسه.

محاضرات علوم القرآن(بحث المحكم والمتشابه) على طلبة الدراسات العليا-1427هـ..

42-محمد حسين علي الصغير: نفسه.

تأريخ القرآن.

منشورات الدار العالمية للدراسات والنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-بيروت. 1413هـ.

43-محمد حسين علي الصغير:نفسه.

نظرات معاصرة في القرآن الكريم.

منشورات دار المؤرخ العربي .بيروت. لبنان.الطبعة الأولى. 1422 هـ.

44-مصطفى الزلمي: مصطفى إبراهيم الزلمي (الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق)

أصول الفقه: أصول الفقه في نسيجه الجديد.

ط: 11-شركة الخنساء- 2002م- بغداد.

45-المظفر: محمد رضا(ت1388هـ).

الأصول: أصول الفقه.

الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة

46-النوري : الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي (ت 1320 هـ).

خاتمة المستدرک: خاتمة مستدرک الوسائل.

تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث-ط: 1-1415هـ-قم.

47-اليزدي: آية الله العظمى السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي (ت 1377 هـ).

العروة الوثقى .
تحقيق وطبع : مؤسسة النشر الإسلامي ط: 1 - 1417 هـ-قم.